

د. عباس فاضل عطوان

العلاقات السعودية التركية

نصير

أحمد ياسين





العلاقات السعودية - التركية

عباس فاضل عطوان

نصير
أحمد ياسين



الكتاب: العلاقات السعودية التركية

المؤلف: عباس فاضل عطوان

الطبعة الأولى : 2015

رقم الإيداع: 17995/2014

الترقيم الدولي: 3-199-319-977-978

الغلاف: محمد السيد

60 شارع القصر العيني - 11451 - القاهرة

ت 27921943 - 27954529 فاكس 27947566

email: info@alarabipublishing.com.eg

www.alarabipublishing.com.eg

بطاقة فهرسة

عطوان، عباس فاضل

العلاقات السعودية - التركية / عباس فاضل عطوان . - القاهرة: العربي للنشر

والتوزيع ، 2014 - ص: سم. تدمك 9789773191993

1 - السعودية- علاقات خارجية - تركيا

2- تركيا - علاقات خارجية - السعودية

327,5310561

أ - العنوان

العلاقات السعودية - التركية "2010-2002"

عباس فاضل عطوان
2015

نصوير
أحمد ياسين



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

تقديم

يعود تاريخ العلاقات السعودية التركية رسميًا إلى عام 1929 حيث اعترفت تركيا بموجب اتفاقية الصداقة الموقعة بين البلدين بحكومة الحجاز في الثالث من آب أغسطس من العام المذكور، وكان توفيق حمزة أول مندوب دائم فوق العادة ووزيرًا مفوضًا يعمل في تركيا عام 1948م وكان السفير السعودي صالح مصطفى أول سفير سعودي منذ عام 1957 وحتى عام 1963. وتعرض مسار العلاقات بين الدولتين لأكثر من عرقلة عبر تاريخ هذه العلاقات للفترة الممتدة من 1929 إلى 2002 لأسباب عديدة منها شكل النظام وتركيبته وأسس وخياراته المختلفة في البلدين، وضعف مستوى الزيارات الرسمية على مستوى القادة باستثناء زيارة الملك فيصل بن عبد العزيز إلى تركيا عام 1966 أو انعدامها أحيانًا واعتراف تركيا بإسرائيل، وموقف العرب من ذلك وأثره على العلاقات، ورغم ذلك استطاع البلدان النجاح وتجاوز هذه العوائق وتحديثًا بعد عام 2002 وبشكل متميز، وأظهرها قدرة واضحة على طرح مواقف سياسية منفصلة عن الغرب طالما أنها تتعارض مع مصالح وتطلعات ورغبات شعبيهما.

وشهدت العلاقات السعودية التركية تطورًا ملحوظًا مع تولي حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تركيا ووصلت العلاقات الثنائية بين البلدين إلى مستوى متميز وفي كافة المجالات خاصة المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية وظهر ذلك بشكل جلي في الزيارات المتبادلة والاتفاقيات التي وقعت بين البلدين.

وأسهمت النجاحات التي حققتها تركيا في السنوات الأخيرة في نيل إعجاب وتقدير المملكة العربية السعودية مما أدى إلى زيادة التقارب بين مسؤولي الدولتين، وبنفس الوقت فقد اهتمت تركيا ووفق سياستها الخارجية المتسعة خلال العقد الأخير من القرن الحالي بتطوير علاقتها مع كافة دول المنطقة ومنها المملكة العربية السعودية لما لها من أهمية بالنسبة لتركيا من الجانب الاقتصادي والسياسي والديني ولدورها الإقليمي والدولي الكبير.

وجرت ترجمة التوجه التصاعدي في العلاقات بين المملكة العربية السعودية وتركيا إلى نتائج ملموسة على المستويين الاقتصادي والسياسي حيث شهدت سنوات البحث والدراسة زيادة كبيرة في حجم الاستثمارات المتبادلة بالتزامن مع التطورات التي تشهدها العلاقات في ميادين أخرى، حيث تزداد أعداد السائحين السعوديين في تركيا بصورة مستمرة في الوقت الذي يزور فيه عشرات الآلاف من الأتراك السعودية سنويًا للحج والعمرة.

قسمت الرسالة إلى مقدمة وخمسة فصول وكالآتي:

الفصل الأول: تناول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية في كل من المملكة العربية السعودية وتركيا، وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

والفصل الثاني: ركز الباحث فيه على السياسة الخارجية لبلدي الدراسة محدداً أهدافها وقسم الفصل إلى أربعة مباحث.

وتم في الفصل الثالث دراسة أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على العلاقات وقسم إلى مبحثين قسمت إلى خمسة مطالب.

وركز الفصل الرابع على أبعاد العلاقات بين بلدي الدراسة وقسم إلى ثلاثة مطالب

وبحث الفصل الخامس مستقبل العلاقات السعودية التركية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المحتملة مع السيناريوهات المتوقعة لمستقبل العلاقات بين الدولتين.

المقدمة

تمتد علاقة تركيا بالعرب عموماً إلى عدة قرون من الزمن بحكم الموقع الجغرافي لتركيا من ناحية، وامتلاكها للقوة والنفوذ والسيطرة في بعض فترات التاريخ من ناحية أخرى حيث الإمبراطورية العثمانية التي حكمت المنطقة العربية لأكثر من أربع مائة سنة كجزء من تلك الإمبراطورية المترامية الأطراف.

وفي بداية القرن المنصرم، وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى ونشأة الدول في المنطقة بعد تقسيمها وفق اتفاقية سايكس- بيكو عام 1916، اتجهت تركيا نحو الغرب حيث إن نفوذها قد تقلص ولم تتمكن من استعادة قوتها إلا في النصف الثاني من القرن ذاته حيث بدأت تخطط لأن تلعب دوراً إقليمياً جديداً مستغلةً مصادر القوة لديها، وهناك أسباب عديدة بطبيعة الحال لتوجه تركيا نحو الغرب منها الرغبة الشديدة في تحقيق مصالحها ومواكبة التطور العالمي لكون الأتراك لازال البعض منهم يعتقد إن ما يمكن أن يلحق بهم من تخلف وتأخر هو بسبب العرب والإسلام إضافة إلى الضغوط الغربية في المنطقة لكون تركيا عنصراً فعالاً في الناتو.

وتعد المنطقة العربية عموماً والمملكة العربية السعودية خاصة من ضمن الاهتمامات الاستراتيجية لتركيا إقليمياً والسبب في ذلك ما يتعلق بالأمن القومي التركي حيث وجود منابع تهديد قادمة من بعض الدول العربية إضافة إلى الدوافع الاقتصادية الأساسية والتي لا تقل أهمية عن الدوافع الأمنية، من هنا جاءت حركة تركيا تجاه المنطقة العربية والمملكة العربية السعودية وقد غلبت المصالح الاقتصادية بشكل كبير على مجمل علاقاتها بالعالم العربي.

يعود تاريخ العلاقات السعودية التركية رسمياً إلى عام 1929 حيث اعترفت تركيا بموجب اتفاقية الصداقة الموقعة بين البلدين بحكومة الحجاز في الثالث من آب أغسطس من العام المذكور، وكان توفيق حمزة أول مندوب دائم فوق العادة ووزيراً مفوضاً يعمل في تركيا عام 1948م وكان السفير السعودي صالح مصطفى أول سفير سعودي منذ عام 1957 وحتى عام 1963.

تعرض مسار العلاقات السعودية التركية لأكثر من عرقلة عبر تاريخ هذه العلاقات للفترة الممتدة من 1929 إلى 2002 لأسباب عدة منها شكل النظام وتركيبته وأسسها وخياراته المختلفة في البلدين وضعف مستوى الزيارات السياسية على مستوى القادة باستثناء زيارة الملك فيصل بن عبد العزيز إلى تركيا عام 1966 أو انعدامها أحياناً واعتراف تركيا بإسرائيل، وموقف العرب من ذلك وأثره على العلاقات، ورغم ذلك استطاع البلدان النجاح وتجاوز هذه العوائق وتحديداً بعد عام 2002 وبشكل متميز، وأظهرها قدرة واضحة على طرح مواقف سياسية منفصلة عن الغرب طالما أنها تتعارض مع مصالح وتطلعات ورغبات الشعوب الإسلامية. ولم يكن ليحصل

هذا لو لا التوجه الجديد الذي أظهره قادة حزب العدالة والتنمية في تأييدهم ومناصرتهم لقضايا العرب والمسلمين وتجلي ذلك بوضوح في تصريح الرئيس التركي عبد الله غول الذي قال فيه "إن الإسلام برئ من الأعمال الوحشية التي ترتكب باسمه" قابل ذلك تفهم واضح من قيادة المملكة العربية السعودية واستثمار ذلك التوجه التركي الجديد.

تطورت على ضوء ذلك العلاقات السعودية التركية بشكل ملحوظ وتوجت أخيراً بزيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى أنقرة عام 2006. والتي كسرت حاجزاً من التذبذب في العلاقات منذ عام 1966 كما سبقت الإشارة لم يشهد فيه زيارة على مستوى القمة باستثناء زيارة الملك فيصل بن عبد العزيز في مسعى منه لتوحيد الدول الإسلامية آنذاك.

وقد شكلت هذه الزيارة والتي أعقبته في عام 2007 نقطة إيجابية مضيئة في مسار علاقة البلدين، ولكون تركيا والسعودية عضوين مؤثرين في كثير من التجمعات الدولية ومنها دول العشرين الاقتصادية، ودول منظمة المؤتمر الإسلامي، إضافة إلى دور تركيا من خلال عضويتها في حلف الناتو كقوة عسكرية تحتل المرتبة الثانية في الحلف بعد الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى تقارباً روي في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية ومنها محاربة التطرف والإرهاب، والوضع في الخليج العربي والموضوع العراقي، والقضية اللبنانية، وموضوع الملف النووي الإيراني وتداعياته على الساحة العربية والإقليمية والدولية وما حصل في العراق بعد عام 2003م وتداعياته، حيث تنوعت العلاقات السعودية التركية بعد عام 2002 ما بين ثلاث مجالات أساسية تتمثل في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري والامني وفق ما سيشير إليه الكتاب.

أولاً. أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من اعتبارات عدة أهمها:

1. أنها تتناول موضوعاً مهماً وحيوياً يتمثل في العلاقات السعودية- التركية في المدة بين عام 2002 - 2010، إذ إنهما دولتان محوريتان في قلب العالم، وما حصل في التوجه السياسي للمملكة العربية السعودية نحو تركيا.

2. هناك العديد من البحوث والدراسات التي كتبت بهذا الصدد وتناولت العلاقات العربية التركية بشكل عام أو الخليجية التركية ولكنها لم تغطِ موضوع العلاقات السعودية التركية بشكل خاص وأبعاد هذه العلاقات وتأثيرها على المنطقة.

3. شهدت الساحة التركية تغييرات جديدة بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة منذ عام 2002، والذي أصبحت العلاقات الخارجية التركية في ظل قيادته للسلطة تتجه صوب المحيطين العربي والإسلامي نوعاً ما، فأصبحت العلاقات التركية - العربية عموماً في مرحلة

تتسم بالتوافق والتنسيق، وأصبحت العلاقات السعودية التركية تحديداً في مرحلة من التطور الإيجابي. ونظراً لثقل الدولتين إقليمياً كان لابد أن تنعكس مختلف المتغيرات المتعلقة بتطور علاقتهما على القضايا العربية بشكل أو بآخر.

4. الاستناد إلى نظرية أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي الحالي حول العمق الاستراتيجي لتركيا.

ثانياً: إشكالية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التعرف على مدى التطور الذي بلغته العلاقات السعودية - التركية في ظل الأحداث التي حصلت في الساحتين الدولية والإقليمية للفترة من عام 2002 وحتى عام 2010، وهل أحدث وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا بعد انتخابات عام 2002 أثراً على العلاقات بين البلدين؟ لا سيما وأن العلاقات شهدت نوع من الفتور في الفترات السابقة وقلّة الزيارات على مستوى القمة والتي تؤكد برود العلاقات بين البلدين ولأسباب عديدة منها علاقة تركيا بالكيان الصهيوني وأثر ذلك على العلاقات العربية التركية بشكل عام وعلى العلاقات السعودية - التركية بشكل خاص.

ثالثاً: مقولة وتساؤلات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من مقولة رئيسية مفادها إن المملكة العربية السعودية تسعى لإقامة تعاون وتنسيق في جوانب متعددة سياسية واقتصادية وأمنية مع الجمهورية التركية وذلك لإحداث توازن أمني في المنطقة، لا سيما بعد إخراج العراق من المعادلة الإقليمية في المنطقة، وقد نتج عن ذلك عدة تساؤلات أبرزها:

1. ما هي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كلّ من المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية، وما مصالح كلا البلدين تجاه الآخر؟
2. ما أهداف السياسات الخارجية للبلدين محل الدراسة على المستوى الإقليمي والدولي؟ وما المحددات الداخلية والخارجية التي تحكم حركتهما؟
3. ما هي أبعاد العلاقات بين البلدين؟ وما المستوى الذي وصلت إليه في مختلف الجوانب؟

4. ما أبرز عناصر الاستمرارية والتغيير في سياسات البلدين تجاه القضايا الإقليمية والدولية؟
5. ما هي الرؤية المستقبلية للعلاقات السعودية - التركية؟

رابعاً: الدراسات السابقة:

تعددت البحوث والدراسات العلمية التي تطرقت بشكل غير مباشر لموضوع هذه الدراسة والتي جاء تحت عنوان العلاقات السعودية - التركية 2002-2010، تناولت بعض تلك الدراسات الدور الإقليمي التركي في المنطقة العربية، وسياسة تركيا تجاه المنطقة العربية بعد احتلال العراق، والتطور في القضية الفلسطينية، كما تناول قسم آخر منها العلاقات التركية العربية بعد حرب الخليج الثانية، لذا وفي خضم هذه الغزارة من الدراسات فإن الباحث سيركز على أهم الدراسات المتعلقة بهذه الأطروحة، ويمكن بصفة عامة تصنيف تلك الدراسات تصنيفاً موضوعياً إلى ثلاث محاور:

1. المحور الأول: دراسات ركزت على الدور الإقليمي السعودي والتركي ومن أبرز هذه الدراسات: أ. هزبر حسن شالوخ العنبي، تطور العلاقات السعودية - التركية 1964-1988⁽¹⁾ تناول الباحث في هذه الدراسة العلاقات بين الدولتين للفترة المشار إليها وأبرز التطورات التي حصلت فيها ومستوى العلاقات آنذاك، وفي أي المجالات مع نبذة تاريخية بلدي الدراسة، استفاد الباحث من هذه الدراسة التعرف على مستوى العلاقات السعودية - التركية خلال الفترة المشار إليها ومستوى وأبعاد العلاقات آنذاك.

ب. خالد رجب الزهراني، تداعيات أزمة أيلول/ سبتمبر 2001 على العلاقات السعودية- التركية "دراسة في الإدارة السعودية للأزمة"⁽²⁾، تناولت هذه الدراسة تأثير ما حدث بعد تفجير برج التجارة العالميين في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات السعودية- التركية حيث كانت أصعب الاتهام تشير إلى مشاركة عناصر إرهابية تحمل الجنسية السعودية في

(¹) هزبر حسن شالوخ العنبي، تطور العلاقات السعودية - التركية 1964 - 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة ديالى، العراق، 2004.

(²) خالد رجب الزهراني، تداعيات أزمة أيلول/ سبتمبر 2001 على العلاقات السعودية- التركية "دراسة في الإدارة السعودية للأزمة"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

الحادث وقد أثر ذلك سلبًا على العلاقات الدولية عامة مع السعودية وبين الباحث كيف تعاملت المملكة العربية السعودية بحكمة مع تلك الأزمة لإدارة علاقاتها الخارجية ومنها مع الجمهورية التركية، استفاد الباحث من هذه الدراسة التعرف على السياسة الخارجية السعودية تجاه تركيا وإدارتها للأزمة حيال التداعيات المترتبة على أحداث سبتمبر 2001.

ج. عامر علي راضي العلاق، الخيارات التركية تجاه الاتحاد الأوروبي، دراسة في العلاقات التركية الأوربية بعد الحرب الباردة⁽¹⁾، بين الباحث في هذه الدراسة مسعى الجمهورية التركية في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي وكيف أدارة تركيا سياستها الخارجية مع دول الاتحاد الاوربي، استفاد الباحث من هذه الدراسة التعرف على طبيعة العلاقات التركية الأوربية خلال الفترة المشار إليها، والسعي التركي المتواصل للالتحاق بالاتحاد الأوروبي وسياسة تركيا الخارجية تجاه الاتحاد الأوروبي في الفترة المذكورة.

د. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية⁽²⁾ تناولت هذه الدراسة عمق تركيا الثقافي والسياسي والتاريخي وموقعها الجغرافي، وسياستها الخارجية الجديدة تجاه دول العمق الاستراتيجي والعمق التاريخي وضرورة إتباع سياسة تصفير المشاكل قدر الممكن ووضع المؤلف العديد من برامج وخطط السياسة الخارجية الجديدة لتركيا للوصول إلى مستوى يناسب تاريخ ومكانة تركيا الإقليمية والدولية، وقد استفاد الباحث منها معرفة كيف استثمرت الجمهورية التركية عمقها التاريخي والديني في خدمة مصالحها الاستراتيجية وبناء علاقاتها مع العالم الإسلامي والعربي.

2. المحور الثاني: دراسات ركزت على السياسات الخارجية للبلدين موضوع الدراسة تجاه القضايا الإقليمية، ومن أبرز هذه الدراسات:

أ. بهجت قرني، "السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير"⁽³⁾، بينت هذه الدراسة طبيعة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية للاعتبارات العقائدية والدينية

(1) عامر علي راضي العلاق، الخيارات التركية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في العلاقات التركية الأوربية ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2005.

(2) د. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات الطبعة الثانية، قطر، 2011.

(3) بهجت قرني، السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير، في بهجت قرني وعلي الدين هلال (محرران)، ترجمة جابر عوض، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1994.

التي تحكم تلك السياسة، استفاد الباحث من الدراسة التعرف على أسلوب السياسة الخارجية السعودية في التعامل مع الأزمات الخارجية والتطورات السياسية التي تحصل في العالم.

ب. راجي يوسف محمود ألبياقي، "العلاقات السعودية - الإيرانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 - 2008"⁽¹⁾، تناولت هذه الدراسة علاقة المملكة العربية السعودية بجمهورية إيران الإسلامية خلال الفترة المشار إليها بالدراسة وجوانب تلك العلاقات ومستوى تطورها خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتداعيات تلك الأحداث على منطقة الشرق الأوسط وعلى المملكة العربية السعودية تحديداً، استفاد الباحث من هذه الدراسة لمعرفة سياسة المملكة العربية السعودية في علاقتها بإيران بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

ج. محمد سليمان قطيش المعايعة، العلاقات التركية - الأردنية (1990-1999)⁽²⁾، أوضح الباحث في هذه الدراسة العلاقات التركية - الأردنية خلال الفترة المذكورة ومستوى تطورها، وأبعادها، ومواقف البلدين من القضايا الإقليمية والدولية في فترة الدراسة، استفاد الباحث من هذه الدراسة التعرف على طبيعة العلاقات التركية-الأردنية.

د. د. ميشيل نوفل، "عودة تركيا إلى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية"⁽³⁾، أبرز الباحث في هذه الدراسة التوجه التركي الجديد نحو إعادة بناء وصياغة العلاقات التركية مع دول الشرق وليس التركيز فقط على محاولة الالتحاق بالركب الأوربي لأن الشرق يمثل عمق تركيا الثقافي والجغرافي وما يمليه ذلك من ضرورة إعادة صياغة السياسة الخارجية نحو الشرق، استفاد الباحث من الدراسة بالتعرف على السياسة التركية الجديدة في محاولة العودة إلى لعب دور إقليمي جديد بالاستفادة من العمق التاريخي والثقافي لتركيا.

3. المحور الثالث: دراسات ركزت على التحديات الإقليمية المؤثرة على أمن البلدين، من أبرز هذه الدراسات:

(¹) راجي يوسف محمود ألبياقي، "العلاقات السعودية - الإيرانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001-2008" رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010.

(²) محمد سليمان قطيش المعايعة، العلاقات التركية - الأردنية (1990-1999)، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2003.

(³) ميشيل نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.

أ. مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج⁽¹⁾، تناول الباحثون في هذا الكتاب قيادة حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا منذ عام 2002 والتحديات التي تواجه قيادة الحزب لإدارة دفة الحكم على المستوى الداخلي والخارجي، وانعكاس ذلك على سياسة تركيا على المستوى الإقليمي والدولي، واستفاد الباحث من الدراسة بالتعرف على سياسة تركيا في معالجتها للتحديات الداخلية والخارجية.

ب. د. علي بن هلهول الرويلي، "الأمن الوطني السعودي: آفاق استراتيجية برؤيا مستقبلية"⁽²⁾، تطرق الباحث في هذا المؤلف إلى أهمية الأمن الوطني بالنسبة للمملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهه وقد قدم الباحث مقترحات لتعزيز الأمن الوطني السعودي ومنها الانفتاح على دول الشرق وإيجاد البدائل في محاولة للتخلص من التبعية للغرب في مجالات التسليح والتدريب والتعاون الأمني، استفاد الباحث من الدراسة بالتعرف على أهم التحديات التي تواجه الأمن الوطني السعودي وسبل مواجهتها.

ج. سهيل الفتلاوي، "الارهاب الدولي"، دراسة في القانون الدولي العام⁽³⁾. اهتمت هذه الدراسة بموضوع الإرهاب وموقعه من القانون الدولي العام وسبل معالجته وفق النصوص القانونية التي يقرها المجتمع الدولي، استفاد الباحث من الدراسة بالتعرف على موضوع الارهاب وما هو وصفه في القانون الدولي.

د. ظافر محمد العجمي، "أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية"⁽⁴⁾. تناولت هذه الدراسة أهمية الأمن بالنسبة لدول الخليج العربي وكيفية تطوره وأهميته بالنسبة للعالم نظراً لما تحويه المنطقة من خزين استراتيجي يعد شريان الشرق والغرب وعصب الحياة فيه، وأثر ذلك على العلاقات الدولية والإقليمية، استفاد الباحث من الدراسة بالتعرف على تطور أمن الخليج وأهميته إقليمياً وعالمياً.

(¹) مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2010.

(²) د.علي بن هلهول الرويلي، الأمن الوطني السعودي: آفاق إستراتيجية برؤيا مستقبلية، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، بيروت، آذار، 2010.

(³) سهيل الفتلاوي، الارهاب الدولي، دراسة في القانون الدولي العام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2002.

(⁴) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

أما الدراسات والبحوث باللغة الانكليزية فهي:

1. Jessica Drum: Vying for Influence: Saudi Arabia's Reaction to Iran's advancing , July, USA, Washington, the Nuclear Threat Initiative (NTI), Nuclear Program 2008.

تناول الباحث في هذه الدراسة ردود فعل المملكة العربية السعودية تجاه موضوع الملف النووي الإيراني والذي يشكل خطرًا على الأمن الوطني السعودي في حالتي السلم والحرب بسبب قرب المنشآت النووية الإيرانية من حدود المملكة، تجلّى ذلك في تصريحات كبار المسؤولين السعوديين. استفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على الموقف السعودي الرسمي من موضوع الملف النووي الإيراني والخطر الذي يشكله على أمن المملكة العربية السعودية.

2. Yann Richard: Shi'ite Islam (Studies in Social Discontinuity) Wiley-Blackwell 1995, USA, New Jersey

تناولت هذه الدراسة التركيبة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ومقارنتها ببقية دول المنطقة ونسبة الشيعة والسنة وتوزيعهم الجغرافي ووضعهم الاقتصادي ونوع العمل الذي يمارسونه كل في بلده، واستفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على تركيبة المجتمع السعودي وهل هي تركيبة متجانسة أم غير ذلك؟

أما ما يخص الرسالة فإنها تقدم بحثًا عن العلاقات السعودية - التركية في الفترة من عام 2002 إلى عام 2010، وقد حاول الباحث جاهدًا توضيح ما وصلت إليه العلاقات بين البلدين على كافة المستويات، الاقتصادية والسياسية والأمنية في ظل ظروف إقليمية ودولية بالغة التعقيد خلال فترة الدراسة، تمثلت في الهيمنة الأمريكية على العالم، والهيمنة الإيرانية وموقف البلدين من الحالتين، خاصة مع وجود سعي إيراني حميم لامتلاك سلاح نووي، وموقف البلدين من احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وتداعياته على الأمن الوطني والقومي لكليهما وأثر ذلك على علاقاتهما، وتطورات الأوضاع في الساحة الفلسطينية، إضافة إلى مستوى التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين البلدين وآفاق التعاون المحتملة ومستقبل العلاقات بين البلدين.

خامساً: منهجية البحث:

نظراً لطبيعة هذه الدراسة باعتبار أنها دراسة في الشأن السياسي فإنها تنهض على فكرة التكامل المنهجي ويمكن القول بأن هناك منهجين أساسيين هما المنهج التاريخي والمنهج الإقليمي تم توظيفهما، يضاف إليهما المنهج المقارن وكالآتي:

1. المنهج التاريخي:

تمت الاستعانة بهذا المنهج في بعض جوانب الدراسة للاستفادة من المزايا التي يقدمها في تفسير الوقائع والأحداث ولبيان الخلفية الشاملة لطبيعة الموضوع وهو ما يمكن أن يوضح لنا جوانب الاستمرارية والتغير في سياسات المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية موضوع الدراسة.

2. المنهج المقارن:

تمت الاستعانة بهذا المنهج في بعض جوانب الدراسة للاستفادة من المزايا التي يقدمها في المقارنة بين بعض جوانب الدراسة للبلدين ومنها النظام السياسي ومواقف البلدين من الأحداث والتطورات التي وردت أثناء فترة إعداد البحث.

3. المنهج الإقليمي: The Regional Approach

استخدم الباحث هذا المنهج الذي يقوم بتحليل الوحدة السياسية من حيث العناصر التي تتكون منها أو التي تكونها مثل الظواهر الطبيعية والاقتصادية والبشرية، وشكل وحجم الدولة والسكان وغيرها، وتحليل التاريخ السياسي للدولة، وحدودها وعلاقاتها السياسية بالعالم الخارجي. سادساً: تقسيم الدراسة:

قسمت الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وكالآتي:

في الفصل الأول الذي حمل عنوان السياسة الخارجية لكل من السعودية - التركية المحددات والأهداف، تناول الباحث تعريف كونها الأساس في بناء العلاقات وتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث: يتناول المبحث الأول محددات المملكة العربية السعودية وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مطالب تناول المطلب الأول الموقع الجغرافي والتركيبة السكانية والمكانة الدينية للمملكة ثم المطلب الثاني النظام السياسي السعودي، والمطلب الأخير بحث في الثروة النفطية وتراكم عوائدها ودورها في العلاقات، وجاء المبحث الثاني ليتناول محددات الجمهورية

التركية وقسم إلى ثلاثة مطالب تناول الأول الموقع الجغرافي للجمهورية التركية والمطلب الثاني تناول طبيعة النظام السياسي التركي، والمطلب الثالث النمو الاقتصادي المتسارع، ويتم في المبحث الثالث تناول أهداف العلاقات لكل من المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية.

في حين يركز الفصل الثاني على المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة على العلاقات السعودية - التركية، ويخصص المبحث الأول من الفصل لتناول المتغيرات الدولية ومنها التغير في هيكل النظام الدولي والهيمنة الأمريكية وتفرداها في السيطرة على العالم، ثم يتناول موضوع الإرهاب الذي أصبح سلاحاً بيد القوى الكبرى لتحقيق أهداف ومصالح لها في العالم تحت غطاء هذا المسمى، وقد جاء في المبحث الثاني من الفصل المتغيرات الإقليمية المؤثرة في العلاقات حيث يتم تقسيمه إلى مطلبين تضمن المطلب الأول الملف النووي الإيراني وأثره على العلاقات بين البلدين، ويتناول المطلب الثاني الغزو الانجلو أمريكي للعراق عام 2003 وتأثيراته على العلاقات بين البلدين، والمطلب الأخير يتناول الصراع العربي - الإسرائيلي ومواقف البلدين من تطورات.

في الفصل الثالث من الدراسة يتم دراسة أبعاد العلاقات السعودية - التركية حيث تناول المبحث الأول من الفصل البعد السياسي في العلاقات ومستوى الزيارات بين كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية، بينما تناول المبحث الثاني البعد الاقتصادي في العلاقات ومستوى التبادل التجاري بين البلدين واختص المبحث الثالث بالبعد العسكري والأمني في العلاقات بين البلدين.

وفي الفصل الرابع يتم دراسة مستقبل العلاقات وقد قسم الفصل إلى مبحثين، تضمن المبحث الأول قراءة في واقع العلاقات السعودية التركية في ظل المتغيرات الدولية المحتملة، ومنها انتهاء الهيمنة الأمريكية والتغير في هيكل النظام الدولي والمتغيرات المحتملة على المستوى الإقليمي، ومنها انتهاء قوة إيران في المنطقة، أما المبحث الثاني فإنه يتناول آفاق التعاون المحتملة وسيناريوهات مستقبل العلاقات السعودية - التركية.



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

الفصل الأول
السياسة الخارجية لكل من
المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية
المحددات والأهداف

إن البيئة الداخلية مؤثرة في صناعة السياسة الخارجية وبشكل كبير وإن امتلاك أي دولة لبيئة داخلية متماسكة وقوية يجعلها قادرة على صنع سياسة خارجية مؤثرة، إلا إن افتقادها لهذا التماسك سيقود إلى عدم قدرتها على التأثير بالفاعلين الآخرين على الساحة الدولية والإقليمية، وإذا ما امتلكت الدولة الأساس الصحيح لبناء سياسة خارجية فإنها تكون فاعلاً إقليمياً ودولياً أما إذا افتقدت لهذا الأساس فإنها تكون محل تأثر بالآخرين لا مصدراً للتأثير فيهم. وتعددت الاتجاهات النظرية التي تعرف السياسة الخارجية وأنماطها ومحدداتها داخلياً وخارجياً، حيث أن هذه المحددات مهمة لأي سياسة خارجية للدول بغض النظر عن موقعها من النظام العالمي ومدى قدرتها الإقليمية والدولية⁽¹⁾، وللسياسة الخارجية تعاريف عدة منها:

يعرفها الدكتور أحمد نوري النعيمي بأن السياسة الخارجية سلوك سياسي خارجي هادف ومؤثر والدولة الحكيمة التي تتحرك لخدمة أهدافها ومصالحها بعقلانية وهدوء وبعد نظر وعلى عدة محاور لتحقيق علاقات منفتحة ومتوازنة مع معظم دول العالم⁽²⁾. الدكتور محمد السيد سليم يعرف السياسة الخارجية بأنها برنامج العمل الزمني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي⁽³⁾. ويصف بطرس بطرس غالي السياسة الخارجية بأنها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول⁽⁴⁾.

وبشكل عام بالإمكان تحديد الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية لأية دولة بالشكل الآتي:

1. إقامة علاقات جيدة مع جيرانها.
2. إقامة تحالفات مختلفة المظاهر مع غيرها من الدول⁽⁵⁾. وتصنع السياسة الخارجية من قبل الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في الدولة وغالباً ما تقوم بها السلطة التنفيذية إضافة إلى السلطة التشريعية من خلال التشريعات التي تسنها والتي تحدد طريقة التعامل مع الدول الأخرى⁽⁶⁾. ويرى البعض أن السياسة الدولية تشمل جميع التفاعلات من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بين وحدات المجتمع الدولي، إذن هي حاصل جميع السياسات الخارجية⁽⁷⁾.

(¹) نبيلي كمال الأمير "عرض" تطور السياسة الخارجية السعودية، غريغوري كوساتش، يلينا ميلكوميان، ماجد عبد العزيز التركي، مراجعة وتعليق: معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية، 2005، "مجلة العلوم الاجتماعية"، المجلد 34، العدد 4، الكويت، 2006، ص 158.

(²) د. أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، (دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008)، ص 19.

(³) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1988، ص 47.

(⁴) د. بطرس بطرس غالي ومحمد خير عيسى، المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، القاهرة، 1979م، ص 309.

(⁵) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص 47.

(⁶) هائل عبدالمولى طشطوش، مقدمة العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص 15.

(⁷) د. قحطان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 429.

المبحث الأول محددات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية

تعد دراسة محدّدات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية مسألة هامة في إطار علاقاتها بتركيا، لأسباب عديدة منها الدور الذي تلعبه السعودية عربياً ودولياً، والمكانة التي وصلت إليها المملكة في العقدين الماضيين وفيما يلي محدّدات تلك السياسة والتي جاءت بثلاث مطالب: المطلب الأول. الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية والتركيب السكاني والمكانة الدينية 1. الموقع الجغرافي:

يعد العامل الجغرافي من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، فحجم الإقليم له الأثر البالغ على قوة الدولة لأنه يوفر لها عمقاً استراتيجياً ويجعل عملية احتلالها أمراً صعباً ومكلفاً، والدولة بهذا الوصف تكون في وضع أفضل من غيرها أحياناً حيث يسمح كبر حجم الإقليم من ناحية أخرى بتنوع الموارد الاقتصادية، ويلاحظ أن المساحات الكبيرة للدول العظمى في المجتمع الدولي أعطت تلك القوى مزايا استراتيجية واقتصادية ساعدتها على توفير متطلبات الأمن العسكري والاقتصادي وهذا ينطبق على كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حيث إن اكتساح أي عنصر منهما للآخر يعد أمراً مستحيلاً مع استخدام القوة التقليدية لا سيما مع توافر العنصر البشري بنسب تتلاءم مع حجم الإقليم وموارده البشرية، وما يخص المملكة العربية السعودية فإن اتساع مساحتها ووجود منافذ بحرية عديدة لها يعطيها أكثر من خيار للاتصال الخارجي وتأمين الإمدادات اللازمة لها، لذلك فهي في حالة تعرض صادراتها أو وارداتها لأي مخاطر في الخليج يمكنها الاعتماد على منافذ البحر الأحمر ولذلك فقد اهتمت قيادة المملكة العربية بقضية الأمن والدفاع والتي استلزمت بطبيعة الحال تخصيص مبالغ مالية ضخمة تقدر بملايين الدولارات لتأمين السلامة والأمن للبلاد، وهذا الحال دفع المملكة للدخول في تحالفات إقليمية ودولية وإبرام العديد من الاتفاقيات مع الدول

المجاورة والدول الكبرى لتأمين سلامة حدودها إضافة إلى تسخير الجهد الدبلوماسي لخدمة المصالح الأمنية⁽¹⁾.

وللبحث في تأثير الموقع الجغرافي على سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية ينبغي فهم موقع المملكة بالنسبة للعالم ليس فيما يخص خطوط الطول والعرض فقط، وإنما موقعها بالنسبة للحضارات من جانب أهمية ذلك فالموقع معزل عن الحضارات قد يكون وبالا على الدولة لأنها قطعاً تتأثر وتتأثر به ويرتفع مستواها العلمي والثقافي، ويتطور بشكل مستمر، أما إذا كانت في بقعة من الأرض تقع بعيداً عن النشاط الحضاري فإنها تكون متخلفة حضارياً وقد تكون الدولة أحياناً متطورة اقتصادياً ومتخلفة حضارياً، ويمكن أن يكون العكس هو الصحيح⁽²⁾.

تقع المملكة العربية السعودية في شبه الجزيرة العربية وتشغل الجزء الأوسع منها، وهي في منطقة بين خطي عرض 15° / 32° شمالاً وخطي طول 35° / 75° شرقاً، وتمتد حدودها من الشرق إلى الغرب حوالي 500 كيلو متر ومن الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي 2500 كيلو متر، وامتدادها من الشمال إلى الجنوب بحدود 2000 كيلو متر وامتدادها في عرض أجزائها 1500 كيلو متر وهي في أقصى الجنوب الغربي لقارة آسيا⁽³⁾.

يفصل المملكة العربية السعودية عن قارة أفريقيا من جهتها الغربية البحر الأحمر، حيث تقترب من جمهورية مصر العربية والسودان والصومال في غربها وشمالها الغربي، وتعد المملكة عملاق شبه الجزيرة العربية بلا منازع حيث تستأثر بالنصيب الأوفر من الأرض أي ما يقارب 80% من مساحة شبه الجزيرة العربية، وتبلغ مساحتها الكلية 2.253.355 كيلو متر مربع وتجمع بين ثنائياها ألوانا شتى من الأرض وألواناً شتى من الناس، أما الأرض فتجمع بين اللابا على سفوح جبال السراة غرباً، والأرض السهلية على الخليج العربي شرقاً، وتجمع بين الوادي والجبل وبين هذا كله تمتد بحار الرمال الواسعة والمسرقة في الاتساع حتى أنها تعد من أكبر المساحات الرملية في العالم، حيث الربع الخالي والنفود الكبير والجافورا من التكوينات الرملية، وأما السكان ففيهم اختلاف جنسي واضح فمنهم من تظهر في دمائهم بعض الآثار

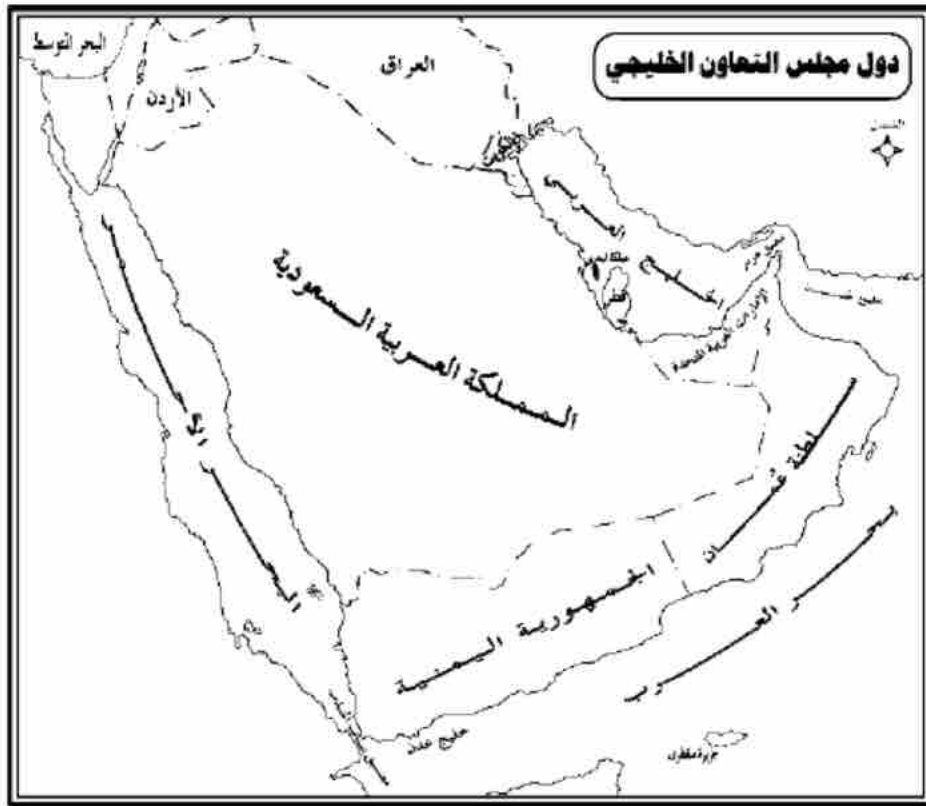
(1) عبد الله القبايع، السياسة الخارجية السعودية، مطبعة الفرزدق التجارية، الطبعة الأولى، الرياض، 1986، ص 14.

(2) عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن اليحيى، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية، مصدر سبق ذكره، ص 45.

(3) د. فيليب رفلر وآخرون، جغرافية الوطن العربي، دراسة طبيعية واقتصادية وسياسية مع دراسة شاملة للدول العربية، مكتبة دار النهضة المصرية، القاهرة 1965، ص 345.

الإيرانية مثل منطقة القطيف ومنهم العرب الانقياء في الهفوف، أما في الحجاز تحتوي المدن المقدسة وعاء من جميع الأقطار الإسلامية كالهند وباكستان وسمرقند⁽¹⁾. وللمملكة العربية السعودية ساحل طويل على البحر الأحمر يبلغ طوله 1670 كيلو متر وهو همزة الوصل بين بحار الشمال وبحار الجنوب وهو الطريق الذي تمر خلاله منتجات الغرب الصناعية إلى أسواق آسيا وجنوب شرق إفريقيا وهو ذاته الطريق الذي يمر عبره نفط الشرق عصب الحياة والحضارة والاقتصاد الغربي⁽²⁾.

شكل رقم (1)



المصدر: الدكتور شوقي أبو خليل، أطلس دول العالم الإسلامي، الطبعة الثانية، دار الفكر، سوريا، 2003، ص 58.

(¹) د. محمود طه أبو العلا، جغرافية شبه الجزيرة العربية، الجزء الثاني، مؤسسة سجل العرب، القاهرة 1972، ص 9.
(²) عبدا لرحمن الشريف: جغرافية المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الرياض 1982، ص 13.

وعبر السواحل الغربية للمملكة والتي تمتد بخط مستقيم من جزر تيران والتي تقع ضمن المياه الإقليمية المصرية إلى حدود اليمن جنوباً، توجد هناك بعض الجزر السعودية التي تعد ضمن حدود المياه الإقليمية للمملكة والتي تمتد نحو 12 ألفي عشر ميلاً بحرياً من الشواطئ، ومنها جزر تقع في مدخل خليج العقبة الذي يستغله اليهود للنفاذ إلى ميناء إيلات⁽¹⁾.
تشارك المملكة العربية السعودية بحدود حيث يحدها من الشمال كل من العراق والكويت والأردن ومن الشرق الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان، ومن الجنوب جمهورية اليمن، وهذا الواقع يشكل امتداداً طبيعياً للوطن العربي في جزءه الآسيوي⁽²⁾.
وطبقاً للوضع الجغرافي للمملكة وملاصقتها للدول العربية وقربها من دول غير عربية وان ساحلها الشرقي الغني بالبتروول وما يمثله بالنسبة للمملكة، إضافة لكونها تمثل المجال الحيوي الجغرافي والسياسي والاقتصادي لهذه الدول كل ذلك حمل المملكة أعباء مسؤوليات داخلية وإقليمية مما جعلها تزيد في اهتمامها بمنطقة البحر الأحمر والعمل بجدية لتحقيق الأمن في المنطقة بالتعاون مع دوله إضافة إلى منطقة الخليج العربي وقد ظهر الاهتمام واضحاً بتطبيق سياسة تهدف إلى تحقيق استقرار المنطقة من خلال تسوية النزاعات السياسية بشكل سلمي واعتماد مبدأ أمن الخليج مسؤولية دوله⁽³⁾.
1. التركيبة السكانية:

يعد الإنسان هو مركز قوة الدولة، وهو العنصر الأساسي في تكوينها، ومن أجله سخرت الإمكانات الكونية التي خلقها الله جل جلاله والتي صنعها الإنسان لنفسه، وإن قوة أي دولة بالقياس على غيرها تعتمد على حجم السكان، ولذا فإن البيئة تؤثر بشكل كبير في رسم السياسة الخارجية للدول من حيث حجم السكان ونوعه وتجانس شعبه، وقبل أن يتم توحيد المملكة العربية السعودية على يد الملك الراحل عبد العزيز آل سعود كانت المملكة العربية السعودية عبارة عن منطقة متنوعة قبلية متضاربة ومتصارعة، لم يكن لها أهمية تذكر لدى دول العالم الاستعمارية منها خاصة بسبب عدم امتلاكها لأية موارد اقتصادية، أما بعد توحيدها فقد صارت دولة عصرية محط اهتمام العالم بأسره خاصة بعد اكتشاف البترول فيها⁽⁴⁾.

(1) فيليب رفلر وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 346.

(2) محمد صادق إسماعيل: دور المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي، دار العلوم للنشر، القاهرة 2010، ص 31-32.

(3) كمال محمد الشاعر: تطور الدور العربي السعودي في النظام العربي في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز، رسالة ماجستير في الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2009، ص 13.

(4) د.علي بن هلال الرويلي، "الأمن الوطني السعودي: أفاق إستراتيجية برؤيا مستقبلية"، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، بيروت، آذار، 2010، ص 57-58.

كانت المملكة تعاني من ضعف في عدد سكانها مقارنة بمساحتها الكبيرة والمتنامية الأطراف، ويعود السبب في ذلك للظروف المعيشية والاقتصادية والصحية وانعدام الأمان وكثرة الحروب قبل توحيدها، ولم يكن سكانها يتجاوز عددهم ثلاثة ملايين نسمة آنذاك، ولكن بعد توحيد المملكة تضاعف عدد السكان أكثر من مرتين ونصف فبلغ في الفترة من عام 1930- 1979 حوالي ثمانية ملايين نسمة، ثم تضاعف مرتين تقريباً فبلغ العدد في الفترة من عام 1979- 2004 ما يقرب من 23.000.000 ثلاثة وعشرين مليون نسمة⁽¹⁾. ويمكن أن يعزى السبب في تطور النمو السكاني في المملكة العربية السعودية إلى جملة عوامل:

1. حكمة القيادة السعودية وتوحيدها للمملكة في وسط شبه الجزيرة العربية مما جعل المملكة منطقة جاذبة للسكان بعد أن كانت طاردة لهم، وأصبحت المملكة محط اهتمام من قبل العالم بعد أن كانت لا تعني شيء وتحديدًا للقوى الكبرى حيث إن اكتشاف الثروات واستخراجها وتوزيعها بشكل سليم على مناطق المملكة أدى إلى تحسن المعيشة وتحقيق الرفاهية لشعب المملكة والمقيمين فيها، وبطبيعة الحال فإن هذا التطور قاد إلى زيادة طبيعية في نمو السكان والتي يمكن معرفتها من خلال أخذ الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات وهي تحسب على أساس حالات الولادة أو الوفاة لكل ألف من السكان⁽²⁾.

2. تطور وتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المملكة والتي أدت بالنتيجة إلى الاستقرار وعدم الهجرة خارج البلاد مما ساهم في تحسن مستوى المعيشة طبقاً لتحسن الظروف الاقتصادية أدى بدوره إلى زيادة نسبة المواليد لكل الجنسين⁽³⁾.

3. التقدم في الجانب الصحي للمجتمع السعودي والذي نتج عنه انخفاض معدل الوفيات وارتفاع متوسط الأعمار، وإذا كان سكان المملكة في السابق ينقسمون إلى ثلاثة مجموعات "بدو رحل وفلاحين وحضر عاش معظمهم تنقل الطلب الماء والكلأ، فقد أحدثت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتحسين في ظروف المعيشة التي شهدتها المملكة في العقود الخمسة الأخيرة تطوراً هائلاً وبدأ الوضع الذي كان سائداً يتغير نحو الأفضل وبدرجات متسارعة باتجاه العصرية الحديثة بكل ما فيها من تطور ورخاء وتحضر وتمدن.

وجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية تتميز إلى فترة إعداد الدراسة بارتفاع واضح في معدلات المواليد سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، حيث تطور معدلات المواليد في المملكة

(¹) المصدر السابق، ص35.

(²) د. بدر بن عادل الفقير، "عناصر القوة في توحيد المملكة العربية السعودية"، دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية، مكتبة العبيكان، الرياض، 1419هـ ص188.

(³) محمد محمد عتريس، معجم بلدان العالم، (مكتبة الآداب، القاهرة، 2010)، ص353-354.

بين المدة 1970-1975 بلغ معدل الزيادة 47.6 مولوداً لكل ألف بزيادة 18.6 مولوداً لكل ألف عن المعدل العالمي، واستمر معدل المواليد في المملكة حول هذه النسبة، مشكلة بذلك أعلى نسبة مواليد في العالم، ويعود السبب في ذلك إضافة لما تم ذكره إلى التكوين القبلي والأسري وطبيعة تكوين الأسرة السعودية حيث الاهتمام بالحرص على النسل والزواج المبكر وتعدد الزوجات إضافة إلى رفع المستوى الصحي للأم والطفل ورفع مستوى المعيشة⁽¹⁾.

يتميز النمو السكاني في المملكة العربية السعودية بأنه الأعلى في العالم، في الوقت الذي يكون فيه النمو السكاني المرتفع عاملاً سلبياً في كثير من دول العالم، بل تتصدى له الدول بالتخطيط لتحديد النسل كالصين مثلاً، في حين نجد أن المملكة العربية السعودية يعتبر فيها عنصراً إيجابياً بل استراتيجياً يتلائم مع مساحة أرض المملكة وما تتمتع به من ثروات، مقابل الحاجة الماسة للطاقة البشرية للمساهمة في التنمية وحماية مكتسبات الدولة⁽²⁾.

ويعد غالبية السعوديين من المسلمين السنة، وتتواجد عدة أقليات بالمملكة أكبرها الطائفة الشيعية الاثنا عشرية وتشكل حوالي 5% إلى 15%؛ وتتركز في شرق البلاد في مدن القطيف والإحساء، وتوجد أقلية غير معروفة العدد تتبع المذهب الزيدي في جنوب البلاد⁽³⁾.

وقد يشكل السكان أحياناً عبئاً على كاهل الدولة إن كان على حساب مستوى تطوره الحضاري والاقتصادي، ولذلك يؤثر حجم السكان بشكل كبير في سياسة الدولة الخارجية، لأن أهميته ليست في القتال دفاعاً عن الوطن وحسب وإنما هو العمود الأساسي في تطوير إمكانية الدولة من خلال الاستخدام الأمثل لثرواتها، ويتضح ذلك جلياً في التناسق بين التوزيع السكاني والرقعة الجغرافية، ويرتبط بعوامل التطور الحضاري للمجتمع عامل غاية في الأهمية هو التجانس بين السكان والدولة التي يتألف سكانها من عدة أقليات وطوائف متباينة ممكن أن تكون أضعف من دول أقل حجماً في عدد سكانها تتألف من شعب متجانس ومتطور حضارياً كما في المملكة العربية السعودية⁽⁴⁾.

(1) د. خالد المطري، "سكان المملكة العربية السعودية"، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، 1998، ص 89.

(2) د. محمد بن صالح الربدي، "دراسات في سكان المملكة العربية السعودية"، مصادر المعلومات والبيانات السكانية، الرياض، 2005.

(3) فهد بن سالم بن فيصل أبو ثنين، "العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية ومصر" 2002-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص 12.

(4) محمد بن فايز الشريف، "السياسة الخارجية السعودية في المجال الإسلامي"، مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الرياض، 1999، ص 14.

ويقدر عدد سكان المملكة وفق ما أعلنته مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في المملكة العربية السعودية، من نتائج أولية للتعداد العام للسكان لعام 1431 هـ (2010م)، الذي تم تنفيذه بمقتضى قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (244) بتاريخ 1423/10/26 هـ (2002م). على نحو بلغ فيه العدد الإجمالي حوالي (977,136,27) سبعة وعشرين مليوناً ومائة وستة وثلاثين ألفاً وتسعمائة وسبعاً وسبعين نسمة، وبلغ عدد المواطنين السعوديين (576,707,18) ثمانية عشر مليوناً وسبعمئة وسبعة آلاف وخمسمائة وستة وسبعين نسمة، بلغ عدد المقيمين في المملكة العربية السعودية من غير المواطنين (401,429,8) ثمانية ملايين وأربعمائة وتسعة وعشرين ألفاً وأربعمائة وواحد نسمة⁽¹⁾.

دلت الإحصائيات الأخيرة التي تناولت المجتمع السعودي الواردة في معجم بلدان العالم الصادر عام 2010، أنه مجتمع تفوق فيه نسبة الشباب بقية الأعمار حيث تصل إلى نسبة 61% من الذين تتراوح أعمارهم بين 15-40 سنة من مجمل السكان، كما تبلغ نسبة المتعلمين الذين يجيدون القراءة والكتابة ما يقرب من 8,78% من السكان مما يدل على أن درجة الأمية تنخفض بشكل كبير في هذا المجتمع إضافة لذلك تشير نفس الإحصائيات إلى قلة عدد الوفيات وزيادة عدد الولادات في المملكة حيث بلغ نسبة الوفيات 9,3 بالالف في حين وصل عدد الولادات إلى 9,24 بالالف⁽²⁾.

2. المكانة الدينية:

خص الله سبحانه وتعالى أرض المملكة العربية السعودية بمكانة فريدة بين دول العالم كافة لم تحظ بها دولة أخرى سوى فلسطين حيث القدس الشريف مسرى الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم ومعجازه إلى السماء، ومن خصائص ومميزات المملكة أنها اتصفت بالآتي:

أ. وجود الأماكن المقدسة المسجد الحرام في مكة المكرمة بيت الله وحرمة الأمن، ومسجد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة.

ب. تعد المملكة العربية السعودية الأرض التي خصها الله بالأمن التام، وهي الدولة الأكثر أماناً وأماناً في العالم وهي ذات الوقت البلد الوحيد الذي يطبق الشريعة الإسلامية ويعتمد

(¹) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في المملكة العربية السعودية على الرابط الإلكتروني:

http://www.cdsi.gov.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=88

(²) محمد محمد عتريس، معجم بلدان العالم، مصدر سبق ذكره، ص 354.

عليها في دستوره وحكمه⁽¹⁾. وهيلا تطبق الشريعة الإسلامية في جانبها الروحي فقط من أداء للعبادات وأركان الدين، بل إنها تطبق ذلك في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. جـ عدم خضوع المملكة للاستعمار أو النفوذ الأجنبي على مدى تاريخها، وهذا جعل المواطن السعودي يزداد تمسكاً بوطنه وأرضه⁽²⁾.

وجدير بالذكر أن مكة مكانة وخصوصية في الجوانب الجغرافية والإسلامية حيث إن ذكر مكة يقتزن باستمرار بذكر البيت الحرام الذي جعله الله مباركاً وجعله قبلة المسلمين، وهو أول بيت وضعه الله للناس في الأرض لعبادته سبحانه وتعالى، وقد أكد علماء الجيولوجيا أن هذا المكان المقدس يقع في مركز الأرض بل وفي مركز اليابسة منها، وهو إضافة إلى ذلك يمثل الموقع الروحي في العالم الإسلامي الذي يقصده ملايين المسلمين على مدار السنة لأداء مناسك العمرة فيه وتأدية الركن الخامس من الدين الحنيف.

أما المدينة المنورة فقد خصها الله سبحانه وتعالى وشرفها برسوله الكريم محمد "صلى الله عليه وسلم" في حياته، وبعد وفاته حيث القبر والمسجد النبوي الشريف، ثم كانت بعد ذلك نقطة انطلاق جيوش المسلمين التي فتحت البلاد والأمصار من الصين شرقاً إلى أسبانيا غرباً، وفي المدينة تم بناء المسجد الأول في الإسلام الذي يسمى مسجد قباء ثم المسجد النبوي الشريف الذي أمر الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم بشد الرحال إليه من بين ثلاثة مساجد هي الكعبة المشرفة والمسجد الأقصى والمسجد النبوي الشريف⁽³⁾.

إن هذه الصفات تضفي أهمية خاصة على المملكة العربية السعودية لأنها تختلف عن كل بلدان العالم لأسباب منها تطبيق الشريعة الإسلامية وقبل ذلك احتضان الأماكن المقدسة والتي فرضت واجبات على الإسلام والمسلمين في كافة أنحاء العالم تجاه هذه الدولة، هذا الحال أضاف مسئولية على المملكة في سياستها الخارجية تمثلت في:

1. النظرة إلى المملكة العربية السعودية تختلف عن النظرة إلى بقية دول العالم بشكل عام والإسلامية منها بشكل خاص.

(¹) أحمد حسن أحمد دحلان، دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية، دار الشروق، جدة، 1405، ص35.

(²) زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص30.

(³) محي الدين إمام، المدينة المنورة: معالم وأحداث، مطابع جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2000، ص8.

2. شعور أبناء المملكة بقيادتها بمسئولية تجاه الدول الإسلامية الأخرى وشعوبها وقضاياها، مسئولية تختلف عن أية دولة إسلامية أخرى⁽¹⁾.
3. تفسر النشأة الخاصة للمملكة العربية السعودية إلى حد كبير الدور الأساسي والجوهري الذي يقوم به الإسلام في النظام السياسي السعودي، فهو أكثر من كونه ديناً بمعنى العقيدة التي تنظم العبادات والفروض بل هو منهج ينظم مسيرة الحياة بكل جوانبها الخاصة والعامة وتصف النصوص الصادرة عن النظام السياسي السعودي الدولة السعودية بأنها دولة ملكية شورية إسلامية، والملك هو السلطة العليا التي تحكم البلاد⁽²⁾.
4. إن حرص النخبة السعودية على إظهار الطابع الإسلامي للسياسة الخارجية السعودية لا يعني أنها سياسة إسلامية خالصة أو أنها تخدم أهدافاً إسلامية وحسب، ذلك أن علاقات المملكة الدولية تخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية مثلما تخضع له كافة علاقات الدول الأخرى، وعلى هذا الأساس يختلف توظيف النخبة السعودية لشعاراتها الإسلامية في علاقاتها الدولية من فترة زمنية إلى أخرى حيث تقلص هذا الاستخدام إلى أقل درجاته وبرزت أكثر الاعتبارات الواقعية السياسية والاقتصادية والعسكرية⁽³⁾.

المطلب الثاني. طبيعة النظام السياسي وفلسفة ورؤية القيادة

يعد الديوان الملكي ومجلس الوزراء ومجلس الشورى والوزارات من المؤسسات السياسية المهمة في البلاد الخاضعة لسلطة الملك بحكم مسؤولياته الرسمية والتي لها دور بالغ في صياغة وصنع القرار السياسي، وينبغي للملك أن يحظى بتأييد مجلس العائلة الحاكمة المتكون من أعضاء نافذين في أسرة آل سعود التي ترسم داخلها سياسات المملكة العربية السعودية العامة، ولأن حجم العائلة المالكة كبير في العدد فلا بد من ظهور تباين في آراء أرائها والذي يعود سببه إلى الاختلاف في الجيل والفئة العمرية، ومع ذلك فقد تم حصر ذلك داخل الأسرة المالكة والذي كان سبباً في استمرارية الأسرة في القيادة وسيطرتها على مقاليد الحكم في البلاد من خلال التوفيق بين الاتجاهات المتعارضة تحقيقاً للإجماع الذي يمثل جوهر العملية السياسية

(¹) عبد العزيز حسين الصويغ، الإسلام في السياسة الخارجية السعودية، أوراق للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، 1414، ص31.

(²) نعمة السعيد، النظم السياسية في الشرق الأوسط، شركة الطبع والنشر الأهلية الجديدة، بغداد، 1968، ص381.

(³) د.حسن أبو طالب، السياسة الخارجية السعودية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1964-1982، مصدر سبق ذكره، ص117.

في النظام السعودي⁽¹⁾:

وتبعاً لذلك تقسم دوائر صنع القرار في النظام السياسي للمملكة العربية السعودية إلى دائرتين الدائرة الرسمية والدائرة غير الرسمية وكالآتي:
الدوائر الرسمية: وتشمل
أ. الدائرة الأولى:

تخص الملك وولي عهد المملكة الذي يختاره الملك، وطبقاً للتعليمات الصادرة في آب/ أغسطس 1926 والتي شملت المواد الأساسية لنظام الحكم فإن الملك صاحب السلطة العليا التي تحكم البلاد، وهو مقيد بنص الأحكام الشرعية الإسلامية التي جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، والملك هو رأس الهرم في السلطة العليا والمرجع الأعلى في كافة الشؤون الأساسية التنظيمية والسياسية والعسكرية والإدارية، ويتعمق هذا الدور من خلال تولي الملك منصب رئاسة الوزراء ليكون على اتصال مباشر بالأوضاع والمسائل المختلفة⁽²⁾.
ب. الدائرة الثانية:

تخص مجلس الوزراء، وهو المؤسسة التالية بعد الملك والمهمة في عملية صنع القرار السياسي السعودي، ويعد أكثر أجهزة الدولة فعالية وكفاءة وقد صدر مرسوم ملكي بتكوينه في عام 1373هـ ويقوم المجلس بمناقشة سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية ومواقفها تجاه الأحداث الخارجية مع وزير الخارجية، وفي ضوء ذلك يرسم مجلس الوزراء سياسة المملكة الخارجية والداخلية والاقتصادية ويشرف على تنفيذها⁽³⁾.
ج. الدائرة الثالثة:

مجلس الأمن القومي يختص بدور استشاري يتولى رسم وتنفيذ سياسة المملكة الداخلية والخارجية وفي مجالات عديدة أهمها الاقتصادية والعسكرية والقضائية التي تخص الأمن

(1) د. عصام عبد الشافي، في ظل قيادتها لحوار الأديان، البعد الديني في السياسة الخارجية السعودية، مصدر سبق ذكره.

(2) بهجت قرني، السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير، في بهجت قرني وعلي الدين هلال (محرران)، ترجمة جابر عوض، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1994، ص 503.

(3) المادة (19) من نظام مجلس الوزراء السعودي، في 2010/2/4، على الرابط الإلكتروني www.arab.ipu.org/poly/related.

الوطني للبلاد وكان يقود هذا المجلس الأمير بندر بن سلطان بنعبد العزيز في منصب الأمين العام⁽¹⁾.
د. الدائرة الرابعة:

ما يختص بطريقة إدارة السياسة الخارجية وآلية تنفيذها وهو اختصاص وزارة الخارجية في المملكة ودوائرها المختلفة⁽²⁾.
هـ. الدائرة الخامسة:

ما يخص مجلس شورى الدولة الذي يمارس مهامه وفق النظام الأساسي للحكم ملتزماً بكتاب الله وسنة رسوله الكريم (صلى الله عليه وسلم) والذي تم إنشائه عام 1992، وعدد أعضائه حالياً 150 مئة وخمسون عضوا ورئيس المجلس⁽³⁾.
الدوائر غير الرسمية:
أ. أعضاء الأسرة الحاكمة:

طبقاً للدستور السعودي تقع مسؤولية صنع القرار في المجالات السياسية على الملك، ومن ينتخب من قبل العائلة المالكة، وبسبب العدد الكبير للعائلة السعودية والذي يتجاوز 7000 سبعة آلاف أمير تقريباً فالعائلة تؤدي دور وحدة واحدة تقدم الخدمة للمملكة في جميع مجالات إدارة الدولة السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية وقد تأتى ذلك من تماسك ووحدة الأسرة المالكة وحكمة نظامها وقيادتها، رغم التباين في وجهات النظر عند الأمراء واختلاف الأجيال، وذلك من خلال توزيع الأدوار بين الأمراء من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز وأحفاده وتأهيلهم لشغل مناصب سياسية مختلفة على الصعيد العربي والدولي لتنفيذ سياسة خارجية ناجحة تنسجم وأهداف المملكة على جميع الصعد⁽⁴⁾.

(1) مجلس الأمن السعودي يرسم السياسة الداخلية والخارجية، "جريدة الوسط"، 2005/10/18
(2) راجي يوسف محمود ألباقي، العلاقات السعودية - الإيرانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010، ص5.
(3) مجلس الشورى السعودي في 2010/2/6 على الرابط www.shura.gov.sa 25000
(4) انتصار دوشي عبد الزهره، العلاقات السعودية - الإيرانية 1990-2003، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2005، ص 132.

ب. علماء الدين:

يمثل علماء الدين القاعدة الدينية في المملكة العربية السعودية، ويتمتعون بنفوذ كبير بحكم مشاركتهم مباشرة في عملية صنع القرار، كما أنهم يشكلون القيم الاجتماعية، ويضعون الإطار المرجعي لأولئك الذين يحددون الأولويات والسياسات ويصدرون الأحكام القضائية، ويفسرون الآثار السلوكية المترتبة عليه، ولهم دور بارز وواضح في التأثير على السياسة الخارجية للمملكة لاعتبارات المملكة الدينية والروحية عند المسلمين، وبطبيعة الحال فإن قوة الاقتصاد السعودي المعتمد على الإمكانيات النفطية نتج عنه صمود وقوة السلطة، وزاد من ذلك اعتماد السلطة على القاعدة الدينية⁽¹⁾.

ج. التكنوقراط:

وهم رجال الخدمة المدنية الذين اكتسبوا حق المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال قدراتهم العلمية، وهم من ذوي الخبرة والدراية في قطاعات الدولة المختلفة، وكانت نصائحهم غاية في الأهمية لتسيير العمل في المجالات الاقتصادية والمالية، وكانوا يمثلون الجماعات ذات الشأن والتأثير كـ في مجال اختصاصه ودائرته⁽²⁾.

د. أساتذة الجامعات والمثقفون:

يستفيد من أساتذة الجامعات والمثقفين في تقديم العون والمشورة والنصح بشكل عام للمجتمع بما يخدم دوائر الدولة ومؤسساتها في تدعيم خططها وتوجهاتها وتستعين الدولة بهؤلاء المثقفين كمستشارين في دوائرها الحكومية⁽³⁾.

هـ. رجال الأعمال:

يساهم رجال الأعمال في رسم السياسة الخارجية للمملكة ضمن اختصاصهم في مجال السياسة الاقتصادية والتجارية والصناعية حصراً وبغية دفع عجلة التنمية إلى الأمام طبقاً لسياسة المملكة في قطاع التنمية الاقتصادية فقد أبدت الحكومة اهتمامها الكبير برجال الأعمال للمساهمة في تطوير القطاعات الصناعية والتجارية⁽⁴⁾.

(¹) مضاوي الرشيد، مسألة الدولة السعودية: أصوات إسلامية من الجيل الجديد، ترجمة شيلين جيور، دار الساقى، بيروت، 2009، ص 94.

(²) تيم نيلوك، المملكة العربية السعودية: السلطة الشرعية، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، 2007، ص 49.

(³) راجي يوسف محمود ألباقي، مصدر سبق ذكره، ص 6.

(⁴) راجي يوسف محمود ألباقي، المصدر السابق.

ز. رجال الإعلام والصحافة:

يمكن ملاحظة أثر هؤلاء في عملية نقل المعلومات وتفسير السياسات الخارجية للدولة⁽¹⁾. حيث يساهم رجال الإعلام في تشكيل التوجه العام وتوفير اتصال بين المواطنين وصانعي القرار السياسي. وبحسب التحليلات السياسية يلاحظ أن ما شجع الملك عبد الله بن عبد العزيز على انتهاج سياسة خارجية جديدة، بعض الأحداث منها داخلية وأخرى خارجية أبرزها⁽²⁾:

1. تباين الآراء داخل الأسرة الحاكمة نفسها في موضوع الإصلاحات حيث إن الملك عبد الله يدعو إلى الإصلاح التدريجي المتسارع نسبياً في الوقت الذي كان يرى فيه آخرين إن ذلك يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بالمملكة وقد يساعد على تفكيكها كما حصل مع الاتحاد السوفيتي.

2. ضرورة دعم الأعضاء المؤثرين في العائلة المالكة وهم أشقاء الملك عبد الله بسبب إشغالهم لمناصب مهمة في الدولة ومنها وزارة الدفاع والداخلية.

3. بعض المشاكل مع المجموعة الخليجية التي تعتبر أن السعودية هي الشقيقة الكبرى ولها ثقلها بينهم، والتي قد تقلل من القدرة التفاوضية الجماعية وتضعف تضامن المجلس وتعرقل التقدم المطلوب للوصول إلى تكامل اقتصادي خليجي، والذي يسبب إرباك وإشكال للعمل الأمني المشترك.

4. التأكيد على استمرار الدور السعودي في نهجه تجاه القضية الفلسطينية وتقديم الدعم لها وبرز ذلك في احتضان المملكة لقاء الفصائل الفلسطينية في مكة يناير/ كانون الثاني عام 2007 لمنع التناحر والافتتال الفلسطيني - الفلسطيني.

5. محاولة الملك عبد الله بن عبد العزيز تخفيض حدة التوتر القائم مع الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات داخلية عدها المحللون أنها دعم لسياسة المملكة الخارجية ومنها: أ. تأكيد وزير الإعلام السعودي عام 2006 أن المملكة لا تقبل الديمقراطية بشكلها الغربي ولكنها تعمل على تأكيد مبدأ الديمقراطية الصحيح، وجاء ما نصه أن الدول التي ليست غربية في الأصل لا يمكن أن تصبح غربية⁽³⁾.

ب. تأكيد الملك عبد الله بن عبد العزيز في إبريل/ نيسان 2006 على المضي قدماً في مواكبة التطور والتغير في العالم واتخاذ منهج الإصلاح المعتدل الملتزم بضوابط التقاليد

(1) بهجت قرني، السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص 538.

(2) السعوديون يبايعون عبد الله على الرابط الإلكتروني، www.bbcarabic.com

(3) وزير الإعلام السعودي، نقبل الديمقراطية ولكن ليس بشكلها الغربي، "صحيفة الصباح البغدادية"، العدد 715، في 2006/3/12 ص 6.

الاجتماعية والشرعية الإسلامية، ومحاربة التطرف ومكافحة الإرهاب والفكر التكفيري، والتشديد على أنه لا مكان في بلاد الحرمين الشريفين للتطرف فنحن والله الحمد أمة وسط بعيدة عن الإفراط والتفريط⁽¹⁾.

جـ. في حزيران / يونيو 2006 ولأول مرة بعد توليه قيادة المملكة وجه الملك عبد الله انتقاداً تاريخياً لما يسمى "الطائفية الفكرية" في المملكة، وبهذا الانتقاد أغلق الملك باباً للفتنة كاد أن يعصف بالمملكة وشعبها تقوم به تيارات فكرية مختلفة مع بعضها.

وقد أشار الملك في كلمة خلال احتفال شعبي كبير في منطقة القصيم وسط المملكة "إن هناك أمرين لا يمكن التساهل فيهما شريعتنا الإسلامية ووحدة هذا الوطن، وصار محتماً القول إنني أرى أنه لا يتناسب مع قواعد الشريعة السمحة ولا مع متطلبات الوحدة الوطنية أن يقوم البعض بجهل أو بسوء نية بتقسيم الوطن إلى تصنيفات ما أنزل الله بها من سلطان فهذا علماني وهذا ليبرالي وهذا منافق وهذا إسلامي متطرف وغيرها من التسميات والحقيقة أن الجميع مخلصون لا نشك في عقيدة أحد أو وطنيته حتى يثبت بدليل قاطع أن هناك ما يدعو إلى شك"⁽²⁾.
المطلب الثالث. تراكم الثروة النفطية والنمو الاقتصادي:

يقسم الباحثون الأوضاع الاقتصادية في المملكة العربية السعودية طبقاً للمراحل التي مرت بها عبر تاريخ المملكة حيث تقسم إلى ثلاث فترات زمنية وهي⁽³⁾:
المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل اكتشاف النفط الفترة الممتدة ما بين عام 1925 إلى عام 1938 حيث الاقتصاد البدائي الصحراوي المعتمد على الرعي مدعماً بعوائد مادية ضعيفة إلى حد ما وهي مرتبطة بما يمكن الحصول عليه من موسم الحج والعمرة.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة اكتشاف النفط كمصدر أساسي لتمويل عملية التنمية في المملكة في الفترة الممتدة بين عام 1938 إلى عام 2000، وفي هذه المرحلة ازدادت وتيرة التنمية في ظل زيادة أسعار النفط خلال فترة السبعينات، حيث توسعت الاستثمارات الحكومية في

(1) العاهل السعودي يؤكد، المضي في الإصلاح التدريجي ومحاربة التطرف والتكفيريين، "صحيفة العدالة البغدادية"، العدد 662 في 2006/4/2 ص11.

(2) الملك عبد الله، ينتقد الطائفية الفكرية في السعودية، "صحيفة العدالة البغدادية"، العدد 725، 2006/6/17.

(3) د. مغاوري شلبي علي، النموذج السعودي في التنمية: الثوابت والمتغيرات، "السياسة الدولية"، العدد 171، يناير 2008، المجلد 43، ص54، وكذلك ينظر، عبد الهادي حبتور، الاقتصاد الإلكترونية، العدد 6789 على الرابط الإلكتروني:

<http://www.aleqt.com/2012/05/1>

مجال الصناعة والخدمات، وبطبيعة الحال فإن زيادة الاستثمارات والتوسيع في مجالي الصناعة والخدمات مرتبطة بزيادة عوائد النفط أو انخفاضها.

المرحلة الثالثة: فهي مرحلة التنمية القائمة على تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط وزيادة وتوسيع دور القطاع الخاص والتي تمتد بعد عام 2000 إلى وقت إعداد الدراسة، ووضع حجر الأساس للعديد من المشروعات الاقتصادية بعيدة الأمد. وهنا لابد لنا من توضيح دور النفط في الاقتصاد السعودي وكالاتي:

1. النفط ودوره في الاقتصاد السعودي:

يلعب النفط دورا رئيسيا في هيكل الاقتصاد السعودي⁽¹⁾، ويعتبر العمود الأساسي المؤثر تأثيراً مباشراً على رسم سياسة المملكة العربية السعودية الداخلية والخارجية، وهو رافد الاقتصاد الأول حيث يشكل 85% من اقتصاد المملكة وفقاً لأرقام سنة 2012، مما جعله أهم الأسباب في تكوين الدخل القومي للبلاد، وهو السلعة الاستراتيجية التي لها مؤثر في الحياة الاقتصادية الدولية، وفي ذات الوقت جعل النفط المملكة أكبر دولة منفتحة على التنمية في العالم النامي لما يدره عليها من عائدات مادية ضخمة تمكنت المملكة من توظيفها في تحقيق التنمية الشاملة واستثمار ما يمكن استثماره خلال خمسين عاماً من مسيرة البناء والتنمية الاقتصادية⁽²⁾.

استطاعت المملكة العربية السعودية من خلال مشاريعها النفطية واهتمامها بهذا القطاع من تحقيق إنجازات هائلة في مجال الصناعة النفطية والصناعات المرتبطة به، إذ تمكنت الشركات المتخصصة في المملكة من زيادة الطاقة الإنتاجية من 3,8 مليون برميل في اليوم عام 1970 إلى ما يقرب من 8,2 مليون برميل يومياً عام 2009، وقد نشرت CNN العربية على موقعها الإلكتروني وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، إن السعودية أنتجت نحو 8.4 مليون برميل من النفط الخام يومياً في العام 2010⁽³⁾، ووصلت القدرة الإنتاجية للنفط في السعودية عام 2013 إلى حوالي 5,12 مليون برميل نفط يومياً، وفي مجال إنتاج الغاز

(¹) حاتم عليان محمد الحازمي، السياسة السعودية تجاه أمن الخليج من عام 1990-2003، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2005، ص45.

(²) حسين علي الشرع، الاقتصاد السعودي في مرحلة بناء التجهيزات الأساسية، دار العلوم، الرياض، 1984 ص86.

(³) متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://archive.arabic.cnn.com/2011/business/2/10>

الطبيعي تمكنت المجموعة الهندسية في هذا القطاع من زيادة الإنتاج من 62,20 بليون متر مكعب إلى ما يقرب من 4,81 بليون متر مكعب خلال الفترة ذاتها⁽¹⁾.

ويضاف لما تم ذكره أن أراضي المملكة العربية السعودية تتمتع بمخزون من احتياطات البترول الأكبر بين دول العالم، ووفق دراسة وضعها الاتحاد النفطي السويسري عام 2013 عدت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى من حيث الاحتياطي النفطي، وتأتي بعدها فنزويلا بدلا من كندا، ثم كندا في المرتبة الثالثة بدلا من إيران، وقالت الدراسة، إن احتياطي السعودية ارتفع بنسبة 9,1 في المائة في عام واحد، ليصل إلى 6,40 مليار طن، أو ما يعادل نحو 20.2% من احتياطي العالم المؤكد من البترول، لتبقى المملكة بذلك أغنى بلد نفطي في العالم⁽²⁾.

أما ما يخص احتياطي المملكة من الغاز الطبيعي فهي تحوي وفق بعض الإحصائيات ما مقداره 220 تريليون قدم مكعب، وهي تأخذ التسلسل الرابع عالميا في احتياطات الغاز، وتأتي ضمن أكبر عشر دول في العالم تنتج الغاز الطبيعي حيث ارتفع احتياطي الغاز الطبيعي إلى 283 مليار قدم مربعة عام 2010 مقارنة بنحو 279 مليار قدم مربعة في عام 2009⁽³⁾.

وفيما يخص صناعة تكرير النفط فإن المملكة العربية السعودية تتميز بانخفاض طاقة تكرير البترول فيها قياساً إلى إمكانياتها من إنتاجه حيث تحتل المرتبة الرابعة عالميا بطاقة إنتاجية بلغت حوالي 3.6 مليون برميل يوميا، جاء ذلك في ما قاله المهندس عمر بازهر المدير التنفيذي للخدمات الهندسية في شركة أرامكو في كلمته بالجلسة الافتتاحية للمنتدى الأول السعودي الصيني لتكرير البترول المنعقد في العاصمة السعودية الرياض في 29 أكتوبر 2013، وقد عملت المملكة على تطوير هذا القطاع من خلال إنشاء العديد من مصافي تكرير النفط في رأس تنورة والخفجي وبناء مصفاة بترمين في جدة والرياض⁽⁴⁾.

(¹) منجزات خطة التنمية، حقائق وأرقام، تقرير الاقتصاد والتخطيط، الرياض 2007، ص 85. وينظر كذلك، السعودية تحافظ على صدارتها في إنتاج النفط على الرابط الإلكتروني:

<http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2013/12/29>

(²) السعودية تملك أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم على الرابط:

<http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2013/07/07/>

(³) علي بن إبراهيم النعيمي، "الغاز الطبيعي والنمو الاقتصادي للمملكة"، ندوة الاستثمار والتنمية منطقة المدينة المنورة، ينبع، 2001، ص 12. كذلك ينظر صحيفة الاقتصادية الإلكترونية على الرابط:

http://www.aleqt.com/2012/06/16/article_667267.htm

(⁴) حازم الشرقاوي، السعودية تحتل المرتبة الرابعة عالميا في تكرير النفط: الاقتصادية الإلكترونية على الرابط:

http://www.aleqt.com/2013/10/29/article_796075.html

وقد تزايدت الصناعة البترولية وتطورت بسرعة عالية مع تزايد إنتاج البترول واستطاعت المملكة في هذا القطاع من مواكبة التطورات العالمية في الصناعة والإنتاج وكانت هناك إشارات مهمة إلى نمو الصناعة البترولية السعودية وفق الآتي:

1. أسهم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي مقرونا بإدارة وتخطيط سليم وتأهيل لكفاءات علمية في بناء صناعة سعودية متميزة في المجال النفطي بكل مجالاته بدءا بالاستكشافات والإنتاج والنقل والمعالجة وانتهاءً بالتصدير.

2. قدرة الصناعة النفطية السعودية على مواكبة التطور العالمي في الجوانب الإدارية والفنية والتجارية في مجال الاستثمارات محليا وعالميا.

3. الاهتمام بالكفاءات البشرية من حيث التدريب والتعليم والإعداد لقيادة العمليات الخاصة بكل قطاعات إنتاج تكرير النفط.

4. قيام الصناعة البترولية السعودية بدور أساسي في الاقتصاد، المحرك الرئيسي في تطوير الاقتصاد السعودي ونموه على كافة المستويات⁽¹⁾.

ويمكن أن يلاحظ تأثير البترول على السياسة الخارجية السعودية وفي الجانبين المحلي والدولي، فعلى صعيد الجانب المحلي تعمل قيادة المملكة على مساهمة القطاع النفطي في نمو الاقتصاد ودفع عملية التنمية الاقتصادية في البلاد، أما على الصعيد الدولي فهي تحاول تحقيق الاستقرار في سوق البترول العالمية وتعزيز الصناعة المتعلقة به على مستوى العالم، وبنفس الوقت تلتزم الحكومة السعودية بالعمل في إطار منظمة "أوبك" كما تهدف إلى تضافر الجهود وزيادة التعاون مع المنتجين الآخرين ومع جميع المستهلكين بما يحقق مصداقية المملكة في سياستها النفطية وبالإمكان الاعتماد على البترول وعلى منطقة الخليج تحديدا بصفتها مصدر لتوفير الطاقة على المدى القريب والبعيد وتجدر الإشارة إلى أن أسعار النفط في عامي 2004 و2005 قد شهدت ارتفاعا تجاوز حاجز السبعين دولار للبرميل الواحد، ثم استمر في الصعود خلال عام 2006 ليتجاوز المائة دولار للبرميل، إلى أن وصل في ربيع 2008 فوق حاجز 145 دولار، مما سبب موجة ارتفاع عالمية لكل السلع تقريبا، ودفع البلدان المستهلكة للضغط على نظيراتها المنتجة لكي تزيد الإنتاج حتى تقل الأسعار⁽²⁾.

وفي محاولة لتخفيض أسعار النفط عملت السعودية على زيادة حجم الإنتاج النفطي بمقدار 400 ألف برميل يوميا وذلك في مايو عام 2008 ليكون إنتاجها 91,9 مليون برميل

(¹) علي بن إبراهيم النعيمي، الغاز الطبيعي والنمو الاقتصادي للمملكة، مصدر سبق ذكره، ص14.

(²) كيهان برزنجار، سياسة خامي والعلاقات الإيرانية - السعودية، "مختارات إيرانية"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة الأولى، العدد العاشر، يوليو 2001، ص12.

يومية، ولكن الأسعار ارتفعت مرة أخرى بحدود 15 دولار للبرميل خلال العقد الأخير من القرن الحالي⁽¹⁾.

وتستخدم المملكة العربية السعودية قدراتها المالية وقوتها الاقتصادية المرتبطة بالنفط أساساً في مجالين مهمين وأساسيين كالآتي:

الأول. إقامة علاقات دبلوماسية متينة مع مختلف الدول الكبرى بما يوفر لها إضافة إلى الصداقة الاستراتيجية خيارات مختلفة تبقى حاضرة على الدوام في مواجهة المنافسين الإقليميين.

الثاني. التسلح العسكري الذي تسعى من خلاله المملكة إلى أن تكون عنصراً فاعلاً في المنطقة في مواجهة تهديدات تفرضها دول مثل إسرائيل وإيران عبر برامجهما العسكرية أو النووية⁽²⁾.

يعد العامل الاقتصادي يعد أحد الدعامات الأساسية للسياسية الداخلية والخارجية للمملكة العربية السعودية لاسيما بعد تراكم عوائد الثروة النفطية بشكل كبير، وقد يتفوق هذا الجانب على الموقع الجغرافي أحياناً، وفي حالة المملكة العربية السعودية فأن هناك مزيج من الأهمية المتبادلة لمجموع العوامل المذكورة⁽³⁾.

وللإشارة إلى تقدم وتطور دولة ما يشار إلى تطور وتقدم اقتصادها والذي يؤثر بشكل مباشر على استقلالية قراراتها وعلاقاتها الخارجية، وفي ذات الوقت فالاقتصاد القوي أداة لسياسة محكمة تحقق السلام والرفاهية، وقد مرت المملكة العربية السعودية بظروف ازدهار أصبحت معها تفكر في تدوير دخل البلاد الضخم وعدالة توزيعه بين المواطنين⁽⁴⁾.

إن إنتاج النفط بكميات كبيرة في المملكة العربية السعودية تمخض عنه تحقيق مزيد من التقدم في التنمية الاقتصادية من خلال إنجاز مراحل متطورة في مجال التخطيط التنموي التي نتجت عن عائدات بترولية ضخمة اتضح أثرها في الإنفاق الحكومي لإنشاء بنية تحتية وهو قطاعات اقتصادية غير بترولية⁽⁵⁾.

برزت المملكة كأكبر دولة منفتحة على التنمية في العالم النامي، والسبب وراء ذلك هو العائدات النفطية الكبيرة، كما تزايد رأس المال الاجتماعي والمادي بفضل تمكن الدولة من

(1) سليمان ممر، ارتفاع أسعار النفط والحملة على السعودية، "جريدة الرأي الأردنية"، 2008/6/16.

(2) علي حسين باكير، العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الإقليمي السعودية وإيران وتركيا، "مدارات إستراتيجية"، العدد 4-5، يوليو، أكتوبر 2010، ص 47.

(3) د. حسن أبو طالب، أسس صنع السياسة الخارجية السعودية، مصدر سبق ذكره، ص 46.

(4) حسن أبو طالب، السياسة الخارجية السعودية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي 1964-1982، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1986، ص 11.

(5) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 106.

توظيف عائدات البترول في تحقيق تنمية شاملة، استطاعت المملكة أن تستثمر خلال سنوات قليلة ما كان يمكن استثماره خلال خمسين عاماً من مسيرة التنمية⁽¹⁾.

وبطبيعة الحال فإن سياسة المملكة العربية السعودية الداخلية والخارجية وفق ما تم ذكره من معطيات حول الإمكانات الهائلة في إنتاج البترول والغاز الطبيعي، تحكمها أولويات تأتي في مقدمتها خدمة الصالح العام والمصلحة الوطنية على المديين القريب والبعيد، إضافة إلى اهتمام المملكة على مستوى العالم بناحيتين هما انتعاش واستقرار ونمو صناعة البترول عالمياً، ومساهمة المملكة في استقرار الاقتصاد العالمي ونموه ورخاء شعوبه.

ويمكن إيجاز أهداف المملكة على الصعيد الوطني والدولي ضمن هذا الإطار بالآتي:
على الصعيد الوطني:

1. الحد من اعتماد اقتصاد المملكة على صادرات البترول على جميع المستويات.
 2. تلبية جميع الاحتياجات المحلية للملكة من الطاقة حالياً وفي المستقبل.
 3. استغلال الموارد البترولية في مجال التنمية الصناعية.
 4. إيجاد صناعة خدمات طاقة محلية، حيث تحتاج المملكة إلى صناعة خدمات قوية تخدم المصلحة الوطنية بالجانب الأساسي.
- أما على الصعيد الدولي فالمملكة تنطلق لخدمة العالم والقيام بدور إيجابي يمكن الإشارة إليه في الآتي:

1. محاولة تحقيق الاستقرار في سوق أسعار البترول عالمياً، وبقاء الأسعار في مستويات مقبولة.
2. الالتزام بالمحافظة على علاقات طيبة وتعاون مستمر مع مستهلكي الطاقة والمنظمات الدولية ذات الصلة.
3. العمل على أن يستمر البترول كمصدر أساسي للطاقة في العالم⁽²⁾.

(¹) حسين علي الشرع، الاقتصاد السعودي في مرحلة بناء التجهيزات الأساسية، (دار العلوم، الرياض، 1984)، ص 86-87.

(²) إبراهيم عبد العزيز المهنا، سياسة البترول في المملكة، "جريدة الرياض"، العدد 12867، الثلاثاء، 2003/9/16.



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

المبحث الثاني محددات السياسة الخارجية للجمهورية التركية

لا يستقيم تحليل المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط بدون تركيا لذا يبدو التأمل في المشهد التركي الجديد ضروريا لفهم مدركات تركيا لدورها والرؤى الجديدة التي ترسم سياستها في الشرق الأوسط⁽¹⁾. وبطبيعة الحال هناك محددات لسياسة تركيا الخارجية وقد تم تقسيمها إلى ثلاث مطالب وكما يلي:

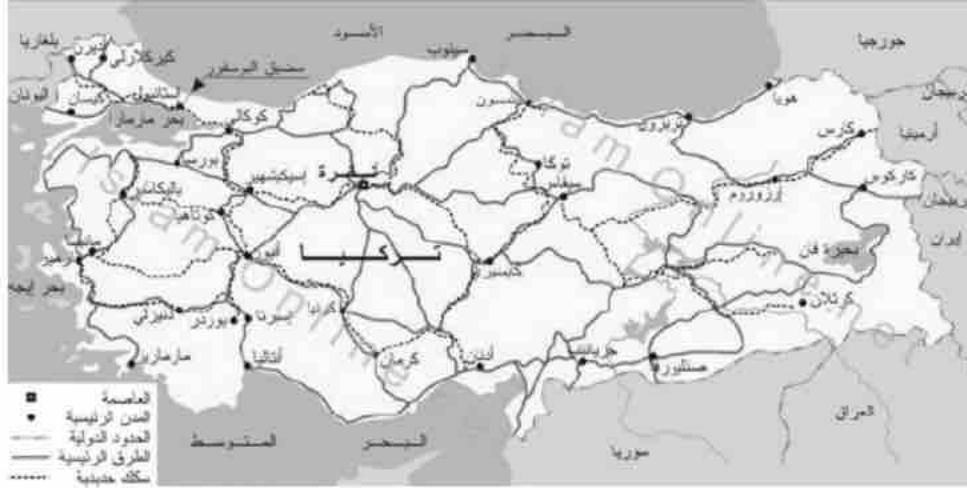
المطلب الأول. الموقع الجغرافي والتركيب السكاني في الجمهورية التركية

1. الموقع الجغرافي. لم تفقد الأناضول أهميتها الجغرافية طوال عصور التاريخ فقد تأسست الحضارات الأولى فيها وفي العراق ومصر، والأناضول بموقعها الجغرافي الممتاز في زاوية البحار يوحى بأهمية جعل منها مهد الحضارات الأولى فهي ممر بين البحر الأبيض والبحر الأسود وبين الشرق والبلقان وبين آسيا وأوروبا، وتزداد أهميتها بالتقدم نحو منطقة مرمرة، فالمضائق كانت ولا تزال النقطة الرئيسية التي تحاول الدول الرامية إلى السيطرة على العالم أن تسيطر عليها ومدينة اسطنبول التركية لا تماثلها أية مدينة أخرى في العالم بموقعها في المضيق بين آسيا وأوروبا وقد قال عنها نابليون إنها مدينه تصلح أن تكون عاصمة إمبراطورية العالم⁽²⁾.

ولمضيق البسفور أهمية بالغة وشبه جزيرتي قوجا وجتالجه وكذلك شبه جزيرتي جناق قلعة وغليبولي هي نقطة تلاقي قارتي آسيا وأوروبا، وقد عمل الأباطرة الذين حكموا اسطنبول والمضائق التي فيها على جعل البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط بحرين داخليين، وليس من الممكن السيطرة على بقاع أوروبا وآسيا بالدرجة التي تتم بها من اسطنبول⁽³⁾.

(1) عبد الله تركماني، "القدس العربي"، السنة الثانية والعشرون، العدد 6542، 21 حزيران، يونيو، 2010، ص18.
(2) يلماز أوزطونا، المدخل إلى التاريخ التركي، بدون دار نشر، ترجمة ارشد الهرمي، كركوك، العراق 2005. ص20-21.
(3) يلماز أوزطونا، المدخل إلى التاريخ التركي، مصدر سبق ذكره. ص20-21.

شكل رقم (2)



المصدر: الدكتور شوقي أبو خليل، أطلس دول العالم الإسلامي، الطبعة الثانية، دار الفكر، سوريا، ص42.

وتتميز تركيا عن غيرها من دول العالم بانتماها إلى مناطق جغرافية متنوعة منها منطقة الشرق الأوسط بمفهومها الواسع بما فيها الخليج العربي والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وأيضاً بحر قزوين والبحر الأسود والبحر المتوسط أي أنها دولة ذات هويات إقليمية متعددة ولا يمكن حصرها في هوية واحدة⁽¹⁾.

وتشغل تركيا حيزاً فريداً فهي كدولة كبيرة تمتد في الفضاء الأورو-آسيوي وهي دولة ذات انتماءات إقليمية متعددة والتي لا يمكن حصرها في قالب إقليمي واحد دون آخر فتركيا مثلها مثل روسيا وألمانيا وإيران ومصر لا يمكن الإلمام بإبعادها الجغرافية والثقافية من خلال النظر إلى منطقة واحدة من انتماءاتها الإقليمية وبالتالي فالتكوين الإقليمي المتعدد الذي تتمتع به تركيا يعطيها القدرة على المناورة في أكثر من منطقة في ذات الوقت، ووفق هذا المنطق فهي تملك منطقة نفوذ في محيطها المباشر⁽²⁾.

(¹) عماد خضر، "اوغلو مهندس السياسة الخارجية التركية"، 14/5/1430هـ على الرابط الإلكتروني

<http://almoslm.net/node/111654>

(²) راتجة سيف علام، حقبة داود اوغلو في السياسة الخارجية التركية، "قراءات إستراتيجية"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة، السنة الرابعة عشر العدد العاشر، أكتوبر 2009 ص20-21.

وللموقع الجغرافي التركي تأثير طاغفي الدوائر الاستراتيجية العليا وعلى صناع القرار، إذ يمكن وصفه في العلوم الاستراتيجية بأنه موقع استراتيجي معتبر، وتتحكم جغرافية تركيا العبقريّة في الممرات البحرية في البسفور والدردينيل، وهي موصلة بين آسيا وأوروبا، بالإضافة إلى إطلالتها الممتازة على البحر الأسود والامتداد الواسع لشواطئها الجنوبية على البحر المتوسط، ويمكن رؤية الخريطة التركية كشريحة أفقية وضعتها الجغرافية باقتدار بين القارات الثلاث أوروبا واسيا، وعلى مشارف أفريقيا، إذ لا يفصل عنها سوى البحر المتوسط، وموقع تركيا الجغرافي متعدد الخصائص فهي تطل باقتدار على منطقة البلقان كما يضعها موقعها الجغرافي في منطقة بحر قزوين بامتياز وجغرافيتها تحبس روسيا عند حدود البحر الأسود بعد أن يمنع عنها مياه البحر الأبيض المتوسط الدافئة، إضافة لكل ذلك يمثل موقع تركيا الجغرافي الشريحة الشمالية للشرق الأوسط ويتمشى مع الحدود الشمالية لكل من سورية والعراق والشمالية الغربية لإيران في تمازج استثنائي بين المياه واليابسة، ولكل ذلك لعب الموقع الجغرافي الدور الأكبر في دخول تركيا إلى حلف الناتو فشكّلت جبهته الجنوبية الشرقية واستطاع الحلف عن طريق موقعها الجغرافي الضغط على الاتحاد السوفيتي أبان الحرب الباردة وعلى روسيا من بعده وموازنة نفوذ الحلف في القوقاز⁽¹⁾.

وزيادة على ما تقدم فقد خص التاريخ تركيا بروابط مع دول جوارها في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز مما أضفى أهمية مضاعفة على مميزاتها الجيو- استراتيجية التي تستطيع التأثير في جيو- استراتيجية الدول المجاورة، كما إن النموذج المجتمعي الذي تتبناه الدولة التركية يشكل عامل إضافي لأهميتها السياسية، حيث يشكل عامل جذب للدول المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفيتي ودول الشرق الأوسط، ويجعل من تركيا في المنظور الغربي نقطة متقدمة لتصدير القيم الغربية إلى المنطقة وبديلا علمانيا للتطرف الإسلامي خصوصا بعد أحداث 11 أيلول، سبتمبر 2001، وبعد اكتشاف القدرات الكامنة لبحر قزوين وثرواتها الهائلة من النفط والغاز كانت تركيا هي جسر الطاقة الأنسب بين بحر قزوين الغني بالنفط والعالم الغربي نظرا للقيم السياسية والمجتمعية التي تمثلها في المنطقة مما أضفى على كل عوامل قوتها الجغرافية والسياسية والحضارية أهمية مضاعفة⁽²⁾.

(¹) مصطفى اللباد، "احتلال العراق وانعكاساته الاستراتيجيه على تركيا وردودها في المنطقة"، نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، احمد السيد النجار (محرر)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2003، ص 359-360.

(²) مصطفى اللباد، مصدر سبق ذكره.

وتبرز أهمية موقع تركيا لأهميتها بين قارتي آسيا وأوروبا ووسط البلقان والقوقاز والشرق الأوسط بمساحة تقدر بحدود 780 ألف كم، وتمر عبرها الخطوط البرية والحديدية من أوروبا إلى آسيا إضافة إلى إيران وتوصل روسيا مع منطقة الشرق الأوسط ومؤخراً بدأت مشاريع لنقل النفط القزويني عبر تركيا إلى أوروبا والعالم⁽¹⁾.

ويضيف أحمد داود أوغلو وزير خارجية تركيا في كتابه العمق الاستراتيجي إن الدول تصنف إلى خمسة أصناف حسب وضعها الجغرافي وما يحققه من نتائج مؤثرة في سياستها الخارجية وكالاتي⁽²⁾:

1. الدولة المركز.
2. الدولة القارية.
3. الدولة الجزيرة.
4. الدولة الترانزيت.
5. الدولة الجناح أو الطرفية.

أما في الألفية الجديدة خاصة بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، بات يتحتم على تركيا أن تقوم بتعريف وتوصيف وضعيتها توصيفاً صحيحاً كونها تتمتع بأسس جغرافية واستراتيجية هامة وتحتل موقعا مركزيا في القارة، وهي دولة لا تنحصر في منطقة واحدة بعينها لتصنف ضمن الدول المركز التي لا تقبل بمقتضى وضعيتها الجغرافية أن تظل منحصرة في منطقة بعينها وتركيا تقع ضمن هذا التصنيف حسب أوغلو لأنها تتمتع بسمات الدول المركزية⁽³⁾.

ويتيح اتساع جغرافية تركيا أجراء مناورات عسكرية مشتركة للقوى البرية والبحرية والجوية وهي بلد زراعي وغني بالموارد الطبيعية مثل الحديد والفحم والكروم والنحاس وتغطي مواردها النفطية ثلث حاجاتها من النفط⁽⁴⁾.

ويمكن التعرف على أهمية تركيا بشكل أوسع من خلال التعرف على أهمية موقع تركيا في وسطها الأوراسي حيث الأهمية الجيوبوليتكية لهذا الجزء الحيوي من العالم والذي يمكن توضيح خصائصه بالآتي:

1. تعتبر المساحة الجغرافية لمنطقة أور آسيا هي الأكبر برياً على مستوى العالم.
2. يقطن هذه المنطقة ما يقرب من 75% من مجموع سكان العالم.

(¹) رواء زكي يونس الطويل، مستقبل العلاقات التركية مع آسيا الوسطى الإسلامية، دراسة تحليلية قياسية، "مجلة دراسات إقليمية" - مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (1)، 2004، ص 26-58.

(²) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات الطبعة الثانية، قطر، 2011، ص 608-611.

(³) رواء زكي يونس الطويل، مستقبل العلاقات التركية مع آسيا الوسطى الإسلامية، "مصدر سبق ذكره"، ص 58.

(⁴) رواء زكي يونس الطويل، مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية التركية 1923-2007، "مجلة دراسات إقليمية"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (5) ص 104.

3. تعد من أخصب بقاع العالم الثالث زراعياً.
4. تمتلك ما يقرب من 60% من إجمالي الناتج القومي العالمي، و75% من مصادر الطاقة العالمية.
5. فيها أكبر 6 ست دول منتجة للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.
6. تضم أغلب الدول النووية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.
7. تضم أكبر ثلاث قوى بعد الولايات المتحدة الأمريكية لها قوة سيطرة في العالم.
8. تمتلك منطقة أور آسيا الثروات الطبيعية في شرقها (آسيا)، والقوة الصناعية في غربها (أوروبا).⁽¹⁾

مما تقدم يمكن القول إن تركيا ومن هذا الموقع المهم في العالم يمكن أن تلعب دوراً مهماً في استراتيجية الشرق الأوسط، ولها تأثير مباشر على الأمن القومي العربي بحكم الجوار الجغرافي، ولكونها طرفاً مؤثراً في التوازنات التي نشأت بين القوى الكبرى في التاريخ الحديث، كما يمكنها موقعها الجغرافي من أن تأخذ مكانة خاصة على خارطة الاستراتيجية العالمية.⁽²⁾

2. التركيبة السكانية: تمتلك تركيا قوة سكانية كبيرة، وتتموقع في نقطة انعطاف جيوسياسية في منطقة غير مستقرة إلى حد بعيد وهي لا يمكن أن تقف على أرجلها بدون أن تحقق التكامل بين جميع العناصر الموجودة في معادلة القوة، وبالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تحققها المعطيات الثابتة لمعادلة القوة التركية إلا إنها عناصر تحمل في داخلها مجازفة كبرى من ناحية البنية الدفاعية ويمكن خفض هذه المجازفة إلى أدنى حد وتفعيل القوة الكامنة التي تشكلها الإمكانيات المذكورة عن طريق التخطيط الاستراتيجي الذي يؤدي إلى تلاقي المعطيات الثابتة التي تشكل من التاريخ والجغرافية وعدد السكان، والمعطيات المتغيرة كالاقتصاد والزراعة والبنى الصناعية والمواصلات والموارد الطبيعية مع القدرة التكنولوجية.⁽³⁾

بلغ عدد سكان تركيا وطبقاً لما أورده المركز القومي للإحصاء في تركيا عام 2012 حوالي 75 مليوناً و627 ألفاً و384 نسمة، بعد أن كان عام 2008 حوالي 72.2 مليون نسمة ويتوقع

(¹) الصفصافي احمد القطوري، الدور التركي المنتظر بين أوراسيا والشرق الأوسط الكبير، "مجلة الشرق الأوسط"، العدد 11، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص76.

(²) عبد الرزاق بركات، تركيا وقضية السلام في الشرق الأوسط: عناصر القدرة-الركائز-التوجه، "مجلة شؤون الأوسط"، العدد 12، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص54.

(³) د. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية، الدوحة، قطر، 2011، ص57. وكذلك ينظر موقع أخبار العالم على الرابط الإلكتروني:

<http://www.akhbaralalam.net/?aType=haber&ArticleID=58273>

له أن يصل في عام 2015 إلى حوالي 82.6 مليون نسمة وفق مقياس معدل النمو السكاني البالغ حوالي 1.2% في الفترة من 2004 - 2015⁽¹⁾.

والتركيبة السكانية لتركيا متعددة ومكونة من عشرات الأعراق، يرجع سبب تشكيلها إلى عهد الدولة العثمانية حيث مناطق نفوذ واسعة جدًا شملت آسيا وأوروبا وإفريقيا، ويتكون الشعب التركي بالإضافة إلى الأتراك من قوميات وأقليات رئيسية هي: الكرد والعرب والشركس واليونانيون والجورجيون والأمروز واليهود واللاز (laz) ويتركز الكرد في المقاطعات الجنوبية الشرقية (كردستان تركيا) المحاذية لإيران وكالاتي وفق ما صدر عن معهد الإحصاء التركي لعام 2013⁽²⁾:

1. الكرد: يسكنون مناطق ديار بكر، هكتاري، أرزن جان، مرعش، ملاطيه، شرناخ ويبلغ عددهم أكثر من 12 أثنى عشر مليون نسمة
2. العرب: يسكنون قرب الحدود السورية والعراقية في مناطق ديار بكر، الإسكندرونة، غازي عنتاب، أدنه، ماردين، سعرت، أورف وهم حوالي مليونين أو أكثر.
3. الكرج: يقيمون في منطقة الحدود الروسية التركية حوالي 400.000 ألف نسمة.
4. الروم: اليونانيون يقيمون في القسم الأوربي وهم حوالي 280.000 ألف نسمة.
5. الأرمن: يقيمون في اسطنبول ومدينة سراس وهم حوالي 250,000 ألف نسمة.
6. اللاز: يقيمون على ساحل البحر الأسود حتى الحدود الروسية وهم حوالي 70,000 ألف نسمة.
7. الأرناؤوط: هم من أصل لبناني يعيشون في اسطنبول وهم بضعة آلاف والجدول أدناه يوضح التكوينات الأثنية اللغوية والدينية في تركيا⁽³⁾.

(¹) برنامج الأمم المتحدة الاغاثي، " تقرير التنمية البشرية لعام 2006"، ما هو أبعد من الندرة، القوة والفقر وأزمة المياه العالمية.

(²) معهد الإحصاء التركي يصدر نتائج المسح السكاني لعام الفين وثلاث عشر، على الرابط الالكتروني: <http://www.trtarabic.tv/ar/index.php/typography/2012-11-16>

(³) احمد عبد العزيز محمود، "تركيا في القرن العشرين"، جامعة صلاح الدين، العراق، 2012، ص 67.

جدول رقم (1) يوضح التكوينات الاثنية واللغوية والدينية في تركيا

الجماعة الأثنية	الدين	التيار الرئيسي	الموقع/ التركيز	الحجم أو العدد
الأرمن	مسيحيون	أكثرية أرثوذكس، 4 آلاف كاثوليك، 3_4 آلاف بروتستانت	اسطنبول	(93_50) ف
يونانيون	مسيحيون	أرثوذكس	اسطنبول، جزيرتا امروز، وتيندوز في المدخل الغربي للدرديل	(3500) ف
سريان	مسيحيون	سريان كلدانيون	اسطنبول، جنوب شرق تركيا قرب ماردين ومديات	(25) ف
بلقانيون (بوماك)	مسلمون	سنة وعلويون	المقاطعات الغربية وايديرين	(750) ف
سنة عرب	مسلمون	سنة	أورفة وماردين وسعرت واسكندرونة	-
علويون وعرب	مسلمون	علويون	اسكندرونة / هاتاي	(200) ف
مسيحيون وعرب	مسيحيون	أرثوذكس	اسكندرونة / هاتاي	(10) ف
جيورجيون	مسيحيون	أرثوذكس	مقاطعة ارتيفين شمال شرق البلاد	(10) ف
جيورجيون	مسلمون	سنة	مقاطعة ارتيفين شمال شرق البلاد	(80) ف
اذريون	مسلمون	شيعة	المنطقة الشمالية الشرقية حول كارس، واردهان، وارتيفن	(75) ف
الراز	مسلمون	علويون وسنة	تونجلي، وديار بكر	(3) م
اللاز	مسلمون	سنة	مناطق شمال شرق، ومنطقة البحر الأسود	(150) ف
اليورك	مسلمون	علويون	جبال طوروس	(70) ف
تهتاجي	مسلمون	علويون	جبال طوروس	-
الغجر	مسلمون، مسيحيون	-	الجزء الأوربي من تركيا، تراس	(500) ف
الدوغة	مسلمون/يهود			
يهود	يهودية	سفارديم	اسطنبول وأزمير وأنقرة وأضنة	(26_25) ف
أكراد	مسلمون	ثلثان سنة ثلث علويون	11 مقاطعة في جنوب شرق، وفي أنحاء تركيا	(12_6) م

المصدر: Nigar Karimova, Edward Deverell: *Minorities in Turkey*, Utrikespolitiska Institutet, The Swedish Institute of International Affairs, Occasional Papers, No. 19, Stockholm, 2001, p24.

التكوينات الدينية

هناك تكوينات دينية مختلفة يضمها المجتمع التركي يمكن تصنيفها كالاتي علما أن نسبة المسلمين في تركيا هي بحدود 99% من الشعب.

1. العلويون: أحد المذاهب أو الطوائف الدينية الشيعية في الإسلام، وأثنيا انحدر هؤلاء من وسط وشرق الأناضول.

2. الأرمن: وهم على جزأين منهم الكاثوليك ومنهم البروتستانت وغالبيتهم الأرثوذكس وهم جماعة أثنية عرقية ولغوية ودينية تواجدت في القفقاس وآسيا الصغرى وقد تعرضوا لعمليات تهجير قسري وضغوط عسكرية وإبادة أودت بحياة أكثر من مليون شخص منهم والأتراك يجادلون في موضوع إبادتهم من عدمه، يبلغ عددهم حوالي 60 ألف شخص يعيشون في اسطنبول.

3. اليهود: جماعة صغيرة العدد لها حضورها في التاريخ السياسي والاقتصادي التركي وهم فئة غير متجانسة اثنيا ولغويا ورغم أن جميع يهود تركيا يتحدثون اللغة التركية ويرتكزون في اسطنبول وأزمير ولهم دور مهم في العلاقات بين تركيا وإسرائيل وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية.

4. اليونان: يقدر عددهم بين 50-80 ألفاً أو ربما اقل يرتكزون في اسطنبول حيث مقر الكنيسة اليونانية الكبرى التي تمثل مرجعية المسيحيين الأرثوذكس اليونان في أوروبا والعالم، ويتعرض اليونانيون في تركيا لأعمال عنف وتجاوز على المقدسات واعتداءات على مراكزهم الدينية.

5. السريان: وهم سوريون مسيحيون يتمركزون في مناطق الحدود التركية السورية خاصة في ماريف ونصيبين وديار بكر يبلغ عددهم بحدود 20 ألف ينقسمون إلى كاثوليك وبروتستانت وجماعة صغيرة منهم كانوا يتمركزون في مناطق الحدود مع سوريا والعراق⁽¹⁾.

(1) عقيل سعيد محفوظ، "جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسية العامة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، الإمارات، 2008، ص 70-75.

1. التكوينات الأثنية:

تطلق هذه التسمية على مجموعة من الناس تشترك في رابطة أو عرف ديني أو عاطفي، ومن الصعب وجود مجتمع أو دولة متجانسة أو متوحدة في الروح الأثنية والاتجاه السياسي والثقافي ويمكن أن تكون هناك كثرة التعدد وأخرى متوسطة وثالثة متجانسة نسبياً وهكذا تتعد الظواهر الأثنية في تركيا كما هو شأن معظم دول العالم طبقاً لما ورد عن معهد الإحصاء التركي لسنة 2013 وكالاتي⁽¹⁾:

1. الأكراد: هم شعب هندو- إيراني يتمركزون في المناطق الجبلية وهم إحدى الجماعات الأثنية الرئيسية في تركيا، وأكراد تركيا جزء من أكراد الشرق الأوسط ونسبتهم في تركيا تقدر بحدود 20% من السكان وهم حوالي 13 ثلاثة عشر مليون نسمة يتحدثون لهجات متعددة ولا تزال لديهم مشاكل عديدة مع الحكومة التركية لم تنته بعد.
2. الروم أو الغجر: جماعة من الهند وصلت إلى تركيا منذ القرن التاسع، وعددهم فيها حوالي 550 ألف نسمة أغلبهم مسلمون، وهم على قسمين الروم (Rom) والسنتي (Sinti).
3. الدوغة: هي كلمة تركية تعني المتحول عن دينه إلى دين آخر أو المتخلي عن عقيدته، وينحدر الدوغة من اليهود الذين تحولوا إلى الإسلام رغبة أو رهبة عام 1666، وتتضمن عقيدتهم عناصر يهودية وإسلامية ويقدر عددهم حوالي 15 خمسة عشر ألف نسمة.
4. القفقاس والبلقان: تعود أصولهم إلى مناطق جبال القفقاس ومنهم يتفرع الشركس في تركيا والجورجيون الذين يتضمنون الأبخاز والأذريين واللاز، يقدر عدد الشركس في تركيا بحدود مليون نسمة وهم مسلمون على المذهب الحنفي، وهناك الجورجيون أيضاً معظمهم مسلمون ومسيح أرثوذكس وأذريون أغلبهم من الشيعة.
5. العرب: يتمركزون في مناطق الحدود السورية - التركية الإسكندرونة وماردين وأررفه وسعرت وديار بكر وأغلبهم من العلويين والسنة، هاجر أغلب العرب إلى سوريا بعد سلخ لواء الإسكندرونة عن سوريا عام 1939⁽²⁾. يتضح مما ورد أن هناك اختلافاً واسعاً في التركيبة المجتمعية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية برزت في التعدد العرقي والأثني في الثانية بينما في الأولى لا يوجد هذا التعدد وبهذا الحجم.

(¹) معهد الإحصاء التركي يصدر نتائج المسح السكاني لعام الفين وثلاث عشر، مصدر سبق ذكره.

(²) عقيل سعيد محفوظ، "جديات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسية العامة"، مصدر سبق ذكره، ص 79-83. وكذلك ينظر محمود نور الدين، الأقليات الدينية والعرقية في تركيا: المجتمع والكيان والتحديات، "مجلة الدفاع الوطني"، موقع الجيش اللبناني، على الرابط www.leparmy.gov.lb/article الأربعاء 2013/5/8

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي المتسارع في الجمهورية التركية.

شهد الاقتصاد التركي أزمات عديدة مرت به على مراحل مختلفة ففي بداية عقد السبعينات من القرن الماضي اتخذت الحكومة سياسة الانغلاق الاقتصادي والتي تعني تدخل الدولة في جميع النشاطات الاقتصادية، ثم في نهاية السبعينات أقرت برنامجاً شاملاً لدعم الاقتصاد في محاولة للقضاء على عجز ميزان المدفوعات والعجز في ميزان التجاري، من خلال تنشيط الصادرات وتطوير الاستثمار في القطاعين الصناعي والطاقة ومحاولة الحد من التضخم⁽¹⁾.

وفي مطلع ثمانينات القرن المنصرم تبنت تركيا سياسة اقتصادية وبرنامجاً متكاملًا للاستقرار والتكيف الهيكلي معتمدة في برنامجها على سياستين كانت الأولى استقرار وتقييد نمو الطلب المحلي الاستهلاكي، والثاني سياسة ترمي إلى الإصلاح الهيكلي وإعادة تخصيص الموارد بما يحقق كفاءة بالاعتماد على آلية السوق والذي يؤدي بدوره إلى إحداث تغييرات في الاقتصاد التركي⁽²⁾.

جاء منتصف عقد الثمانينات لتحصل معه تغييرات واضحة وقوية في هيكل الصادرات التركية حيث تضاعف حجم التجارة ثلاث أضعاف، وارتفع معدل النمو ليصل إلى 7,5% بين بداية العام 1981 وعام 1985 ووصل حجم الصادرات والاستيرادات ما يقرب من 49% من الناتج القومي الإجمالي في الفترة المذكورة⁽³⁾.

ورغم هذا التطور الذي حصل للاقتصاد التركي ألا أن الحكومة التركية فشلت في معالجة العجز في الميزان التجاري مما أدى إلى زيادة اعتماد تركيا على القروض الخارجية وبالنتيجة ازدادت المديونية ثلاث أضعاف لتبلغ عام 1993 ما يقرب من 67,62 مليار دولار بعد أن كانت حوالي 22,60 مليار دولار عام 1980⁽⁴⁾.

وجاءت المشكلة الأكبر للاقتصاد التركي في حرب الخليج الثانية عام 1991 والتي أثرت بشكل كبير جداً في الاقتصاد التركي، حيث أثر الحصار الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة

(1) نوفل قاسم علي آل عنين الشهواني، اتجاهات تطوير العلاقات التجارية العراقية-التركية، "سلسلة شؤون إقليمية"، العدد 9، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2006، ص 40.

(2) سمية غالب زنجيل، مقومات رسم السياسة العامة في تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، بغداد، 2007، ص 46.

(3) طيب عثمان عبد الرزاق الدوري، العلاقات الاقتصادية العراقية التركية، المصالح المشتركة وسبل التطوير أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 2002، ص 65.

(4) مثنى عبدالرزاق الدباغ، المديونية الخارجية والتجارة الخارجية في تركيا، "دورية أوراق تركية معاصرة"، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العدد 14، 2000، ص 154.

والمجتمع الدولي على العراق في تراجع الاقتصاد التركي، حيث كانت تركيا تجني فوائد مباشرة وغير مباشرة في تعاملها مع العراق من خلال:

1. الاستفادة من إيرادات عبور الصادرات النفطية والتي بلغت ما يقرب من (400-600) مليون دولار سنوياً.

2. الاستفادة من النفط العراقي بالأسعار التفضيلية للاستهلاك المحلي مع وجود خيار التسديد بسلع وبضائع تركية المنشأ.

3. الاستفادة من رسوم الترانزيت ورسوم التأمين وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة⁽¹⁾. وشهد عام 1997 ارتفاعاً في نمو الناتج المحلي القومي الإجمالي بعد أن تم دعم الاقتصاد بسياسة نقدية مرنة مع طلب محلي قوي وأسعار فائدة مرتفعة على التأمينات الحكومية بشأن القطاع الخاص⁽²⁾.

وسجل الاقتصاد التركي عام 2001 أسوأ أداء منذ أربعينيات القرن المنصرم حيث بلغت الأزمة الاقتصادية قممتها وقررت الحكومة تعويم الليرة التركية التي فقدت ما يقرب نصف قيمتها أمام الدولار بحدود 45% كل ذلك زاد من الضغط على الاقتصاد، وبدأ الاقتصاد التركي يشهد تحسناً ملحوظاً بعد تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في البلاد في العام 2002، حيث جرت عملية تحول وانتقال على الاقتصاد التركي لم تشهد لها تركيا من قبل، والسبب وراء ذلك كان برامج الإصلاح والتغيير التي جاء بها حزب العدالة والتنمية، ومن مؤشرات تطور الاقتصاد التركي بعد عام 2002⁽³⁾.

1. ارتفاع معدل دخل الفرد السنوي من (3,300) دولار إلى ما يقرب (10,000) دولار أمريكي.
2. انخفاض معدل التضخم بشكل كبير جداً وصل من 70% إلى 7,63%.
3. تسديد الديون المترتبة على تركيا إزاء صندوق النقد الدولي والتي قدرت بـ11 مليار دولار، ويذكر أن مديونية تركيا قبل مجيء العدالة والتنمية إلى السلطة كانت 150 مليار دولار.
4. زيادة قيمة الصادرات التركية إلى ما يقرب من 36 مليار دولار إلى 73 مليار دولار.
5. زيادة الناتج القومي من 300 مليار دولار عام 2002 إلى 750 مليار دولار عام 2008 بمعدل نمو بلغ بحدود 6,8%. وقد كان وراء نجاح الاقتصاد في التخلص من الأزمات التي

(¹) عامر علي راضي العلق، الخيارات التركية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في العلاقات التركية الأوروبية ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005، ص 47.

(²) طيب عثمان عبدالرزاق الدوري، مصدر سبق ذكره، ص 66.

(³) إبراهيم البيرمي غانم، الأرقام الذهبية الخمسة للاقتصاد التركي، "ملف الأهرام الإستراتيجية"، العدد 138، السنة 12، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2006، ص 69.

عصفت به على امتداد أكثر من خمسين سنة سياسة اقتصادية تبنتها حكومة العدالة والتنمية، وكانت بداية لكثير من التطورات التي حصلت في تركيا على الصعيد الداخلي والخارجي، وجدير بالذكر أن سياسة العدالة والتنمية في المجال الاقتصادي كانت قائمة على أسس عديدة منها:

1. إصلاح السياسة النقدية، حيث تم العمل على تثبيت قيمة العمل ابتداءً، ثم السيطرة على عملية التدفقات النقدية داخل البلاد.

2. العمل على رعاية الشرائح الأكثر فقرًا ومحاولة دمجها في الدور الاقتصادي على أسس العدالة واعتبارات الكفاءة. وتقدير رموز الفساد إلى محاكم عادلة وعلنية ومحاربة الفساد بكل أشكاله.
3. العمل بشكل جاد على رفع قدرة الاقتصاد التركي على المنافسة في جميع القطاعات وفي مقدمتها القطاع الصناعي وإعطاءه أهمية كبيرة من خلال القروض الداخلية وزيادة التدريب والتأهيل.

4. زيادة استثمار العلاقات الدولية التركية مع العالم الخارجي لمصلحة الاقتصاد التركي⁽¹⁾.
5. توظيف مسعى تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي لخدمة أوضاعها الداخلية اقتصاديا من خلال إصلاح الاختلالات الهيكلية التي كان يعاني منها الاقتصاد التركي.

المطلب الثالث. طبيعة النظام السياسي في الجمهورية التركية ودور المؤسسة العسكرية فيه. تتناول الدراسة في هذا المطلب طبيعة النظام السياسي التركي ودور المؤسسة العسكرية في ذلك خلال فترة إعداد الدراسة وكما يلي:

1. طبيعة النظام السياسي التركي: بعد استلامه للسلطة ضمن توجهاته الرامية إلى تغيير دين الشعب وهيبته وكل ما يتعلق بهويته وأصل وجوده شكلا ومضمونا قام أتاتورك بفرض القبعة على الشعب التركي بالقانون، وحارب الأبجدية العربية، وأصبح الأذان باللغة التركية، وكان يعتبر أن الدين الإسلامي والإسلام عقبة في طريق التقدم والنهوض، حتى حصلت حملة في عهده بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس

(¹) كامل صقر، "تركيا روعة التجربة الاقتصادية"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، 2007، ص 17.

الجمهورية التركية تم فيها جمع المصاحف والكتب الدينية ووضعها على ظهور الإبل ليقودها رجل يرتدي الزي العربي علقت على رقاب الإبل لافتة تقول "جاءت من العرب فلتذهب إلى العرب" بهذا الحجم بدأت الحملة ضد الإسلام في بلد قامت وحكمت فيه إمبراطورية بشريعة الإسلام، والغريب أن أتاتورك ذاته اعتمد أثناء حرب الاستقلال عام 1920 على أئمة المساجد في تعبئة الجماهير وتحفيزها، عادت الأمور إلى وضعها الطبيعي عام 1946 حيث ألغي نظام الحزب الواحد وأقرت التعددية وأصبح الدين حاضراً في كل البرامج الحزبية ومع إقرار التعددية وتشكيل الأحزاب التي تناوبت على استلام مقاليد الحكم في تركيا كانت جميعها تحاول استمالة الناخب من خلال الإحياء بالانفتاح على الدين الإسلامي رغم أن عقيدة وفكر كل حزب تختلف عن عقيدة وفكر الحزب الآخر، وهكذا كان حزب الشعب الجمهوري مضطراً للتخلي عن نظريته للإسلام باعتباره عامل إعاقة أمام التحديث، ومثله فعل الحزب الديمقراطي بفتح المدارس الدينية وإصدار قائده الذي استلم رئاسة الوزراء عدنان مندريس قراراً يرفع الحظر عن الأذان باللغة العربية، وهذه كانت أول ثغرة في جدار القهر الأتاتوري⁽¹⁾.

ووفقاً رسمته الدساتير التركية يعد النظام السياسي التركي نظام جمهوري ديمقراطي برلماني علماني وذلك منذ إلغاء نظام الخلافة الإسلامية بعد نهاية الإمبراطورية العثمانية سنة 1923، وهو نظام محدد بأطر ديمقراطية يتكفل الجيش بحمايتها، وهو علماني متشدد تجاه الدين بشكل عام، رغم أن تاريخ البلد الذي يحكم فيه هذا النظام كان مركزاً للحضارة الإسلامية على امتداد أكثر من أربعة قرون من الزمن، وإن تشكيلة شعبه تتميز بكونها من المسلمين وبنسبة حوالي 99% وبسبب هذا التشدد لم تشهد الحياة السياسية التركية تغيرات جوهرية حقيقية تظهر على سياسة الدولة سواء في الداخل أو الخارج⁽²⁾.

واعتمد النظام التركي على تبعيته التقليدية للغرب حيث إنه قام على المبادئ التي أرساها مؤسس تركيا الحديثة كمال أتاتورك، والذي تأثر كثيراً بالنموذج الغربي في كل شيء ومحاولة توطيد العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عموماً حيث دوران تركيا في فلك المحيط الأمريكي بعد بروز الأخيرة كقوة عظمى بانتهاء الحرب الكونية الثانية⁽³⁾.

(1) هشام الحمامي، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(2) علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو- سياسية والجيو - إستراتيجية، النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، محمد عبد العاطي (تحرير)، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2010، ص 26.

(3) عبد الرزاق بركات، "تركيا وقضية السلام في الشرق الأوسط، عناصر القدرة - الركائز - التوجه"، مجلة "شؤون الشرق الأوسط"، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد 12، القاهرة، 2004، ص 57.

بدأت التحولات الجوهريّة تظهر بعد نجاح حزب العدالة والتنمية في جعل النظام السياسي التركي يثير انتباه الغرب إليه وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكيّة منذ توليه مقاليد السلطة في تركيا عام 2002 حيث أصبح يتمركز حول قيم أساسية ثلاث جذبت العالم نحوه وهي الديمقراطيّة والعلمانيّة والإسلام⁽¹⁾.

وحيث بدأ الغرب حملته ضد ما يسمى بالإرهاب وتحديدًا بعد عام 2001 كان التركيز منصب على ما سماه الغرب "الإسلام الأصولي" وكانت هناك دعوة لتغيير المجتمعات الإسلاميّة ومعها بدأ البحث عن تقديم نموذج من الدول الإسلاميّة بقيادة علمانيّة فكانت تركيا بزعامة حزب العدالة والتنمية وقيادته هي المرشح لتقديمه للعالم الإسلامي⁽²⁾.

وقد نجح أردوغان في تقديم حزبه داخليًا وخارجيًا، من خلال سياسة متوازنة بشكل دقيق جداً، وفي معرض كلمة له ألقاها في المؤتمر الأول لتأسيس حزب العدالة والتنمية في آب/ أغسطس 2001، والذي عقد تحت شعار "العمل من أجل كل تركيا" قال في الكلمة الافتتاحية: إن العلمانيّة هي المبدأ الأساسي للسلم الاجتماعي، لكنها تعني "حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينيّة" والموازنة في هذا هي عدم ذكر أتاتورك في الخطاب مرة واحدة ولم يذكر الإسلام كذلك لا من بعيد ولا من قريب، ولقد استلم حزب العدالة والتنمية السلطة في أعقاب مرحلة شهدت أعلى درجات التوتر والاحتقان بين الحالة الإسلاميّة في تركيا والنظام الذي تمثّل رأس الحربة فيه المؤسسة العسكريّة التي مارست ما يمكن تسميته "حرب إبادة" ضد كل ما هو إسلامي وعلى جميع الصعد، وسبب ذلك هو شكوك العسكر أن الإسلاميين يريدون تغيير طبيعة النظام وأسلمة المؤسسات والانقلاب على الأيدولوجيا الكماليّة برمتها، وكان ينظر إلى حزب العدالة والتنمية على أنه امتداد عملي للأحزاب الإسلاميّة لكن بقناع جديد وهذا هو التحدي الأول الذي توجب على أردوغان مواجهته، ولذلك كان من جملة ما يقوم به أردوغان أن يكون حريصًا على عدم اصطحاب زوجته المحببة وعدم ترشيح امرأة محببة للانتخابات النيابية وكذلك كان يفعل رئيس الحكومة⁽³⁾.

(1) علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو- سياسية والجيو - إستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(2) محمد نور الدين، الدين والسياسة في تركيا، مجلة "شؤون الأوسط"، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 118، بيروت، 2005، ص 106-107.

(3) محمد نور الدين، الدين والسياسة في تركيا، المصدر السابق.

2. دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية:

بعد أن انكفأ الحكم العثماني إثر الحرب العالمية الأولى، وصعد نجم العلمانيين بقيادة مصطفى كمال أتاتورك بدأت تركيا عصرا جديدا يتركز على مبادئ العلمانية والانسلاخ عن العالم الإسلامي والاحتكام إلى دستور مدني على الطراز الغربي، وبعد هذا التحول أصبحت المؤسسة العسكرية التركية هي العنصر الأقوى ضمن منظومة صنع القرار التركي تحت شعار حماية علمانية الدولة وحماية الانتماء الغربي للنموذج التركي على الرغم من تشبث القاعدة الشعبية بالانتماء الإسلامي كما تظهر الأحداث والتطورات⁽¹⁾.

تمكنت المؤسسة العسكرية في تركيا والممثلة في الجيش بصنوفه المختلفة ومنذ تأسيس الدولة التركية الحديثة من الحصول على احترام وتقدير وتبجيل الشعب لهذه المؤسسة، كونها القوة التي أنقذت تركيا من كارثة التقسيم، وسهرت على وحدتها وبنائها واستمرت هذه النظرة إلى الوقت الحاضر وإن قلت درجتها، هذه الحالة منحت الجيش القدرة والشرعية أن يقف بصرامة وحزم أمام بروز وتعاظم قوة الحركة الإسلامية معتبرا نفسه حارسا للدستور العلماني للدولة وتطورت المؤسسة العسكرية التركية في حضان المشروع الكمالي وأصبحت حارسة له، وجمع بينهما قاسم مشترك هو المحافظة على تركيا موحدة قوية ومتقدمة وكان النموذج الغربي الأوربي هو القريب والمثبت للنجاح حيث ينظر إلى أوروبا على أنها قوية لأنها علمانية وديمقراطية، لذلك تحاول تركيا تقليدها وللحاق بالركب الأوربي، وإذا ما حصل ما يهدد ذلك فعلى المؤسسة العسكرية التدخل لتعديله فمثلا إن جاءت الديمقراطية بحزب غير ديمقراطي أو حزب يريد أن يلغي العلمانية فالجيش يتدخل بلا تردد⁽²⁾.

وتشكل قيادة الجيش ومعها نخبة الدولة أحد قطبين طرفه الثاني الأحزاب السياسية وقياداتها، عندما كان النظام السياسي التركي قد بدأ بالعمل على التعددية الحزبية عام 1950، وكان ميالا إلى التمعخض عن نوع من الثنائية القطبية، وهذان القطبان لم يتعايشا تعايشا سلميا لأن مسألة الأولوية لم تتم معالجتها قط بالطريقة المناسبة وبالتالي لم يتم حلها على الإطلاق ولم يكن ممكنا تحقيق أي نوع دائم من توازن القوة بين الجهتين⁽³⁾.

(1) محسن صالح (تحرير)، تركيا والقضية الفلسطينية، "تقرير معلومات"، قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2010، ص55.

(2) خالد الحروب، تركيا إسلامية علمانية، مجلة وجهات نظر، مصدر سبق ذكره، ص10.

(3) هانيتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص53-54.

ورغم سلوكه الاستبدادي المتشدد فإن الجيش التركي يتمتع بدعم أكثرية الشعب حيث تبين استطلاعات الرأي منذ عقد الثمانينات أن المؤسسة العسكرية هي الأكثر تمتعا بالثقة في الدولة التركية مع أن قطاعاً متنامياً من المجتمع المدني يؤمن بأن الوضع التركي يشكل حالة تتسم بشي من الشذوذ بين النظم الديمقراطي الغربية، ويمكن ألا يكون نموذجاً سليماً للعلاقة بين المدنيين والعسكريين في نظام ديمقراطي تركي معاصر على أعتاب الألفية الثالثة⁽¹⁾.

شكل الجيش التركي ومنذ أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي أحد عوامل تحديد ثوابت السياسة الخارجية التركية، وطبقاً لمفهوم قيادة الجيش تبقى متطلبات السياسة الأمنية هي المحددة لأولويات السلوك السياسي على صعيد السياسة الخارجية، وقد كان توسيع دائرة القتال ضد حزب عمال كردستان إلى ما وراء الحدود التركية لتشمل شمال العراق قراراً اتخذته الجيش دون مشاور ذي شأن مع الحكومة المدنية، ونجحت هيئة الأركان العامة في إجبار رئيس الوزراء التركي على إعادة صياغة العلاقات الأمنية التركية - الإسرائيلية وإرغام نجم الدين أربكان على توقيع اتفاقية تعاون عسكري بعيدة المدى مع القوات المسلحة الإسرائيلية⁽²⁾.

وبعد توليها الحكم في تركيا بعد عام 2002 نجحت قيادة حزب العدالة والتنمية بتحييد دور المؤسسة العسكرية التركية من خلال تعديل المادة (15) من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة؛ تم بموجبها إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول/ فريق أول بحري، لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس، وتم تعيين محمد يگيت ألوكان في 17 آب/ أغسطس 2004 ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي⁽³⁾.

(1) هانيتس كرامر، مصدر سبق ذكره، ص 56.

(2) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(3) مجلس الأمن القومي التركي، موقع المعرفة، على الرابط الإلكتروني: www.marefa.org/index.ph

المبحث الثالث أهداف السياسة الخارجية السعودية والتركيز

يقسم هذا المبحث إلى مطلبين وكالآتي:

المطلب الأول. أهداف السياسة الخارجية السعودية

يعد الأمن الوطني بمفهومه الشامل الحصن الحصين والدرع الواقية أمام متطلبات المستقبل وتحدياته في ظل ظروف التغيرات الشاملة التي أفرزتها العولمة في هذا العصر وهو من أهم العناصر الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية والذي يركز على الأسس والثوابت التالية⁽¹⁾:

1. الحفاظ على الاستقلال وسيادة الدولة.

2. حماية العقيدة الإسلامية.

3. توفير سبل الرخاء والرفاهية للمواطن السعودي.

4. التعاون الإقليمي.

5. وحدة الصف العربي.

6. التعاون الدولي.

ولتحقيق هذه الثوابت وترسيخها فقد عملت المملكة العربية السعودية على الآتي⁽²⁾:

أ. العمل على بناء قوة دفاعية ذاتية من خلال تطوير وتدريب القوات المسلحة السعودية وتزويدها بأحسن المعدات وأحدثها بما يتناسب مع مساحة ومكتسبات وثروات المملكة وحجم التهديدات المحتملة.

ب. السعي إلى تحقيق الأمن الإقليمي بالتنسيق مع دول الخليج العربية باستخدام القدرات الدفاعية لدول المنطقة وتطويرها.

ج. تعزيز التعاون الأمني والعسكري مع جمهورية مصر العربية لحماية وتأمين مياه وجزر البحر الأحمر.

(1) د. علي بن هلهول الرويلي، الأمن الوطني السعودي آفاق إستراتيجية برؤيا مستقبلية في ظل متغيرات دولية وإقليمية وعلاقات المملكة العربية السعودية مع القوى الفاعلة العالمية، بيسان للنشر والإعلام، ط1، بيروت، 2010، ص470-471.

(2) المصدر السابق، ص471.

د. إعداد استراتيجية ردع إقليمي تقابل استراتيجية الردع الإيرانية والإسرائيلية، والتنسيق مع الجمهورية التركية وجمهورية مصر العربية في هذا المجال.

هـ. محاولة تحقيق نوع من التقارب النسبي للتوازن المسلح مع جمهورية إيران الإسلامية.

و. حل المشاكل الإقليمية بالوسائل السلمية الدبلوماسية وتجنب استخدام القوة ومحاولة إحياء وتفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وإحياء المؤسسة العربية للتصنيع الحربي.

ز. إعطاء عناية خاصة للعلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية بصفقتها دولة صديقة.

ح. الحفاظ على خيار اللجوء لكل من الصين والاتحاد الروسي ودول أوروبا كمصادر بديلة لاستيراد السلاح وتنوعه.

ط. استثمار موقع المملكة الاستراتيجي الهام في تحقيق مكاسب ومصالح للمملكة مع القوى الكبرى.

وتمثل المياه إحدى القضايا الاستراتيجية بالنسبة للمملكة العربية السعودية بسبب محدودية مواردها وظروفها المناخية الجافة كونها عنصراً أساسياً ومؤثراً في تحديد مسار عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبعاً لذلك وضعت خطط التنمية لمواجهة مشكله ندرة الموارد المائية، وتزداد المشكلة تعقيداً وأهمية نتيجة نمو السكان وزيادة الحاجة لموارد المائية لتلبية الاحتياجات من جانب ثانٍ، هذا الوضع فرضته مجموعة من التغيرات الطبيعية التي شهدتها البيئة المائية في المملكة وهي الاستنزاف الهائل لمصادر المياه المتاحة الذي أصاب تلك المصادر، وأصبحت قضية المياه تشكل هاجساً أمنياً في الوقت الحالي لا تنفصل عن الأمن القومي لأية دولة والذي لن يعد يقتصر على الجانب الاستراتيجي وحده بل امتد ليشمل أيضاً الأمن المائي للدول، وسيتم التطرق إلى هذا الموضوع في فصل مستقبل العلاقات بين السعودية وتركيا حيث عملت تركيا وضمن استراتيجية القوة الناعمة على طرح مشروع أنابيب السلام لمبادلة المياه التركية بالنفط مع دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية تحديداً⁽¹⁾.

وبطبيعة الحال فإن سياسة أي دولة تأخذ في حسابها اعتبارات عدة يكون في مقدمتها مصالحها الذاتية بكل ما يمثله ذلك من معنى، ثم يأتي في المرتبة الثانية المصالح المشتركة والمتبادلة أو المضادة مع الدول الأخرى، ومهما تكن الحسابات السياسية للدول في علاقاتها الخارجية فهي تطمح أن تضيف وتزيد من رصيدها كمحصلة نهائية، ولتتميز المملكة العربية

(1) عادل علي احمد، المسألة المائية في السعودية، "مجلة شؤون خليجية"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. العدد 44 شتاء 2006، ص 74.

السعودية وخصوصيتها كونها تحكم بقيم الإسلام ومبادئه وشريعة الدين الإسلامي، لذلك كانت أهداف المملكة تمثل غالبيتها الوصول إلى الأهداف بمثل عليا بداية ونهاية ويسودها المصادقية كوسيلة، وفي قمتها سيادة المبدأ والقدرة على التحرك بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة وبغية الوصول إلى الهدف ولتحقيق الثوابت في سياق سياستها الخارجية اعتمدت المملكة العربية السعودية على الأمور التالية:

1. ضرورة اتباع سياسة جادة ومعتدلة تقوم على مبدأ سياسة حسن الجوار والدبلوماسية التي تتجنب طرح الشعارات الجوفاء والحرص على الإفصاح عن خطواتها دون تردد وباقتدار مستندة على الثوابت مما أعطى المملكة مكانة دولية كدولة تؤمن بالسلام العالمي المبني على العدل والإنصاف⁽¹⁾.

2. اعتماد أسلوب الحوار والمفاوضات كطريق عملي لتحقيق الأهداف ورفض مبدأ اللجوء إلى القوة بصفتها أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية رغم تأكيدها وإيمانها المطلق بحق الدفاع المشروع عن النفس لحماية المصالح العليا.

3. رفض المملكة التدخل في شؤونها الداخلية من أي طرف كما ترفض التدخل الأجنبي بمختلف أشكاله في شؤون الدول الأخرى واتباع أسلوب الواقعية المتمثلة في الابتعاد عن الشعارات والمزايدات المضرة بالأمن والاستقرار في العالم العربي⁽²⁾.

4. تعزيز العلاقات مع الدول والجزيرة العربية ودعم العلاقات مع الدول العربية الإسلامية بما يؤمن خدمة المصالح المشتركة والالتزام بمبدأ الأخوة العربية من خلال تقديم الدعم والمساعدة بكافة أشكالها⁽³⁾.

ولطالما كان بالإمكان تحديد أهداف السياسة الخارجية للدول على أنها المحافظة على استقلال الدولة وحريتها وسيادتها بالدرجة الأساس، من خلال إقامة علاقات جيدة مع جيرانها وإقامة تحالفات مختلفة المظاهر مع غيرها من الدول، لذا فإن ذلك يتحقق من خلال تحديد الدولة لاهتماماتها والتي تعد في جوهرها أهدافاً تلعب دوراً كبيراً في أمن واستقرار الدول يسعى صناع القرار السياسي للوصول إليها، وبناء على ذلك فقد ألقى الموقع الجغرافي

(¹) نزار عبيد مدني، المرتكزات الأساسية لسياسة المملكة العربية السعودية الخارجية، "مجلة الدبلوماسية"، العدد الأول، مطابع دار البلاد، جدة 1401هـ ص 67.

(²) نزار عبيد مدني، مفهوم الدولة في الفكر السياسي المعاصر، "مجلة الدبلوماسية"، العدد الثالث، مطابع دار البلاد، جدة 1403هـ ص 22.

(³) السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية، على الرابط

الالكتروني: www.info.gov.sa.com

على المملكة العربية السعودية أعباءً سياسية مثلما أضفى عليها ميزة استراتيجية مهمة، وهما الأمران اللذان يمكن ملاحظتهما في عدة اعتبارات وهي^(١):

أ. الاهتمام بما يجري في منطقة الخليج على أساس أنها تمثل الجانب الحيوي جغرافيا وسياسيا للمملكة وهو الاهتمام الذي عبر عن نفسه في تطبيق سياسة خارجية تجاه منطقة الخليج تهدف إلى تحقيق استقرار النظم الخليجية القائمة وعدم فرض تغيرات إقليمية بالقوة والتوصل إلى تسويات سياسية بشأن قضايا الحدود والتي كانت معلقة مع عدد من الدول الخليجية.

ب. اتباع سياسة خارجية تقوم على مفهوم التوازن وعدم إثارة المطالب التاريخية، واتضح هذا الجانب في سياسة المملكة تجاه إيران قبل سقوط الشاه الذي كان يلمح في مناسبات كثيرة إلى حق إيران التاريخي في ملكية بعض الجزر العربية الواقعة في مياه الخليج العربي.

ج. الاهتمام بتطورات الأوضاع في منطقة البحر الأحمر وقد تم تركيز الاهتمام على تحقيق الأمن في البحر الأحمر بالاعتماد على نظم عربية صديقة أو مسايرة للتوجه السعودي العام على أن تقدم السعودية المعونات المالية لهذه الدول في سياق التنسيق المشترك في هذه المنطقة وتزايدت أهمية المصالح السعودية في البحر الأحمر بعد مشروع خط أنابيب ينبع لنقل البترول والذي يمتد من حقول ابيق إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر ويبلغ طوله 1200 كم والذي كان الهدف منه تقليل اعتماد السعودية في تقليل تصدير بترولها على الخليج العربي والاعتماد بشكل أكبر على البحر الأحمر.

د. التركيز والحرص على عدم تواجد قوى دولية غير منتمية إلى دولة الجزيرة العربية في أي من دولها ولا سيما إذا كانت هذه الدول غير صديقة للسعودية ذاتها.

هـ. المشاركة الإيجابية في الصراع العربي الإسرائيلي على امتداد تاريخه وذلك بحكم التصاق حدود المملكة الشمالية بدول عربية من دول المواجهة مع الكيان الصهيوني وهي الأردن. وأمام هذه الاعتبارات يمكن القول إن اتساع رقعة المملكة الجغرافية أدى إلى إثارة جملة من القضايا والاهتمامات التي تعبر جميعها عن مدى علاقة هذه الرقعة الجغرافية المتسعة بقضية أمن واستقرار النظام السعودي الذي صار موجهًا أساسيًا لتحركات السياسة الخارجية السعودية في إطارها الإقليمي والدولي على حد سواء.

وتتنوع الاتجاهات في سياسة المملكة الخارجية في عدة دوائر تم تحديدها من قبل القائمين على رسم تلك السياسة حسب الأهمية الاستراتيجية التي تخدم مصالح البلد الأمنية بالدرجة الأساس تتبعها المصالح الاقتصادية.

(١) في ظل قيادتها لحوار الأديان، البعد الديني في السياسة الخارجية السعودية، واحة العرب 2011/12/21 م على الرابط الإلكتروني

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية

لقد انتهجت تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سياسة خارجية سلمية واقعية متجانسة تتماشى مع مبدأ السلام في الوطن والسلام في العالم، وتهدف تركيا إلى إقامة علاقات ودية ومتلائمة مع كافة دول العالم وفي مقدمتها جاراتها، والتعاون الدولي، وحل الخلافات بالطرق السلمية، والإسهام في السلام والاستقرار على المستوى الإقليمي والدولي، وتعمل تركيا من خلال سياستها الخارجية على تحقيق مجموعة مترابطة من الأهداف وكما يلي:

أولاً. الحفاظ على الأمن القومي:

يشير مفهوم الأمن القومي بشكل عام إلى اهتمام الدولة بالقضايا الأمنية والعسكرية وحماية الدولة من أي اعتداء داخلي أو خارجي، وتوفير جميع المستلزمات الخاصة بذلك ومنها القوة العسكرية القادرة على مواجهة التحديات ومصادر التهديد المحتملة سواء كانت مصادر تهديد داخلية أو خارجية، ولكن لدى القيادة التركية مفهوماً آخر للأمن القومي متعدد المعاني، لا يقتصر على الأمن فقط بل يتعداه ليشمل قضايا اجتماعية واقتصادية ويصل إلى قضايا سلوكية وثقافية ومنها مسائل مثل اللغة الكردية وارتداء غطاء الرأس والحجاب فضلاً عن مسائل أخرى تختص بمطالب لبعض شرائح المجتمع ومنها الاعتراض على محاولة اللحاق بركب الاتحاد الأوروبي، هذه القضايا تثير مشاكل من وجهة نظر القيادة التركية تدخل في صلب الأمن القومي للبلاد، وقد اعتبرت المؤسسة العسكرية هي الجهة الوحيدة التي تعبر عن قضايا الأمن القومي وأن مفهومها للأمن يشمل بصورة خاصة وحدة الوطن وسلامة أراضيه والدفاع عن مبادئ أتاتورك العلمانية⁽¹⁾.

وطبقاً لمصلحة الأمن القومي التركي فقد اتخذت الدولة التركية مسار بناء تحالفات عسكرية ابتداءً مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، ثم مع الجار الإقليمي إسرائيل، وكانت الغاية من وراء ذلك العمل على معالجة المشاكل الداخلية المؤثرة على الأمن القومي التركي، ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بالمسألة الكردية والإسلام السياسي، وهو ما جعل تركيا شبه معتادة على تدخل المؤسسة العسكرية بشكل مباشر في السياسة وإدارة البلاد، وقد تجلّى ذلك بوضوح في تدخل الجيش بتوجيه إنذار وبشكل مباشر إلى حكومة العدالة والتنمية بصدد الانتخابات الرئاسية،

(¹) عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، تشرين أول / أكتوبر 2009، ص 177.

الحال الذي بدأ معه الأتراك يشعرون بمحاولة الاستحواذ أو القفز على السلطة من قبل الجيش أو المؤسسة العسكرية التركية⁽¹⁾. مما أثار تحفظات الكثيرين ومنهم رئيس الوزراء الأسبق مسعود يلماز الذي رأى أن من غير المنطقي أن يترك موضوع الأمن للمؤسسة العسكرية حصراً لأنهم سيعملون على تشريع دور الجيش في الشؤون المدنية ومن جهة أخرى هناك من رأى أن تركيا تبدد منذ زمن مواردها وطاقاتها في سجلات ومناقصات سياسية بين أطراف يتصرفون كأنهم أعداء⁽²⁾. في الوقت الذي تتطلب سياسات الأمن القومي التركية وفق ما ذهب إليه هؤلاء من السياسة الخارجية العمل على تحقيق مجموعة من النقاط أهمها⁽³⁾.

1. بناء سياسات واستراتيجيات أمنية تهدف إلى تكوين إمكانات عسكرية قوية وقادرة على حماية الوحدة الجغرافية للدولة، ومنها إقامة تفاعلات سياسية واستراتيجية تمد تركيا بتكنولوجيا عسكرية متطورة وتقدم لها ضمانات دفاعية.
2. التفاعل مع دول الجوار الجغرافي للحد من طموحات الأكراد السياسية والانقسامية بهدف احتواء النزعة الاستقلالية لدى أكراد تركيا.
3. التحالف مع الغرب، والمشاركة النشطة في سياساته واستراتيجياته الأمنية في المنطقة.

ثانياً. تأمين الطاقة

تسعى الحكومة التركية لتوظيف واستثمار موقعها الجيوبوليتيكي الفريد على مستوى العالم زائداً امتداداتها الحضارية في دول أور آسيا، وتحديد آسيا الوسطى الناطقة بالتركية في أن تلعب دوراً أساسياً في مشاريع نقل الطاقة من آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا، وهي بذلك تغازل الأوروبيين من خلال إبدائها استعداداً غير محدود للتعاون في الاستراتيجية الرامية إلى تقليص الاعتماد الغربي على إمدادات الغاز الروسية، وقد ورد في الوثيقة السياسية التركية للأمن القومي والمعروفة باسم "الكتاب الأحمر" أو "الدستور السري" كيفية ضمان الأمن الاقتصادي للدولة التركية، وكان من بين أهم ركائزها الأساسية تحويل تركيا إلى مركز عالمي

(1) محمد نور الدين، تركيا: متى الانقلاب العسكري، "السفير" 2007/6/1.

(2) محمد نور الدين، المصدر السابق.

(3) عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص 178.

لتخزين احتياجات تركيا من الطاقة، وتتحرك السياسة الخارجية في هذا الصدد في اتجاهات عدة لتأمين دورها في أن تلعب دورًا وسيطًا مهمًا في أمن الطاقة العالمي وكالاتي⁽¹⁾:

1. آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين:

قرر حزب العدالة والتنمية منذ تسلمه السلطة في تركيا إعادة صياغة علاقاته مع تلك البلدان على أسس التعاون والمصالح المشتركة وإدراك متبادل لأهمية دول بحر قزوين الغنية باحتياطيات الطاقة والتي تقدر حوالي 4% من الاحتياطي العالمي للنفط، و5% للغاز، وتعد تركيا مفتاح وممر لعبور الطاقة من المنطقة إلى أوروبا، وفي هذا الإطار يعتبر خط أنابيب باكو-تيليسي - جيهان بالغ الأهمية لتركيا والغرب على حد سواء، وهو يمتد بطول 1776 كم، وهو مشروع يمكن أن يكون له تأثيرات فاعلة وكبيرة على المستوى الجيو- استراتيجي في الشرق كله.

2. أوروبا:

أطلق عام 2002 مشروع عملاق عرف باسم "نابوكو" بين الاتحاد الأوروبي وتركيا وكانت فكرة الإعداد للمشروع قد بدأت في فبراير 2002، متزامنة مع انعقاد أول محادثات بين شركة omv النمساوية وبوطاشالتركية.

وفي يونيو 2002، وقعت خمس شركات OMV من النمسا، MOL من المجر، بلغار غازمن بلغاريا، ترانسغازمن رومانيا وبوطاشمن تركيا بروتوكول نية إنشاء خط أنابيب نابوكو، وتبع ذلك اتفاقية التعاون في أكتوبر 2002. وفي ديسمبر 2003 منحت المفوضية الأوروبية مبلغاً يساوي 50% من التكاليف الإجمالية المتوقعة لدراسة الجدوى بما فيها تحليل السوق، والدراسات التقنية والاقتصادية والمالية. وفي 28 يونيو 2005 تم توقيع اتفاقية الشراكة بين خمس شركاء في نابوكو. وقد تم توقيع بيان وزاري عن خط أنابيب نابوكو في 26 يونيو 2006 في فيينا⁽²⁾.

(¹) بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة، "مجلة السياسة الدولية"، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2010 على الرابط الإلكتروني <http://digital.ahram.org.eg>

(²) Declaration of the Budapest Nabucco Summit", Budapest Nabucco Summit Retrieved on 2009-01-31. وكذلك موقع المعرفة على الرابط: <http://www.marefa.org/index.php>

ووقعت حكومات الاتحاد الأوروبي في أنقرة عام 2010 مجموعة اتفاقات كان هذا المشروع واحدًا منها، وتبلغ كلفته حوالي 7.9 مليار يورو يهدف إلى تقليل اعتماد أوروبا على روسيا في مجال الطاقة من خلال نقل الغاز من بحر قزوين ومنطقة الشرق الأوسط إلى أوربا بدءًا بالعام 2014 مرورًا بتركيا، ويحظى المشروع بدعم أوروبي وأمريكي إضافة إلى الشركاء الإقليميين ومنهم العراق وجورجيا وأذربيجان⁽¹⁾.

3. إيران:

تعد ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي بالنسبة لتركيا بعد روسيا، وتعتمد تركيا على توفير ثلث احتياجاتها من الغاز الطبيعي من إيران وأعلن وزير الطاقة التركي تانر يلدر في شتاء 2010 أن هناك مباحثات بين تركيا وإيران وسويسرا تصدر بموجبه إيران الغاز الطبيعي إلى سويسرا عبر تركيا مقابل رسم عبور تحصل عليه الأخيرة⁽²⁾.

4. روسيا:

تعتمد تركيا بنسبة تصل إلى حدود 40% من وارداتها من النفط على روسيا وبنسبة حوالي ما بين 63% و70% من الغاز الطبيعي من شركة غاز بروم الروسية، وفي آب/أغسطس 2009 وقعت روسيا وتركيا مجموعة اتفاقيات من جملتها موافقة تركيا على مرور أنبوب الغاز الروسي "ساوث ستريم" لنقل الغاز الروسي من البحر الأسود إلى بلغاريا والنمسا واليونان وإيطاليا، وهناك مشروع آخر بين موسكو وأنقرة هو خط "بلو ستريم" الذي تصدر به روسيا غازها الطبيعي إلى إسرائيل ولبنان وسوريا وقبرص، ويشير الخبراء إلى أنه من مصلحة روسيا ألا تتجاهل موقع تركيا كممر إلزامي لأنابيب نفطها وغازها الطبيعي إلى القارة الأوروبية.

(¹) موقع المعرفة الإلكتروني، مصدر سبق ذكره.

(²) موقع تركيا اليوم الاخباري، على الرابط الإلكتروني:

5. التعاون مع إسرائيل:

تبذل تل أبيب جهودًا حثيثة منذ عام 2006 لإقناع أنقرة وموسكو بإقامة خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من موسكو إلى تل أبيب عبر تركيا، وفي زيارة رئيس شركة "غاز بروم" الروسية إليكس ميللر إلى أنقرة في 26 أبريل/ نيسان 2009 ولقائه وزير الطاقة التركي حلمي جولر آنذاك بحث الطرفان إمكانية توسيع خط أنابيب الغاز الذي ينقل الغاز الطبيعي الروسي إلى إسرائيل عبر قاع البحر الأسود مروراً بتركيا إلى إسرائيل والذي سمي بمشروع "التيار الأزرق" وهناك مشروع آخر باسم مشروع "القرن الاستراتيجي" بتكلفة أكثر من 12 مليار دولار يربط البحار الأربعة (قزوين، الأسود، الأحمر والأبيض) ضمن رؤية تركيا لدور محوري في مشروع طاقة يمتد من الصين شرقاً إلى أوروبا غرباً ومن الهند جنوباً إلى تركيا شمالاً يتضمن المشروع أفكاراً لأنابيب تنقل النفط والغاز والماء والكهرباء والألياف الضوئية من تركيا إلى إسرائيل⁽¹⁾.

وضمن سياستها الإقليمية في ظل الظروف الحالية تسعى تركيا لتحقيق هدفين هما:

1. محاصرة النفوذ الإيراني المتعاطف في المنطقة عبر تبني دبلوماسية تشجيع السلام والتعاون في الشرق الأوسط والتقارب مع دول الخليج العربية ولبنان والفصائل الفلسطينية⁽²⁾.
2. تتوخى حكومة العدالة والتنمية تحقيق اختراق في عملية سلام الشرق الأوسط، وفي الملفين اللبناني والإيراني والنزاع الجورجي الروسي، إلى جانب توثيق علاقاتها بمحيطها الإقليمي ودول الجوار، بما يضع تركيا في صدارة القوى الإقليمية ويعيد الحيوية لمكانتها في العالم العربي والإسلامي على نحو يخول أنقرة استثمار كل ذلك دولياً في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي اللذين تريدان أن تستعرض أمامهما قدراتها على إيجاد بدائل ومجالات للتعاون والحركة وتحقيق المصالح التركية في فضاءات دولية مهمة بعيداً عن دوائرها القلقة والمستعصية، لاسيما وأن الاتحاد الأوروبي يتفنن في ابتكار واستحداث العراقيل للحيلولة دون منح تركيا عضويتها الكاملة، ومن بينها القطيعة التركية مع أرمينيا⁽³⁾.

وعليه تسعى تركيا كذلك وضمن أهداف سياستها الخارجية لتحقيق الآتي:

(¹) بشير عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره.

(²) إبراهيم إسماعيل كاخيا، قراءة إستراتيجية: اليقظة التركية والموقع الإقليمي "مجلة الدفاع العربي"، القاهرة العدد 1365، 7 يناير/ 2012، ص 17.

(³) د. لقمان عمر محمود ألنعمي، "مستقبل الدور الإقليمي التركي"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي "مستقبل علاقات العراق ودول الجوار"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 27-28 أيار 2009، ص 52.

أ. أن تصبح تركيا لاعباً إقليمياً رئيساً في منطقة الشرق الأوسط والبلقان.
ب. تكثيف سياسات الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع دول الجوار وهو ما يعبر عنه بمبدأ "الكسب للجميع".

ج. ضمان أمن تركيا القومي واستقرارها الداخلي عبر اعتماد مبدأ "سلام في الداخل سلام في الخارج" والوصول بالنزاعات لاسيما ذات الطابع التاريخي مع الدول المجاورة إلى درجة الصفر "مبدأ صفر نزاع".

د. الاستمرار في جذب انتباه الاتحاد الأوربي لما يمكن أن تلعبه تركيا في بناء السلام والأمن على مستوى الإقليم، والاستفادة أوربياً من هذا الدور لتعزيز مكانة الاتحاد الأوربي عالمياً، لعل ذلك يجعل أوربا أكثر مرونة في قبول تركيا عضواً⁽¹⁾.

وصفوة القول في هذا الفصل أن السياسة الخارجية لكل من المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية ارتبطت بمجموعة من المحددات كان أبرزها الموقع الجغرافي والتركيب السكانية والمكانة الدينية للسعودية كونها قبلة العالم الإسلامي إضافة لما تمتلكه من ثروة نفطية هائلة تمثل عصب الحياة الاقتصادية للغرب والشرق، هذين العاملين فرضا على المملكة العربية السعودية قيوداً في سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية والإسلامية أولاً ثم تجاه العالم، انتهجت فيها سياسة حسن الجوار ومحاولة فض النزاعات بالطرق السلمية مع مبدأ تقديم العون والمساعدة إلى الدول العربية والإسلامية، وركزت اهتمامها بدوائر شملت المناطق المشار إليها.

أما الجمهورية التركية فقد فرض عليها موقعها الجغرافي الرابط بين آسيا وأوربا والشرق والغرب محددات انتهجت معها سياسة تصفير المشاكل قدر الممكن في فترة إعداد الدراسة بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002، مع الاستمرار بالعمل من أجل اللحاق بركب الاتحاد الأوربي الذي تعدده تركيا أحد الأهداف الاستراتيجية لسياستها الخارجية والذي يمكن أن يخدم تركيا في أهدافها الأخرى ومنها التطور الصناعي والاقتصادي، ولذلك عمدت إلى زيادة أواصر التعاون وتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بغية المساعدة في الوصول إلى ذلك الهدف، وركزت اهتمامها أولاً بالاتحاد الأوربي ثم الدائرة الأمريكية وبعدها دائرة آسيا الوسطى لما لها من أهمية في الجانب الاقتصادي ولارتباط دول آسيا الوسطى بمشتركات تجمعها مع تركيا منها اللغة والعرق، ولذا تسعى تركيا إلى النفوذ والتغلغل في تلك الدول من أجل إيجاد فرص استثمار أكثر يخدم المصالح التركية.

(1) د. حسن أبو طالب، الصعود التركي.. طريق مفروش بالدم أحياناً، "مجلة المغرب الموحد"، العدد الثامن، القاهرة 1 سبتمبر / أيلول، 2010، ص 40.

الفصل الثاني
المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة
على العلاقات السعودية - التركية

تعتبر المؤثرات الداخلية والخارجية من المحددات الرئيسية في توجيه سياسات الدول، وتأتي المؤثرات الخارجية الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها، وقد تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى، وتشمل هذه المؤثرات النسق الدولي والمسافة الدولية والموقف الدولي، وتأثير حالة الاستقطاب الدولي على السياسة الخارجية للدولة، فمتغير المسافة الدولية يختص بتفسير السياسة الخارجية للدولة استناداً إلى المسافة النسبية بين الدولة محل التحليل، والوحدات الدولية الأخرى المتعاملة معها، كما أن متغيرات التفاعلات الدولية تختص بتفسير السياسة الخارجية للوحدة الدولية على ضوء سياسة الوحدات الأخرى ومتغير الموقف الدولي يركز على الخصائص التي تميز سياق الموقف الخارجي الذي يضع السياسة الخارجية في إطاره، فموقف الأزمة الدولية مثلاً ينتج مجموعة من الآثار المميزة بالنسبة لعملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية⁽¹⁾.

ويعد النظام الدولي من محددات سياسات الدول الخارجية، حيث إن حرية حركة النظم الإقليمية ووحداتها تتوقف على طبيعة هذا النظام ويقصد بذلك طبيعة العلاقات السائدة على قمة النظام الدولي والمتغيرات التي قد تحصل والتي تشكل بدورها مدخلات رئيسية وبطبيعة الحال فالنظام الدولي بذاته هو بيئة خارجية للنظام الإقليمي يؤثر فيه ويدفعه إلى النشاط والحركة والتفاعل مع هذه المدخلات، وتعتبر المحددات السياسية الخارجية لأي دولة الإطار العام الذي يمكن أن تتحرك من خلاله الدولة في بناء علاقاتها مع الدول المحيطة بها أو الارتباط بعلاقات مميزة مع دولة قوية لتحقيق مصالحها الوطنية⁽²⁾.

والعلاقات بين الدول متغيرة بتغير مصالحها، والإخلال بتلك العلاقات يمكن حدوثه نتيجة تغير استراتيجيات تلك الدول ومن هنا لا يمكن دراسة علاقة أي دولة مع دولة أخرى إلا من خلال البحث في المتغيرات الدولية والإقليمية المحيطة بالدولتين⁽³⁾. وفي هذا الفصل تتناول الدراسة أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على العلاقات السعودية التركية وعلاقات تركيا الإقليمية وأثرها على علاقاتها بالمملكة العربية السعودية.

(¹) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط1، القاهرة، 1998، ص138.

(²) محمد سليمان قطيش المعاينة، العلاقات التركية - الأردنية (1990-1999)، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2003، ص10.

(³) د. حسيب عارف العبيدي، العراق ودول الجوار العربي، بيت الحكمة، بغداد، كانون الثاني/ يناير، 1997، ص89.

المبحث الأول
المتغيرات الدولية المؤثرة على:
العلاقات السعودية - التركية

إن بروز الولايات المتحدة الأمريكية كإمبراطورية متفردة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي جعل العالم بدوله وحكوماته تتعامل في علاقاتها مع بعضها بأساليب مستحدثة، لمواكبة متغيرات لم تعهدها المجتمعات والشعوب من قبل، وتحول حقل العلاقات الدولية إلى ممارسات سياسية تتجاذبها المتغيرات الدولية وتسيرها الأهواء والمصالح المبنية على العلاقات الظرفية واللحظية، وفي هذا المبحث تتناول الدراسة أثر المتغيرات الدولية على العلاقات موضوع الدراسة، وقسم المبحث إلى مطلبين وكالآتي:

المطلب الأول. الهيمنة الأمريكية:

تحول النظام العالمي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية تتحكم فيه الولايات المتحدة الأمريكية بفعل إمكانيتها الاقتصادية والعسكرية المتعاضدة والمتطورة وذلك عقب انهيار وتفكك رأس هرم المعسكر الشيوعي الاتحاد السوفيتي عام 1991، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة والقطب الأوحده في هذا النظام، وبدأت تعد الخطر عليها وعلى مصالحها الحيوية في العالم يكمن في نواحي عدة منها التوجهات الإسلامية أياً كان شكلها سواء المتطرفة أو تلك الأصولية المعتدلة وتخشي امتداد آثارها إلى دول الخليج العربي حيث منابع طاقة العالم⁽¹⁾. ويرى د. ستيفن والت، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد في مقالة "انتهاء العصر الأمريكي The End Of The American Era" في مجلة The National Interest⁽²⁾، أن الهيمنة الأمريكية على العالم قد بدأت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، وذلك

(¹) ضاري سرحان حمادي، سياسة إيران الإقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي وانعكاساتها على الوطن العربي، رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات الدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2003، ص 50.

(²) د. ستيفن والت، "انتهاء العصر الأمريكي" مجلة المصلحة الوطنية، عدد نوفمبر ديسمبر 2001، ترجمة، أ. فتحية فاروق عمر على الرابط الإلكتروني: <http://rakaz.org/index.Php/articles/item> وكذلك ينظر الموقع الإلكتروني للمجلة على الرابط

<http://nationalinterest.org/article/the-end-the-american-era-6037>

عقب ثلاثة قرون من السيطرة الأوروبية على الأوضاع الدولية تخللتها حربان عالميتان أنهكتا قوى القارة الأوروبية العجوز ويعزو ذلك لأسباب هي:

1. إنتاج الاقتصاد الأمريكي في العام 1945 نحو نصف الناتج العالمي، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة قوة دائنة رئيسية، وامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية قوة بحرية وجوية وعدد كبير من القواعد العسكرية المنتشرة في العديد من دول العالم، وهي القوة النووية الوحيدة في العالم وأكبر قاعدة صناعية وحجم تجاري ناهيك عن وضعها الجيو- سياسي على المستوى العالمي مما حدا بوزارة الخارجية الأمريكية عام 1947 إلى اعتبار الهيمنة الأمريكية على العالم أول أولوياتها.
 2. إن اقتصاد المنافس للدود الاتحاد السوفيتي لا يتمتع بنفس الكفاءة من حيث التنافس الاقتصادي ولا قوة جيشه تقارب قوة الجيش الأمريكي، وقد عمل الزعماء الأمريكيون منذ ذلك الحين على الحفاظ على تلك المكانة التي جلبت لهم العديد من المكاسب من أهمها خلق وقيادة نظام اقتصادي وسياسي وأمني في مختلف بقاع العالم، باستثناء المنطقة التي تتمتع بنفوذ روسي.
 3. فرضت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها في عالم كان القطب الثاني فيه ذا اقتصاد أضعف وقوات عسكرية معظمها يتركز على القوات البرية، كما كان لها دور أساسي في إنشاء وإدارة العديد من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي والاتفاقية العامة للجمارك والتعريفات الجمركية.
 4. ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية حركات التحرر حسبما يقول والت لتخليص الشرق من مستعمرات أوروبا، وفي نفس الوقت عملت بدهاء لإعادة أعمار أوروبا عن طريق خطة مارشال مما أكسبها نفوذا وسمعة طيبة في آن واحد معا، وفي الوقت الذي وثقت فيه الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها بالشرق والعرب والخليج العربي أطاحت بحكومات يسارية في جواتيمالا والدومينيك وشيلي ونيكاراجوا، فضلا عن تفكيك المستعمرات السوفيتية في أوروبا.
 5. عملت على تعزيز ثقافة حقوق الإنسان.
 6. تقليل مخاطر أسلحة الدمار الشامل⁽¹⁾.
- ويختلف الباحث في الرأي مع ما أورده الدكتور ستيفن في الفقرتين الأخيرتين، لأن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت بشكل بارع في استخدام ما ورد في الفقرتين 5 و6 لغزو ودمار واحتلال بعض دول العالم والتدخل في شؤونها الداخلية إضافة إلى استمرارها بتهديد دول أخرى وليس لتحقيقها.

(1) د. ستيفن والت، " انتهاء العصر الأمريكي، مصدر سبق ذكره.

ويمكن القول إن جميع صياغات الفكر والتخطيط الاستراتيجي الأمريكي ما بعد الحرب الباردة وما تفضي إليه من مشاريع وأهداف تدور حول تجسيد فكرة الهيمنة العالمية، ولقد صاغ واضعو التخطيط الاستراتيجي الأمريكي الاستراتيجية التي رأوها مناسبة بما يتلاءم ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الاحتفاظ بقوتها العالمية ومكانتها الفريدة على المدى البعيد من خلال احتلال أهم مركزين للثقل السياسي والاقتصادي العالميين وهما أفغانستان والعراق، إضافة إلى تحقيق السيطرة على الإقليم الجيو- استراتيجي المركزي من العالم في قلب أور آسيا الذي يمثل أهم الملاعب الدولية على الأرض، ولذلك تم تصنيف السياسات الأمريكية المعتمدة للتعامل مع دول وقوى منطقة القلب الأرضي لتحقيق العالمية بالشكل التالي⁽¹⁾:

1. السياسة الأمريكية للتعامل مع روسيا، التي تشمل تجميعاً بين سياسات الاحتواء والتطويق ومحاولات تفكيك الاتحاد الروسي والبر الروسي في أور آسيا.
 2. السياسة الأمريكية للتعامل مع الصين والتي تشمل مزيجاً مركباً من سياسات الاحتواء والارتباط والتطويق.
 3. السياسة الأمريكية للتعامل مع بقية دول الإقليم الأضعف وهي مجموعة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي وأفغانستان والهند وباكستان والتي تتوزع بين السيطرة المباشرة والسيطرة غير المباشرة.
 4. سياسة الاحتلال المباشر في أفغانستان والسيطرة على منطقة الشرق الأوسط وفرض هيمنتها المباشرة على منابع النفط في المنطقة من خلال مشاركة الكيان الصهيوني بصورة خفية تارة وتدخل مباشر تارة أخرى.
- وتعد سياسة التطويق الجغرافي هي السياسة التي تعتمدها واشنطن في منطقة القلب "أفغانستان والعراق" وما جاورها، وترى القيادة الأمريكية التي تعتمد هذا الأسلوب إمكانية النجاح الأمريكي في إنجاز الاستهدافات التكتيكية والعسكرية التي تتضمنها الاستراتيجية الأمريكية إضافة إلى ترسيخ وضعية أحادية القطب للسيطرة على الساحة العالمية، وقد رسمت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها للسيطرة على منطقة قلب الأرض الشاسعة استناداً إلى بعض مفاهيمها المعهودة عن الاحتواء والتطويق، مع التسليم بوجود فوارق أساسية في التعامل بين دولة وأخرى⁽²⁾.
- ويمكن الإشارة إلى هدفين أساسيين تتخذهما الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة روسيا:

(¹). أبو الفوز، الهيمنة الأمريكية، الدوافع والأبعاد، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.alnoha.com/visotoy/alhumanah.htm>.

(²). أبو الفوز، مصدر سبق ذكره.

الأول: تفكيك روسيا الذي يمكن تسريعه عن طريق تحريض النزعات الاستقلالية في القوقاز، والحضور العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى.

الثاني: الاحتفاظ بقدر من التوتر في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا من أجل منع التقارب بين أوروبا وروسيا نفسها، وتوحيد الجزء الغربي من أوروبا عن طريق الاحتفاظ إلى أطول وقت ممكن بالتناقض الموروث عن الحرب الباردة، إضافة لوجود رغبة أمريكية بتجديد الإحساس الأوربي بالحاجة إلى الوجود الأمريكي في أوروبا على حساب المصالح الأوربية والروسية المشتركة، ولقد كان البعد النفطي واحدًا من أهم الإبعاد الاستراتيجية الأساسية التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لمد نفوذها إلى منطقة آسيا الوسطى في قلب أوراسيا، فإذا ما استطاعت ضم احتياطي نفط هذه المنطقة إلى احتياطي نفط الخليج العربي الذي تسيطر عليه منذ بداية العقد الماضي فإنها تصبح مهيمنة على 75% من احتياطات النفط العالمية ومتحكمة في إمكانية وصول النفوط المستخرجة إلى الدول الصناعية الكبرى في العالم⁽¹⁾.

أهم آليات الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق استراتيجية الهيمنة على المنطقة العربية: استخدمت الولايات الأمريكية آليات متعددة من أجل السيطرة على المنطقة وفرض هيمنتها عليها كان أبرزها:

1. اعتماد مبدأ الحرب الاستباقية كوسيلة لردع أية دولة أو منطقة أو حركة تحرر تشك الإدارة الأمريكية في معاداتها لاستراتيجية أمريكا على الصعيدين الإقليمي والكوني.
2. الحرص على إنشاء قواعد عسكرية مركزية ثابتة في العراق ودول المنطقة النفطية وذلك على غرار السياسة التي تتبعها منذ عقود في مناطق كثيرة من العالم.
3. تكريس وجود دولة إسرائيل كعضو في المنطقة رئيس ومهيمن باعتباره حليف أمريكا الاستراتيجي الذي يستوجب المحافظة على تفوقه العسكري على بلدان المنطقة مجتمعة واعتباره خط الدفاع الأول عن مصالحه فيها واستمرار الهيمنة عليها.
4. تعزيز سياسة التفرقة بين الدول العربية بهدف إضعافها واستنزاف طاقتها الاقتصادية والعسكرية وخصوصًا تكريس وضعها الحالي كرقم هامشي غير فاعل في المنطقة.
5. حرمان الدول العربية الإسلامية من حيازة التكنولوجيا النووية بما في ذلك المستخدمة للأغراض السلمية.

(¹) المصدر السابق .

6. التركيز على زيادة طلب دول الخليج العربية من الأسلحة الأمريكية والأوروبية كآلية رئيسية لاسترداد البترو- دولار لدى الدول المنتجة للنفط وحرص أمريكا على أن تكون صناعتها الحربية هي المصدر الوحيد الذي يزود هذه الدول بالأسلحة.
7. تدوير البترو- دولار بكل السبل الرسمية وغير الرسمية التي تساعد على إعادته لموطنه واستثماره، وفي هذا الإطار تجهد أمريكا في التيسير على الدول النفطية حكومةً وأفراداً ومؤسسات ورجال أعمال لاستثمار مدخراتهم في المؤسسات الأمريكية وخاصة الرسمية منها حتى تظل حبيسة قرارات يمكن أن تصدرها الإدارة الأمريكية.
8. التحكم في التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط صعوداً وهبوطاً وهي تغيرات غالباً ما تكون من صنع الولايات المتحدة الأمريكية، لغرض التقليل من قيمة الفائض من البترو- دولار لدى الدول المنتجة للنفط واستنزافه أولاً وتخفيف العبء عن أمريكا نتيجة حربها في العراق وأفغانستان ثانياً، زيادة الأعباء على دول العالم الثالث لتبقى أسيرة الديون المستحقة.
9. حجب التكنولوجيا الخاصة بأساسات الصناعات الثقيلة عن دول المنطقة العربية بحيث تظل منتجاتها الصناعية قاصرة على مجالات معينة تحددها أمريكا والغرب⁽¹⁾.
- يصب كل ذلك في بوتقة التمدد الأمريكي والرغبة الجامحة لدى صانع القرار الأمريكي في الهيمنة على العالم والسيطرة على مقدراته والتمدد لبسط النفوذ على أصقاع الأرض قدر الممكن، وعادة تفتح الشهية الأمريكية للتمدد الإمبريالي عقب كل نصر تحققه في النزاعات الدولية غير أن وجود الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي كان قد حد من شهية الولايات المتحدة للغزو الباهظ التكاليف آنذاك في ظل توافر شكل من أشكال التوازن الدولي بين العملاقين، غير أن الشهية الأمريكية للغزو والتمدد انفتحت من جديد عقب كسبها الحرب الباردة حيث انتهجت سياسات جديدة للتمدد الإمبريالي تراوحت بين الغزو المباشر وقلب أنظمة الحكم وصناعة حروب أهلية طائفية وقبلية في البلدان المستهدفة، بدأت بدول أوروبا الشرقية ولن تنتهي بالبلدان العربية والإسلامية، وكان وراء ذلك جملة من الدوافع منها:
1. فتح الأسواق أمام السلع والاستثمارات الأمريكية.
 2. السيطرة على مصادر الطاقة والموارد الطبيعية.
 3. السيطرة على طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية.
 4. المراقبة على حدود دول القوى الناهضة لمراقبتها والحد من دورها الإقليمي والدولي⁽²⁾.

(¹) موسى راغب، إستراتيجية أمريكا نحو الإسلام والعرب والمسلمين.. وصدام الحضارات، "مجلة الدليل التجاري العربي" 8/ نيسان إبريل/ 2013، على الرابط الإلكتروني

www.aldalil.de/poets/6130htm/

(²) Diana Johnston. The good Intentions. That pave the road to war. Counterpunch: Tells facts. Names the Name. www.couterpunch.org.

تعد القضية الأساسية في السياسة الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي هي سيطرة القطب الأمريكي الأوحده، وهذه أحد أهم ملامح الإدارة الأمريكية منذ قدوم جورج بوش الأب إلى البيت الأبيض في كانون الثاني/ يناير 2001⁽¹⁾.

سياسة التنوع الدولي في مواجهة الهيمنة:

وفي خطوة عملية قامت بها الرياض بغية فك الارتباط من الهيمنة الأمريكية سعت المملكة العربية السعودية للتوجه نحو آسيا التي كانت تبدي اهتماماً متزايداً بها بسبب ما وصلت إليه بلدان آسيا من تطور ونمو اقتصادي مزدهر، وبذات الوقت تظهر المملكة أنها لا تعتمد على الغرب بشكل كامل، وفي هذا الإطار زار الملك عبد الله بن عبد العزيز في نيسان/ أبريل 2007 كل من جمهورية الصين والهند وماليزيا وباكستان، وقد وافق هذا التوجه تشديد ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز حينها بصورة واضحة على سياسة التطلع شرقاً، وفي الجانب الثاني حصلت مجموعة من الزيارات المتبادلة، حيث قام الرئيس الكوري الجنوبي بزيارة المملكة العربية السعودية في شهر آذار/ مارس 2007 ضمن سلسلة زيارات متبادلة قام بها عدد من المسؤولين الآسيويين إلى المملكة، وضمن سياستها الخارجية المعتمدة على تنوع مصادر تسليحها وتجهيز قواتها المسلحة بأنواع حديثة ومتطورة من المعدات الحربية، صرح الأمير سلطان في كانون الثاني/ يناير 2007 أن المملكة لا تريد الاعتماد على مصدر واحد لمتطلباتها الدفاعية، وفي الجانب الآخر لم تتخل السعودية عن نمط تعاملها التقليدي مع الغرب حيث تم الاتفاق مبدئياً عام 2006 على شراء 72 طائرة يورفايتر من طراز تايفون من بريطانيا بمبلغ 4 مليارات جنيه إسترليني⁽²⁾.

وكان أحد أسباب تنوع مصادر تسليح المملكة أن إحدى صفقات الأسلحة الأمريكية عام 2007 تأخرت بسبب موقف مجموعة الضغط اللوبي الإسرائيلي، مما حدا بالسعودية إلى الاتجاه نحو بريطانيا كمصدر رئيسي لقواتها الجوية، ولتأكيد هذا السياق جرى التوقيع

(1) جيمس بيكر، موقف بوش العسير، "الفاينانشيل تايمز"، 30 مارس/ 2001.

(2) غريرد نوهمان، محددات السياسة الخارجية وأغماطها: "توازن كلي" واستقلالية نسبية في ظروف متباينة، في كتاب المملكة العربية السعودية في الميزان، الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية، بول آرنتس، غريرد نوهمان " تحرير " مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2012، ص 403 و404.

الرسمي على صفقة اليوروفايتر في أيلول/ سبتمبر 2007 وفي عام 2008 جرت مناقشة شراء 72 طائرة مقاتلة أخرى.

أما ما يخص التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية ففي منتصف عام 2010 وردت تقارير عن صفقة أسلحة مقترحة تنوي المملكة إبرامها مع الولايات المتحدة الأمريكية وهي تبين نية السعودية الواقعية للحصول على أسلحة⁽¹⁾. ومع ذلك وفي مظهر من مظاهر الاستقلالية السعودية، زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المملكة العربية السعودية في شباط عام 2007، أعطت هذه الزيارة زخمًا جديدًا لسياسة المملكة على المستوى الدولي، في الوقت الذي تتلقى فيه روسيا نقدًا غربيًا بسبب قلقها المتزايد حول أمن مصادر الطاقة واعتمادها على الغاز الروسي ودور المملكة العربية السعودية كمصدر تقليدي موثوق لإمدادات النفط للاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني. أثر الإرهاب على العلاقات السعودية - التركية:

الإرهاب ظاهرة سياسية وكلمة قديمة وردت في المعجم الوسيط "وهو وصف يطلق على الذين يسلكون سبل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية، ومنه ما يقوم به بعض الأفراد والجماعات والدول بالقتل وإلقاء المتفجرات والتخريب"⁽²⁾.

وقد ظهر الإرهاب وانتشر على الساحة الدولية حتى أصبح الشغل الشاغل للعالم من أقصاه إلى أقصاه بوصفه استخدامًا للعنف بصورة غير مشروعة⁽³⁾.

وأصبح من الخطورة ما لم يشهده عصر من عصور التاريخ على الرغم من تشابهها من حيث المبدأ والمضمون إلا أنها أعطت انطباعاً أشرس في الوحشية ودرجة الإجرام لتصبح أقوى في الوسائل وأوسع في المدى كما هي عليه اليوم، إنه عصر الرعب والذعر على مستوى الأفراد ومستوى الشعوب سواء بسواء⁽⁴⁾.

وقد اتسعت دائرة العنف في الآونة الأخيرة وشهد مسرح الأحداث الدولية العديد من النشاطات الإرهابية التي تتجاوز آثارها حدود الدولة الواحدة لتمتد إلى عدة دول مكتسبة بذلك

(¹) غيرد نوغمان، محددات السياسة الخارجية وأنماطها، مصدر سبق ذكره، ص 405.

(²) عبدالرحمن فاضل الخزرجي، اثر أحداث أيلول/ سبتمبر 2001 في السياسة الخارجية الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005، ص 91، نقلا عن مجلة الحياة، المنتدى الإسلامي، لندن، 2001، ص 101.

(³) أبو بكر الألفي، الحرب على الإرهاب، دار الشعب، القاهرة، 2003، ص 43.

(⁴) فهد العبدالله، حقيقة الإرهاب عبر العصور، الديوان للنشر والتوزيع، بغداد، 2004، ص 5.

الطابع الدولي ما جعل منها جريمة تهدد مصالح الشعوب الحيوية وأمن وسلامة العالم وحقوق وحرريات الأفراد الأساسية، ويرى الدكتور حميد فرحات محمد الراوي أن هذه الحالة جاءت بسبب دعم الأعمال الإرهابية والتحريض عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية العالمية⁽¹⁾. وأخذ موضوع الإرهاب يحتل مكانة بارزة ومتميزة من بين مواضيع سياسية عديدة مطروحة في الساحة الدولية ومرد ذلك هو كثرة أعمال العنف المسلحة التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية الموجهة ضد أهدافها من أفراد أو دول، وتشتت الآراء حول تحديد مفهومه، مما أدى إلى تعثر الجهود الدولية الرامية للتوصل إلى مفهوم عام وشامل للإرهاب⁽²⁾.

الإرهاب والمصالح الدولية:

العلاقات الدولية هي علاقات مصالح ومنفعة متبادلة بين الدول وإن لم تكن بالكلية، وكل فاعل في النظام الدولي يبحث جاهداً عن تحقيق أهدافه التي تؤمن مصالحه وحسب استراتيجيته، ووفق ذلك سعت بعض الدول لاتخاذ الإرهاب طريقاً لتحقيق بعض أهدافها ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي وصفت تعريفها للإرهاب على أنه "الاستخدام المحسوب للعنف أو التهديد باستخدامه لإكراه المواطنين أو الحكومات أو الأفراد على تلبية مطالب الإرهابيين التي قد تكون سياسية أو دينية أو أيولوجية في طبيعتها، ويشمل الأعمال الإجرامية التي قد تكون رمزية في طابعها أو مقصودة لإحداث خسائر بشرية ومادية"⁽³⁾.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم وقراراته بدأت تحقيق أكبر قدر من الانتشار العالمي مستغلة التحولات الدولية لتزيد من صعودها كقوة عظمى وحيدة من خلال استغلال حلف شمال الأطلسي (الناتو) في السيطرة

(1) حميد فرحات الراوي، الولايات المتحدة الأمريكية والإرهاب الدولي، المصلحة والآليات والأهداف، "مجلة دراسات دولية"، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 64، 2004، ص 7.

(2) زهير خضير عباس الزبيدي، مكانة الارهاب في الإستراتيجية الأمريكية، "دراسة حالة أفغانستان رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2003، ص 9.

(3) أحمد خليفة، 11 سبتمبر وانهيار أمريكا، دار القدس، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص 47.

وبسط النفوذ حتى على الأمم المتحدة ومنها على العالم مستندة في ذلك على ما تتمتع به من إمكانيات وقدرات كالآتي⁽¹⁾:

1. المستوى الاقتصادي حيث يبلغ أجمالي الناتج القومي الأمريكي حوالي أكثر من 10 عشرة تريليون دولار وهو يساوي حوالي 25% من الناتج القومي العالمي وإمكانيات استراتيجية هائلة بعد حرب عام 1990-1991 وما بعدها.

2. المستوى العسكري حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة في العالم القادرة على تخصيص أكثر من 450 مليار دولار سنوياً لأغراض الآلة العسكرية والحربية ما يساوي 50% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي الذي يقدر بحدود 1000 ألف مليار دولار.

ما تقدم جعل الإدارة الأمريكية تسعى باستمرار إلى فرض استراتيجيتها في الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط ومنع قيام أي قوة أو تحالف مضاد لها، وفي يوم الثلاثاء الموافق 11 سبتمبر/ أيلول 2001 تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية إلى هجمات إرهابية قام بتنفيذها مجموعة عددها 19 شخصاً عن طريق اختطاف طائرات مدنية ثم ضرب أبراج مركز التجارة العالمي الشمالي والجنوبي ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية البنتاجون، هذه الهجمات جاءت بفرصة ربما تكون قد رسمتها الإدارة الأمريكية لتحقيق بعض أهدافها التي تمثلت في الآتي⁽²⁾:

الأول. أيولوجي نتيجة نظرة الغرب إلى الإسلام واتهام بعض المتشددین بأنهم إرهابيون يضرّون بمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب.

الثاني. اقتصادي يتأسس في الرغبة لتحقيق العولمة الاقتصادية من خلال السيطرة على منابع البترول والتحكم في أسعاره.

الثالث. عسكري بإعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب واحتلال الدول وتغيير أنظمتها بحجة دعم الإرهاب.

ووفق ما تقدم فقد اتهمت المملكة العربية السعودية بشكل مباشر برعايتها للإرهاب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وفيما يلي تتناول الدراسة الاتهام الأمريكي للسعودية وموقفها من الإرهاب والموقف التركي من الإرهاب وفق ما تم ذكره وأثر ذلك على العلاقات بين بلدي الدراسة:

(¹) محمد صادق إسماعيل، "الإرهاب في المملكة العربية السعودية"، النشأة والواقع والتحديات، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص 98.

(²) محمد صادق إسماعيل، الإرهاب في المملكة العربية السعودية، النشأة والواقع والتحديات، مصدر سبق ذكره، ص 106، 107.

1. الاتهام الأمريكي للمملكة العربية السعودية:

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من الإرهاب عنواناً شاملاً لتحقيق أهدافها المرسومة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الموازن العالمي، ومع وجود الإرهاب أوجدت نظرية فكرية ونظاماً مفترضاً وتصوراً للعالم ولللاقات الدولية، وأهدافاً وغايات لها خصوصيتها، وتمثل ذلك كله في الإسلام السياسي، وبسبب كون الإسلام نظام شمولي حضاري إضافة إلى دوره الروحي في التأثير في مجتمعاته العربية والإسلامية، فقد عملت ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء عليه في محاولة للقضاء على الأمل في التقدم الذي يمكن أن يحققه الإسلام في قيادته العالم. ولذلك تضمنت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2006 أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية قوية وأمنة وضرورة هزم جميع الأيديولوجيات المتطرفة البغيضة، وخلال الولاية الثانية للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن قال "إن أمريكا تخوض كفاحاً عقائدياً عظيماً إنها تخوض حرباً ضد متطرفين إسلاميين عبر المعمورة إن هذا الكفاح من أجل مستقبل الشرق الأوسط، إن إلحاق الهزيمة بالمتطرفين في هذه المنطقة المضطربة ضرورياً لأمن بلدنا والنجاح في العراق أمر حيوي لكسب المعركة العقائدية الأوسع نطاقاً، إن القتل وقاطعو الرؤوس ليسوا الوجه الحقيقي للإسلام، إنهم وجه الشر إنهم يسعون إلى استغلال الدين كطريق إلى السلطة ووسيلة للسيطرة على الشرق الأوسط، إن الراديكالية الإسلامية العنيفة التي تلهمهم تتصل بسلاطين رئيسيتين إحداهما هي التطرف الإسلامي الذي يتمثل في القاعدة وحلفائها والإرهابيين والثانية التطرف الشيعي مدعوماً ومتجسداً بالنظام السياسي في طهران"⁽¹⁾.

وقد عززت أحداث أيلول/ سبتمبر 2001 والحرب الأمريكية على الإرهاب ميل اليمين الأمريكي للعمل المنفرد، ونجح أنصار هذا التيار في ترسيخ مفهومين في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الأول. إن التهديد الأهم لأمن الولايات المتحدة الأمريكية يقع عند نقطة التقاطع بين الراديكالية والتقدم التكنولوجي سواء كانت الراديكالية سمة الدولة أو جماعة سياسية وسواء كانت التكنولوجيا الحديثة تحت تصرف أي منهما. والثاني إن الولايات المتحدة لا تنتظر حتى تتعرض للهجوم لكي تقوم بالرد عليه، وإنما سيكون عليها أن تبادر بالهجوم بمجرد إدراكها للتهديد⁽²⁾.

(¹) عصام محمد عبد الشافي، السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية، دراسة في تأثير البعد الديني 2001-2005 رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2009، ص

(2) National security council, the national security strategy of the United States of America , September 2002. <http://www.whitehouse.gov>

وفي إشارة إلى مدى عداوة الإدارة الأمريكية للإسلام فقد علق الرئيس جورج بوش في آب أغسطس 2006م على إحباط مخطط إرهابي استهدف الولايات المتحدة في أمريكا بالقول "إن بلاده تخوض حرباً مع الفاشيين المسلمين" وأكد رامسفيلد وزير دفاعه المفهوم ذاته في (28 آب أغسطس 2006) خلال خطابه مع مجموعة من العسكريين القدامى بولاية نيفادا قال "لن نقول للخمسين مليون أفغاني وعراقي إن سير الأمور صعب ولا شك إنه صعب للغاية، وبالتالي سنتخلى عنهم للإرهابيين والقتلة وفاشي القرن الواحد والعشرين الذين يسعون إلى الاعتداء علينا في الخارج وهنا في الداخل"⁽¹⁾، ودعماً لتصريحات بوش ورامسفيلد أعلن "مركز الأخلاق والسياسات العامة" عن برنامج تحت اسم أعداء أمريكا للدراسة الأخطار التي يمثلها "الإسلام الراديكالي" تجاه واشنطن وصرح مؤسس البرنامج السيناتور الجمهوري (ريك سانتورم) بقوله "إن الفاشية الإسلامية تمثل التهديد الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية"، إنها شكل راديكالي منحرف عن الإسلام يسعى إلى الهيمنة على العالم⁽²⁾.

وفي تصريح للرئيس بوش بعد أحداث أيلول /سبتمبر 2001 قال "هي حرب الحضارة حرب كونية ضد الإرهاب، وإنها لن تكون كحرب الخليج ضد العراق، ولا كالحرب الجوية ضد صربيا أثناء أزمة كوسوفو، ولن تكون معركة واحدة بل جولة مرحلية طويلة الأمد، وهدد مضيفاً "سنطارد الأمم الأخرى التي تقدم مساعدات أو ملجأً أمين للإرهاب كل أمة في كل منطقة يكون عليها أن تقرر فيما إذا كانت تقف معنا أو مع الإرهابيين من الآن فصاعداً أية أمة تستمر في إيواء أو دعم الإرهاب ستنظر إليها الولايات المتحدة الأمريكية على أنها نظام عدائي، إن الوسيلة الوحيدة للتغلب على الإرهاب كتهديد لطريقة حياتنا هي استئصاله وتدميره حيثما ينمو، هذه هي حرب الحضارة"⁽³⁾. وطبقاً لما ذكره أكد باحثون أمريكيون أن أحداث 11 أيلول /سبتمبر 2001 تحمل بين طياتها بذور حرب دينية كونية بين أمريكا والعالم الإسلامي ومن خصائص الحرب الدينية الكونية طبقاً لدراسة مؤسسة راند الأمريكية أنها رمزية أكثر من كونها برامجية بمعنى أن المصالح الأمنية والأهداف المحدودة ليست من دوافعها، وإنها تُخاض بطريقة دراماتيكية

(¹) عصام محمد عبد الشافي، مصدر سبق ذكره، ص 192.

(²) أمريكان أريبك، متبني الفاشية الإسلامية يدير برنامج أعداء أمريكا، واشنطن، 14 يناير، 2007، على الرابط

www.americain in Arabic.com

(³) خضر عباس عطوان، العرب وصراع القوى الكبرى، بين واقعية الأحادية واحتمالات التعددية القطبية، "مجلة شؤون خليجية"، العدد 36، القاهرة، شتاء 2002، ص 35-36.

مثيرة كما أنها تخاض ضمن زمان أبدي خلافاً للصراعات السياسية التي تخاض ضمن إطار زمني محدود⁽¹⁾.

وجدير بالذكر أن من جملة الأسباب التي دفعت بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ هذه المواقف تجاه المملكة العربية السعودية وجود بعض مظاهر التوتر وعدم الاستقرار بين الدولتين بسبب الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل والذي لم يتحرك لإثباتها عن المضي في سياستها العدوانية ضد الفلسطينيين، مما حدا بولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز برفض دعوة الرئيس بوش لزيارة واشنطن قبل وقوع أحداث 11 أيلول سبتمبر 2001م ثم جاءت هذه الأحداث وما رافقها من إرهابات لتضيف أسباباً أخرى للتوتر⁽²⁾.

2. الموقف السعودي من الإرهاب:

إن كارثة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 لم تكن كارثة أمريكية بقدر ما كانت كارثة إنسانية عالمية "معومة" شاملة وعامة بالمعنى الحقيقي والواقعي، وليس بالمعنى المجازي⁽³⁾. لقد أضحت المملكة العربية السعودية في قلب المواجهة في الحرب ضد الإرهاب خاصة بعد انتهاء حركة طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان إبان تشرين الأول/أكتوبر 2001⁽⁴⁾. حيث وجهت أصابع الاتهام طبقاً للقائمة الأولى من المتهمين بالأحداث إلى خمسة عشر شخصاً من منفذي العملية التسعة عشر ممن يحملون الجنسية السعودية يتقدمهم قائد تنظيم القاعدة أسامة بن لادن⁽⁵⁾.

(1) عبد الهادي عبيدان ألعنبي، سياسات المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب خلال الفترة 2005-2009، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، القاهرة 2012 ص 125.

(2) نهاد فؤاد محمد اللهواني، السياسة السعودية تجاه التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1982-2007 رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2010م، ص 146-147.

(3) شاكر النابلسي، أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 كما يراها مفكرون وكتاب عرب، إعداد احمد أبو مطر، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2007، ص 17.

(4) جريجور جزر، السياسة الأمريكية في الخليج، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الشارقة، 2001، ص 178-180.

(5) عبد الجليل محمد محسن، الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص 292.

ونتيجة ذلك وبسبب تركيز الحملة الموجهة في واشنطن على مسألة التمويل السعودي للهيئات التعليمية والدينية في العالم الإسلامي والعربي تصاعد الاتهام لنظام الحكم في المملكة العربية السعودية بدعمها الإرهاب والجماعات الإسلامية المتطرفة⁽¹⁾. وقد صعد الإعلام الأمريكي حملته ضد المملكة العربية السعودية بتعاون ودعم من التيار اليميني المتعصب في اللوبي الصهيوني مستغلين أحداث أيلول/ سبتمبر 2001 وتداعياتها لزيادة البغض والكراهية ضد السعودية وسائر الدول العربية والإسلامية من خلال إيجاد علاقة بين السعودية والإرهاب، ولذلك ظهر الإعلام الغربي والأمريكي بعشرات المقالات الصحفية التي تندد بالإسلام والوهابية على أنها ذات صلة وعلاقة بإحداث أيلول/ سبتمبر وتحميل من ينتمي إلى تيار الوهابية مسؤولية التطرف الإسلامي أينما وجد⁽²⁾.

ونتيجة للضغط الغربي الأمريكي استجابت المملكة العربية السعودية، وأظهرت تعاونها في الحرب الثقافية ضد الإرهاب بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001 مباشرة من خلال تبني المجموعة الفقهية لرابطة العالم الإسلامي التي اجتمعت في مكة كانون الثاني/ يناير 2002 تعريفاً حول مفهومي الإرهاب والجهاد، ويقتصر الجهاد على ظروف محددة للغاية، كما أدانت السعودية الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية ونفت في ذات الوقت تقارير تتهمها بأنها تدعم وتمول الإرهاب، وذلك على لسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل من خلال نفي الاتهام الذي وجهه الصحفي الأمريكي سيمون هيرش في جريدة النيويورك تايمز بأن السعودية مولت أسامة بن لادن وأوجدت تنظيم القاعدة⁽³⁾. وفي نفس السياق أعلنت المملكة العربية السعودية عن تدابير جديدة من خلال تجميد أرصدة الأشخاص والجمعيات المشتبه بعلاقتها بتمويل الإرهاب وإيقاف الدعم المالي للفلسطينيين وإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد مؤتمره في الفترة بين 5-8 شباط/ فبراير 2005⁽⁴⁾.

ثم جاءت مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز متوجة لكل ما قدمته السعودية في محاولة لتخفيف الضغط الغربي الأمريكي من خلال ما عرف بمبادرة السلام العربية والتي اعتمدها قمة بيروت العربية 2002، وتمثلت في انسحاب كامل من الأراضي

(1) Jim hogland, the true cost of oil, the Washington post, 25, November, 2002.

(2) اشرف اسعد العيسوي، أبعاد ودلالات الحملة الإعلامية الصهيونية والأمريكية لربط السعودية بتمويل الارهاب، "مجلة شؤون خليجية"، العدد 32، شتاء 2003، ص 123.

(3) نهاد فؤاد محمد اللهواني، السياسة السعودية تجاه التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1982-2007، مصدر سبق ذكره، ص 150.

(4) المؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب الذي نظمته وزارة الخارجية السعودية على الرابط www.etic.org.com

الفلسطينية المحتلة عام 1967 وفقاً لقرارات الأمم المتحدة بما فيها القدس مقابل التطبيع الكامل⁽¹⁾. ونتيجة هذه المواقف الرسمية وبسبب العلاقات الاستراتيجية التي تقيمها المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية ما يعني أنها مع الولايات المتحدة الأمريكية طبقاً للسياسة الأمريكية الجديدة، عليه فقد تم وضع المملكة العربية السعودية على رأس الدول العربية التي تهدف الحركات المتطرفة والإرهابية إلى زعزعة الاستقرار فيها وتخريب داخلها بمزيد من أعمال العنف⁽²⁾.

وفي هذا الصدد صرح الملك فهد بتاريخ 2003/11/10م أن المملكة ستضرب الإرهابيين وأنها عازمة على التصدي للأعمال الإجرامية. وفي تصريح ثانٍ نهاية عام 2003 أكد الملك فهد بأن الموقف العالمي الراض لكل أشكال الإرهاب يتطلب من مختلف دول العالم المزيد من تعزيز الجهود لمواجهته والقضاء عليه⁽³⁾.

وفي تصريح لولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز في قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى في مدينة "أيفيان الفرنسية" بداية عام 2003 أن ما يواجهه العالم من خطر الإرهاب يمثل تهديداً للأمن والاستقرار العالميين وإعاقة جهود التنمية وفي تصريح ثانٍ بتاريخ 2003/11/9 قال "أن موقف الدولة الواضح والثابت هو محاربة الإرهاب حتى القضاء عليه واستئصاله نهائياً وإن الإرهابيين لن ينجحوا في زعزعة الاستقرار في المملكة"⁽⁴⁾.

ويمكن القول إن المملكة العربية السعودية قد تعرضت لحملة شرسة شنها الإعلام الغربي والذي يحركه ويديره اللوبي الصهيوني واليمين المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية وكان الهدف منها هو الضغط باتجاه أن تغير المملكة العربية السعودية موقفها من القضية الفلسطينية وحماية حقوق الشعب الفلسطيني إلى الحد الذي ظهرت فيه أصوات متطرفة من داخل الولايات المتحدة الأمريكية تطالب بالتخلي عن النفط السعودي كونها داعمة للإرهاب والدعوة إلى احتلال المملكة وتقسيمها والسيطرة على منابع النفط فيها إذا اقتضت الضرورة⁽⁵⁾.

ولتأكيد جهود المملكة في حربها ضد الإرهاب فقد عقدت الحكومة السعودية مؤتمراً دولياً في المملكة لمكافحة الإرهاب في شباط / فبراير 2005 سعت فيه المملكة إلى تأكيد موقفها من

(¹) نهاد فؤاد محمد، مصدر سبق ذكره، ص 154.

(²) محمد صادق إسماعيل، الارهاب في المملكة العربية السعودية، مصدر سبق ذكره، ص 100-101.

(³) عمر الحسن وآخرون، "المملكة العربية السعودية وإدارتها للالتزامات الأمنية، تفجيرات الرياض النموذج"، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، نيسان، إبريل 2004، ص 99-116.

(⁴) عمر الحسن وآخرون، المصدر السابق، ص 118.

(⁵) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وأشكاله من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 601.

الحرب على الإرهاب وإنها ضحية الإرهاب، وليست مقرونة به بل إنها تؤكد إسهامها دوليا في مكافحة الإرهاب.

3. الموقف التركي من الإرهاب:

يتماشى دور تركيا في مقاومة الإرهاب مع النهج الأمريكي، وازداد بعد أحداث 11 أيلول، سبتمبر 2001 ويعود السبب في ذلك إلى تكرار العمليات الإرهابية في تركيا وخبرة القيادة التركية في إدارة عمليات مكافحة الإرهاب حيث أعلن وزير خارجية تركيا أن الإرهاب أصبح عدوا ليس له وطن محدد أو دين، ومن معوقات مكافحته استخدام المعايير المزدوجة، ورحبت تركيا بالإعلانات المشتركة للاتحاد الأوربي في 14 و21 أيلول/ سبتمبر 2001 ودعت إلى ضرورة العمل بالقرار رقم 1373 الصادر عن مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب وأكدت على ضرورة أن تشمل القرارات الصادرة جميع مراكز الإرهاب في العالم، وبقدر ما يتفق الموقف التركي مع الموقف السعودي في مكافحة الإرهاب إلا أنه يختلف في جوانب عدة منها:

إن تركيا لم تُتهم كما اتُهمت المملكة العربية السعودية بشكل مباشر بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر إلى الحد الذي يصل معه الاتهام إلى درجة شن الحرب عليها، ومن جانب ثانٍ تعدد تركيا قاعدة متقدمة للنااتو في المنطقة رغم أن دورها قد اضمحل نوعا ما بعد نهاية الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، وهي عضو فعال في حلف الناتو، وتعد نموذجا إسلاميا معتدلا ومقبول أمريكيا لذلك فهي في وضع أفضل من المملكة العربية السعودية ولكن ذلك لم يكن عائقا أمام الحضور التركي الفاعل في المؤتمرات التي تعقد في الدول العربية والإسلامية لمكافحة الإرهاب، بل أن ناجي كورو السفير التركي لدى السعودية قال "إن بلاده تفكر جديا في الاستفادة من تجربة الرياض في برنامج مناصحة المتطرفين... الخ"⁽¹⁾.

ويؤكد الخطاب الرسمي التركي على أهمية دور المنظمات الدولية ومنها منظمة المؤتمر الإسلامي في محاربة الإرهاب سيما أن قرارات المنظمة الدولية أغلبها مع قرارات المنظمة الدولية ذات الصلة والتي تحمل أرقام 1373، 1368، 1333، 1267⁽²⁾.

وترى القيادة التركية أن الظروف التي يعيشها المجتمع من تدهور اقتصادي وسياسي واجتماعي توفر قاعدة وأرضية خصبة لنمو الإرهاب ولذلك فهي تدعو الحكومة والمنظمات

(¹) Remarks by His Excellency Ismail Cem, Minister at the Foreign Affairs at the Republic at Turkey at the 56th session at the General Assembly. New yourk ، 12 November 2001. www.Mfa.gov.tr.com.

(²) . Statement to the press by Turkish foreign minister H.E. Ismail Cem , "olcDoha ، 10October 2001." www.mfa.gov.tr.com.

الدولية إلى العمل بشكل جدي على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين توزيع الدخل والتعليم والعدالة والاحتياجات الاجتماعية⁽¹⁾.

وفي الجانب الثاني هناك تقارب كبير في رؤية وعقلية القيادة التركية مع الإدارة الأمريكية حول موضوع مكافحة الإرهاب حيث يتجلى ذلك بوضوح في خطاب القيادات التركية المتعاقبة منذ ثمانينات القرن المنصرم حول مفهوم الإرهاب وطرق مواجهته فالطرفين التركي والأمريكي يؤمنان بالحل العسكري كإجراء للحد من العمليات الإرهابية أما ما يخص أسباب الإرهاب ووسائل مقاومته فتقوم الرؤية على ضرورة التعاون بين الأجهزة القضائية والأمنية في جميع البلدان وهو واجب على كل أعضاء الأمم المتحدة لتبني التشريع الدولي الحالي ومراجعة القوانين المحلية المرتبطة به، ومن مظاهر التقارب في الرؤى تصريح القيادة التركية بما يبرر أخطاء الخطاب الأمريكي الرسمي الذي رفضته كثير من الدول الإسلامية ومنها إيران حيث قال سيزار "إن استخدام كلمة الحروب الصليبية من قبل بوش قد أسئ فهمه من بعض الدوائر وأنه لا يمكن التشكيك في الأساس الإنساني والقانوني في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب فالولايات المتحدة الأمريكية دولة ديمقراطية وليس هناك حاجة إلى الشك إذا ما كانت ستحارب ضد الإرهاب أم لا؟"⁽²⁾.

وبالمقابل لا يمكن إغفال الدور المساعد للضغط الأمريكي على المؤسسة العسكرية التركية لتسمح لحزب العدالة والتنمية بدخول الانتخابات حتى لا تزيد التوتر على الساحة التركية والجدير بالذكر أن تركيا كانت ولا تزال تعد نموذجاً للحليف الإسلامي المثالي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ويعد نموذجاً للإسلام المعتدل حتى أن الدول الإسلامية التي تريد تحسين صورتها ومكانتها لدى الإدارة الأمريكية تحاول جاهدة تقليد النموذج التركي العلماني الرائد الذي يمكن قبوله وفقاً لقواعد اللعبة التي تسمح للانتخابات أن تغير الحكومات طالما أن الطابع العلماني محمي ومؤمن، وساعد في ذلك توثيق العلاقة الأمريكية التركية والتي تخطت فيها الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة التشكيك والتدقيق في مساعدتها وعادت إلى محاولة ربط أنقرة بها بكافة الوسائل وبسعة وبسرعة كبيرة.

وقد انعكس موضوع الإرهاب العالمي بشكل كبير في زيادة التعاون القائم بين المملكة العربية السعودية وتركيا في مجال مكافحة الإرهاب حيث كشف ناجي كورو السفير التركي لدى السعودية أن بلاده تفكر جدياً في الاستفادة من تجربة الرياض في برنامج مناصحة المتطرفين

(1) باكينام الشرقاوي، إيران وتركيا ما بعد 11 سبتمبر، على الرابط الإلكتروني <http://ccps-egypt.com.pdf>.

(2) باكينام الشرقاوي، المصدر السابق.

فكرياً وهو البرنامج الخاص بتصحيح أفكار تنظيم القاعدة "وأضاف" أن بلاده قد تستفيد من تجربة السعودية في محاربة الإرهاب ووصف التجربة بالناجحة وأشار إلى أن علاقات بلاده مع السعودية تعيش مرحلة ذهبية والتنسيق السعودي التركي هو تنسيقاً استراتيجياً، وليس تكتيكياً⁽¹⁾.

(¹) محمد الهمزاني، "جريدة الشرق الأوسط"، العدد 11142، 31 مايو، 2009.



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

المبحث الثاني
المتغيرات الإقليمية المؤثرة على:
العلاقات السعودية - التركية

إن البعد المكاني في الجانب الجيو-سياسي يدفع باتجاه رسم وتحديد نمط العلاقات الدولية إلى حد كبير ويؤثر على أشكال التفاعل الدولي لتأخذ أبعاداً تعاونية أو صراعية أو مزيجاً من هذه الأبعاد، وفي هذا المبحث تتناول الدراسة المتغيرات الإقليمية التي أثرت على العلاقات بين البلدين موضوع بحث الدراسة، وقد تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب وكما يلي:

المطلب الأول. الملف النووي الإيراني:

من أبرز المتغيرات الإقليمية المؤثرة في العلاقات السعودية-التركية والتي دفعت بالأولى للبحث عن حليف جديد بعد غياب العراق عن ساحة الموازنة الإقليمية برغم من عدم وجود تحالف بينه وبين السعودية، الملف النووي الإيراني وما يشكله من خطر يهدد الأمن الإقليمي والعالمي عمومًا والأمن الوطني بالنسبة للمملكة العربية السعودية والأمن القومي لتركيا خاصة. أنشأ شاه إيران محمد رضا بهلوي البرنامج النووي من خلال إنشاء "المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية" عام 1974، والتي بدأت فور إنشائها مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية لتزويد إيران بالوقود النووي، وقد حصلت إيران بموجب شرائها حصة من شركة Eurodif المتخصصة في تخصيب اليورانيوم على عشرة بالمائة من أسهم الشركة عام 1975 والعائدة ملكيتها لكل من فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا⁽¹⁾.

ويذكر أن طموحات إيران لتكون دولة نووية في عصر الشاه بدأت مع مطلع سبعينات من القرن المنصرم، وهو ما اتضح من خلال شراء إيران معدات ومعلومات تساعد في تسريع عملية البحث، تجلت في الآتي⁽²⁾:

(¹) نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية الطموحات الإمبراطورية، الدولية للنشر، بيروت، كانون أول/ ديسمبر 1977، ص 223

(²) نزار عبد القادر، البرنامج النووي الإيراني في موازين الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، "مجلة الدفاع الوطني"، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، 2012/4/1.

- إنشاء مفاعل أبحاث بالماء الخفيف بقوة 5 ميجاواط مركزه طهران.
- مفاعل أبحاث يعمل بالنيوتران قوته 27 ميجاواط مركزه أصفهان.
- بناء محطتين لتوليد الطاقة بقوة 1300 ميجاواط في بوشهر.
- مساع سرية لشراء معدات تكنولوجية نووية متطورة.

سعت إيران جاهدة إلى صنع سلاح نووي قبل نهاية عهد الشاه من خلال إقامة دورة تكنولوجية متكاملة، وقد وقعت صفقة سرية بقيمة سبعمائة مليون دولار مع جنوب أفريقيا لهذا الغرض، ولكن حال دون ذلك التزام جنوب أفريقيا بضوابط وتعليمات المنظمة الدولية للطاقة الذرية عام 1974، وتوقف البرنامج النووي الإيراني عام 1979 بنهاية عهد الشاه، ثم قرر الخميني استئناف البرنامج عام 1984⁽¹⁾.

وخلال فترة الحرب بين إيران والعراق بين عامي 1980-1988 وردت تقارير استخباراتية عن تسلم إيران مساعدات ومعدات من ألمانيا والأرجنتين لها علاقة مباشرة بالتكنولوجيا النووية، كما أنها استلمت معدات "طرد مركزي" من الصين وباكستان وأفادت أخبار عن شراء إيران عبر الجزائر من الأرجنتين كميات كبيرة من ديوكسيد اليورانيوم، المادة التي تصنع "الكعكة الصفراء" حيث يجري تحويلها إلى سائل أو غاز بما يسهل الحصول على اليورانيوم المخصب، وكانت إيران قد سعت إلى تطوير دورة تكنولوجية كاملة تضعها على طريق صنع سلاح نووي⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن إيران وفي إطار سعيها للحصول على التقنيات التكنولوجية اتجهت في علاقاتها نحو جمهوريات آسيا الوسطى بعد انهيار وتفكك الكتلة السوفيتية بغية الحصول على السلاح النووي لتعزيز أمنها القومي، نتج عن ذلك التوجه ولادة اتفاق إيراني-روسي لبناء مشروع نووي في منطقة كوركان الإيرانية لمحطتين نوويتين قدرة كل واحدة 450 ميجاواط، استثمرت إيران في ذلك الإمكانيات العلمية للخبراء الذين استقدمتهم من الجمهوريات المستقلة، وقد تسربت معلومات تشير إلى حصول إيران على أكثر من خمسين خبيراً نووياً يعمل لديها من تلك الجمهوريات⁽³⁾.

(1) Nuclear program of Iran /Wikipedia.org/wiki unclear program of Iran

(2) العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر، البرنامج النووي الإيراني في موازين الإستراتيجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره.

(3) هاني الياس خضر الحديثي، "اثر التنافس الإقليمي-الإيراني-التركي-الباكستاني في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية على منطقة الخليج العربي والوطن العربي"، مؤتمر المؤامرة الاستعمارية وأثرها على الوطن العربي، جامعة ناصر الأممية، الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 1996، ص10.

وكانت إيران قد استثمرت الفرصة التي سنحت لها من خلال تردي الوضع الاقتصادي والأزمات الاقتصادية الخانقة التي مرت بها جمهوريات آسيا الوسطى، والتي حاولت حلها جزئياً من خلال عرض وبيع ما لديها من أسلحة إلى من يرغب بشرائها بالعملة الصعبة، وهذا ما لم تكن تتوقع إيران أن يحصل، اتضح ذلك من خلال تصريح أحد سفراء إيران بالقول "كنا ننظر إلى حدودنا الشمالية فزى قوة معادية عملاقة وكانت تعطينا انطباعاً بأنها تتمتع بالاستقرار وكنا نعرف ما سوف تفعله هذه القوة وتعلمنا طريقة التعامل معها، أما اليوم بعد استقلال الجمهوريات الإسلامية عن الاتحاد السوفيتي فنحن ننظر إلى الشمال فزى دولاً مختلفة في تلك المنطقة تفتقر إلى الاستقرار"⁽¹⁾.

ووفق ما تم ذكره يلاحظ أن الواقع فرض على إيران تعديل استراتيجيتها للتعامل مع منطقة جمهوريات آسيا الوسطى لتحقيق أهم هدف استراتيجي لها وهو أمن إيران الشامل، وقد برز ذلك التعديل جلياً من خلال عدم التقيد بالشعارات الثورية المطروحة على الساحة السياسية الإيرانية ولا سيما الخارجية منها، والتي بدت تسير على خط متعرج وبدون استقامة⁽²⁾.

وفي هذا الإطار صرح روبرت جيتس مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أمام الكونجرس الأمريكي عام 1992 "أن إيران بذلت جهوداً كبيرة لتطوير صناعاتها العسكرية والدفاعية وهذه الجهود تشمل برنامجاً في أسلحة الدمار الشامل ليس فقط استعداداً لمواجهة العراق وإنما لتدعيم موقف إيران البارز في الخليج وجنوب شرق آسيا"⁽³⁾.

وقد تلقت إيران تهديدات عديدة من قبل إسرائيل بضرب مفاعلاتها النووية، ورغم ذلك فهي مستمرة في محاولاتها الحصول على السلاح والتقنية النووية، من جانبها حاولت الولايات المتحدة الأمريكية منع وصول إيران لصنع سلاح نووي حيث قامت بتخصيص مبلغاً قدره 415 مليون دولار أمريكي مع فريق عمل يرأسه وكيل وزارة الخارجية الأمريكية وتكليفه بتأمين عدم تسرب الأسلحة النووية من جمهوريات آسيا الوسطى إلى إيران وعدم هجرة الخبراء النوويين من خلال إقامة مركز أبحاث نووي لهم يتولى توظيف هؤلاء الخبراء والعلماء وعدم تسربهم إلى إيران⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ناثينال هاويل، سياسة إيران في شمال غرب آسيا، الفرص والتحديات والانعكاسات، ضمن كتاب إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص 25.

⁽²⁾ ناثينال هاويل، المصدر السابق، ص 27.

⁽³⁾ د.حبيب عارف العبيدي، إيران والتطورات السياسية في الشرق الأوسط، مركز بحوث الجمهورية، "نشرة دراسات دولية"، العدد الثاني، بغداد 1933، ص 250.

⁽⁴⁾ إبراهيم أحمد خليل، صراع النفوذ التركي-الإيراني في جمهوريات قفقاسيا وآسيا الوسطى، في عبد الجبار عبد مصطفى وآخرون، جمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا الجذور التاريخية والعلاقات الإقليمية، الموصل، مركز الدراسات التركية، 1993، ص 101.

أما إسرائيل فقد عملت من جانبها للضغط على جمهورية كازاخستان لإقناعها بوقف تعاونها مع إيران لحصول الأولى على معلومات تشير إلى حصول إيران على أسلحة ومعدات نووية من كازاخستان، ولذلك فقد حاولت إسرائيل لإيقاف ذلك التعاون من خلال طرح عروض سخية قدمت إلى الرئيس الكازاخستاني الذي زارها عام 1995 بتقديم عروض ومساعدات مالية ضخمة⁽¹⁾. وقد نجحت إسرائيل في ذلك المسعى حيث أكد الرئيس الكازاخستاني ذلك قائلا "اتفقنا خلال زيارة إسرائيل مع قادتها على العمل بشكل جدي ومستمر لمنع وصول كل ما يمكن أن يساعد على تطوير أو امتلاك إيران أسلحة نووية، ولأي دولة تحمل الخطر الأصولي"⁽²⁾. وقد أبدت روسيا رغبتها في التعاون نووياً مع إيران لإكمال تزويد مفاعلي بوشهر وتزويدها بمزيد من المفاعلات، وأعلنت حكومة روسيا رسمياً استكمال بناء مفاعلي بوشهر إضافة إلى بناء مفاعلات أخرى وذلك عام 1995 وبسبب تأخر إيران في تسديد المستحقات المالية والذي جاء متزامناً مع نهاية المهلة التي منحها مجلس الأمن لإيران من أجل إيقاف تخصيب اليورانيوم أعلنت روسيا عن إمكانية إيقاف العمل بمفاعل بوشهر والذي تسبب في أزمة بين البلدين رغم أن الاتفاق بين روسيا وإيران كان يقضي بتسليم الأولى للثانية الوقود النووي المخصص للمنشأة النووية في آذار/ مارس عام 2007 ويتم تشغيلها رسمياً في أيلول/ سبتمبر من نفس العام⁽³⁾. في عام 2006 أعلنت إيران على لسان رئيس الجمهورية محمود أحمددي نجاد باستئناف العمل على تخصيب اليورانيوم لدخول النادي النووي العالمي، وقد عملت باستمرار وخلال فترة الأشهر الأخيرة من عام 2006 على عامل كسب المزيد من الوقت لغرض الوصول إلى الهدف المحدد بامتلاك التكنولوجيا النووية، ولم يزل قادة إيران يرددون باستمرار أن برنامج بلدهم النووي لن يتوقف وأنه مخصص لإغراض الطاقة السلمية⁽⁴⁾.

(1) ناهض محمد صالح الجبوري، "التنافس التركي- الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، حزيران، 1997، ص120.

(2) قيس محمد نوري، التغلغل الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، "مجلة دراسات"، الدار العربية للدراسات والأبحاث والنشر، القاهرة، العدد 88، 1995، ص52.

(3) علي حسين باكير، ملابسات الأزمة الروسية- الإيرانية حول مفاعل بوشهر النووي، صحيفة "السياسة الكويتية" 2007/3/30، ص1.

(4) Tsonchle, Iran's Nuclear program and U.S policy, on line Article, the Montreal review, P.7.

وتحسباً لاحتتمالات مهاجمة المواقع النووية الإيرانية، سعت إيران لإبرام صفقة عسكرية مع روسيا عام 2005 تحصل بموجبها على صواريخ دفاعية جوية بلغت قيمة الصفقة ما يقرب من مليار دولار، إضافة إلى اتفاق يتم بموجبه تجديد سلاح الجو الإيراني⁽¹⁾. وفيما يلي يتم تناول أهداف إيران من ملفها النووي ومخاطر ذلك الملف وتأثيره على أمن المملكة العربية السعودية وعلاقتها بالجمهورية التركية:

أولاً. أهداف إيران من ملفها النووي:

أعلن الإيرانيين في نيسان/ أبريل 2006 عن انضمام بلدهم إلى مجموعة الدول التي تمتلك تكنولوجيا نووية، وأنهم مصممون على بلوغ مستويات صناعية لتخصيب اليورانيوم وبكميات كبيرة وبعمليات بالغة التعقيد، ونجح الإيرانيين في المناورة مع المفاوضين الغربيين الممثلين لمجموعة (1+5) والتي تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا⁽²⁾. وكان هدف الإيرانيين من وراء ملفهم النووي الآتي:

1. امتلاك القوة العسكرية ومواجهة التهديدات الأمريكية الإسرائيلية المحتملة.
 2. تعزيز المكانة الدولية والإقليمية لإيران مع زيادة القدرة التفاوضية لتحقيق مكاسب سياسية.
 3. مواجهة أي تهديد للأمن القومي الإيراني من خلال امتلاك قوة نووية فاعلة.
- المبررات الإيرانية للملف: تمتلك إيران مبررات عدة بشأن برنامجها وملفها النووي يتمثل في الآتي⁽³⁾:

1. الموقف الأمريكي المضاد والمفاجئ، "كما يبدو في الظاهر" وذلك من خلال قيام القيادة الأمريكية بوصف كل من كوريا الشمالية والعراق وإيران بدول محور الشر، وهو ما دفع إيران للتفكير في ضرورة الاستمرار في البرنامج النووي والتطلع لحيازة قدرة نووية رادعة.

(1). حمدان مجزع الشمري، "الملف الإيراني النووي إلى أين؟" مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص 17

(2). "صحيفة الشرق الأوسط"، العدد 10003، 18 أبريل، 2006.

(3). أحمد البرصان، إيران والولايات المتحدة الأمريكية ومحور الشر: الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية، "السياسة الدولية"، العدد 148، 2002، ص 67.

2. شعور إيران بتكتل القوى الإقليمية الخليجية العربية وقوى دولية أخرى بجانب العراق مما يجعلها في حالة انعزال كانت قد عانت منها إبان حربها ضد العراق في ثمانينات القرن الماضي.
3. الموقع الجغرافي لإيران ضمن محيط إقليمي تتوسط فيه إيران ثلاث قوى نووية حيث الهند وباكستان إلى شرقها وإسرائيل إلى غربها لا يمكن الاستمرار فيه دون امتلاك قدرة نووية فاعلة.
4. شعور إيران بقدرتها على لعب دور إقليمي متميز خاصة بعد غياب العراق عن ساحة المنافسة الإقليمية دفعها للجزم بشكل نهائي بعدم إمكانية عمل ذلك دون قدرة نووية.

ثانيًا. مخاطر الملف الإيراني النووي:

تتمثل خطورة الملف النووي الإيراني في عناصر عدة من بينها:

1. يعتبر تهديد مباشر للمصالح الأمريكية في المنطقة والمتمثلة في البترول والذي تمتلكه دول الخليج العربية والعراق، وامتلاك إيران السلاح النووي يؤدي إلى عدم استقرار المنطقة وخلل في ميزان القوى الإقليمية بما يدفع قوى أخرى للسعي من أجل الحصول على سلاح نووي، خاصة قوى مثل المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر رغم استبعاد الأخيرة بسبب أوضاعها الاقتصادية⁽¹⁾.
2. إمكانية تحويل التكنولوجيا النووية من الاستعمال المدني السلمي إلى العسكري. جعل القوى الإقليمية ودول العالم الأخرى والولايات المتحدة الأمريكية ترفض مبررات إيران حول برنامجها النووي لأغراض سلمية.
3. بناء إيران مفاعل بوشهر في منطقة زلزالية قريبة من منطقة الخليج العربي مما يعني تهديد قائم يندرج بخطر كارثي في أية لحظة لأن موقع مفاعل بوشهر لا يبعد عن دول الخليج أكثر من 280 كيلومتر، ويعتمد تقنية روسية قديمة تقل فيها عناصر الأمان النووي وعليه فإن دول الخليج وفق ما ذكر تقع في مرمى الخطر النووي إذا ما حدث أي تسرب، إضافة إلى احتمال لجوء إيران إلى التخلص من النفايات النووية أو الماء الثقيل في الخليج العربي وما يسببه ذلك من كوارث، السؤال الذي يطرح هو هل اتخذت إيران تدابير في بناء محطاتها

(¹). نزار عبدالقادر، الدوافع الإيرانية النووية والجهود الدولية للاحتواء، "مجلة الدفاع الوطني"، العدد 57، 2005، ص 59.

النووية إذا ما علمنا أن اليابان البلد الصناعي المتطور حصلت فيه كارثة نووية بسبب زلزال فكييف الحال مع إيران؟⁽¹⁾

ثالثًا. تأثير الملف النووي الإيراني على أمن المملكة العربية السعودية:
إن مشكلة المرحلة الحالية يتمثل في أن الخطر الإيراني - من وجهة نظر دول عربية وخليجية رئيسة لا يعد مجرد تهديدًا لمصالح الدول أو أمنها بالمعنى المفهوم وإنما أصبح حقيقة، والسعي الإيراني لامتلاك سلاح نووي يشكل قلقًا متزايدًا لدول المنطقة، وتنعكس تأثيرات الملف النووي الإيراني على أمن وسلامة المملكة في أكثر من اتجاه وكما يلي:
الأول. إن لإيران تاريخًا إمبراطوريًا تسعى لإحيائه، وهي تتوسع متى سنحت لها الفرصة، وبناء على ذلك وبسبب حقائق الجغرافية السياسية فإن القوة الإيرانية إذا ما أرادت التوسع والتمدد فإن مجالها الوحيد هو الاتجاه غربا حيث تمنعها الحدود الشرقية والشمالية من ذلك لوجود قوى نووية لا قدرة لإيران على مواجهتها⁽²⁾.
الثاني. في حال اندلاع أي مواجهة عسكرية بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الست إضافة إلى الأطراف التي تهتم بملف إيران النووي تنعكس آثاره على المنطقة برمتها ومنها السعودية⁽³⁾:

1. قيام إيران من خلال حزب الله المؤيد لها بقصف إسرائيل وشن حملات عسكرية ضدها، مما يعني عدم استقرار المنطقة من جهتها الغربية والتي تشمل كل من سوريا ولبنان.
2. إمكانية قيام إيران باستخدام صواريخ من نوع أرض-أرض في ضرب القواعد الأمريكية البحرية والبرية المنتشرة في الخليج العربي ودوله وهذا يعني قيام حرب إقليمية لا قبل لمجلس التعاون الخليجي عليها.
3. بسبب سيطرة إيران على مضيق هرمز فإنها تمتلك القدرة على غلقه كأحد وسائل الضغط الذي يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الغرب ما يعني إيقاف حركة الملاحة في الخليج وبالتالي عدم استقرار سوق النفط العالمية، إضافة إلى تأثيره المباشر على اقتصاد دول الخليج المعتمدة كلياً على تصدير النفط كمورد للدخل القومي.

(1). تقي الدين رنده، مخاطر النووي الإيراني، "الحياة اللندنية"، العدد 11، 3 كانون الثاني 2011، ص 23.

(2). حمد عدنان الخالدي، "التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية 1991-2006"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2007، ص 131.

(3). أشرف محمد كشك، "أمن الخليج بعد حرب العراق"، "السياسة الدولية"، العدد 155، 2010، ص 68.

الثالث. استهداف المصالح الأمريكية بشكل عام ومن هذه المصالح الشركات العالمية في المنطقة، المصانع، الهيئات الدبلوماسية، الأفراد بشكل عام. يساهم كل ما تم ذكره بشكل كبير وفاعل في الإخلال بميزان القوى في المنطقة، والذي يجعل من إيران القوة الأكثر هيبة في المنطقة.

وهو نفس المعنى الذي أكدّه وزير خارجية ألمانيا السابق (يوشكا فيشر)، حيث جاء في تصريح له "إن امتلاك إيران لسلّاح نووي سيكون كابوساً لدول الشرق الأوسط التي تعاني أساساً من انعدام الأمن والاستقرار" وفي ذات الاتجاه أكد أمير قطر بتصريح جاء في هذا الصدد جاء فيه " إن منطقتنا ليست ببعيدة عن الخطر النووي الذي يهددها مع وجود البرنامج النووي الإيراني"⁽¹⁾.

رابعاً. الموقف السعودي من الملف النووي الإيراني:

تعرف المملكة العربية السعودية بأنها تسعى وبشكل مستمر ودؤوب لحل المشاكل الإقليمية من خلال الحوار والدبلوماسية وعدم إثارة المشاكل خاصة مع دول الجوار الإقليمي والابتعاد عن الصراع المسلح، والمملكة كما هو معروف تضم أقدس مقدسات المسلمين، هذه الميزات أعطت أهمية استثنائية للمملكة جعلت إيران أمام بلد عليها أن تبذل الكثير من الجهد في التعامل معه، ومن المعلوم أن السعودية ترغب في فرض المزيد من العقوبات على طهران وتعارض أي عمل عسكري ضدها للأسباب التي تم ذكرها سلفاً، جاء ذلك في تصريح وزير خارجية المملكة الأمير سعود الفيصل الذي حمل دول الغرب مسؤولية تطور طموحات إيران لامتلاك سلاح نووي من خلال السماح لإسرائيل بامتلاكه ابتداءً، وأكد الوزير على ضرورة الحلول الدبلوماسية لأزمة إيران النووية، وبادر لدعوة الرئيس الإيراني أحمدني نجاد إلى نهج سياسة معتدلة والعمل الجاد على جعل منطقة الخليج خالية من السلاح النووي⁽²⁾.

ومن خلال مكانة المملكة العربية السعودية في مجلس التعاون الخليجي، فقد سعت وبجهود حثيثة وكبيرة مستثمرة ثقلها ونفوذها في المنطقة للسعي لتطوير تكنولوجيا نووية سليمة، جاء ذلك في إعلان دول مجلس التعاون الخليجي في كانون الأول/ ديسمبر 2007 عن

(1). عبد الحميد الأنصاري، متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الإيراني، مجلة "أراء حول الخليج"، العدد 16، 2006، ص4

(2). مغازي البدرائي، النووي الإيراني ونفاذ صبر المجتمع الدولي، مجلة "أراء حول الخليج"، العدد 17، 2006، ص6.

عزم دوله البدء في برنامج مشترك لتطوير الطاقة النووية، واتخذ قادة دول مجلس التعاون خطوات لتهدئة المجتمع الدولي من خلال التنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للنظر إلى أنشطة دولهم في هذا المجال على أنها سليمة وتدخل ضمن نطاق القانون الدولي⁽¹⁾.

وفي ردة فعل واضحة على برنامج إيران النووي صرح الأمير تركي الفيصل⁽²⁾ أن المملكة العربية السعودية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا التحرك الإيراني حيث قال "إن امتلاك إيران رؤوسا نووية يجبر السعودية على بدء سياسات قد يكون لها عواقب دراماتيكية" وإن وصول إيران إلى مرحلة امتلاك رؤوس نووية يسبب زعزعة لاستقرار المنطقة⁽³⁾.

وضمن تصريحاته حول برنامج إيران النووي الذي أصبح يشكل مصدر تهديد لأمن وموقع ومصالح المملكة العربية السعودية قال الأمير تركي الفيصل "إيران نمر من ورق بمخالب فولاذية" مع اقترابها من إنتاج قنبلة نووية فإن المملكة العربية السعودية ستجد نفسها مجبرة على اتخاذ خطوات وسياسات قد تؤدي إلى آثار غير محسوبة وعواقب مثيره، وفي نفس الخطاب حذر الفيصل من إقدام بلده على تطوير مشروع نووي، ولكنه جدد الدعوة لشرق أوسط خال من السلاح النووي يشمل إيران، وشدد الأمير تركي على خطورة أي هجوم عسكري تشنه الولايات المتحدة الأمريكية على إيران، وأن العقوبات الاقتصادية والدولية مثمرة ويمكن أن يزيد تأثيرها على إيران من خلال التأثير على عوائدها النفطية⁽⁴⁾.

خامساً. الموقف التركي من الملف النووي الإيراني:

الاطلاع على الموقف التركي من الملف النووي الإيراني يشير إلى أنها تشجع إيران وتحثها على تطوير برنامجها النووي لأغراض سلمية لأن ذلك سيكون مردوده إيجابيا على المنطقة ولا تأثيرات سلبية له، وقد يستفاد منه في توليد الطاقة الكهربائية، وبالتالي يمكن أن ينتج عنه بناء علاقات تعاون بين دول المنطقة خاصة عندما يكون هناك فائض من الطاقة الكهربائية يمكن أن تصدرها إيران إلى دول المنطقة، ورغم ذلك فهناك سعي تركي لإقامة منطقة خالية من

(1) Vying for influence: Saudi Arabia's Reaction to Iran's advancing Nuclear Program .Issue Brief ,Monterey Institute of International studies- James Martin Center for Nonproliferation studies ,2008 ,P.22.

(2) تركي الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، نجل الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز، عمل مديراً لجهاز الاستخبارات السعودية ثم سفير سابق للمملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية ويشغل حالياً منصب مدير مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

(3) كارين اليان، تركي الفيصل: السعودية ستمتلك أسلحة نووية إذا ما فعلت إيران، "جريدة العرب اليوم"، 2 تموز، 2011. على الرابط الإلكتروني www.ARABSTODAY.NET

(4) "جريدة القدس العربي"، العدد 6859، 2011/6/30، ص2.

أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وسبب ذلك يعود لوجود شكوك حول برنامج إيران النووي مما يبقي كل الاحتمالات مفتوحة علماً بأن هذه الاحتمالات مرتبطة بما قد يأتي به المستقبل من متغيرات داخل البيئة الإيرانية، وما يمكن أن يحصل في البيئة الإقليمية أو الدولية⁽¹⁾.

ومن المعروف أن دول الاتحاد الأوروبي لها موقف لا يؤيد حصول إيران على تقنية نووية يمكن أن تستخدم لأغراض عسكرية أو ربما توظيفها إيران في إنتاج سلاح نووي، والأترك لا يمكن أن يكونوا في موقف منعزل عن موقف دول الاتحاد الأوروبي خاصة وأن حلم الأترك الالتحاق بالأسرة الأوروبية، لذلك فالأترك لا يؤيدون تطوير برنامج إيران النووي للحصول على سلاح نووي، وإسرائيل التي ترتبط تركيا معها بتحالف استراتيجي تنظر إلى تركيا على أنها قادرة على أداء دور من شأنه إيقاف التهديد الإيراني وهذا ما أكدته وزيرة خارجية إسرائيل عندما زارت أنقرة أثناء مناقشتها البرنامج النووي الإيراني في 28 آيار/ مايو 2008، والأترك موقفهم لا غبار عليه عندما يكون هناك قرار لدول الاتحاد الأوروبي مثل فرض عقوبات اقتصادية وسياسية من خلال مجلس الأمن على إيران، وفيما يخص تطابق الموقف التركي مع الموقف الأمريكي فالأترك ربما لا يؤيدون رد الفعل الأمريكي إذا ما قررت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام القوة العسكرية ضد إيران.

ولكن الموقف قد يتغير كما حصل مع العراق إبان غزو الولايات المتحدة الأمريكية له عام 2003، حيث تأييد تركيا للموقف الأمريكي كان تبعاً للحال والظروف، خاصة إذا تم تشكيل تحالف دولي يشترك في صنعه دول الاتحاد الأوروبي، ويحصل على شرعية دولية.

وتجنباً لأية ردود فعل يمكن أن تحصل من قبل الجماهير التركية والرأي العام العربي والإسلامي، تحاول تركيا بشكل أو بآخر ألا تبدي أي دعم أو تسهيلات لعمل عسكري يمكن أن تقوم به إسرائيل ضد المواقع النووية الإيرانية، رغم أن تركيا تدرك تماماً أن حصول إيران على سلاح نووي يعد تهديداً لأنها القومي، ولذلك انطلقت في تأييد أية دعوته تهدف إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل⁽²⁾.

أكد ذلك تصريح رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان إن لإيران الحق في تطوير التكنولوجيا النووية ولكن ليس للإغراض العسكرية⁽³⁾.

(1) سناء عبد الله الطائي، موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني، بحث غير منشور، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2010، ص 18.

(2) سناء عبد الله الطائي، مصدر سبق ذكره.

(3) صادق الأسعد، الخلفية للعلاقة التركية- الإسرائيلية الدفاعية، موقع إسلام تايمز، على الرابط

www.Islam times. Org\ prtez8n..2011/3/5 في

المطلب الثاني . الغزو الانجلو- أمريكي للعراق

نتج عن اجتياز المكنية الحربية الضخمة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الحدود السياسية للعراق أن أطاحت بنظامه السياسي، وأفرغت خارطة التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط من محتواها، بعد تغييب أحد أبرز اللاعبين الأساسيين فيها، إضافة إلى إدخال المنطقة في مرحلة جديدة تغيرت معها خارطة الجغرافية السياسية للشرق الأوسط نتيجة ما فرضته الحرب من تداعيات. وبطبيعة الحال فإن الوضع ينعكس حتماً على منظومة أمن ودول المنطقة بالكامل باعتبار أن تلك المنظومة مبنية على علاقات توازن، وبالمحصلة النهائية فإن انهيار علاقات التوازن يؤثر على أولويات صناع القرار في دول المنطقة المختلفة بما فيها تركيا والمملكة العربية السعودية باعتبارها من القوى الرئيسية في المنطقة، ومن هنا كانت انعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق على تركيا والمملكة العربية السعودية وقع كبير سيتم التطرق له في هذا المطلب.

أولاً . تبريرات الحرب حسب الإدارة الأمريكية:

بررت الإدارة الأمريكية حربها على العراق وفق رؤيتها ومصالحها كالاتي⁽¹⁾:

1. عدم تطبيق حكومة الرئيس العراقي صدام حسين قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالسماح للجان التفتيش عن الأسلحة بمزاولة أعمالها داخل العراق.
2. استمرار حكومة الرئيس العراقي صدام حسين في تصنيع وامتلاك أسلحة دمار شامل وعدم تعاون القيادة العراقية في تطبيق عدد من قرارات الأمم المتحدة.
3. وجود علاقات لحكومة الرئيس العراقي صدام حسين مع تنظيم القاعدة ومنظمات إرهابية التي تشكل خطراً على أمن واستقرار العالم. وهو الادعاء الذي لم تثبته الإدارة الأمريكية بأي دليل.
4. نشر الأفكار الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط بالقوة العسكرية وتغيير أنظمة الحكم الرسمية للدول.

ووفق ما تقدم شغل العراق بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 المرتبة الأولى في سلم اهتمامات الرئيس الجديد للولايات الأمريكية بوش الابن حيث اعتبره يمثل خطراً وتهديداً بما

(¹) المنتدى العربي للدفاع والتسليح على الرابط الإلكتروني: <http://defense-arab.com/vb/threads/20160>

يوازي خطر وتهديد تنظيم القاعدة، وبناءً على ذلك حددت الإدارة الأمريكية استراتيجيتها وفق أولويات ترى أنها الأساس في سياستها الخارجية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط تحديداً والعالم بشكل عام وهي سيطرة تامة على موارد البترول في الشرق الأوسط وما حوله وإيجاد مدخل للإمساك بتحالف عالمي مضاد للإرهاب والاحتفاظ بتفوق أمريكي لأبد للجميع أن يقبل به⁽¹⁾. من هنا رسمت القيادة الأمريكية أهدافها وكان العراق في مقدمة الأهداف وكالآتي:

ثانياً. أهداف الغزو على العراق:

عقب الغزو الأمريكي للعراق وبعد ما حققته من نجاح في حرب الخليج الثانية عام 1991 عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وما تبع ذلك من فقدان التوازن الدولي وتحوله نحو سيادة القطب الواحد، بدأت تنكشف الاستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى الهيمنة المطلقة على العالم، حيث تميزت هذه الاستراتيجية بالسيطرة التكنولوجية التي تتمتع بها كوسيلة فعالة لتحقيق ما تريده، وقد استخدمتها بشكل واضح وفعال في تحقيق أهدافها في غزو العراق والتي لخصتها القيادة الأمريكية في الآتي⁽²⁾.

1. احتلال العراق الذي يطفو على أكبر خزين احتياطي من البترول والذي يصل إلى حوالي 300 مليار برميل وكميات هائلة من الغاز الطبيعي وثروات أخرى وفرض الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً على الحكومات المتعاقبة لرهن النفط العراقي في باطن الأرض لصالحها لعدة عقود من الزمن.

2. التخلص من نظام له تطلعات للهيمنة على منطقة الخليج العربي الغنية بالبترول خاصة بعد غزو العراق للكويت واحتلاله.

3. فرض هيمنتها على الشرق الأوسط من خلال مشروعها الذي أطلقت عليه "الشرق الأوسط الجديد" وفق أجندتها الهادفة إلى تأمين المصالح الأمريكية في المنطقة.

4. عدم اطمئنان الولايات المتحدة على الوضع القائم في روسيا عقب سقوط الاتحاد السوفيتي، وتخشي حدوث تغيرات في قمة السلطة تعيد الحرب الباردة والصراع بين الطرفين، وهو ما جعلها تسعى بأقصى جهدها لإبعاد روسيا عن العراق ومنطقة الخليج العربي ومد

(¹) محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية غارة على العراق، الشركة المصرية للنشر المصري الدولي، القاهرة، ط7، 2007م، ص 222-234.

(²) حامد الحمداني، حرب الخليج الثالثة: الكارثة التي حلت بالعراق، فيشون ميديا للنشر، السويد 2008، ص 23.

حلفها إلى عقر دار روسيا حيث ضمت بولندا وحيكيا ولتوانيا ولاتفيا وإستونيا إلى حلف الأطلسي حاولت ضم أوكرانيا وجورجيا.

وقد تسبب غزو العراق من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في تداعيات جيو- سياسية غير مرغوب فيها من قبل دولتي الدراسة، خصوصا أنها جعلت من إيران القوة الأعظم في منطقة الخليج، وقد وفرت الديناميكية الإقليمية أيضا فرصا جديدة لتركيا في أن تكون المفاوض الأساسي في عملية السلام في المنطقة وصانعا للسلام⁽¹⁾.

لقد كانت خارطة التفاعلات الإقليمية الخليجية قبل أن تشن الولايات المتحدة الأمريكية حربها على العراق مختلفة تمامًا عما هي عليه بعد الحرب في 19 آذار/ مارس 2003 حيث كانت كالآتي:

1. حصول نوع من التقارب في العلاقات بين أغلب دول الخليج وخاصة العراق والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت، والذي تجلّى بوضوح في مؤتمر قمة بيروت مارس/ آذار 2003 بين الوفد العراقي والوفد السعودي.

2. تحول العلاقات من علاقات صراع إلى علاقات تعاون وزيارات متبادلة على مستوى كبار المسؤولين، برزت في زيارة الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى طهران، وحضور إيران الدورة 26 لمجلس التعاون الخليجي في يناير/ كانون ثاني 2007، ودعوة ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز الرئيس الإيراني احمدي نجاد لأداء فريضة الحج في نفس العام.

3. خروج مظاهرات شعبية في المملكة العربية السعودية والكويت ودول الخليج تندد بالسياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل، وقد انسحب ذلك نوعا ما على العلاقات المتميزة بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية وبدا يشكل توتراً محسوساً بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية. وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق برزت تحديات وتهديدات زادت من أهمية إيران على الصعيد الإقليمي بحيث أصبحت لاعبا مهما في أغلب الملفات المطروحة على منطقة الشرق الأوسط، وزادت أهمية ومكانة تركيا ودورها الاستراتيجي حيث ظهرت أهميتها في لعب دور كبير وحيوي وتعديل كفة الموازنة في المنطقة وذلك بعد تحسن اقتصادها وتنامي قوتها العسكرية لكونها عضوا في حلف الناتو وكذلك لأنها ذات تاريخ اسلامي وتراث حضاري مشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي⁽²⁾.

(¹) ناجي عبد السلام السنباطي، أهداف الغزو الأمريكي وتوابعه للعراق، الحوار المتمدن، على الرابط

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=118703> 2007.

(²) سالم بن علي بن حمود الحجري، العلاقات بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إدارة البحوث والدراسات، 2009، ص 23.

ثالثاً: الموقف السعودي من الغزو الانجلو - أمريكي للعراق:

رفضت المملكة العربية السعودية الحرب على العراق مبدئياً، ولكنها أجبرت على المشاركة فيها، وبذات الطريقة التي تعاملت واشنطن مع أنقرة حدثت مع الرياض حيث نقلت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها المتواجدة على أرض المملكة إلى دولة قطر، واتخذت من قاعدة العديد مقراً لقواتها المشاركة في الحرب، أكد رفض المملكة العربية السعودية الدخول في الحرب عكس ما حصل في حرب الخليج الثانية حيث المشاركة في الحرب ضد العراق عام 1991، تصريح وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل الذي قال فيه "نحن حريصون على وحدة الأراضي العراقية وسلامتها، ومن غير الحكمة أن تحاول الولايات المتحدة أو المجتمع الدولي إقالة الرئيس العراقي وتنصيب آخر بدلاً عنه لأن من السذاجة إن يعتقد الأمريكيون أنهم يعرفون من هو أفضل لقيادة هذا البلد أكثر من العراقيين"⁽¹⁾.

وفي عام 2005 تحدث مستشار الأمن القومي الأمريكي انتوني كوردزمان Anthony Cordesman، قائلاً "إن المملكة العربية السعودية لا تؤيد غزونا للعراق على الصعيد السياسي أو الدبلوماسي ففكرة الحرب كانت ولا تزال لا تحظى بشعبية كبيرة في صفوف الشعب السعودي، وقد حذرنا وزير الخارجية السعودي من المشاكل التي ستواجهنا في أعقاب هذا الغزو". ومع ذلك قدمت المملكة السعودية دعماً حاسماً للولايات المتحدة في الحرب ضد صدام حسين، رغم أن السعوديين لديهم تحفظات قوية بشأن الحرب، فتحت المملكة السعودية مجالها الجوي وقواعدها وآوت القوات الخاصة عندما تراجعت تركيا عن إسناد القوات الأمريكية في آخر لحظة، وكانت قد شهدت الأراضي والمطارات العسكرية السعودية حركة غير اعتيادية للقوات الأمريكية وعند سؤال وزير الدفاع السعودي "سلطان بن عبد العزيز" في برنامج على قناة الجزيرة أجاب "استعننا حقيقة بالأمريكان أنفسهم كي يساعدونا بشي من التقنية لنعرف ما وراء الصحراء"⁽²⁾.

وعليه فقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أشراك المملكة العربية السعودية في جزء من تنفيذ استراتيجيتها في العراق، بان طلبت من خلال وزيرة خارجيتها كوندليزا رايس في العام 2004 من ولي العهد السعودي عبد الله بن عبد العزيز أن يدعوا العراقيين السنة للمشاركة في

(¹) صحيفة "الحياة اللندنية"، 2003/2/17.

(²) قناة الجزيرة الفضائية، 2003/3/21.

الانتخابات التي كان مقررا لها أن تجري في الثلاثين من شهر كانون الثاني 2005 والتي قاطعها العراقيين السنة ورفضوا المشاركة فيها.

وقد جاء رد ولي العهد السعودي بقدر عال من الدبلوماسية والقراءة الصحيحة لما يجري من أحداث "سأدعو جميع العراقيين إلى المشاركة في الانتخابات لأننا لا نود أن نحاي طرفا على آخر في العراق" وأكد ذلك تصريح آخر للأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية بقوله "نحن لا نتعامل مع السنة في العراق بل نتعامل مع كلالعراقيين" وفي حديثه أمام مجلس العلاقات الخارجية أكد الأمير تركي الفيصل ما صرح به ولي العهد ووزير خارجية المملكة بقوله "إن المملكة لم تلجأ إلى تأييد تيار على آخر وفصيلة على أخرى في العراق بل دعت جميع العراقيين لتشكيل حكومة تمثلهم"⁽¹⁾.

وكانت المملكة العربية السعودية حريصة على إطلاع النخب السياسية العراقية التي ظهرت بعد احتلال العراق على نتائج وتوصيات المؤتمرات التي تعقد وتخص الشأن العراقي⁽²⁾. وفي إطار سعيها لتحجيم الأزمة في العراق بعد أحداث العنف الطائفية التي عصفت بالعراق، دعت المملكة العربية السعودية إلى عقد اجتماع يضم وزراء داخلية دول الجوار العراقي في شهر أيلول/ سبتمبر 2006 حضره وزراء دول مصر وسوريا والأردن والبحرين وتركيا وإيران إضافة إلى البلد المنظم جرى فيه مناقشة الأوضاع المتعدية في العراق، وقد ألقى في الاجتماع الأمير نايف بن عبد العزيز كلمة قال فيها "لا نشعر بالرضا تجاه ما يحدث في العراق من عمليات قتل وتهجير وإشهار العراقي سلاحه في وجه أخيه" وأضاف "وعليه فلا بد لدول الجوار العراقي من دور يتفاعل عبر التنسيق المشترك الثنائي"⁽³⁾. ثم جاءت مبادرة منظمة المؤتمر الإسلامي لوقف العنف الطائفي في العراق وتحقيق المصالحة بين السنة والشيعة وعقد مؤتمر في مكة المكرمة في الفترة بين 19-20 تشرين الأول/ أكتوبر 2006 صدرت عنه وثيقة مكة⁽⁴⁾.

(¹) راجي يوسف محمود ألبياي، العلاقات السعودية - الإيرانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001-2008، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010، ص 28.

(²) أبو بكر دسوقي، مؤتمر شرم الشيخ الدولي ومستقبل العراق، "السياسة الدولية"، العدد 159، القاهرة، كانون الثاني يناير، 2005، ص 155.

(³) راجي يوسف محمود ألبياي، مصدر سبق ذكره، ص 29.

(⁴) وثيقة مكة، "مجلة الدراسات الاستراتيجية"، العدد 5، المجلد الثاني، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، مملكة البحرين، ديسمبر 2006. وللمزيد ينظر كذلك العلماء العراقيون يوقعون وثيقة مكة، "جريدة الوطن السعودية" بتاريخ 2006/10/21.

وفي اجتماع وزراء خارجية الدول العربية المنعقد في العاصمة السعودية الرياض في آذار/ مارس 2007، قدم المجتمعون توصيات في محاولة لحل أزمة العراق التي فرضها الاحتلال، وكان من شروط الوزراء العرب أن تدعم حكومة العراق مقترحاتهم وتوصياتهم لغرض نجاح المصالحة بين الأطراف السياسية المتصارعة، وكان الهدف من اجتماع وزراء الخارجية العرب التحضير لقمة الرياض أولاً ووضع أزمة العراق في مقدمة أولوياتهم. وفي أثناء انعقاد قمة الرياض 28-29 مارس/ آذار 2007 في المملكة العربية السعودية ألقى الملك عبد الله بن عبد العزيز كلمة في افتتاح القمة جاء فيها "في العراق الحبيب تراق الدماء بين الأخوة في ظل احتلال غير مشروع وطائفية بغیضة تهدد بحرب أهلية"⁽¹⁾.

وقد نتج عن عملية الغزو الأمريكي للعراق تداعيات عديدة على دول مجلس التعاون الخليجي ومنها المملكة العربية السعودية تمثلت في محاور ثلاث وكالاتي⁽²⁾:

1. التداعيات الأمنية

أ. حيث أصبح لا سبيل أمام إنهاء التواجد الأمريكي غير المرغوب به شعبياً ورسمياً في منطقة الخليج العربي والسعودية والذي اضطرت معه القيادة الأمريكية لنقل مقر القيادة الجوية لمنطقة الخليج من قاعدة الأمير سلطان بالمملكة العربية السعودية إلى قاعدة العديد الجوية في قطر في 28 نيسان/ أبريل 2003 نتيجة ضغوط شعبية ورسمية.

ب. بروز توجه خليجي خلال العقد الأخير من القرن الماضي مؤداه أن أمن الخليج أضحي شأنًا دولياً الأمر الذي أكسب التواجد الأجنبي شرعيته، ثم ارتبط الوجود الأمريكي في الخليج بمسألة التوازنات الإقليمية في آسيا وأفغانستان وبتترول بحر قزوين مما يؤكد استمرار المصالح الأمريكية الذي يتطلب استمرار البقاء رغم تخفيضه أو إعادة انتشاره.

2. التداعيات السياسية

وتتمثل في الرغبة الأمريكية في إرساء الديمقراطية بالمفهوم الأمريكي من خلال بناء مجتمع مدني ومؤسسات ديمقراطية، كالصحافة الحرة والأحزاب السياسية ومطالبة واشنطن دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإصلاح في المؤسسات المدنية ومناهج التعليم والتحول نحو

(¹) تقرير بثته قناة "العربية الفضائية"، 29 مارس 2007.

(²) أشرف محمد كشك، "تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي"، "السياسة الدولية"، العدد 154، المجلد 38، القاهرة، تشرين الأول/ أكتوبر 2003، ص 112-117.

اقتصاد السوق والذي برزت فيه معضلة التوفيق بين الأمن والديمقراطية حيث تواجه تلك الدول تحديات أمنية تقتضي التضيق على بعض الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني ومنها أنشطة الجمعيات الخيرية، ومن جانب آخر هناك مطالبات بتطوير مناهج التعليم التي ترى فيها الولايات المتحدة الأمريكية أنها أحد مصادر العنف والإرهاب فعمدت المملكة العربية السعودية إلى مراجعة كافة مناهجها التعليمية بما يحقق توازن بين الخصوصية الدينية والهوية الحضارية من ناحية ومتغيرات العصر الحديث من ناحية ثانية.

رابعاً. الموقف التركي من الغزو الأنجلو أمريكي للعراق:

تعد أنقرة في مقدمة الخاسرين جراء احتلال العراق رغم أنها لم تخسر معارك عسكرية في هذه الحرب، حيث إن الخسارة التركية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تتعداه لتطال النطاق الاستراتيجي والسياسة العليا لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، ويمكن القول إن الوضع السياسي في العراق بمجمله وفي شمال العراق بشكل خاص أصبحت له أهمية كبيرة بالنسبة إلى الأمن القومي التركي لا بل إن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قال "إن العراق تحول في هذه اللحظة إلى أولوية بالنسبة إلى تركيا تتقدم على ملف الاتحاد الأوروبي"⁽¹⁾.

وتعتبر تركيا العراق منطقة مهمة لها سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية التي تهم صانع القرار التركي وهو ما جعلها تتخذ مجموعة من القرارات تخص الشأن العراقي فقد رفضت بداية الأمر استخدام أراضيها كقاعدة انطلاق لاحتلال العراق، ورفضت بعدها مجلس الحكم الانتقالي، ورفضت الدستور وأقلقتها قضية كركوك في الدستور إضافة إلى موضوع القضية الكردية ونشاطات حزب العمال في شمال العراق⁽²⁾. وطبقاً لذلك يمكن بيان موقف تركيا من الغزو الأمريكي للعراق، تبعاً لمتغيرات الأحداث وفق الآتي:

أ. الموقف التركي قبل الغزو:

كانت تقديرات الحكومة التركية كما يرى الدكتور عبد الكريم علي⁽³⁾ الخبير في العلاقات التركية - العراقية ترجح أنها إذا امتنعت عن فتح جبهة شمالية ضد العراق فإن الحرب لن

(¹) طارق محمد طيب القصاب، مشاهد مستقبلية في علاقات العراق مع دول الجوار، المؤتمر العلمي لمركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 27- 28 أيار - 2009، ص12.

(²) طارق محمد طيب القصاب، المصدر السابق.

(³) الدكتور عبد الكريم علي خبير العلاقات التركية - العراقية عمل مستشاراً في سفارة العراق في العاصمة التركية اسطنبول للعام 1989 لغاية 1992.

تنشب، ما يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية الاستجابة للمطالب التركية التي شملت ثلاث محاور أساسية هي محاولة الساسة الأتراك مساومة إدارة بوش لتخفيف وطأة خسائر الحرب المحتملة على الاقتصاد التركي عن طريق الحصول على مساعدات وتعويضات مالية تصل قيمتها إلى 10 عشرة مليارات دولار هبة فضلاً عن 20 عشرين مليار دولار تقدم في صورة ضمانات وقروض وهذا هو المحور الأول، أما المحور الثاني فهو سياسي من خلال مطالبة الحكومة التركية بضرورة الحفاظ على وحدة العراق السياسية والجغرافية ورفض قيام دولة كردية في شمال العراق وضمان حقوق التركمان بعد الإطاحة بنظام الحكم في بغداد التي تريد لهم تركيا دوراً متساوياً مع الأكراد والعرب، والمحور الثالث العسكري هو نزع أسلحة الأحزاب الكردية العراقية⁽¹⁾. وعلى مستوى القاعدة الشعبية الجماهيرية كانت الغالبية العظمى من الأتراك معارضة للحرب ففي استطلاع للرأي العام قامت به صحيفة ملليت التركية الصادرة في 10 فبراير 2003 على نموذج يتألف من 42 ألف مواطن تركي اتضح أن 70٪ منهم يرفضون الحرب على العراق⁽²⁾.

طالب العسكر على لسان الفريق أول حلمي أوزكوك رئيس أركان الجيش التركي الحكومة والبرلمان بسرعة الموافقة على استخدام الأراضي التركية في الحرب ضد العراق، لأن وضع تركيا بعد الحرب في حال المشاركة سيكون أفضل، من جانبه رفض البرلمان التركي بأغلبيته المؤيدة للحكومة مدفوعاً بالرأي العام طلب الحكومة الأول بفتح الأراضي والأجواء أمام القوات الأمريكية في محاولة لدفع واشنطن إلى تلبية الشروط التي اتفق عليها العسكر مع الحكومة، وبسبب رغبة الحكومة في تولي أردوغان رئاستها وكان قد منع بقرار من المحكمة أجلت الحكومة تقديم الطلب الثاني إلى البرلمان والذي تأخر إلى 2003/3/15 وفي هذا الوقت كانت واشنطن قد قررت التوجه إلى الجهة الجنوبية بدلاً من التركية الشمالية⁽³⁾. خصوصاً بعدما قرر البرلمان التركي عدم فتح جبهة الشمال واستخدام الأراضي التركية ضد العراق في جلسته بتاريخ 2003/3/1 ولو بفارق ضئيل من الأصوات بين مؤيد ومعارض⁽⁴⁾.

أثناء ذلك قام عبد الله كول رئيس الحكومة التركية بجولة استهدف منها تنسيق المواقف مع الدول العربية المعنية بالأزمة العراقية من أجل خيار منع الحرب، حيث شملت جولته أربع دول عربية هي مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا والأردن ناقش خلالها قضايا متعددة

(¹) شبكة الوليد للإعلام على الرابط الإلكتروني www.alwaleed.online.com.

(²) milli yet /10.2. 2003

(³) مصطفى اللباد، نكبة العراق، الآثار السياسية والاقتصادية، مصدر سبق ذكره.

(⁴) محمد جمال عرفة، "تركيا تقود القاطرة العربية لعرقلة ضرب العراق"، على الرابط الإلكتروني www.Islamon line 2003/1/8 م.

منها تدعيم العلاقات التركية العربية بصفة عامة ومحاولة منع الحرب الأمريكية على العراق بصفة خاصة⁽¹⁾.

كما استهدف غول من جولاته إطلاع قادة الدول العربية الأربع على تعقيدات الموقف التركي الخاص بالمسألة العراقية لغرض أن تتفهم الدول العربية موقفها المحتمل من الحرب، والتعقيدات الخاصة بتركيا لها أكثر من مستوى منها ماله علاقة بكونها عضواً أساسياً في حلف شمال الأطلسي، ومنها ماله علاقة بالصراع السياسي الداخلي في تركيا، وما يتعلق بالعلاقات التقليدية القوية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتوجهات تركيا الخارجية وسعيها للانضمام إلى الأسرة الأوروبية، وبغية توحيد موقف إقليمي لمحاولة منع قيام الحرب دعت أنقرة إلى قمة إقليمية برعايتها حضرها 6 ستة وزراء خارجية الدول ذات الصلة وهي تركيا إيران، مصر، سوريا، الأردن، والمملكة العربية السعودية بحثت هذه القمة الوسائل التي يمكن أن تقوم بها القوى الإقليمية للحيلولة دون وقوع الحرب ضد العراق⁽²⁾.

لما تقدم يمكن القول إن تركيا بذلت جهوداً حثيثة بغية حل الأزمة العراقية الأمريكية وبكل الوسائل المتاحة إلا أنها لم تفلح بسبب الإصرار الأمريكي على غزو العراق واحتلاله وإسقاط نظام الحكم فيه، ولم تكن القيادة التركية حريصة على بقاء نظام حكم صدام حسين في السلطة حباً فيه وفي نظامه، وإنما من المخاوف الجسيمة التي تهدد أمن وسلامة الأراضي التركية، وبالتالي تهدد الأمن القومي التركي في الصميم، ويرى الباحث أن هذه المخاوف تستند إلى أسباب عديدة يمكن إيجازها في الآتي:

1. لا يمثل العراق مصدر تهديد أو خطر بالنسبة لتركيا، ولم يتسبب في إثارة أية مشكلة معها بل على العكس هناك تعاون وثيق خاصة على صعيد الجانب الأمني حيث هناك اتفاقية "المطاردة الساخنة" التي تسمح بدخول قوات تركية إلى عمق الأراضي العراقية لمقاتلة المتمردين الأكراد من حزب العمال الكردستاني.
2. إن احتلال العراق وإسقاط نظام الحكم فيه يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها بالنسبة للجانب التركي خاصة على الصعيد الأمني حيث احتمالية استقلال أو انفصال الأكراد في شمال العراق ونشوء دولة كردية تهدد وحدة الأراضي التركية، وتكون بذرة لنزعة انفصالية في جنوب تركيا.
3. مما لا شك فيه أن الحروب ونتائجها مهما كانت تأتي بويلات وكوارث لا تحمد عواقبها على اقتصاديات البلدان المتصارعة والبلدان المجاورة لها، لهذا كانت هناك مخاوف تركية من

(¹) المواقف الإقليمية تجاه الأزمة العراقية - الأمريكية، التقرير الاستراتيجي العربي 2002 - 2003، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص 105.

(²) المصدر السابق، ص 106.

أن الاقتصاد التركي سيصاب بخسائر جسيمة من خلال ارتفاع أسعار البترول بشكل جنوبي وتوقف السياحة وهي مورد أساسي في تركيا إضافة إلى قلة المستثمرين ونزوحهم من المناطق القريبة للمناطق الساخنة.

4. وفي الجانب الاقتصادي أيضا تخشى تركيا من سيطرة المليشيا الكردية على موارد النفط في أغنى مدن العراق مدينة كركوك وتعرض مواطني المدينة ذات الغالبية التركمانية التي ترتبط أمنياً بتركيا مما قد يسبب في المستقبل تصادم بين الأتراك الذين يرومون الحفاظ على أقلياتهم وبين الأكراد والطامعين في السيطرة على منابع النفط لتقوية كياناتهم.

5. شكل احتلال العراق وبناء سفارة هي الأكبر في العالم نوع من الريبة للقيادة التركية في التقليل من أهمية تركيا الاستراتيجية كونها عضوا في حلف الناتو والذي لعبت تركيا من خلاله دورا كبيرا عبر أكثر من ستين عاما مضت. إضافة لما ورد لا يمكن أن نغفل أن هناك مصالح أساسية لتركيا في العراق وهي تتكون من أربعة جوانب⁽¹⁾:

أ. الحيلولة دون تقسيم العراق على أساس طائفي أو عرقي يؤدي إلى ظهور دولة كردية مستقلة أو كونفدرالية عاصمتها مدينة كركوك الغنية بالبترول والتي تعزز التطلعات إلى كيان مماثل في صفوف السكان الأكراد الكثيري العدد في تركيا.

ب. حماية الأقلية التركمانية الناطقة باللغة التركية والتي تقيم بصفة أساسية في شمال العراق. ج. تصفية حزب العمال الكردستاني تلك الحركة الكردية التركية المتمردة التي لجأت إلى شمال العراق إثر هزيمتها عام 1999.

د. الحيلولة دون ظهور دولة عراقية أصولية غير ديمقراطية ومعادية.

ب. الموقف التركي أثناء وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق:

فرضت النتيجة النهائية فرضت على أنقرة المشاركة والمساهمة في الحرب وبشكل لم يكن بأقل من الدول الحليفة لواشنطن في الحرب وقد كانت هناك أسباب خارج إرادة القيادة التركية دفعتها للمشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق ومنها:

1. إن أنقرة حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية القوة الأوحده والأكبر في عالم اليوم وعدم رغبتها الخروج على قواعد هذا الحلف الاستراتيجي لأن ذلك ربما يسبب غضب الطرف الآخر ويكلف أنقرة الكثير مما لا ينبغي أن يكون.

(¹) هنري ج. باركي، العراق وجيرانه، تقرير خاص، معهد السلام الأمريكي special report .united states institute of peace على الرابط الإلكتروني www.usip.org/files

2. بسبب موقع تركيا المجاور للعراق وما يشكله من أولويات لا تسمح لتركيا لنفسها بالبقاء خارج هذا الإطار الذي قد يفسح المجال لآخرين بإشغاله لذلك اضطر البرلمان التركي للموافقة على فتح المجال الجوي التركي للطيران الحربي الأمريكي عندما صوت بالموافقة عليه في 21 آذار/ مارس 2003 وفي كلمة وجهها رجب طيب أردوغان رئيس الحكومة التركية إلى الأمة التركية موافقا فيها عن قرار البرلمان التركي بفتح المجال الجوي قال "لم يكن لتركيا خيار آخر سوى فتح مجالها الجوي بناءً على طلب الولايات المتحدة الأمريكية منها ذلك وهي حليفها"⁽¹⁾. وساهمت تركيا مع حليفها واشنطن في شن الحرب على العراق بشكل واسع بعد قرار البرلمان فتح الأجواء التركية للطيران الحربي الأمريكي وتوفير الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية والذي سهل حصول تركيا على مساعدات مالية أمريكية قدرت بنحو مليار دولار⁽²⁾. وهكذا كان الموقف التركي، فرغم أن الرأي العام الشعبي والموقف الرسمي كان رافضا لدخول تركيا أجواء الحرب إلا أن المصالح الاستراتيجية والحيوية التي فرضها تطوّر الأحداث وما يمكن أن تؤوّل إليه النتائج وتداعيات ذلك أرغم تركيا على أن تساهم في الحرب لكي تكون قريبة من مسرح يعد غاية في الأهمية ليكون لها دور فيه وتحصد ما يمكن لها حصاده بما يتناسب وطموحاتها الإقليمية على الأقل.

قرر البرلمان التركي في تشرين أول/ أكتوبر 2003 وبعد مرور أكثر من ستة أشهر على احتلال أمريكا للعراق إشراك قوات تركية وإرسالها إلى العراق، لغرض العودة إلى ركب المسيرة التي تقودها واشنطن والذي من شأنه تحقيق أهداف تعدّها أنقرة غاية في الأهمية وهي⁽³⁾:

1. إن أنقرة لا يمكن أن تتمكن من لعب دور إقليمي في ظل تنامي الدور الإيراني الصاعد إلا بمساعدة وإسناد من الولايات المتحدة الأمريكية.

2 القومي التركي الذي طالما دعمته واشنطن على مدى أكثر من خمسي. أهمية الاحتماء بالمظلة الأمريكية عامل غاية في الأهمية بالنسبة للأمن ن عاماً إبان الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي.

(¹) أردوغان يدافع عن قرار فتح المجال الجوي لطائرات التحالف 23 / 3 / 2003 على الرابط الإلكتروني

<http://www.news.bbc.co.uk>

(²) تعاون أمريكي تركي عسكري في العراق، الخطوة التالية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية تشرين أول/ أكتوبر 2003، على الرابط

<http://www.asharg.alarabi.org.com>

(³) محمد نور الدين، قوات تركية في العراق: ضرورة قومية، على الرابط الإلكتروني

www.swiss.info.com

3. إن ملف القضية الكردية يقلق الساسة وبشكل مستمر في أنقرة، وعليه فإن عدم العودة إلى حظيرة الولايات المتحدة الأمريكية لن يحقق لتركيا إلا ابتعاداً عن هذا الملف الخطير وهذا ما لا تسمح به أنقرة كونه أحد أسس الأمن القومي التركي.

وقد جاء الموقف التركي من موضوع غزو العراق متأرجحاً طبقاً لما تمليه ظروف المرحلة فكان بين معارض للغزو والاحتلال، ثم مسaireً للمشروع الأمريكي ومؤيداً له، ثم متراجع قليلاً في تنفيذ بعض الالتزامات، ولكن بكل الأحوال كان لا يمكن لتركيا أن تبقى متفرجة على ما يحدث في الساحة العراقية بسبب المشتركات التي لها تأثير مباشر في موضوع الأمن القومي التركي ذلك الخط الأحمر الذي لا يمكن لأي قيادة تركية تجاهله.

المطلب الثالث. الصراع العربي - الإسرائيلي:

يتم في هذا المطلب تناول الموقف السعودي والتركي من تطور الصراع العربي الإسرائيلي وأثره على العلاقات بين البلدين موضوع الدراسة.

أولاً. الموقف السعودي من الصراع العربي الإسرائيلي:

يعود تاريخ الدور السعودي في دعم القضية الفلسطينية إلى عهد الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود، حتى أصبح هذا الدعم أحد الثوابت الأساسية للسياسة الخارجية السعودية، حيث تبذل المملكة جهودها مع شقيقاتها من الدول العربية من أجل إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف⁽¹⁾. وإذا ما نظرنا إلى موقف أطراف الصراع فإن العرب يعتبرون فلسطين ذات أصول عربية وأن القدس هي أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وإسرائيل تعتبر فلسطين هي أرض الميعاد هذا الوضع أملى على القيادات السعودية الحاكمة مسؤوليات جعلتها دولة من دول المواجهة مع إسرائيل لأسباب عدة منها⁽²⁾:

1. احتضان المملكة للأماكن المقدسة ترتب عليه مسؤوليات أبعد من إطارها الإقليمي الداخلي فاحتضان يفرض مسؤوليات تجاه القضايا الإسلامية وخاصة موضوع فلسطين.
 2. تقدم شرعية النظام السعودي الداخلية في جزء كبير منها على مقدار مساهمة المسئولين السعوديين في الدفاع عن تلك القضية، وأصبحت القضية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية لكل الأنظمة العربية وبعض الأنظمة الإسلامية يصعب التحلل منها صراحة وعلانية.
 3. يطرح الحكام السعوديين أنفسهم كقادة للعالم الإسلامي، ولا يمكن أن يكون القائد إلا طليعاً متقدماً على غيره في الدفاع عن المقدسات الإسلامية والشعب الفلسطيني المضطهد ومسؤولية الزعامة تتطلب منهم التصرف كأصحاب قضية وليس كمدافعين عنها.
- وطبقاً لما تقدم رسم السعوديين محددات لسياستهم الخارجية تجاه فلسطين وهي كالآتي⁽³⁾:

(¹) عبد الله عبد الكريم، السعودية ودور إقليمي تستحقه، "مجلة شؤون خليجية"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد 49، ربيع 2007، ص 120.

(²) حمزة الحسن، محددات السياسة الخارجية السعودية تجاه قضية فلسطين، مركز قضايا الخليج للدراسات الاستراتيجية، على الرابط www.gultissue.net

(³) المصدر السابق.

أ. ألا تؤدي السياسة السعودية تجاه فلسطين وبأي حال من الأحوال إلى الاصطدام بحلفاء النظام من القوى العظمى بما ينعكس سلباً على النظام واستقراره السياسي.

ب. ألا يؤدي الموقف السعودي من فلسطين إلى توتر الوضع الداخلي، ولا ترغب القيادات السعودية أن يؤدي مواقفهم من القضية الفلسطينية إلى إغضاب الشارع المحلي وإضعاف شرعيتهم في الحكم قدر الإمكان، ولأجل ذلك اعتمد القادة السعوديون على عدم الاصطدام بالقيادات الفلسطينية ومحاولة استيعاب البعض منهم وحتى الحركات اليسارية التي لا تكن الود للنظام السعودي.

جـ. ألا يؤدي الموقف السعودي إلى الانخراط الفعلي في الحرب مع إسرائيل، وبغية تحقيق ذلك عمدت المملكة إلى التخلي عن الجزر المتنازع عليها بينها وبين مصر وإسرائيل (ضفاير وتيران) بعد أن احتلتها إسرائيل وخاصة في ظل وضع عربي متردي وغير متوحد.

كان أكثر ملوك السعودية اهتماماً بالقضية الفلسطينية الملك فيصل والذي اعتبر أن الصراع في فلسطين ليس بين العرب واليهود بل بين العرب والقوى الاستعمارية العظمى بريطانيا وحلفائها، وفي عهد الملك خالد وولي عهده الأمير فهد تم التعامل مع القضية الفلسطينية من كونها قضية إسلامية إلى قضية قومية، بسبب تنامي الدور الإيراني فيها مقابل غياب الدور المحوري لجمهورية مصر بعد زيارة السادات لإسرائيل عام 1978 وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979⁽¹⁾. وفي عام 1981 قدم الملك فهد مبادرته للسلام المتعلقة بقضية فلسطين⁽²⁾. وقد تكونت مبادرة الملك فهد من ثمانية بنود جاء فيها⁽³⁾:

1. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967.
2. إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967.
3. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة وتعويض من لا يرغب في العودة.
5. تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلان لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر.

(¹) حمزة الحسن، مصدر سبق ذكره.

(²) معتز محمد سلامة "ندوة" المفاوضات الجارية وتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، القاهرة 29-30 يناير. 1994.

(³) عبير الشيخ حيدر، السعودية والقضية الفلسطينية، على الرابط

<http://www.awaonlin.net/indx.php?action> ،

وكذلك ينظر، موقع بورصات على الرابط الإلكتروني www.borssat.com

6. قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

7. تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

8. يقوم مجلس الأمن بتنفيذ تلك المبادئ.

وقد خلف غياب التأثير الأمريكي بعد انهيار العراق موقفًا صعباً أمام الرياض، حيث باتت تواجه صعوداً سريعاً لإيران كقوة إقليمية مؤثرة، ساهمت في زيادة عدم استقرار المنطقة حيث تسعى طهران لبسط نفوذها على منطقة الخليج العربي وتوسيعه باتجاه سوريا ولبنان والأراضي الفلسطينية، إضافة إلى الخشية من نجاح المحاولات الإيرانية في برنامجها النووي الذي سيمكنها في حال إنجازه من فرض سيطرتها على منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

مسعى القيادة السعودية لحل الصراع العربي الإسرائيلي:

ولم تتوقف المملكة العربية السعودية عن الترويج للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية وداخل أروقة الأمم المتحدة وفي المؤتمرات الكبرى التي يحضرها الفاعلون الرئيسيون في النظام الدولي، حيث طرحت السعودية مبادرات سلمية لإيجاد تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية وكان أولها مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز في قمة فاس عام 1982 والتي تبنتها القمة، ثم مبادرة الأمير عبد الله التي تبنتها قمة بيروت عام 2002 واعتبرها العرب الأساس لأية تسوية للصراع العربي الإسرائيلي⁽¹⁾.

ورغم إن السعودية لم تطبّع مع إسرائيل لكنها قبلت بوجودها واحتلالها لأرض فلسطين كحال واقع، وفي خطة الملك فهد للسلام دعوة لحصول كل دولة في الشرق الأوسط على حقها للعيش بسلام، وأن المملكة مستعدة للاعتراف بإسرائيل إذا نفذت جميع نقاط الخطة المتعلقة بفلسطين، وتزامنا مع هذا الحال ومع انتفاضة الأقصى عام 2000 قدم ولي العهد السعودي الأمير عبد الله في قمة بيروت 2002 مبادرة السلام العربية التي تبنتها الدول العربية كمشروع عربي موحد لحل الصراع العربي الفلسطيني، وجاء في المبادرة الانسحاب من الأراضي المحتلة حتى حدود 4 حزيران/ يونيو 1967 وقيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة وعاصمتها القدس، وحل قضايا اللاجئين وفق قرارات الشرعية العربية مقابل علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل⁽²⁾.

(1) عبد الله عبد الكريم، السعودية ودور إقليمي تستحقه، مصدر سبق ذكره.

(2) عيبر الشيخ حيدر، السعودية والقضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره.

ويرى الباحث أن ما دفع الملوك السعوديون لهذه المبادرات، هو إدراكهم لواقع حال الدول العربية الذي بات أكثر تفككاً وتشتتاً وعدم قدرة الدول العربية على توحيد كلمتها وصفها تجاه حل قضاياها ومشاكلها مع بعضها، إضافة إلى دور الجهات الإقليمية والدولية في ترسيخ وتعميق فجوة الخلافات العربية - العربية مما جعلها في حال لا تحسد عليه مقابل تنامي دور القوى المعادية للعرب الإقليمية منها والدولية والتي أضحت واقعاً صعباً ومرّاً أصاب منطقتنا العربية بالبلاء، وجعل منها مسرحاً للتدخلات الدولية المستمرة إلى أجلٍ غير مسمى.

ثانيًا. الموقف التركي من الصراع العربي الإسرائيلي:

كانت فلسطين جزءاً من الدولة العثمانية حتى الاحتلال البريطاني لها عام 1922، وحاول مؤسس المشروع الصهيوني تيودور هرتزل عام 1901 الحصول على موافقة السلطان عبد الحميد الثاني على توطين اليهود في فلسطين فرد عليه السلطان عبد الحميد قائلا له "لا أستطيع إن التنازل عن شبر واحد من الأرض المقدسة لأنها ليست ملكي"⁽¹⁾.

وبعد تولي أتاتورك الحكم ألغى الخلافة الإسلامية وطبقاً لمبدأ السلام في الداخل والسلام في الخارج الذي أسسه فقد أعلنت تركيا في العام 1949 كأول دولة إسلامية اعترافها بإسرائيل، التي أعلنت عن قيام دولتها عام 1948⁽²⁾.

ولافتة هي الانطلاقة التي شهدتها السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002 والتي استبقت بدورها نقلة نوعية في الدور الإقليمي لتركيا يستند على مقاربة جديدة للوضع الإقليمي يقوم على إعادة صياغة العلاقات بين مختلف الأطراف على أسس جديدة تقوم على التعاون والمصالح المتبادلة في الاقتصاد والأمن وسواه⁽³⁾.

وقد أحدث وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا نوعاً من التوازن في العلاقات التركية بين كل من إسرائيل وفلسطين، حيث حصل نوع أكبر من التعاطف بين اتجاهين مختلفين تماماً ومتضادين، الأول قاعدته الانتخابية التي تميل بشكل قوي إلى دعم القضية

(1) رجب الباسل، دور تركيا في القضية الفلسطينية، وكالة سما الإخبارية، "دراسات وتقارير مختارة"، 2011/9/8.

(2) محمد نور الدين، تركيا بين العرب وإسرائيل: عامل توازن، "مجلة شؤون عربية"، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 142، القاهرة، صيف 2010، ص5.

(3) بشير عبد الفتاح، أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية، "السياسة الدولية"، العدد 179، السنة 46، القاهرة، يناير 2010، ص132.

الفلسطينية وقضايا إسلامية أخرى، واتجاه آخر يفرض عليه إدامة علاقته بإسرائيل وهي المؤسسة العسكرية ذات التأثير في الداخل التركي ورغبة وطموح الحزب في علاقات متميزة مع أوروبا ودخول الاتحاد الأوروبي وعدم إثارة حساسية وغضب القطب الأمريكي إضافة إلى التكوين العلماني الصارم والنفوذ الإعلامي القوي للتيارات الأخرى⁽¹⁾. وفيما يلي يتم تناول العلاقات التركية الإسرائيلية والمراحل التي مرت بها وأثرها على العلاقات السعودية التركية.

أ. العلاقات التركية-الإسرائيلية وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي:

بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 ظهرت تحولات جذرية في السياسة الخارجية التركية، كان أهم ما فيها هو الحد من حضور البعد الأمريكي - الإسرائيلي، وفي الاتجاه الآخر إعادة ترتيب الأوراق في العلاقات مع الدول العربية والإسلامية ضمن الدائرة الحضارية الواحدة، وقد يعزى سبب ذلك إلى خلفية حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي مع تقليص وتحجيم دور ونفوذ المؤسسة العسكرية العلمانية داخل تركيا مع ما أفرزته الأحداث الإقليمية وتحديدًا الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، ومخاوف تركيا من تفكك العراق وولادة دولة كردية في شماله إضافة إلى سعي القيادة التركية لتعزيز مبدأ العمق الاستراتيجي كمحور لسياسة تركيا الخارجية، والذي ينص على أن تقوم أنقرة بدور كبير في محيطها الشرق أوسطي العربي الإسلامي لتعزيز فرص انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وأن تتحرك إقليمياً في منطقة الشرق الأوسط بدءاً من الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال رعايتها لمفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل وتسوية الخلاف الفلسطيني الداخلي بين فتح وحماس ومشاركتها في قوة الأمم المتحدة اليونيفيل⁽²⁾.

(1) أحمد ممدوح، السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل 1996-2009، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، ص 35.

(2) سامية بيبرس، العلاقات التركية - الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية- العربية، "مجلة شؤون عربية"، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 145، ربيع 2011، ص 165-166.

ب. أزمة العلاقات التركية الإسرائيلية:

بدأت بوادر أزمة في العلاقات التركية مع إسرائيل عقب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وافتتاح المخططات الأمريكية - الإسرائيلية تجاه الأكراد في شمال العراق.⁽¹⁾ ثم بدأت المواقف في التأزم تدريجياً بين الجانبين عبر حروب كلامية حيث وصف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إسرائيل بأنها "دولة إرهاب" وذلك بعد قيامها باغتيال الشيخ أحمد ياسين الزعيم الروحي لحركة حماس وبعده اغتيال عبد العزيز الرنتيسي وأضاف أردوغان أنها تشكل تهديداً رئيسياً في المنطقة⁽²⁾. وتبع ذلك قيام العدوان الإسرائيلي على غزة ورفع الفلسطينيين عام 2004م والذي أعقبه اتخاذ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قراراً بإلغاء زيارة له كان من المقرر القيام بها إلى تل أبيب، ورفضه مقابلة رجال أعمال من إسرائيل، وتوالت المواقف بعد ذلك إلى أن توجهت بعدوان إسرائيلي على غزة نهاية عام 2008 وبداية عام 2009 التي ارتكبت فيها إسرائيل مجزرة ضد الشعب الفلسطيني في عملية عسكرية واسعة سميت "الرصاص المصبوب"، حيث وصف رئيس الحكومة التركية العمل العسكري الإسرائيلي بأنه "جريمة ضد الإنسانية" ثم أعقبه بموقف آخر في منتدى دافوس في سويسرا خلال شهر كانون الثاني/ يناير 2009 حيث شن هجوماً كلامياً على الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز والحضور الذين صفقوا له قائلاً "من العار عليكم أن تهللوا لهذه الخطبة بعد أن لقي آلاف الأطفال والنساء مصرعهم على يد إسرائيل في غزة" وانسحب من الجلسة النقاشية حول الوضع في غزة احتجاجاً على عدم إعطائه الوقت الكافي حيث تحدد باثنتي عشرة دقيقة في حين منح الإسرائيلي خمس وعشرين دقيقة⁽³⁾.

وبلغت أزمة العلاقات التركية الإسرائيلية ذروتها في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية الدولي في 31 أيار/ مايو 2010 والذي كان هدفه تقديم مساعدات إنسانية لقطاع غزة، والذي انطلق من ميناء إسطنبول على ساحل بحر مرمرة، حيث شاركت تركيا بثلاث سفن وسفينة من اليونان وسفينة من أيرلندا وسفينتان من انكلترا وسفينة من الجزائر وأخرى من الكويت، وكان على متن السفن ما يقرب من ألف شخص من سياسيين ونشطاء سلام

(¹) بشير عبد الفتاح، إلى أين تتجه العلاقات التركية - الإسرائيلية، "مجلة شؤون عربية"، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 140، 2010، ص145.

(²) Dr.HasanKosebalaban, the crisis in 'Turkish - Israeli Relations. What is its strategic Fignitcanceinfor. org, October 31/2010 www.opensourees

(³) سامية بيرس، العلاقات التركية - الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية - العربية، مصدر سبق ذكره.

وفنانين⁽¹⁾، وقع الاعتداء في عمق المياه الدولية وعلى بعد 80 ميلا بحريا من سواحل غزة أي داخل المياه الإقليمية الدولية وطبقاً لمعاهدة جنيف 1948، 1974 لا يجب اعتراض أي سفينة داخل المياه الدولية، نتج عن الاعتداء قتل تسعة مواطنين أتراك كانوا ضمن أسطول دولي ينقل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة في تحد للحصار الإسرائيلي على القطاع من قبل قوات الدفاع الإسرائيلي⁽²⁾. رسمياً جاء على لسان رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بان الرد سيكون قاسياً ويتناسب مع حجم الإهانة الكبيرة التي لحقت بالشرف التركي على يد الجيش الإسرائيلي، وأشار أردوغان أمام البرلمان إلى "أن العلاقات بين البلدين لن تعود إلى سابق عهدها وأن على إسرائيل أن تعلم أن تركيا شديدة في صداقتها كما هي شديدة في عداوتها" وإذا كانت إسرائيل تختبر صبر تركيا فإن الرد سيكون قاسياً⁽³⁾. وصرح وزير خارجية تركيا في هذا الشأن قائلاً "إن هذا الهجوم نفسياً بالنسبة لتركيا مثل هجوم الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية"⁽⁴⁾.

جـ أهداف العلاقات التركية- الإسرائيلية:

رغم كل ما حصل يبقى السؤال هل وصلت أزمة العلاقة بين تركيا وإسرائيل إلى حد القطيعة وإنهاء العلاقات؟ والجواب هو النفي لان تركيا التي قبلت بالصد مراراً وتكراراً من الاتحاد الأوروبي تسعى لتعزيز مكانتها في المنطقة من خلال لعب دور محوري وأساسي لإنجاز السلام، وهذا يتطلب أن يكون لأنقرة علاقات بكل دول المنطقة بضمنها إسرائيل وقطع العلاقات معها يعني أن تركيا ألغت دورها بنفسها وأصبحت خارج اللعبة⁽⁵⁾. وهذا ما لا يمكن قبوله على مستوى أهداف وطموحات الساسة الأتراك، إضافة لذلك هناك دوافع أدت بالقيادة التركية لتعزيز علاقاتها بإسرائيل تقف وراءها مصالح استراتيجية تركية يمكن إجمالها في الآتي:

(¹) "مجلة مختارات إيرانية"، مؤسسة الأهرام، السنة العاشرة، العدد 121، القاهرة، أغسطس 2010، ص53.
(²) ناتالي توتشي، إبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط، "السياسة الدولية"، العدد 182، أكتوبر 2010، المجلد 45، القاهرة، ص100.
(³) مجلة مختارات إيرانية، مؤسسة الأهرام، السنة العاشرة، مصدر سبق ذكره.
(⁴) العلاقات التركية - الإسرائيلية بعد أزمة قافلة الحرية، "التقرير الاستراتيجي العربي"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة 2010، ص374، 375.
(⁵) فانتن نصار، أسطول الحرية وأزمة العلاقات التركية - الإسرائيلية، "ملف الأهرام الاستراتيجي"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 187، السنة السادسة عشر، القاهرة، 2010، ص88.

1. الاعتبار الدولي لإسرائيل: تمتلك إسرائيل إمكانية وقدرة فاعلة في التأثير على صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، لذا سعت تركيا من خلال تعزيز علاقاتها بإسرائيل استغلال هذا النفوذ لتعزيز أهمية تركيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية ثم لمواجهة الضغوط من قبل أرمينيا وقبرص من خلال تدخل اللوبي الصهيوني لإيقاف محاولات تشويه صورة تركيا إقليمياً من قبل الطرفين⁽¹⁾.

2. الجانب الاقتصادي: تحاول تركيا في جذب رؤوس أموال أمريكية والاستثمار في مشاريع عملاقة في مجال الطاقة والإنتاج الزراعي والاستفادة من التقنية المتطورة بالتعاون مع إسرائيل⁽²⁾.

3. الجانب العسكري: تحاول تركيا الاستفادة من المهارة والتقنية العسكرية الإسرائيلية في مواجهة المخاطر المحتملة من دول الجوار بعد تعاون وتنسيق من الجانبين إضافة إلى استغلال التكنولوجيا الإسرائيلية المتطورة في مجال إنتاج وتجهيز الأسلحة الإسرائيلية الصنع.

وعليه أن توتر العلاقات التركية-الإسرائيلية مهما ازداد في حدته وتفاقم فإن للجانبين مصالح مشتركة تدفع كلاهما للاحتفاظ بنوع من المرونة للإبقاء على العلاقات وبدرجة كبيرة بينهما، حيث إن تركيا تدرك تمامًا حجم الثقل الذي تتمتع به إسرائيل في معالجة بعض مشاكلها المزمنة، ومنها موضوع مشكلة الأكراد والقضية الأمنية والهدف الاسمي الالتحاق بالأسرة الأوربية، وعلى الجانب الآخر تدرك إسرائيل أهمية تركيا كبلد يعتبر متنفسها الوحيد في المنطقة التي تشكل غالبية شعوب دولها تهديدا للأمن الإسرائيلي، وقد تجلّى بوضوح رغبة الطرفين في الإبقاء على العلاقات بينهما في تصريح وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو والذي أكد فيه استعداد بلاده ورغبتها في إعادة الدفء لعلاقاتها مع إسرائيل شريطة أن تقوم الأخيرة بوضع حد للمأساة الإنسانية في قطاع غزة وإحياء جهود السلام وتعزيز الاستقرار في المنطقة، ثم أصدرت الخارجية التركية قراراً بتعيين أوغوز شليك كول، أبرز الدبلوماسيين المخضرمين المتميزين في إدارة ملفات التآزم والتوتر بين تركيا وبعض جيرانها كمستول عن تهدة التوتر بين أنقرة وتل أبيب، ومن جانبها سعت إسرائيل لموازنة موقفها حيال الأكراد للإبقاء على علاقاتها بأنقرة عبر مساعدتها في ملف متمردي حزب العمال الكردستاني⁽³⁾.

(¹) عيسى السيد الدسوقي، توجهات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، دار الأحمدي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص 97.

(²) أحمد حسين الشيمي، أنقرة وتل أبيب، أهداف مشتركة أم مصالح متناقضة، موقع إسلام أون لاين على الرابط : <http://www.mdarik.islamonline.net>

(³) بشير عبد الفتاح، إلى أين تتجه العلاقات التركية- الإسرائيلية؟، مصدر سبق ذكره.

خلاصة القول في هذا الفصل أن المتغيرات الدولية والإقليمية لعبت دوراً مهماً في تقريب وجهات النظر بين قيادة البلدين، حيث أثرت متغيرات الأحداث بعد 11 سبتمبر 2001 في تغيير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم عمومًا والمنطقة العربية والسعودية منها تحديدًا مستغلةً ما حدث من تفجير أبراج التجارة العالمية لتنفيذ استراتيجيتها الجديدة في التدخل في شؤون دول العالم متى تشاء وأينما تشاء، مما أثر على العلاقات السعودية الأمريكية بشكل سلبي، مما دفع المملكة العربية السعودية للبحث عن قوى إقليمية ودولية جديدة للتحالف معها بهدف المحافظة على أمن وسلامة البلاد أمام التهديدات المحتملة، خصوصًا وقد برزت مجموعة من التهديدات بعد عام 2003 حيث احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وانهيار الدولة العراقية بالكامل وفقدان التوازن الإقليمي الذي برزت معه إيران كقوة إقليمية مهيمنة، هذا الحال مثلاً خطراً لكلا البلدين حيث التهديد للسعودية من الهيمنة الإيرانية وانتشار خطرهما القادم من جنوب العراق تجاه المملكة، وبالنسبة لتركيا خطر الوضع الكردي في جنوبها وخوفها من انتقال نزعة الانفصال التي يهدد بها الأكراد الجنوب التركي.

وجاء ظهور ملف إيران النووي كخطر آخر مهدد للأمن والسلامة الإقليمية لبلدي الدراسة فكان موقف السعودية الراض بشدة لامتلاك إيران القوة النووية وموقف تركيا الذي لا يمانع من ذلك ولكن بشرط أن يكون للأغراض السلمية والذي تغازل فيه أنقرة طهران بغية عدم إثارة مشاكل الجنوب التركي الذي يمكن أن الأخيرة.

أما الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي فكما هو معروف موقف المملكة العربية السعودية الداعم للقضية الفلسطينية والساعي إلى إيجاد حل عادل وشامل من خلال المبادرات المطروحة من قبل قيادة المملكة العربية السعودية وعلى مدى أكثر من 25 عامًا، وبالنسبة للجمهورية التركية فقد تطورت مواقفها خاصة بعد حزب تولي العدالة والتنمية السلطة حيث سجلت مواقف إيجابية على الصعيد الشعبي والرسمي تجاه قضية الصراع برزت في قافلة الحرية التي قتل فيه عدد من نشطاء السلام الأتراك، وموقف رئيس الوزراء التركي في العديد من المحافل الدولية ومنها منتدى دافوس.



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

الفصل الثالث
أبعاد العلاقات
السعودية - التركية

لا يمكن النظر لتاريخ العلاقات السعودية التركية بمعزل عن النظرة العامة للعلاقات التركية العربية ببعديها الجوهريين الثقافي والتاريخي، فهناك عناصر لا يمكن تحييدها في تاريخ الشعوب عندما تتعلق بالهوية والدين والتاريخ.

لقد كان من بين أسباب ضعف العلاقات التركية العربية عامة والتركية السعودية خاصة الوضع المؤسسي لتركيا ورعايتها للعلمانية السياسية وبتوجهها الكلي للنموذج الغربي وتطوره السياسي، إلا أن المتغيرات الإقليمية والدولية التي حصلت في العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي أحدثت قنوات جديدة لدى صناع القرار التركي بضرورة إعادة صياغة بعض مفردات السياسة الخارجية التركية بحيث تتناغم مع حركة السياسة الدولية في المنطقة ولتوائم مع حقائق الاقتصاد الجوهري التي مفادها أن المملكة العربية السعودية بثقلها الروحي والاقتصادي والبشري والجغرافي دولة إقليمية فاعلة في الحراك السياسي والاقتصادي الدولي وبذات المكانة تلعب تركيا دوراً مهماً في إقليمها وفي امتداداتها الدولية⁽¹⁾. وفي هذا الفصل تتناول الدراسة أبعاد العلاقات السعودية التركية ونقاط الالتقاء بين البلدين وكما يلي:

المبحث الأول: البعد السياسي.

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي.

المبحث الثالث: البعد الأمني.

عناصر الالتقاء بين البلدين: يجمع المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا عناصر عديدة منها توافقية وأخرى غير توافقية كالآتي:

أولاً. العناصر التوافقية:

1. الانفتاح على الشرق: شعور البلدين بالحاجة إلى الانفتاح على الشرق وتوسيع دائرة التحالفات لسببين:
الأول الحصول على خيارات أكبر في الدعم الأمني.
والثاني آفاق اقتصادية أرحب بالنسبة لتركيا حيث الاختلال بالعلاقات السعودية الأمريكية بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001 والثاني بالنسبة للجانب التركي تأخر حسم موضوع الالتحاق بالأسرة الأوروبية.

(¹) سالم اليامي، الثنائي الإقليمي والدولي في اللقاء السعودي التركي، "جريدة اليوم"، الأربعاء 2013/6/19 على الرابط الإلكتروني

2. نفوذ إيران: تنظر السعودية لدور إيران في العراق ولبنان وفلسطين وبعض الأقطار العربية الأخرى بعين الريبة في حين تراقب تركيا النفوذ الإيراني المتنامي بقلق، وفي الوقت الذي يعتبر فيه قادة الخليج العربي إيران دولة ذات طموحات توسعية، ومثال ذلك التدخل في البحرين والعراق والجزر الإماراتية في حين لا يوجد مؤشر على وجود شيء مشابه لدى الخليجيين تجاه تركيا⁽¹⁾.

3. التحالف مع الغرب: يدفع اقتصاد البلدين تركيا والسعودية طموحات لتوثيق ارتباطهما بالاقتصاد والغرب وما يمتلكه الغرب من تقدم تقني حيث تداخل الاقتصاد التركي مع نظيره الأمريكي والأوروبي وهذان الأخيران مرتبطان بالاقتصاد السعودي ولذلك تكون نقطة الالتقاء هي الغرب بين السعودية وتركيا ويمكن أن يستفيد منه كلا البلدين.

ثانياً. العناصر غير التوافقية: تتمثل هذه العناصر في الآتي:

1. المؤسسات:

تركيا بلد ديمقراطي قائم على مؤسسات لها تاريخها وموروثها وتجاربها، وهي مختلفة كلياً عن تلك الموجودة في السعودية، ولذلك فإن البنية التحتية السياسية التركية وردود الرأي العام والبحث العلمي والنخب مختلفة تماماً عن ما يوجد في السعودية فالملك السعودي يتمتع بصلاحيات مطلقة حسب النظام الأساسي للحكم فيما يتعلق بإدارة البلاد بما في ذلك السياسة الخارجية وللمدين دور غاية في الأهمية بسبب ارتباط الثقافة الدينية بالثقافة السياسية إضافة إلى مكانة السعودية الدينية التي تؤهلها للعب دور غاية في الأهمية في العالمين العربي والإسلامي .

2. التنمية:

تركيا دولة تتقدم على السعودية في قدراتها التنافسية في البحث العلمي ومنتوجها المعرفي وخبراتها المتميزة وامتلاكها لبنى تحتية متطورة جداً مما قد يخل بالموازين لصالح تركيا وهذا يشبط عزيمة السعودية عن الانفتاح الكامل على تركيا خشية استفادة الجانب التركي على حساب السعودية.

(¹) منصور المرزوقي البقمي، تطوير السعودية وتركيا في ظل الثورات العربية، التقارب والتباعد، مركز الجزيرة للدراسات، 18 أكتوبر / تشرين الأول 2011 على الرابط الإلكتروني

studies.aljazeera.net.pdf

3. الاستراتيجية والسياسة الخارجية:

وهنا يأتي الاختلاف في الاستراتيجية فبينما تحرك التنمية سياسات تركيا الخارجية يأتي الأمن ثانياً، في حين محرك السعودية الأول في سياستها الخارجية هو الأمن السعودي، وفي الوقت الذي تتمتع فيه تركيا بمستوى استقرار سياسي عال وازدهار ثقافي وعلمي واقتصادي تحاول السعودية لعب دور في العالم العربي خدمة لمصالحها مستغلة ما تمر به من مرحلة دقيقة ومهمة داخليا، وخارجيا حيث لا حسم لموضوع الخلافة داخليا أما خارجيا فهي مواجهة تزايد النفوذ الإيراني وعراق ما بعد انسحاب الأمريكان منه إضافة التغير الأنظمة الحليفة في المنطقة⁽¹⁾.

(¹) منصور المرزوقي البقمي، تطوير السعودية وتركيا في ظل الثورات العربية، مصدر سبق ذكره.

المبحث الأول

البعد السياسي في العلاقات السعودية - التركية

السعودية وتركيا دولتان إسلاميتان لهما ثقتهما في منطقة الشرق الأوسط وعلى مستوى العالم ويلعبان دوراً محورياً متكاملًا في مجموعة دول العشرين ومنظمة التعاون الإسلامي وفي السنوات القليلة الماضية قطع التعاون بينهما شوطاً كبيراً وهو مرشح للنمو بشكل سريع وفي شتى المجالات، قد أدركت كل من المملكة العربية السعودية وتركيا أن الواقع الذي تعيشه المنطقة والذي ينتمي إليه البلدان يتطلب تعاوناً استراتيجياً على أعلى المستويات، فالاضطرابات العرقية والطائفية والتشتت السياسي الذي تعيشه منطقة الشرق الأوسط يتطلبان من الدولتين السعودية وتركيا أن تعملوا سوياً على إيقاف التدهور الذي يعصف بالمنطقة خصوصاً بعد غياب العراق عن دوره المحوري في المنطقة، والفراغ الذي خلفه بعد الاحتلال الأمريكي له، مما فرض على السعودية وتركيا العمل من خلال دورهما السياسي المؤثر في إدارة التوازنات الإقليمية مستثمرين مخزونهما الكبير من العلاقات المميزة على المستويين الإقليمي والدولي في وضع أهمية الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط هدفاً وأولوية لكلا البلدين.

وقد اكتسبت العلاقات بين البلدين في السنوات العشر الأخيرة من القرن الحالي بعد عام 2002 زخماً كبيراً نتج عنه مستوى ممتاز من التوافق والتناغم في سياستهما الخارجية، عزز ذلك وجود ثقة متبادلة بين قيادتي الدولتين، أدى إلى زيادة التعاون والتنسيق في عدد من قضايا الإقليم وخارج الإقليم⁽¹⁾.

وقد كان تحرك تركيا في اتجاه العرب خياراً استراتيجياً لا تكتيكياً وقد أدرك البلدين بعد احتلال العراق وأفغانستان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتنامي النفوذ الإيراني في العراق، أن تقاربهما ضرورة لوقف التحديات والتهديدات التي تواجههما خاصة وقد ظهرت نخب سياسية في تركيا بعد عام 2002 على قدر كبير من الوعي والفهم لمنطقة الشرق الأوسط وما فيه من تحديات حيث استدارت هذه النخب في اتجاه عمقها الجغرافي والديني والثقافي في العالم العربي بعيداً عن أي تشدد قومي⁽²⁾.

(1) ميسر الشمري، العلاقات السعودية التركية، عمل دؤوب وتوافق على تجنب العالم الإسلامي ويلات الحروب، "صحيفة الحياة" 2013/5/21 على الرابط الإلكتروني:

www.sauress.com/alhayat/515856

(2) ميسر الشمري، المصدر السابق.

ويفسر المحللون السياسيون إن التطور في العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا خلال فترة 2002-2010 في ضوء ثلاثة متغيرات رئيسية مرتبطة بتطورات إقليمية وهي كالآتي⁽¹⁾:

المتغير الأول:

عدم القدرة على تجاهل النفوذ التركي في المنطقة خاصة وأنه يتمدد في سوريا والعراق، خاصة مع وجود تقارب فكري بين بعض النخب السياسية لدول المنطقة مع حكومة حزب العدالة والتنمية.

المتغير الثاني:

مرتبط بتعاظم النفوذ الإيراني وإعادة تشكيل المحور الإقليمي استنادا للتصارع بين مختلف القوى والذي تمر به المنطقة.

المتغير الثالث:

تشارك السياسة السعودية مع السياسة التركية في فكرة رفض التخذيق وسياسة المحاور في المنطقة، مما جعل المنطقة تدرك أن تغليب المصلحة العامة وسلامة واستقرار أمنها أمر يهم الجميع ويفيدهم في الوقت نفسه، وطبقا لذلك فقد اعتبر كبير مستشاري الرئيس التركي أرشاد هورموزلر "أن العلاقات السعودية - التركية منذ استلام حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002 إلى الآن تموا مطردًا على جميع الأصعدة فقد بدأت الاستثمارات السعودية تدخل إلى المناخ التركي بكثافة ملحوظة كما أن كبرى الشركات التركية بدأت بالاضطلاع بأعمال كبيرة في مسيرة التنمية السعودية، ولم يقتصر الأمر على الجانب الاقتصادي فقط بل تعدى ذلك إلى التعاون في المجالات الأمنية والصناعات الدفاعية، مما يجعل البلدين على قدم المساواة، ولا سيما وأن نظرة البلدين إلى عدد من القضايا الدولية والإقليمية تحمل قدرًا كبيرًا من التشابه فالبلدان مع إتباع سياسة التداول وضد سياسة المحاور"⁽²⁾.

(¹) إيمان رجب، "دلالات التقارب الاستراتيجي بين تركيا والسعودية: تحول جديد"، على الرابط الإلكتروني

<http://ressmideast.org>

(²) تركي الدخيل، السعودية و تركيا سياسة التداول لا المحاور، "صحيفة الرياض" على الرابط الإلكتروني

www.alriyadh.com /23/5/2013.

وقد جعلت التحديات والتهديدات الجديدة التي برزت في المنطقة مع احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 العلاقات السعودية - التركية تدخل في مرحلة جديدة، كما أدى الانسحاب الأمريكي من العراق واجتياح الأزمة الاقتصادية العالمية الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن تراجع المملكة العربية السعودية أولوياتها الاستراتيجية، ولذا فإن الظروف والمفاهيم المتغيرة أظهرت ضرورة التعاون الثنائي والتحرك السوي بين تركيا والسعودية، وفي هذا الإطار وصلت العلاقات الثنائية بين البلدين إلى أعلى المستويات في كافة المجالات خاصة منها الاقتصادية والسياسية والثقافية مع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، وقد ساهمت النجاحات التي حققتها تركيا في السنوات الأخيرة في نيل ثناء المملكة العربية السعودية وهو ما أدى إلى زيادة تقارب المسئولين بجميع المستويات⁽¹⁾. وفيما يلي دراسة مستوى التقارب والعلاقات على الصعيد السياسي:

التقارب السعودي- التركي:

بذلت تركيا جهودا كبيرة من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوربي ويمكن القول إن جميع محاولات تركيا في هذا الصدد قوبلت بالصد وزرع العراقيل مما نتج عنه عدم دخول تركيا النادي الأوربي، وإدراك السياسيين الأتراك أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو دينهم الإسلامي الذي يعتنقه أكثر من 97% منهم، هذه الحقيقة جعلت قيادة حزب العدالة والتنمية ومفكرها ينظرون إلى هذا المانع من زاوية أخرى، وهي أن البعد الحقيقي الاستراتيجي لتركيا هو العالم الإسلامي وتحديدًا العالم العربي أو الدول العربية، وهي بديل استراتيجي عن الاتحاد الأوربي وعلى الأتراك قبول هذه الحقيقة وأنها يمكن أن تكون مفتاح القبول ربما مستقبلا في الاتحاد الأوربي، وهي بهذا العمق إذا ما تم الارتباط به فإنه يحقق مبدأ المصالح المشتركة للطرفين ويسهم في حل المشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية، بالمقابل فإن الحالة السياسية العربية ضعفت بشكل كبير حيث انهيار العراق وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة وتراجعت المواقف الرسمية العربية من عملية الاحتلال الأمريكي للعراق، وبدا واضحًا ضعف الدور المصري عن أداء دوره العربي، وفي ذات الوقت فقد عانت تركيا عام 2001 من الكساد الاقتصادي، وبرزت حاجتها إلى الانفتاح على جيرانها من العرب والروس والإيرانيين، وقد نجح

(1) د. أمر الله ايشلر، العلاقات التركية-السعودية، "جريدة الشرق الأوسط"، العدد 12594، الأربعاء 22 مايو 2013.

الأترك في توسيع سوق المنتجات التركية لتجاوز السوق الأوروبية التي لم تعد قادرة على استيعاب مخرجات الاقتصاد التركي الصناعي والزراعي والخدمي، واستطاعت الحكومة التركية جذب رؤوس الأموال الخليجية من خلال إصلاحاتها الاقتصادية المتميزة بإنشاء البنوك الإسلامية وتحرير الاستثمار إلى جانب النمو الاقتصادي المتسارع⁽¹⁾.

ساهم هذا النجاح بشكل فاعل في نقل تركيا نقلة نوعية من بيئة طاردة إلى بيئة جاذبة، وأضاف ثقلًا آخر لذلك الموقع الاستراتيجي المتميز لتركيا الذي يشكل صلة وصل بين آسيا وأوروبا، كل ذلك أسهم في إعطاء تركيا ميزات نتج عنها التقارب السعودي التركي إضافة إلى أسباب أخرى يمكن إجمالها وفق الآتي⁽²⁾.

1. الموقف التركي من الغزو الأمريكي للعراق والذي رفض فيه البرلمان التركي تنفيذ المخططات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية أثناء عملية الغزو، وقد نال هذا الموقف استحسان ورضا الشعوب العربية وكان له دور ايجابي في مسار العلاقات.

2. النمو الاقتصادي التركي المبهر والمتسارع الذي نتج عنه تحقيق فوائض إنتاجية من السلع والخدمات، عجزت معها أسواق تركيا المحلية من استيعابها ووضعت الأسواق الأوروبية العراقية أمامها، مما اضطر إلى البحث عن أسواق جديدة ومنها الخليجية والسعودية مع إدراك الأتراك بأن هذه الأسواق محمية أمريكية، ولكنها نجحت في اختراقها والوصول إليها وسيتم التطرق إلى حجم التبادل التجاري بين السعودية وتركيا في مبحث لاحق.

3. الأوضاع السياسية والاقتصادية التي عصفت بالمنطقة منذ التسعينات وحتى بداية عام 2000 والتي تمثلت في انهيار أسعار البترول والتدخل الأمريكي في الخليج الذي أحدث نوعًا من عدم الاستقرار في المنطقة وحاجة حكومات الخليج إلى ضرورة تطوير المنطقة من خلال الارتباط بقوة صناعية إقليمية يتم من خلالها تنويع مصادر الدخل.

4. حصول قناعة لدى الطرفين التركي والسعودي بضرورة التحالف بينهما في مجال السياسة الخارجية بما يحقق مصالح البلدين، وأن الاعتماد على القوى الدولية كالاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية قد لا يستمر لفترة طويلة.

5. اتساع الدور الإيراني وتعاظم نفوذه في المنطقة أوجد حاجة ملحة إلى تحقيق توازن قوي لمواجهة المشروع الإيراني في المنطقة، وقد كانت تركيا هي الأفضل إقليمياً للقيام بهذه الموازنة كونها دولة إسلامية وتتمتع بقدرات اقتصادية وسياسية وعسكرية.

(¹) د. فيصل محمد الحمد، على الرابط الإلكتروني

<http://www.ommahparty> 28/4/2013

(²) د. فيصل محمد الحمد، المصدر السابق.

6. الموقف الإيجابي الرسمي والشعبي التركي من القضية الفلسطينية وخاصة حصار غزة ودفع تركيا دماء أبنائها بسبب موقفها في فك الحصار عن غزة ثم موقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في منتدى دافوس، هذه المواقف ساعدت في تقريب وتعزيز الموقف التركي.

7. تبني الحكومة التركية سياسة تصفير المشاكل وتحسين العلاقات السياسية مع الجميع، مع التخطيط والتوقع للأزمات قبل حدوثها ومتابعتها ومعالجتها، إضافة إلى الانفتاح الاقتصادي التركي وعلاقات حسن الجوار الذي أضاف أثراً إيجابياً على الوضع الداخلي السياسي في تركيا، حيث حرصت دول الجوار على دعم تركيا في قضاياها المصرية كالقضية الكردية والالتزامات الدولية الموجهة ضد تركيا بجرائم الإبادة الجماعية للأرمن إبان فترة حكم الإمبراطورية العثمانية. مما ورد يمكن تقسيم مستوى العلاقات السياسية وكالاتي:

1. اللقاءات على مستوى القمة

يذكر أن العلاقات الدبلوماسية السعودية التركية قد نشأت عام 1929 بعد توقيع اتفاقية الصداقة والسلام بين البلدين إبان عهد الملك المؤسس عبد العزيز والرئيس التركي مصطفى كمال أتاتورك، وفي هذا الصدد حصلت أول زيارة على مستوى القمة قام بها الملك فيصل بن عبد العزيز إلى تركيا في صيف عام 1966 في إطار جهود لتنظيم مؤتمر يحقق الوحدة بين الدول الإسلامية، واستمرت العلاقات التي تخللها توقيع اتفاقيات تعاون تجاري واقتصادي وتقني بين المملكة العربية السعودية وتركيا عام 1974، وتشكيل لجنة سعودية تركية مشتركة وإنشاء مجلس رجال الأعمال السعودي التركي وتوقيع اتفاقية ثقافية عام 1976، وساهمت المملكة العربية السعودية في مساعدة الاقتصاد التركي بعد تعرضه لأزمة حادة عام 1978 من خلال قروض ميسرة إلى تركيا بقيمة تجاوزت ثلاثة مليارات دولار⁽¹⁾.

وتعتبر العلاقات السعودية التركية من الناحيتين التاريخية والثقافية علاقات وطيدة، حيث تعمل المملكة وتركيا جنباً إلى جنب في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، ومن أهمها العمل في إطار مجموعة العشرين تدعمها العلاقات السياسية المتميزة بين البلدين، ولا تزال العلاقات السعودية التركية تتطور على أصعدة متنوعة بوتيرة متسارعة، ولعبت الاتصالات والزيارات الرسمية المتبادلة على أعلى المستويات (والتي ازداد معدلها بمرور الوقت، والزيارات المتكررة على المستوى الوزاري) دوراً كبيراً في تعزيز وتنويع التعاون بين الجانبين، وجرت ترجمة هذا

(¹) المدينة، مركز المعلومات، على الرابط الإلكتروني.

التوجه التصاعدي في العلاقات السياسية إلى نتائج ملموسة على المستويين الاقتصادي والسياسي، فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في حجم الاستثمارات المتبادلة بالتزامن مع التطورات التي تشهدها العلاقات في ميادين أخرى، حيث تزداد أعداد السائحين السعوديين في تركيا بصورة مستمرة، إضافة إلى تعزيز التعاون في الحقل الثقافي حيث يجري التشجيع على تنظيم أسابيع ثقافية متبادلة وإجراء دراسات جماعية حول التراث الثقافي المشترك⁽¹⁾.

وحصل التحول الكبير والنوعي في مسار العلاقات بعد زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز لتركيا عام 2006، والتي كان لها الدور الأكبر نحو تطوير ودفع العلاقات بين البلدين إلى أفق أرحب، واصطحب الملك معه وفداً ضم 22 اثنين وعشرين وزيراً و300 ثلاثمائة من رجال الأعمال وألقى الملك عبد الله بن عبد العزيز كلمة في هذه الزيارة جاء فيها "إننا نلاحظ بسرور تطور العلاقات التركية - السعودية لا في المجال السياسي فقط بل في المجال الشعبي وفي المجال الاقتصادي، إن المجال الآن مفتوح أمام رجال الأعمال في البلدين، والمرجو منهم أن يبادروا إلى إقامة المزيد من المشروعات المشتركة وإلى استثمار المزيد من الأموال، وإنني على ثقة أن المردود سوف يكون بعون الله مجزياً وينعكس بصورة مباشرة على رخاء الشعبين الصديقين" وكان قد تم خلال الزيارة التوقيع على عدد من مذكرات التعاون المشترك وتشجيع الاستثمارات المتبادلة واتفاقية النقل البري والتعاون في المجال الصحي والتجارة البحرية واتفاقية التعاون السياحي واتفاقية آليات التشاور السياسي بين وزارتي الخارجية السعودية والتركية، والبلدان لديهما علاقات دبلوماسية على أعلى المستويات فلدى المملكة العربية السعودية سفارة في أنقرة وقنصلية عامة في إسطنبول في حين أن تركيا لديها سفارة في الرياض وقنصلية عامة في جدة⁽²⁾.

وقد ركز البيان الختامي للزيارة على ثلاث مسائل أساسية هي السياسة والأمن والاقتصاد والحث على تعميق التشاور والتعاون بين البلدين بشأن القضايا الإقليمية وتبادل الزيارات رفيعة المستوى بانتظام واستمرار التعاون والتنسيق في المجالات كافة، وحث البيان على استمرار العمل على إزالة كافة العراقيل التي تواجه التجارة والاستثمارات.

وقد توالى الزيارات الرسمية التركية إلى المملكة العربية السعودية على مستوى القمة بعد زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى تركيا والتي كانت فاتحة عهد جديد للعلاقات. ففي كانون الثاني/ يناير 2009 استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، وفي كانون الثاني/ يناير 2010 استقبل الملك

(¹) فهد الثنيان، تقرير، "صحيفة الرياض الإلكترونية"، 2013/5/19 على الرابط الإلكتروني،

www.alriyadh.com. Article.836428.html.

(²) زيارة ولي العهد التاريخية، مركز المعلومات، مصدر سبق ذكره.

السعودي عبد الله بن عبد العزيز رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، وفي مارس/آذار من العام نفسه سلم الملك عبد العزيز جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان.

وفي آب/ أغسطس 2011 استقبل الملك عبد الله بن عبد العزيز الرئيس التركي عبد الله غول، وليست آخر زيارة يقوم بها رئيس تركيا على مستوى القمة إلى المملكة العربية السعودية كما هو متوقع، حيث استقبل الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز في نيسان/ أبريل 2012 رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، وفي تصريح للرئيس التركي عبد الله غول خلال زيارته للمملكة العربية السعودية بعد أدائه الحج عام 2013 قال "إن التعاون السعودي- التركي يشكل ضماناً لأمن واستقرار المنطقة وأن بلاده تؤسس لعلاقات استراتيجية مع دول مجلس التعاون وترفض إثارة النزعات الطائفية ووجود أسلحة الدمار الشامل في دول الجوار". وأكد على عمق العلاقات بين البلدين بقوله "العلاقات السعودية - التركية لها امتدادها التاريخي للروابط الكثيرة التي تجمع بين البلدين وقد تنامت في الفترة الأخيرة وأصبحت في مرتبة العلاقات الاستراتيجية نتيجة ما يوليه الملك عبد الله بن عبد العزيز من أهمية لهذه العلاقة لأمن واستقرار المنطقة بشكل عام"⁽¹⁾.

وبصدد تأثير زيارة الملك عبد الله التاريخية إلى تركيا أكد رئيس الوزراء التركي عمق الروابط التاريخية والعلاقات الاستراتيجية بين المملكة وتركيا بقوله "العلاقات السعودية - التركية متميزة جداً في كل المجالات، وشهدت هذه العلاقات نقلة نوعية خاصة بعد الزيارتين التاريخيتين اللتين قام بهما خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في عامي 2006 و 2007 وهي علاقات تاريخية تؤكد متانة الروابط الأخوية بين الشعبين السعودي والتركي، وبين المملكة العربية السعودية وتركيا تعاون استراتيجي في جميع الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية وغيرها"⁽²⁾.

أما على الجانب العسكري فقد أكد رئيس الوزراء التركي أردوغان "إن المناورات العسكرية المشتركة التي جرت مؤخراً بين المملكة وتركيا لها أهمية استراتيجية كبيرة في وقت تشهد فيه منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط ظروفاً دقيقة"، هذا التعاون الاستراتيجي بين المملكة وتركيا بعد الاتفاقيات العسكرية المبرمة بينهما ستكون له انعكاسات إيجابية على حاضر ومستقبل الأوضاع الأمنية في المنطقتين بما يخدم السلام والاستقرار بالإضافة إلى تطابق

(¹) محمد المختار الفال، صحيفة عكاظ الالكترونية 2013/10/19 على الرابط

www.okaz.com.sa/news/issues48221

(²) صحيفة اليمامة الالكترونية، العدد 445 على الرابط

www.yamamahimag.com/article

وجهات النظر في مختلف قضايا الساعة وخاصة في التعاون من أجل المحافظة على الأمن في الخليج ومتابعة مستجدات الأوضاع في الشرق الأوسط⁽¹⁾.

2. الزيارات الرسمية:

طبقاً لما ورد عن الزيارات التي قام بها مسئولون أتراك إلى المملكة العربية السعودية خاصة بعد الزيارة التاريخية التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى تركيا في عام 2006 و2007 تبين أن عدد الزيارات الرسمية على مستوى القمة وعلى مستوى الوزراء ورئيس البرلمان، بلغت 21 زيارة قام بها المسئولون الأتراك إلى المملكة العربية السعودية، منها 8 ثماني زيارات قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان استقبله فيها الملك عبد الله بن عبد العزيز، وهناك ثلاثة عشر لقاءً رسمياً لزيارات قام بها مسئولون أتراك على مستوى وزير الخارجية ورئيس برلمان تركيا، وكان في استقبالهم الأمير سلمان بن عبد العزيز الذي شغل منصب وزير الدفاع السعودي ثم بعد استلامه مهام ولاية العهد في المملكة خلفاً لولي العهد سلطان بن عبد العزيز، استقبل ولي العهد ووزير الدفاع الأمير سلمان بن عبد العزيز كل من مستشار الرئيس التركي ورئيس هيئة الأركان العامة التركي ثم وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو وبعده استقبل ولي العهد قائد القوات البرية التركي، وليس آخر القادمين كان الأمير سلمان قد استقبل والتقى بكبير مستشاري الرئيس التركي⁽²⁾.

ويذكر أن ولي العهد السعودي ووزير الدفاع الأمير سلمان بن عبد العزيز قد قام بزيارة إلى تركيا في 20 أيار/ مايو 2013 لبحث العلاقات بين البلدين وتطور الأوضاع السياسية على الساحة الإقليمية وبحث الأزمة السورية التي باتت تشكل خطراً يهدد المنطقة برمتها. ورافق ولي العهد في هذه الزيارة وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل ووزير الإعلام عبد العزيز خوجة ووزير الاقتصاد والتخطيط الدكتور محمد الجاسر، وقد بحث الطرفان القضايا ذات الاهتمام المشترك ومنها ملف مفاعل إيران النووي والقضية الفلسطينية ومشاريع الاستيطان والتهويد للأراضي الفلسطينية المحتلة⁽³⁾.

(1) . صحيفة اليمامة. المصدر السابق.

(2) زيارة ولي العهد التاريخية لجمهورية تركيا تمثل أهميتها الخاصة وسط تنامي العلاقات بين الرياض وأنقرة، مصدر سبق ذكره.

(3) حديث عبد الله بن هاجس الشمري، نشرة الرابعة، "قناة العربية الفضائية"، الاثنين 9 رجب 1434هـ، 20 أيار/ مايو 2013.

ومما لا شك فيه فإن توجه تركيا سياسيا نحو الشرق وخاصة المملكة العربية السعودية يلاقي قبولا من المملكة لاعتبارات عديدة منها ما هو تاريخي ومنها ما هو مستقبلي، فتركيا دولة إسلامية معتدلة، وهذا سبب جعل المملكة ترغب في التعامل معها وفق مبدأ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

لذلك كله ترى المملكة العربية السعودية أنه من الضروري التنسيق مع الجانب التركي من أجل استقرار منطقة الخليج أو ما يعرف بأمن الخليج في المرحلة المقبلة لإيجاد غطاء إقليمي لاستقرار هذه المنطقة من العالم وإبعادها عن الاستقطاب ومحاولات فرض النفوذ الإقليمي خاصة في ظل محاولات إيران التي تهدف إلى التدخل في شؤون دول الخليج العربية من خلال استخدام طهران البرنامج النووي وعسكرته كورقة للتهديد الإقليمي أو التلويح بإغلاق مضيق هرمز في وجه الملاحة العالمية⁽¹⁾.

وتنظر القيادة السعودية إلى أن تركيا بإمكانها القيام بوساطة ناجحة في موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نظرا لعلاقاتها المتميزة بالجانبين إضافة إلى علاقاتها المتميزة مع أمريكا والدول الأوروبية باعتبار أن تركيا عضو في (الناتو)، وتؤكد قيادة المملكة على أن تحسن وتطور العلاقات السياسية بين المملكة وتركيا سوف يتيح العديد من فرص التعاون الاقتصادي، ويفتح أفقا جديدة للاستثمارات المشتركة في شتى المجالات ومنها الاستثمار في المجال الاقتصادي والأمن الغذائي، وكذلك التوسع في الاستثمارات الصناعية خاصة في مجال تكرير النفط والصناعات البتروكيميائية حيث تستورد أكثر من 90% من احتياجاتها النفطية التي يمكن أن توفرها وتؤمنها المملكة العربية السعودية بالمقابل تمتلك تركيا ما يقرب من 26,5 مليون هكتار أراضي زراعية ومصادر مياه عذبة متنوعة تبلغ كميتها 234 مليار متر مكعب⁽²⁾.

(¹) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، على الرابط الإلكتروني

<http://www.elph.com/web/Newspapers/8/5/2013>.

(²) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، مصدر سبق ذكره.

3. العلاقات السعودية التركية على صعيد المنظمات الدولية:

شهدت الساحة السياسية الإقليمية والدولية متغيرات جوهريّة خاصة بعد عام 2003، وكان من أبرز تلك المتغيرات موقف دول الخليج العربيّة والسعودية خاصّة تجاه تركيا في المنظمات الدوليّة، ومنها منظمة المؤتمر الإسلامي، والذي كانت فيه المملكة العربيّة السعوديّة من أشدّ المناوئين لتركيا، ثمّ تغير المشهد السياسي ليصبح على العكس تماماً، حيث دعمت السعوديّة الجانب التركي بشكل كبير وواضح إلى حد ترشيح ممثل تركيا لمنصب الأمين العام الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، حيث فاز بهذا المنصب الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو، ودعمت السعوديّة ومعها دول مجلس التعاون الخليجي تركيا لعضوية مراقب في جامعة الدول العربيّة، وبالمقابل فقد سعت تركيا لتعزيز علاقات دول الخليج والمملكة خاصّة مع حلف الناتو حيث طرحت تركيا مبادرة سميت لاحقاً بالمبادرة التركيّة للتعاون، والتي أطلقت في مؤتمر لحلف الناتو في تركيا عام 2004 وكانت المبادرة تهدف إلى المساهمة في الأمن العالمي والإقليمي من خلال علاقات تعاون ثنائية في المجال الأمني مع الناتو وفي هذا الصدد حصل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان على جائزة الملك فيصل العالميّة لخدمة الإسلام عام 2010 والتي بينت الدور الذي قام به في تحسين وتطوير العلاقات التركيّة-الخليجيّة إضافة إلى دور تركيا في دعم القضية الفلسطينيّة وموقفها من العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2002-2009⁽¹⁾.

وفي إطار التعاون بين المملكة العربيّة السعوديّة وتركيا تعد آلية التشاور الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي الأولى من نوعها التي تقرها دول المجلس مع دولة خارجيّة، حيث عقد الاجتماع الوزاري المشترك الأول للحوار بين مجلس التعاون وجمهورية تركيا في 2 سبتمبر/أيلول 2008 في مدينة جدة بالمملكة العربيّة السعوديّة، وقع فيه الجانبان مذكرة تفاهم بشأن إقامة حوار استراتيجي تشمل وضع آليات للحوار بهدف تطوير العلاقات على كافة الأصعدة، وعقد الاجتماع الثاني الوزاري المشترك للحوار بين دول مجلس التعاون وتركيا في 8 تموز/ يوليو 2009 في مدينة إسطنبول التركيّة، في حين تم عقد الاجتماع الوزاري الثالث المشترك للحوار الاستراتيجي في دولة الكويت بتاريخ 17 تشرين أول/ أكتوبر 2010 والذي أقر خطة عمل مشترك للتعاون بين الجانبين للعامين 2011-2012 تشمل مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والنقل والمواصلات والزراعة، والأمن الغذائي والثقافة والإعلام والصحة والتعليم، وتم في نفس الاجتماع الاتفاق على عقد الاجتماع الرابع للحوار الاستراتيجي في تركيا.

(1) د. فيصل محمد الحمد، مصدر سبق ذكره.

وعقد الاجتماع الوزاري المشترك في مدينة إسطنبول في 28 كانون الثاني/ يناير 2012 ترأس وفد مجلس التعاون في هذا الاجتماع صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية الحالي⁽¹⁾.

والملاحظ أن ما يميز السياسة الخارجية للبلدين هو التوافق والتناغم نحو المنطقة، ووجود الثقة المتبادلة بين الدولتين والتي نتج عنها زيادة التعاون والتنسيق في تناول القضايا الإقليمية والدولية حيث يسهم البلدان في الجهود الدولية لزيادة أمن واستقرار المنطقة والعديد من المناطق غير المستقرة في أوضاعها وفي هذا الجانب تشهد العلاقات السعودية التركية نشاطاً دؤوباً في مجال التعاون جنباً إلى جنب في إطار مجموعة العشرين الدولية حيث العمل المشترك الذي تدعمه علاقات سياسية متميزة بين البلدين، والتي لا تزال تأخذ وتيرة التنوع والتسارع والذي لعبت فيه الاتصالات والزيارات الرسمية المتبادلة الدور الأكبر وعلى أعلى المستويات.

وتم ترجمة هذا التعاون وهذه العلاقة المتطورة إلى نتائج ملموسة على المستويات الاقتصادية حيث شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في حجم الاستثمارات المتبادلة والتي تتطلع أنقرة لزيادتها وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 30 مليار دولار، في الوقت الذي يعمل في المملكة العربية السعودية ما يقرب من 100 ألف مواطن تركي يعيشون على أرض المملكة⁽²⁾.

وفي مجال تعاون آخر وضمن إطار جامعة الدول العربية ورغم عدم عضوية تركيا فيها، فيمكن التعاون والتقارب بشكل آخر كأن تكون تركيا عضواً مراقباً أو أكثر في جامعة الدول العربية، وان يكون لجامعة الدول العربية وضع المراقب أو أكثر في منظمة الدول الناطقة بالتركية، بحيث تكون هذه العضوية بمثابة لجنة تنسيق وإيصال الرأي في موضوعات تهم الطرفين، وتضمن استمرار التواصل والتنسيق والتشاور حول كل القضايا التي تطرح في اجتماعات هاتين المنظمين⁽³⁾.

وقد تطور التقارب السعودي التركي في فترة إعداد الدراسة 2002-2010 بعد شعور الأتراك أن ما بذلوه من جهد وما نفذوه من مطالب وشروط بغية اللحاق بركب القافلة الأوروبية بآء بالفشل الذي تقف وراءه ألمانيا وفرنسا، ولذلك لجأت تركيا إلى بعدها وعمقها الاستراتيجي

(¹) زيارة ولي العهد التاريخية لجمهورية تركيا تحتل أهميتها الخاصة وسط تنامي العلاقات بين الرياض وانقرة، مركز المعلومات، اخبار اليوم، على الرابط الالكتروني

www.alyaum.com/nets/art82717.htm.

(²) المصدر السابق.

(³) . محمد نور الدين، وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي - التركي، "المستقبل العربي"، العدد 382، السنة الثالثة والثلاثون، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، كانون الأول/ ديسمبر 2010، ص 101.

البديل من خلال الانفتاح على العالم العربي والإسلامي وتبني سياسة اقتصادية مفادها الجميع رابح في هذه العلاقة، ونجح التقارب التركي السعودي خاصة في المجال السياسي والاقتصادي رغم إن هذا التقارب لم يخل من عراقيل وتحديات ومنها⁽¹⁾:

أولاً: الموازنة بين المصالح التركية - الإيرانية من ناحية والمصالح التركية- السعودية من ناحية أخرى حيث اعتمدت الدبلوماسية التركية سياسية الا مشاكل تصفير المشاكل مع جميع جيرانها ورفضت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف إلى جر المنطقة إلى مواجهة عسكرية مع إيران، والتحدي الذي برز أمام تركيا في هذا الإطار هو قدرتها على موازنة مواقفها بين المعسكر الأمريكي وحلفائه دول الخليج والسعودية وإسرائيل، وبين المعسكر الثاني المتمثل في التحالف الإيراني-السوري والتنظيمات الجهادية التي تناصب الولايات المتحدة الأمريكية العداء، والموضوع المهم هو في حالة وقوف تركيا مع المعسكر الإيراني خسرت الخليج بكل ثقله ودعمه المالي واستثماراته وسوقه، وان وقفت مع المعسكر الأمريكي دخلت في نطاق عدم الاستقرار نتيجة دعم إيران تنظيمات مناوئة لتركيا والمتمردين الأكراد.

ثانياً. التحدي الاقتصادي المتمثل في موازنة المصالح الاقتصادية مع المملكة العربية السعودية، ومجلس التعاون الخليجي من جانب والاتحاد الأوربي من جانب آخر، وجدير بالذكر أن مستوى التبادل التجاري مع دولة واحدة من دول الاتحاد الأوربي يضاوي مستوى التبادل التجاري التركي مع دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، ورغم أن حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وتركيا وصل إلى ما يقرب 8 ثمانية مليارات دولار، بلغت فيه صادرات تركيا إلى المملكة حوالي 3,3 مليار دولار، وصادرات السعودية إلى تركيا حوالي 4,8 مليار للسنوات من 2003 إلى 2008 إلا أن حجم التبادل التجاري بين تركيا والاتحاد الأوربي يشكل نسبة وصلت إلى حوالي 48% من إجمالي التجارة التركية عام 2008 وفي نفس العام بلغت استثمارات الاتحاد الأوربي في تركيا ستة أضعاف ما تمثله استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، كما لا تملك دول الخليج العربية والسعودية القدرة على اتخاذ قرار بسحب سيولتها المالية أو تحويل استثماراتها من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي وتركيزها في الاقتصاد التركي، وهي النواحي التي تثير تساؤلاً مهماً هو هل تستبدل تركيا الاتحاد الأوربي بالدول العربية؟

ثالثاً. الارتباط الأمني والسياسي والثقافة بين تركيا ودول حلف الناتو له بعد زمني وجذور سياسية واقتصادية حاضرة في ذهن السياسيين الأتراك ليس من السهولة أن تستغني أو أن

(1) د. فيصل محمد الحمد، مصدر سبق ذكره.

تستبدل حلف دولي قوي لسنوات طويلة مع دول مشتتة وخاضعة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية لا سيما وأن الفلسفة التركية الجديدة أخذت منحى وبعد إسلامي ومحاولة بناء منظومة سياسية إقليمية تمثل تحدياً صارخاً للأجندة الأمريكية في المنطقة فهل يمكن لتركيا الاستمرار في هذا الاتجاه؟

رابعاً. المسألة الفلسطينية: ترتبط تركيا في علاقات جيدة مع إسرائيل، وقد تكون هذه العلاقات من التحديات التي تواجه العلاقات السعودية - التركية، فتركيا لا ترغب ولا تريد قطع علاقتها بإسرائيل رغم أن إسرائيل تحتل الضفة والقطاع والجولان، وتهدد لبنان والمنطقة وتحول دون قيام دولة فلسطينية، هذا الحال يفرض على الطرفين إتباع سياسة حذرة تأخذ بعين الاعتبار هذه العلاقات، وبذات الوقت ينبغي ألا تكون العلاقات التركية - الإسرائيلية عائقاً أمام تطور العلاقات التركية بأية دولة عربية لأن ذلك يعني وفق ما يراه الباحث انغلاق العرب على أنفسهم وقطع علاقاتهم مع أغلب دول العالم لأن إسرائيل لها شبكة علاقات واسعة مع العالم لأسباب كثيرة وعديدة وهي تؤثر في أهم هيئة عالمية ودولية وهي الأمم المتحدة إضافة إلى سيطرتها ونفوذها الكبير في التأثير على صانع القرار الأمريكي والذي بدوره يشكل تأثيراً أكبر عالمياً وإقليمياً، وما يأمله المواطن العربي في السعودية أو في أي مكان من الوطن العربي أن تقوم العلاقة بين العرب وتركيا على أسس ثابتة تعكس مصالح وحضارة الطرفين بغض النظر عن السلطة السياسية الحاكمة، وقد سجلت لقيادة تركيا خلال فترة الدراسة مواقف عدة تجاه عدد من القضايا العربية خاصة تجاه القضية الفلسطينية وسياسات إسرائيل العدوانية⁽¹⁾.

خامساً. الملف النووي الإيراني: يمكن أن يكون عاملاً في توحيد رؤى البلدين للضغط من أجل شرق أوسط خال من السلاح النووي رغم تفرد إسرائيل بامتلاك هذا السلاح، وقد تم التطرق إلى هذا الموضوع في موضع سابق.

(1) محمد نورالدين، مصدر سبق ذكره، ص 103.



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

المبحث الثاني البعد الاقتصادي في العلاقات السعودية - التركية

دوافع العلاقات الاقتصادية:

توقع تقرير اقتصادي صادر عن مجلس الغرف السعودية عام 2008 إلى أن الاستثمارات السعودية في تركيا قد تصل إلى 15 مليار دولار خلال فترة قصيرة، وتمثل تركيا سوق قريبة وعمق للأسواق السعودية في مجالي التجارة والاستثمار، وفيها أكثر من 70 مليون نسمة يصل معدل دخل الفرد إلى حوالي 10 آلاف دولار سنوياً، وتعتبر بوابة مهمة للمنتجات السعودية إلى دول القارة الأوروبية وشريك اقتصادي له دور مهم ومؤثر في التطورات الاقتصادية والسياسية في المنطقة والعالم، وتوفر فرصاً استثمارية مربحة لرجال الأعمال السعوديين في جميع القطاعات الاقتصادية ومورد هام للمملكة للعديد من المنتجات الزراعية والصناعية ذات المزايا النسبية. (الشعير - الحديد ومنتجاته - السلع الغذائية)، أما عن أهمية المملكة اقتصادياً بالنسبة لتركيا فهي تعتبر سوقاً مهماً تمثل عمقاً للأسواق التركية في مجالي التجارة والاستثمار. فهي سوق تمثل حوالي 28 مليون نسمة بمتوسط دخل فردي حوالي 20 ألف دولار سنوياً، ومستوعب هام للعمالة التركية من كافة التخصصات، ومن ثم مصدر للتحويلات من العملات الأجنبية، ومساهم في حل مشكلة البطالة بتركيا، تتجاوز العمالة التركية في المملكة 100 ألف عامل، وتمثل سوق هام لترويج المنتجات السياحية التركية، ومن ثم مصدر للدخل السياحي. حيث يزور تركيا سنوياً أكثر من 50 ألف سعودي للسياحة⁽¹⁾.

وقد أكد التقرير السابق الإشارة إليه إلى أن هناك عوامل محفزة لبناء شراكة اقتصادية بين البلدين أبرزها التحديات التي فرضتها العولمة الاقتصادية على دول المنطقة ومنها المملكة وتركيا، وهو ما جعل البعد الاقتصادي والاستثماري هو المحرك الفعلي للعلاقات بين البلدين إضافة إلى المصالح المشتركة للمملكة وتركيا كدولتين إسلاميتين كبيرتين في العالم الإسلامي وفي المنطقة وفرص التكامل الاقتصادي المتاحة لدى البلدين، حيث موارد الطاقة ورؤوس الأموال متوفرة لدى المملكة، والكوادر البشرية الماهرة والتقنية المتقدمة متوفرة لدى تركيا إلى جانب القرب الجغرافي، ويوجد عدد من المجالات الواعدة لتحقيق شراكة اقتصادية بين البلدين منها

(¹) تقرير محمد الحيدر، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.alriyadh.com/2013/05/22/>

مشاركة البلدين في إنجاز العديد من المشروعات الاستثمارية الكبيرة في المملكة، وفي مقدمتها مشروعات القطارات والسكك الحديدية، ومنها مشروع قطار الرياض الذي يصل للمنطقة الشمالية ومن ثم لتركيا عبر دمشق والتعاون بين البلدين في مجال الاتصالات، حيث هناك تواجد قوي لشركة الاتصالات السعودية في تركيا⁽¹⁾.

وفي هذا السياق حصل الاقتصاد التركي على المرتبة السابعة ضمن القوى الاقتصادية التي يؤمل لها مستقبل واعد ومزدهر ضمن قائمة الدول الاقتصادية الصاعدة في العالم، ومن بينها كل من الصين والبرازيل وروسيا وإندونيسيا والمكسيك والهند جاء ذلك بموجب تقرير صادر من مركز الدراسات في الكونجرس الأمريكي حول مستقبل اقتصاد العالم، والجدير بالذكر أن تركيا تحتل المركز السادس عشر اقتصاديا في العالم، ويتوقع أن تقفز إلى المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول عام 2050⁽²⁾.

ويمكن القول ما وصل إليه الاقتصاد التركي هو نتيجة لسياسات ناجحة للقيادة التركية في مجال الاقتصاد، والذي هدف إلى الانفتاح على أكثر من ألف شركة أوروبية مع أخرى من جمهورية مصر العربية وتونس بهدف خلق تعاون استراتيجي بين الأطراف الثلاث المذكورة في مشروع أطلق عليه تسمية "الجسور الدولية"⁽³⁾.

ومنذ عام 2005 إلى 2011 بلغت الاستثمارات العربية في تركيا حوالي 14 مليار دولار في الوقت الذي بلغ فيه حجم التبادل التجاري حوالي 33,5 مليار دولار عام 2011 بعد أن كان حتى عام 2004 حوالي 13 مليار دولار هذه القفزات في مجال التعاون الاقتصادي بين تركيا والدول العربية صرح عنها رئيس الحكومة التركية أحد قادة حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان حيث قال "انه يأمل في إنشاء مناطق تجارية حرة مع البلدان العربية ودول مجلس التعاون الخليجي" وصرح بأن هدف تركيا أن تصل مع الدول العربية لاتفاقيات استراتيجية تساهم في التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي"⁽⁴⁾.

ومما لا شك فيه فإن لدول الخليج العربي والسعودية خاصة ثروات مالية ضخمة غير أنها تفتقر إلى التنوع الاقتصادي إضافة إلى اعتمادها الكبير على ما يتم استيراده من سلع وخدمات،

(1) تقرير محمد الحيدر، مصدر سبق ذكره.

(2) عصام فاعوري ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية" مدينة الخرطوم، السودان 3-5/2013، ص 10 بالتعاون مع كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

(3) "جريدة أخبار الخليج"، مشروع الجسور الدولية"، العدد 12621، الجمعة 12 أكتوبر، 2012، البحرين.

(4) محمد إبراهيم السقا "هل يتكامل العرب مع تركيا" المجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد 6647 في

www.aleqt.com على الرابط 2011/12/23

وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة ومستويات الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ومثل هذه الحالة لا تنطبق على السعودية ودول الخليج العربي فقط، وإنما على الدول النفطية التي تعتمد على سلعة النفط فقط مثل ليبيا والجزائر⁽¹⁾.

المحفز التركي للتعاون الاقتصادي

دفعت عوامل عديدة المملكة العربية السعودية للتعاون الاقتصادي مع تركيا خاصة بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، ويعود سبب ذلك إلى عودة رؤوس الأموال والفائض النقدي من عوائد النفط التي جنتها المملكة نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط عالمياً والتي فرضت البحث عن فرص استثمارية في المنطقة وخاصة تركيا التي اكتسبت أهمية بسبب إمكانياتها الاقتصادية⁽²⁾.

وفي هذا الإطار وقعت دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها السعودية مع تركيا الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي في البحرين في 30 أيار/ مايو 2005 كان أبرز ملامحها الآتي⁽³⁾.

1. تشجيع التعاون الاقتصادي في مجالات مختلفة بين الطرفين.
 2. تبادل المعرفة والخبرات الفنية اللازمة لتلك المجالات.
 3. تشجيع تبادل زيارات الممثلين والوفود والبعثات الاقتصادية والتجارية والفنية.
 4. إقامة المعارض وتقديم تسهيلات التعاون الاقتصادي.
- وضمن سعيها لتوسيع أفق التجارة والتبادل الاقتصادي والتجاري تم توقيع مذكرة تفاهم في جدة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا في 12 أيلول 2008 كانت ورائها عدة أسباب⁽⁴⁾:
- أولاً. تأسيس حوار منظم بين الجانبين يتم في ضوء عقد اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون ووزير خارجية تركيا في كل سنة مرة واحدة وبشكل دوري في الدولة التي ترأس القمة الخليجية وتركيا.

(1) محمد إبراهيم السقا، "هل يتكامل العرب مع تركيا"، مصدر سبق ذكره.

(2) خالد حنفي علي، تركيا والخليج: اجتياح اقتصادي متبادل في 2002/12/25، على الرابط

<http://www.Islam on line.net / economics / 200>

(3) هل يسير قطار تركيا الحديثة على سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي؟ السبت 6 أيلول 2008 على

الرابط www.arreouiah.com

(4) شحاتة محمد ناصر، تركيا والخليج العربي، الأفاق والصعوبات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،

ابوظبي، الإمارات، 2008، على الرابط www.ecssr.ac.ae

ثانيًا. تعمل هذه المذكرة على إعطاء سند قوي لتفعيل الاتفاقية الإطارية التي سبقتها والتي تبحث في إنشاء منطقة تجارية حرة مشتركة من شأنها الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية إلى مستويات أفضل.

ثالثًا. إضافة لما تقدم فإن القلق من البرنامج النووي الإيراني وتدخلاتها في الأقطار العربية ومنها العراق وفلسطين ولبنان فإن السعودية ترحب بدور تركي يوازن ذلك الدور الإيراني المتصاعد حيث النظر إلى تركيا على أنها الموازن الإقليمي لإيران، وكان هذا أحد أبرز الأسباب لزيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى تركيا العام 2006 و2007.

ويذكر (علي بابا جان) وزير الخارجية التركي عام 2007 قد صرح "بأن تركيا تولي أهمية كبيرة لأمن الخليج واستقراره وهي ستأثر بشكل مباشر من أي تدهور أمني يصيبه" والجدير بالذكر أن الوثيقة الموقعة والتي ذكرت أنفاً تتطرق إلى تنظيم وتنسيق شامل لجميع مجالات التعاون السياسية والاقتصادية والأمنية والدفاعية، ولا يمكن لتركيا أن تفرط بها لما بذلته من جهد لتحقيق ما وصلت إليه من مشروع كبير في الانفتاح على دول الخليج العربي، والذي يضع أمن واستقرار دول الخليج في مقدمة اهتمامها⁽¹⁾.

المحفز السعودي للتعاون الاقتصادي

تعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر دول الخليج العربي في الحجم والسكان، وكذلك فهي أكبر اقتصاد خليجي حيث تمتلك حوالي 20-25% من احتياطي النفط العالمي المؤكد طبقاً لتقارير عام 2008، وهي أكبر مصدر للنفط الخام في العالم ويتولى القطاع النفطي توليد 45% من إيرادات الميزانية السعودية ونحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي و90% من متحصلات التصدير، وبينما تنتج المملكة 2,9 مليون برميل نفط خام يومياً فإنها تصدر 5,8 مليون برميل منه يومياً، وبلغ ناتجها المحلي الإجمالي في 2008 نحو 486 مليار دولار محققة معدل نمو 2,4%⁽²⁾.

وتستخدم السعودية نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي في الاستثمار، حيث بلغت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي عام 2008 حوالي 19,5% وإن حجم قوة العمل في الاقتصاد السعودي ما يقرب من 74,6 مليون شخص ثلث هذه القوة من الوافدين الأجانب، والصناعات

(¹) سمير صالحه، الشراكة التركية - الخليجية: كيف ستصرف إيران؟ على الرابط www.moheet.com

(²) مدحت أيوب، البعد الاقتصادي في العلاقات الخليجية-التركية، "مجلة شؤون خليجية" مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد 61، القاهرة، ربيع 2010، ص 47.

الرئيسية في السعودية هي إنتاج وتكرير النفط الخام والبتروكيماويات الأساسية والأمويا والغازات الصناعية والاسمنت واللدائن، وبلغت صادرات المملكة عام 2008 حوالي 330 مليار دولار 90% منها نفط خام تفتقر إليه تركيا⁽¹⁾.

إن التحول في الوجهة الإقليمية لتركيا نحو العالم العربي مسألة واضحة رغم أن المحللين الأتراك يقولون إنه ليس تحولا محوريا عن الوجهة الأوروبية بل موازنة دفعت إليها التغيرات في العلاقات التجارية العالمية، وتحاول تركيا أن تقوي حجم التجارة مع الدول العربية وخاصة دول الخليج لأن علاقتها التجارية مع أوروبا رغم أهميتها تضعها في عجز تجاري دائم في مقابل التجارة مع العالم العربي فهي في فائض وزيادة الاستثمارات العربية داخل تركيا ستساعد في تنشيط هذا المجال وفي جولاته الخليجية في كانون الثاني/يناير 2011 وضع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أهمية دول الخليج والمملكة العربية السعودية في مستوى أهمية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويطمع المسؤولون الأتراك إلى أن يزداد حجم الاستثمارات السعودية في تركيا إلى 10 عشرة مليارات دولار في ثلاث سنوات بعد توقيع اتفاقيات مشتركة⁽²⁾.

وتوقع وزير المال التركي محمد شمشيك أن يرتفع حجم الاستثمارات التركية - السعودية المشتركة إلى نحو 10 عشرة مليارات دولار في غضون ثلاث سنوات وذلك من عام 2010، وأن حجم التبادل التجاري بين بلده والسعودية لا يتناسب مع العلاقات الممتازة بينهما⁽³⁾.

ويذكر أن أجمالي المشاريع التركية السعودية في المملكة بلغت عام 2010 حوالي 61 مشروعا باستثمارات تصل إلى 258 مليون ريال سعودي، منها 24 مشروعا صناعيا و37 مشروعا خديما ويوجد 18 مشروعا مشتركا كان يمتلكها مستثمرون سعوديون وأتراك و43 مشروعا يمتلكها المستثمرون الأتراك بنسبة 100% منها 15 مشروعا صناعيا و28 مشروعا خديما⁽⁴⁾. وكان وراء هذا التطور الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها السعودية وكما يلي:

الإصلاحات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية:

في مجال الاستثمار كان قبل نيسان/أبريل عام 2000 الاستثمار الأجنبي مسموحا به بشروط منها أن يكون المشروع تنمويا، وينقل التكنولوجيا، وان يتضمن شريكا سعوديا

(1) مدحت أيوب، المصدر السابق.

(2) هدى حوا، منطقة التجارة الحرة العربية-التركية، أي غط من أنماط الشراكة الاقتصادية بين تركيا والوطن العربي، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مجموعة باحثين، تقديم محمد نور الدين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، أيار، مايو 2012، ص293.

(3) "صحيفة الحياة" 2011/1/30.

(4) منير الحمش، وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية - التركية، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص248.

بحصة لا تقل عن 25% من المشروع، أما بعد نيسان/ أبريل 2000 أقر مجلس الوزراء قانوناً جديداً أصبح فيه الوضع بالنسبة للاستثمار مختلفاً من حيث⁽¹⁾:

1. السماح للشركات أن تكون مملوكة من جانب رأس المال الأجنبي بنسبة 100% "عدا بعض القطاعات" وتعامل الشركات الأجنبية والسعودية على قدم المساواة في حين كانت لجنة استثمار رؤوس الأموال الأجنبية تطالب بحصة قدرها 51%، وأصبح بإمكان الشركات الأجنبية أن تطلب قروضا مسيرة من صندوق التنمية الصناعي السعودي.

2. السماح للشركات الأجنبية بامتلاك الأرض من أجل النشاطات المصرح بها ومن، أجل إسكان موظفيها في حين كان يطلب من الشريك السعودي الاحتفاظ بالأرض.

وأعطيت ضمانات من أجل المستثمرين الأجانب لإعادة رؤوس الأموال إلى أوطانهم وتحويل المال من أجل الوفاء بالتزامات العقود، وأعطيت الشركات الأجنبية سلطة التصرف ككفيل لموظفيها من غير السعوديين، وأقر مجلس الوزراء قانون المملكة العقارية بعنوان فرعي للقانون هو "نظام ملكية العقارات واستثمارات غير السعوديين" معطياً الحق لغير السعوديين بامتلاك عقارات من أجل إقامتهم الخاصة⁽²⁾.

أما الضرائب فقد كانت قبل عام 2000 حوالي 45% بالنسبة لضرائب الاستثمارات الأجنبية وهي نسبة منفرة للشركات المستثمرة وقد انخفضت بعد عام 2000 إلى 30% ثم بعد تموز 2004 انخفضت إلى 20%⁽³⁾.

وفي قطاع التأمين أقر مجلس الوزراء السعودي في تموز/ يوليو 2003 قانوناً جديداً للتأمين يهدف إلى تنظيم قطاع التأمين في المملكة، وفتح القانون القطاع أمام المستثمرين الأجانب وأوجد إطار عمل قانوني للعديد من شركات التأمين العاملة في المملكة⁽⁴⁾.

ويمكن القول إن الاستثمار الأجنبي كان له النصيب الأوفر في القرارات الصادرة من قيادة المملكة لتحفيز الشركات الأجنبية على الاستثمار في المملكة بالشكل الذي يسهم في تنمية

(¹) مونيكا مالك وقيم نيبلوك، مصدر سبق ذكره.

(²) قانون الملكية العقارية لعام 2000 على الرابط الإلكتروني sagia، 20 كانون الأول / ديسمبر 2004

(³) قانون ضرائب الشركات على الرابط sagia في 27 كانون أول / ديسمبر، 2004.

(⁴) تصريح وزير النفط السعودي علي النعيمي في:

وتطوير الاقتصاد حيث قدم نظام الاستثمار الأجنبي الجديد الحوافز المالية التي تهم المستثمر الأجنبي بالدرجة الأولى وهي أحد الأسباب التي ساهمت في جذب الاستثمارات الأجنبية⁽¹⁾.

تطور العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2002-2010):

شهدت العلاقات السعودية-التركية انتعاشاً في المجال الاقتصادي إضافة إلى سائر المجالات إبان حكم تركوت أوزال في فترة الثمانينات حيث انتهجت الحكومة آنذاك سياسة خارجية حررت تركيا من الانغلاق على النفس، وجعلتها تنفتح على العالم وتقوم بمبادرات وتتبع سياسة ريادية، وتبنت تركيا في عهد أوزال موقف التقارب تجاه المملكة العربية السعودية لتحقيق النجاح في الاقتصاد التركي القائم على التصدير من جهة وتغطية حاجة البلاد من النفط بشكل آمن من جهة أخرى، هذا الوضع الإيجابي انعكس في تبادل الزيادات على أعلى المستويات رغم أنها لم ترق إلى مستوى القمة، وأصاب العلاقة بين البلدين نوع من الفتور بعد ذلك إلا أنها اندفعت بقوة في كافة المجالات وتحديداً المجال الاقتصادي مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وكان موضوع الطاقة له الدور المحوري في سير العلاقات الاقتصادية بين البلدين لأن تركيا تعد بلداً مستورداً للطاقة، والمملكة العربية السعودية بلداً مصدراً لها، حيث احتلت المملكة المركز الأول خليجياً في هذا المجال⁽²⁾.

وفي هذا السياق بلغ حجم المشاريع الموكولة إلى الشركات التركية في المملكة العربية السعودية ما قيمته 12,1 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2012، وأصبحت تركيا أكبر الدول نمواً اقتصادياً في منطقة الشرق الأوسط بتحقيق 740 مليار دولار كنتاج قومي إجمالي سنة 2008، تلتها المملكة العربية السعودية في المركز الثاني بتحقيق 476 مليار دولار في نفس السنة، وحسب معطيات اتحاد المصدرين الأتراك فإن الصادرات التركية إلى المملكة قد زادت في سنة 2012 بنسبة 37% لتحقيق 3,75 مليار دولار وارتفعت بذلك المملكة إلى المركز الثامن في

(1) طلال منصور الذياي، "الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية"، شركة كنوز المعرفة، جدة 2011، ص110.

(2) أمر الله إيشلر، العلاقات التركية-السعودية، "جريدة الشرق الأوسط"، العدد 12594 الأربعاء 22 مايو 2013 على الرابط الإلكتروني

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3andissueno=12594>

سنة 2012 في الصادرات التركية بعد أن كانت في المركز الثالث عشر في عام 2011، وبلغت حصة إجمالي الصادرات التركية نسبة 3% عام 2012 بعد أن كانت 2,1% عام 2011⁽¹⁾. وتعتبر تركيا من بين أكبر الشركاء التجاريين للمملكة، فقد احتلت المرتبة الرابعة عشر من حيث الواردات للمملكة عام 2010، وفي بيانات الجدول التالي إشارة إلى الاتجاه التصاعدي المتطور في علاقات التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وتركيا في الفترة بين 2003-2010 لكل من الصادرات والواردات.

التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وتركيا خلال الفترة 2003-2010 (القيمة=مليون ريال)

السنة	صادرات المملكة إلى تركيا (مليون ريال)	واردات المملكة من تركيا (مليون ريال)	إجمالي حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري	معدل التغير في الميزان التجاري (%)
2003م	2509	2292	5801	1217	-
2004م	4539	2360	6899	2179	79
2005م	6769	3139	9908	3630	67
2006م	7771	3183	10954	4588	26
2007م	8872	4699	13571	4173	9-
2008م	11650	7181	10831	4469	7
2009م	5737	6314	12051	577-	87-
2010م	9012	8246	17258	766	233

المصدر: مصلحة الإحصاءات والمعلومات، إحصاءات التبادل التجاري بين المملكة وشركائها

ومن قراءة الجدول يتضح أن رصيد الميزان التجاري بين المملكة وتركيا قد حقق تطوراً وفائضاً لصالح المملكة خلال الفترة المذكورة، باستثناء عام 2009، حيث بلغ العجز في الميزان التجاري حوالي 577 مليون ريال بسبب قلة صادرات المملكة قياساً للواردات، وتشير بيانات الجدول إلى زيادة قيمة الصادرات عام 2010 بنسبة 57% عن مستواها عام 2009، وازدادت واردات المملكة من تركيا لنفس العام حوالي 31% عن مستواها عام 2009، وطبقاً للجدول فإن الوزن النسبي لصادرات المملكة إلى تركيا تراوح بين 0,8% - 1,01% من إجمالي صادرات

(¹) أمر الله إيشلر، العلاقات التركية-السعودية، مصدر سبق ذكره.

المملكة إلى مختلف دول العالم خلال الفترة 2003-2010، كما بلغ الوزن النسبي لواردات المملكة من تركيا ما بين 1,22 - 2,06% من إجمالي وارداتها من بقية دول العالم خلال الفترة المحددة السابقة⁽¹⁾.

أما ما يخص أهم مواد التبادل التجاري بين البلدين فإن المملكة العربية السعودية تستورد قضبان وعيدان من حديد أو صلب، منتجات حديد أو صلب نصف جاهزة، زوايا وأشكال حديد مجلخة أو مسحوبة بالحرارة، وقد قدرت قيمة هذه الواردات ما يقرب 3251 مليون ريال سعودي عام 2013، بينما استوردت تركيا من المملكة في نفس العام مواد شملت زيوت نفط ومنتجاتها، بولي بروبيلين وبولي إيثيلين عالي الكثافة ومنخفض الكثافة وبولي ستيرين، وتقدر قيمة هذه الواردات إلى تركيا ما يقرب 7437 مليون ريال طبقاً للجدول رقم (2) التالي:

جدول رقم (5) أهم السلع المصدرة من المملكة والمستوردة من تركيا عام 2010م (مليون ريال)

الصادرات	القيمة	الواردات	القيمة
زيوت نفط خام ومنتجاتها	4402	قضبان وعيدان من حديد أو صلب	984
بولي بروبيلين	1632	منتجات حديد أو صلب نصف جاهزة	938
بولي إيثيلين عالي الكثافة	541	حديد صب غير مخلوط	636
بولي ستيرين	439	شعير	356
بولي إيثيلين منخفض الكثافة	423	زوايا وأشكال حديد مجلخة أو مسحوبة بالحرارة	337
المجموع	7437	المجموع	3251

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات على الرابط الإلكتروني: <http://www.cdsi.gov.sa/>
أما المشاريع المشتركة بين المملكة وتركيا فهناك 159 مشروعاً مشتركاً بين الطرفين تنفذ على أرض المملكة تغطي هذه المشاريع الأنشطة الصناعية وغير الصناعية، المشروعات الصناعية تشمل 41 مشروعاً مشتركاً بين الجانبين تساهم فيها تركيا بحصة شريك بنسبة تقدر بحدود 46% من إجمالي حجم رأس المال، وتبلغ حصة الجانب السعودي 42% وما تبقى ويقدر بحدود 12% فهناك مساهمون آخرون توزع بينهم هذه الحصة، وفي جانب الاستثمار في المشاريع غير الصناعية المشتركة فيوجد 118 مشروعاً مشتركاً بين الجانبين حيث تقدر

(¹) تطور العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة العربية السعودية وتركيا خلال الفترة 2003-2010، إعداد مركز البحوث والدراسات، جدة، 1433هـ 2011م.

حصة رأس مال الشريك التركي بحدود 31% من إجمالي تمويل المشروعات المشتركة غير الصناعية والجدول التالي يبين المشاريع الاستثمارية بين المملكة وتركيا حتى نهاية عام 1431 هـ - 2011م.

جدول رقم (6) المشاريع الاستثمارية بين المملكة وتركيا حتى نهاية عام 1431 هـ (القيمة بالمليون ريال)

النشاط	عدد المشروعات	أجمالي التمويل	حصة الشريك السعودي	النسبة %	حصة الشريك التركي	النسبة %	حصة مساهمين أجنبية آخرين	النسبة %
صناعي مشترك	41	345.04	145.28	42.1	160.02	46.38	39.74	11.52
غير صناعي مشترك	118	241.10	74.27	30.8	166.84	69.20	-	-
الإجمالي	159	586.14	219.55	37.46	326.86	55.76	39.74	6.78

المصدر: وزارة التجارة والصناعة السعودية - مركز المعلومات (بيانات المشاريع المشتركة) حتى نهاية عام 1431 هـ

وتوجد بين المملكة العربية السعودية وتركيا فرص كثيرة للاستثمار في مشاريع مشتركة مثل المصارف وخدمات الاستثمار والمقاولات الهندسية والعقارات والمنتجات الغذائية والزراعية وصناعة الدفاع وصناعة البتروكيماويات والطاقة وسيتم شرح آفاق التعاون المحتملة بين البلدين في فصل مستقبل العلاقات.

ويشكل قطاع الطاقة نحو 6% من الناتج القومي للأعوام 2003-2010، في حين يعد قطاع الإنشاءات أحد أهم القطاعات المحركة للاقتصاد التركي المحلي الإجمالي حيث يوظف بحدود 4.1 مليون شخص، وقد ارتفعت المقاولات التركية في السعودية في الفترة بين 2002-2012 إلى حوالي 7،12 مليار دولار حتى نهاية عام 2012، وبهذا الصدد يقول وزير الاقتصاد التركي ظفر جاعلان أن بلاده تهدف إلى زيادة الاستثمارات المتبادلة بين السعودية وتركيا ورفع التبادل التجاري بين البلدين خلال العام الجاري إلى عشرة مليارات دولار وخلال السنوات المقبلة إلى 20 مليار دولار ودعا وزير الاقتصاد التركي المملكة العربية السعودية إلى استثمار موجوداتها النقدية المقدرة بنحو 538 مليون دولار في تركيا في الوقت الذي تراجعت

فيه الاستثمارات الخليجية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، والموجودات النقدية لدول الخليج بلغت بحدود 8،1 تريليون دولار ثلث هذه الموجودات 538 مليون دولار للسعودية فقط والتي تأمل تركيا الاستفادة منها⁽¹⁾.

وتتصدر السعودية المركز 23 على مستوى العالم بناتج محلي إجمالي يبلغ 434 مليار دولار في حين تحتل تركيا المركز 17 وفق تصنيف عام 2010 بناتج محلي إجمالي بلغ 729 مليار دولار، ويتوقع أن يحقق اقتصاد البلدين نمواً أعلى في السنوات المقبلة وأن تتقدم السعودية إلى المركز 19 على مستوى العالم، ويذكر أن حجم التبادل التجاري الثنائي تضاعف ست مرات ليصل إلى 1،8 مليار دولار للفترة بين 2002-2012، وانخفض عام 2009 إلى 5،3 مليار بسبب الأزمة العالمية، وارتفعت الصادرات التركية إلى السعودية بمعدل سنوي قدره 21 بالمائة بين 2002-2012 وازدادت واردات تركيا من السعودية لتصل إلى 4،4 مليار دولار بزيادة سنوية مقدارها 19 بالمائة⁽²⁾.

ساهم الاستقرار السياسي والاقتصادي إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية والتحسينات في الاقتصاد الكلي في إنشاء بيئة جاذبة للاستثمار ونظراً لقوة البلدين الاقتصادية المتزايدة وموقعهما الجغرافي والسياسي من المرجح أن يبرز البلدين من بين أهم اللاعبين في الساحة الدولية في العقد المقبل لا سيما وأن الفرص الجاذبة التي تميز مستقبل الاقتصاد في البلدين مدعمة بخصائص ديموغرافية مواتية وإيجابية حيث إن ثلثي السكان في البلدين تحت سن الـ 30 عاماً أكد ذلك عبد الكريم أبو النصر الرئيس التنفيذي السابق للبنك الأهلي التجاري على هامش "المنتدى الاقتصادي العربي التركي" المنعقد في إسطنبول في ورقة عمل حول العلاقات الاقتصادية السعودية - التركية⁽³⁾.

وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة القائمة لدول مجلس التعاون الخليجي في التعاون التجاري مع تركيا كون الأخيرة دولة مستثمرة للأموال بسبب إمكانياتها الصناعية والزراعية، يضاف لذلك موقعها الجغرافي الذي يمثل منفذاً للخليج على أوروبا وآسيا الوسطى ومركزاً بين البلدين المنتجة والبلدان المستهلكة للنفط⁽⁴⁾.

(1) عبد الهادي حبتور، السعودية وتركيا، ثقل سياسي واقتصادي يدعم الدور المحوري للمنطقة، "صحيفة الاقتصاد الإلكترونية"، العدد 75728، الثلاثاء 11 رجب 1431 هـ 21 مايو 2013 على الرابط الإلكتروني

<http://www.aleqt.com/2013/5/21/article>

(2) عبد الهادي حبتور، المصدر السابق.

(3) المصدر السابق.

(4) د.سعد حقي توفيق، السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002 - 2008، "مجلة العلوم السياسية"، العددان 38-39، جامعة بغداد، 2009، ص 18.

وعلى الرغم من أن حجم التبادل التجاري بين تركيا والمملكة العربية السعودية متواضع مقارنة بمثيله الإيراني التركي حيث يبلغ التبادل التجاري بين المملكة وتركيا حوالي 5,5 مليار دولار مع طموح لرفعه إلى 20 مليار دولار خلال سنتين من عام 2010 مقابل حوالي 10 مليار دولار للتبادل التجاري الإيراني التركي مع خطط لرفعه إلى 20 مليار دولار، فإن السعودية تعتمد على العنصر الاستثماري الذي يعد الأكثر أهمية لخدمة الاقتصاد التركي، حيث تعتزم المملكة استثمار قرابة 400 مليار دولار خلال الأربع سنوات المقبلة، ولأن الركيزة الأساسية لمشروع تركيا الإقليمي تقوم على العنصر الاقتصادي، فإن الاقتصاد التركي يسعى إلى استيعاب هذه المدخلات المختلفة على اعتبار أن هناك مساحة واسعة للتعاون على قاعدة الربح المتبادل وهو ما تعززته التطورات الأخيرة التي شهدت انخفاضا لأسعار النفط وأزمة اقتصادية عالمية⁽¹⁾.

ويخطط البلدان لبناء مشاريع استراتيجية بينهما تعد نقطة انطلاق تضفي طابع الدبلوماسية على العلاقات الثنائية وبكافة المستويات وتؤسس لتشكيل نواة اقتصادية وسياسية إقليمية ذات طابع ومستوى دولي، ومن هذه المشاريع⁽²⁾:

1. مشروع سكة حديد تربط الخليج العربي بتركيا:

وهو المشروع الذي طرحه ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في زيارته إلى تركيا في آب/أغسطس 2007، والذي يعتبر في حال إنجازه المنطلق الرئيسي لبنية أساسية متطورة للتبادل التجاري خاصة مع ارتفاع تكلفة الوقود، ويعد المشروع أحياء لمشروع سكة حديد الحجاز الذي كان السلطان عبد الحميد الثاني قد أسسه وسار فيه أول قطار عام 1917، ويشكل تركيزا للتكامل الاقتصادي والسياسي والتفاعل الحضاري على كافة المستويات بين العرب وتركيا.

2. مشروع النفط مقابل المياه:

تعد دول الخليج والسعودية تحديدا غنية بالنفط إلى أقصى الحدود لكنها فقيرة بالموارد المائية، في حين أن تركيا فقيرة بالنفط إلى أبعد الحدود غنية بالموارد المائية، هذه المعطيات

(¹) علي حسين باكير، العامل الاقتصادي في ديناميّة التنافس الإقليمي "السعودية وإيران وتركيا مجلة مدارات إستراتيجية"، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، السنة الأولى، العددان 4-5 يوليو / أكتوبر صنعاء اليمن 2010، ص138.

(²) علي حسين باكير، نحو علاقات تركية خليجية إستراتيجية، "مجلة آراء حول الخليج"، مركز الخليج للأبحاث، العدد التاسع والأربعون، أكتوبر 2008 ص67.

مصحوبة بواقع استيراد تركيا لأكثر من 95% من حاجاتها النفطية من الخارج والمقدرة بنحو 20 مليار دولار، في الوقت الذي تمثل مياه البحر المحلاة أكثر من 75% من المياه المستخدمة في دول الخليج العربية، مما جعل التكامل النفطي المائي بينهما أمراً حيوياً ليس على صعيد الفوائد الاقتصادية التي سيجنيها الطرفان فحسب بل على صعيد العلاقات السياسية وتعزيز مفهوم الأمن القومي عند الطرفين والذي يندرج تحته الأمن المائي الخليجي وأمن الطاقة التركي، ويمكن من خلال هذا المشروع أن تستفيد دول المجلس من مخطط مشروع أنابيب السلام التركي المؤلف من خطين والتي تقدم ما مجموعه أربعة ملايين متر مكعب من المياه يومياً، يقوم منها الخط الغربي مليوناً ونصف المليون متر مكعب لمدن غرب المملكة العربية السعودية ويقدم الخط الشرقي بتوزيع مليونين ونصف المليون متر مكعب على مناطق شاطئ الخليج العربي في السعودية والكويت والأمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان⁽¹⁾.

الاستثمار بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية:

في خطوة لتعزيز العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية وتركيا تبنى مجلس الوزراء التركي مكتباً إقليمياً للاستثمار، وذلك لزيادة التبادل التجاري بين أنقرة والرياض، وصرح بصلان كوكيماز رئيس وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية "نحن نطمح لزيادة التعاون التجاري بين البلدين وتطوير الاستثمار بين رجال الأعمال السعوديين ونظرائهم الأتراك وفي المقابل ليست لدينا أي إجراءات إضافية على المستثمر الأجنبي ونعمل على تذليل الصعاب وفتح المجال وفق ضوابط معينة في جميع المجالات، سواء تقنية أو صناعية أو زراعية أو حتى في مجال السلاح الدفاعي والمقاولات"، إضافة إلى تقديم الإعانات والتسهيلات اللازمة لإنجاح هذه الشركة، وصرح السفير التركي لدى السعودية "بأن العلاقة السعودية - التركية متميزة، وأبدى استعداداه لتقديم المساعدات من قبل طاقم السفارة"⁽²⁾.

وأكد الدكتور يحيى كوشك عضو مجلس الأعمال السعودي- التركي في مجلس الغرف السعودية أن حجم التبادل التجاري بين أنقرة والرياض لم يرق إلى مستوى الطموحات والآمال، وقال إن التبادل التجاري بين البلدين تضاعف خلال الأعوام العشرة الأخيرة من عام 2003- 2013 من 4 مليارات دولار إلى 22 مليار دولار متوقعاً مضاعفة هذا الرقم خلال السنوات

(¹) علي حسين باكير، نحو علاقات تركيا - خليجية إستراتيجية، مجلة آراء حول الخليج، مصدر سبق ذكره

(²) بندر الشريدة، "صحيفة الشرق الأوسط"، الرياض، العدد 11700 على الرابط الإلكتروني

<http://www.aawsat.com/detail.asp?issueno71700&artcle=563766>

القليلة المقبلة وقال "إن ما يعوق تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين عدم تنظيم رحلات بحرية منتظمة بين الجانبين وعدم وجود سكة حديد وهو ما رفع به المجلس أخيراً توصيات له"، وأكد أن العلاقات الاقتصادية السعودية - التركية تتركز في قطاعات المقاولات والاستثمارات المالية والمصرفية والسياحية الطبية التي يتبناها القطاع الخاص في البلدين وبالأخص الجانب السعودي، وأن هناك إقبال للسعوديين على شراء عقارات في تركيا بعد سماح الحكومة التركية للسعوديين بالتملك⁽¹⁾.

وفي هذا الجانب أكد دبلوماسي تركي أن شركات المقاولات التركية بدأت العمل على إنشاء مشاريع إسكانية تتناسب مع رغبات وطلبات السعوديين الراغبين في تملك العقارات في تركيا بعد قرار السلطات التركية الذي سمح للسعوديين والأجانب تملك عقارات، وصرح فكرت أوزار القنصل العام التركي في جدة لصحيفة الاقتصادية إن طلبات السعوديين الخاصة بالمساكن سواء الشقق السكنية أو الفلل جعل الشركات التركية تشرع في تنفيذ مشاريع خاصة تتناسب ورغباتهم، وجدير بالذكر أن قرار الحكومة التركية السماح للخليجيين بتملك العقارات بنسبة 100% زاد في طلبات الشراء من قبل السعوديين خاصة، حيث بدأت الشركات التركية للمقاولات تتلقى طلبات بتصاميم خاصة ومناسبة للسعوديين كأن تحوي الشقة السكنية على غرف للخدمات وفلل مستقلة يحيط بها سور وحديقة خارجية⁽²⁾.

وتشير الإحصائيات إلى أن تركيا تشهد تدفقات لرأس المال السعودي، حيث شهدت السنوات العشر الماضية زيادة في الاستثمارات السعودية ثمانية أضعاف ما تم استثماره في الـ 80 عاماً الماضية، رافقها قيام الحكومة التركية بفتح المجال أمام السعوديين للحصول على التأشيرة الإلكترونية عبر موقع وزارة الخارجية التركية حيث لا يتجاوز زمن الحصول على تأشيرة الدخول إلى تركيا أكثر من ثلاث دقائق فقط⁽³⁾.

وفي مجال التجارة والاستثمارات يؤكد السيد ظافر تشالايان وزير الاقتصاد في تركيا أن الصفقات ثنائية الاتجاه نمت 30% في عام 2010 وحقت 5,4 مليار دولار وفعلياً تحقق مبلغ بحدود 1,5 مليار دولار في الأشهر الـ 10 الأولى من عام 2011، ويعتقد أن المبلغ ربما يصل إلى 6 مليار دولار العام المقبل، وأكد الوزير أن بلاده تستعد لتحرير وبيع الأراضي للمستثمرين الأجانب بما في ذلك السعوديين وإن مسودة قانون موجودة لدى الهيئة التشريعية، وسيتم

(¹) على الرابط الإلكتروني

<http://www.albawaba.com.ar>.

(²) "صحيفة الاقتصادية الإلكترونية"، مسئول تركي ل الاقتصادية.. شركات تركية تسعى لاستقطاب السعوديين لمشاريع سكنية شرعت في تنفيذ عقارات تتناسب مع رغباتهم. على الرابط الإلكتروني:

<http://www.aleqt.com/2013/09/10/article>.

(³) المصدر السابق.

اعتماده في الوقت القريب، ويتوقع أن توجه تركيا استثمارات ضخمة تجاه المملكة العربية السعودية في المشاريع الكبيرة للإنشاءات والبنى التحتية⁽¹⁾.

وفي سياق متصل كشف والي محافظة طرابزون التركية رجب كيزاسيك لصحيفة "الرياض" السعودية عن توجه الكثير من المستثمرين السعوديين لضخ استثماراتهم في بناء فنادق 5 نجوم بالمناطق الشمالية لتركيا التي تضم طرابزون وريزة وازنجول وايدز وضواحيها، وحث كيزاسيك المستثمرين الخليجيين عموما والسعوديين على وجه الخصوص، على سرعة وضع الإقدام الاستثمارية في مناطق الشمال التركي، والتي تعد من المناطق القادمة بقوة في مجال الاستثمار السياحي للطبيعة التي فيها والممتدة على طول المناطق الساحلية للبحر الأسود⁽²⁾.

رئيس بلدية تشانيلي التابعة لمحافظة ريزة، رضا قاجر، قدم عرضا مغرياً للمستثمرين السعوديين بإعطائهم أراضي استثمارية تتجاوز مساحتها مليون متر مربع دون مقابل، شريطة إقامة منتجعات سياحية، وقال "إن التصاميم الهندسية لتلك المناطق جاهزة" ويأتي ذلك بغرض تشجيع الاستثمار، الذي تتبع مرجعيته المباشرة لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ومن جانب آخر أكد الدكتور مصطفى جوكسو مسئول متابعة وتنشيط الاستثمارات السعودية بتركيا في تصريح لنفس الصحيفة أن الحكومة التركية تولي الاستثمارات السعودية اهتماما خاصا ولذلك تتابع الوكالة الاستثمارية التي يشرف عليها المشكلات التي تواجه المستثمرين السعوديين في أي مكان بتركيا، كما أن الميزات الاستثمارية التي تقدم لهم تعد الأولى من نوعها في المنطقة⁽³⁾.

وتدرس الحكومة التركية منح الأجانب حق الإقامة ما بين ثلاثة أشهر وسنة كاملة على الأراضي التركية خصوصا أولئك الذين يشترون عقارات في تركيا، ويؤكد الدكتور جوكسو أن الفترة الماضية شهدت بيع عقارات بقيمة مليار و 125 مليون ريال 300 مليون دولار وكان مستثمرون سعوديون قد وصفوا قرار تركيا بالسماح للأجانب بتملك العقارات بالإيجابي لكنهم طالبوا بالحصول على رخصة إقامة أطول للمستثمرين، وأوضح جوسك إن الاستثمارات السعودية في تركيا تمثل نحو 75% من حجم الاستثمارات الخليجية في تركيا، ووفقا للمديرية

(¹) صحيفة البوابة الالكترونية، على الرابط الالكتروني،

HTTP://WWW.AUTALYAHOMS.NET/ TURKEY-AND SAUIDI ARABIA-TO-DEVELOP-CONNECTIONS-IN CONSTRUCTIONRDIVISION.

(²) هاني اللحياني، صحيفة الرياض، 2013/5/22 على الموقع الالكتروني
http: www.alriyadh.com./2013/5/22/article837305:

(³) هاني اللحياني، المصدر السابق.

العامّة لشؤون التحفيز والرأسمال الأجنبي في وزارة الاقتصاد التركي، فإن استثمارات الشركات السعودية في تركيا البالغ عددها 350 شركة، فاقت 1,6 مليار دولار، مقابل 938 مليون دولار حصة الشركات التركية في الاقتصاد السعودي⁽¹⁾.

وفي تأكيد للسيد القنصل العام التركي في السعودية فكرت أوزر أن نحو 600 سعودي قدموا توكيلات لإتمام معاملات التملك في القطاع العقاري في ثلاث أشهر فقط من بداية شهر شباط فبراير 2013 إلى نهاية نيسان/ابريل 2013، وأشار إلى وجود توجه كبير للاستثمار في القطاع العقاري من قبل الأفراد في دول الخليج، وذكر إن إجمالي الاستثمارات السعودية في تركيا يصل إلى 1,9 مليار دولار حالياً متوقعا ارتفاعها إلى نحو ثلاثة مليارات دولار في نهاية العام الجاري⁽²⁾.

(¹) عبد الهادي حبتور، جدة، صحيفة الاقتصاد الالكترونية 2013/3/14.

(²) محمد الهلاي، التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وتركيا، على الرابط الالكتروني

<http://saudiahaber.blogspot.com>

المبحث الثالث

البعد الأمني في العلاقات السعودية - التركية

يعود جزء كبير من الخلل الذي تعاني منه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية هو في حقيقته عدم امتلاك هذه الدول المقدرة على الدفاع عن بلدانها وحماية شعوبها، مما دفع كل منها للتحالف مع دول عظمى أو البحث عن قوى إقليمية مساندة لها، وما كان إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في أحد أسبابه إلا لتكوين قوة دفاع مشتركة لمواجهة الأخطار المحتملة.

تحقق هذه التحالفات بالتأكيد مصالح مشتركة لجميع القوى المتحالفة، وهي تمر بظروف مختلفة طبقاً لما يمليه الحال والظرف، ومما لا شك فيه فإن المملكة العربية السعودية تقع ضمن رقعة جغرافية مضطربة أمنياً حيث الحرب العراقية - الإيرانية أعوام الثمانينات من القرن المنصرم ثم الغزو العراقي للكويت في التسعينات وليس آخرها الاحتلال الأمريكي للعراق. ويعد ما يعتقد كل تلك المشاكل ويجعلها صعبة الحلول هو ضعف القدرة العسكرية للمملكة في التصدي لأي تهديدات تمس أمن وسلامة البلاد رغم الميزانية المليارية التي تنفق على التسليح والتجهيز العسكري.

ويشكل البعد الأمني أحد المحاور المهمة في العلاقات السعودية - التركية خصوصاً بعد النمو والتطور في العلاقات بعد عام 2002 في ظل تحولات إقليمية ودولية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، لا سيما أن نظرة المملكة العربية السعودية إلى علاقتها مع تركيا تمتاز بخصوصية تتكامل فيها الجهود والمواقف بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

ويأتي توجه السعودية نحو تركيا إدراكاً من القيادة السعودية لأهمية تركيا في أن تلعب دوراً رئيسياً إضافة إلى كونها موازناً إقليمياً مقبولاً ينبغي إدامة الصلة معه خدمةً لمصلحة البلدين ومحاولة لتحقيق متطلبات أمن واستقرار المنطقة، وفيما يلي دراسة التحديات الأمنية التي تواجه المملكة وسبل مواجهتها وما آلت إليه الأوضاع في المنطقة وأثر ذلك في العلاقات بين البلدين:

أولاً. التحديات الأمنية التي تواجه المملكة العربية السعودية:

واجهت دول منطقة الخليج العربي ومن ضمنها المملكة العربية السعودية، مشاكل أمنية عسكرية في ظل المتغيرات والتحولات الأيدلوجية ابتداءً بتغير النظام السياسي في إيران نهاية سبعينيات القرن المنصرم وإلى يومنا هذا، زاد في تعقيدها وقسوتها ما حصل بعد احتلال العراق للكويت عام 1990 وخروجه منها بالقوة عبر تحالف دولي قادته الولايات المتحدة الأمريكية، والذي شكل في حينه خطراً على أمن البلدين من خلال ظهور شبح تكوين كيان كردي في شمال العراق أو انهيار الدولة العراقية وما يمكن أن ينجم عن ذلك، هذا الحال دفع بتركيا إلى الاهتمام بالجوار العربي فكان القاسم المشترك الأكبر مع المملكة العربية السعودية حيث سبق عملية احتلال العراق للكويت انهيار المنظومة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتي الذي نتج عنه عودة الروح الإسلامية لشعوب دوله ومنها جمهوريات آسيا الوسطى والتي تشترك بروابط تاريخية وعرقية ولغوية مع تركيا، وجوانب روحية ودينية وثقافية مع المملكة العربية السعودية كونها مركز العالم الإسلامي الروحي، هذا الوضع الجديد انعكس على تطوير العلاقات السعودية التركية بشكل إيجابي رغم خسارة المملكة لمؤيد للقضايا العربية نوعاً ما الاتحاد السوفيتي.

ثم أعقب ذلك تداعيات أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 وتأثيراتها على أمن العالم والشرق الأوسط بشكل خاص والتي تجلت بوضوح في سعي الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة وبسط نفوذها على العالم بأسره، والتي أدت إلى أن تغير الرياض سياستها وتوجهاتها الخارجية والاتجاه نحو فتح قنوات خارج نطاق علاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فرض ذلك التغير الذي حصل في خارطة التفاعلات الإقليمية الخليجية التي كانت قبل أن تشن الولايات المتحدة الأمريكية حربها على العراق، حيث أصبحت مختلفة تماماً عن ما هي عليه بعد الحرب في 19 آذار/ مارس 2003 حيث كانت كالآتي⁽¹⁾:

1. حصول نوع من التقارب في العلاقات بين أغلب دول الخليج وخاصة العراق والمملكة العربية السعودية والذي تجلى بوضوح في مؤتمر قمة بيروت مارس/ آذار 2003.
2. تحول العلاقات من علاقات صراع إلى علاقات تعاون وزيارات متبادلة على مستوى كبار المسؤولين وخاصة بين العراق وإيران إضافة إلى مجلس التعاون الخليجي وتفاهمات جديدة بين الإمارات وإيران بزيارة الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى طهران

(¹) محمد السعيد إدريس، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2002-2003، مجلس التعاون الخليجي، مصدر سبق ذكره، ص 53-54.

وحضور إيران الدورة 26 لمجلس التعاون الخليجي في يناير / كانون ثاني 2007 ودعوة ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز الرئيس الإيراني أحمدني نجاد لأداء فريضة الحج بنفس العام.

3. خروج مظاهرات شعبية في المملكة العربية السعودية والكويت ودول الخليج تندد بالسياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل، وقد انسحب ذلك نوعاً ما على العلاقات المتميزة بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية وبدأ يشكل توتراً محسوساً بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، وبعد شن الحرب وفرض الاحتلال الأمريكي على العراق برزت تحديات وتهديدات زادت من أهمية إيران على الصعيد الإقليمي بحيث أصبحت لاعباً مهماً في أغلب الملفات المطروحة على منطقة الشرق الأوسط.

وزادت أهمية ومكانة تركيا ودورها الاستراتيجي حيث ظهرت أهميتها في لعب دور كبير وحيوي وتعديل كفة الموازنة في المنطقة وذلك بعد تحسن اقتصادها وتنامي قوتها العسكرية كونها عضواً في حلف الناتو، وكذلك لكونها ذات تاريخ إسلامي وتراث حضاري مشترك مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، من جانب آخر أتاح التوسع الاقتصادي لتركيا من خلال حصولها على مساعدات اقتصادية وعسكرية من أمريكا والاتحاد الأوروبي المجال لتحديث جيشها ليكون الأقوى في المنطقة مما جعلها تقترب من الدول العربية خاصة بعد تسويق الاتحاد الأوروبي ومماطلته في انضمام تركيا إلى الاتحاد، ورأت تركيا أن التعاون لا بد أن يحل محل الصراع وأن دول مجلس التعاون لديها فائض من المال يمكن استخدامه لصالح المشاريع المشتركة وهذا يسمح بزيادة التوسع في المجال الاقتصادي، ويقوي الدور التركي في الترتيبات الأمنية وضبط التوازن الإقليمي وفي أن تلعب تركيا دوراً استراتيجياً لحماية النفط وتوفير الماء والغذاء لدول المجلس⁽¹⁾. ومن باب آخر في مجال التعاون الأمني والعسكري حيث بدأت تركيا بالتصنيع العسكري رغم أنها ليست بالدولة المصدرة من الطراز الأول ولذلك استثمرت المملكة هذا الجانب في سياستها الجديدة لتنويع مصادر تسليحها وهذا ما نتناوله في الآتي:

سياسة تنويع مصادر التسليح لمواجهة الهيمنة:

ضمن إطار سياسة التنويع رداً على الهيمنة الأمريكية بدأت المملكة العربية السعودية تسعى لتنويع مصادر تسليحها من دول مثل روسيا والصين والهند، وقد كان النصيب الأكبر

(¹) سالم بن علي بن حمود الحجري، العلاقات بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إدارة البحوث والدراسات، 2009، ص 23.

من الاهتمام لجمهورية تركيا لكونها دولة إسلامية وتمثل نموذجاً إسلامياً صاعداً إضافة إلى الروابط التاريخية والثقافية والدينية.

وأسهمت الأحداث الإرهابية التي تعرضت لها المملكة العربية السعودية عام 2003 في زيادة التقارب بين البلدين على مستوى التعاون الأمني والاستخباري، حيث تطابق الرؤى والتوافق على توحيد مواقف البلدين لمواجهة الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي، برز ذلك في حجم مشاركة تركيا في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في الرياض شباط/ فبراير 2005، إضافة لما تقدم فقد دفع هذا التعقيد في المشهد الأمني دفع بعض دول المنطقة ومنها السعودية إلى توقيع اتفاقيات عسكرية وأمنية مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد الروسي، وزاد الوضع حدة إن وحدات عسكرية مختلفة الصنوف تابعة لهذه الدول أصبحت تتمتع بشرعية تواجدتها في أهم بقعة في العالم تشكل مصدر طاقته وديمومة اقتصاده ومحرك عجلة تطوره تحت حجة توفير الأمن وحل المشاكل الإقليمية، وكان الدافع وراء لجوء دولة مثل المملكة العربية السعودية إلى عقد تحالفات خصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب أسباباً عديدة في مقدمتها⁽¹⁾:

1. وجود أنظمة دكتاتورية في المنطقة لها أهدافها وأجندتها الخاصة كما أن الأيدلوجيات المختلفة لتلك الأنظمة تعد عاملاً محفزاً للقيام بأي أعمال غير محمودة على الدول المجاورة.
2. رغبة وطموح دول مثل إيران في الهيمنة على منطقة الخليج وعلى الممرات المائية الهامة في المنطقة مثل مضيق هرمز.
3. عدم وجود حل جذري للمشكلة الفلسطينية - الإسرائيلية، مع استمرار حال اللا سلام واللا حرب القائمة، وامتلاك إسرائيل لجميع المقومات والوسائل التي تساعد على ارتكاب حماقات معنية بهدف دفع بعض دول المنطقة للجلوس على طاولة التفاوض، إضافة إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطيني وأرضه تزيد من ضغط بعض الجهات المتشددة على حكوماتهم لاتخاذ خطوات معينة لدعم ذلك الشعب، والقضية برمتها عامل مزعزع للأمن والاستقرار.
4. مسئوليات قيادة المملكة في حماية الحرمين الشريفين وحجاج بيت الله الحرام. ومنع أي تدخلات أجنبية في الشأن الداخلي.

(¹) محمد بن يحيى الجديعي، عوامل رئيسية تحتم إيجاد إستراتيجية عسكرية سعودية، منتدى الجيش العربي، على الرابط الإلكتروني: www.Arabic_Military.com، وللمزيد حول هذه الاتفاقيات أنظر، مصطفى الشمري، عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، العربي للتوزيع والنشر، ط1، القاهرة، 2013، ص119. وكذلك ينظر، روسيا والسعودية توقعان اتفاقية حول التعاون العسكري التقني، على موقع RTArabic على الرابط الإلكتروني:

<http://arabic.rt.com/news/17137>

5. طبيعة تركيب المجتمع عرقيا وتعددتها وتشابهها مع دول مجاورة في التركيبة الاجتماعية يحتم وجود استراتيجية عسكرية للمساهمة في حفظ الأمن والاستقرار مع الجهات المعنية الأخرى رغم عدم وجود إشكاليات عرقية أو مذهبية سابقة.

6. وجود تهديدات فكرية وأيدلوجيات متعددة وجماعات متشددة تحتم إيضاح الطريقة التي يجب على القوات المسلحة العمل في ظلها.

7. تقلبات الأحوال الاقتصادية العالمية وعدم استقرارها تؤثر على وضع الاقتصاد المحلي، كما أن وجود بطالة بين فئة الشباب الأكثر عددا بين السكان وعدم ثبات أسعار البترول وحاجة البلد للتوسع في مشاريع الخدمات والبنى التحتية تسبب ضغطا على الدولة وتعد تهديدات أمنية خطيرة يلزم القوات المسلحة المساهمة في التغلب عليها ومنع حصولها.

أفرزت هذه التداعيات الخطيرة وضعا جديدا وتحديات أكبر في المنطقة وتحديداً الخليج العربي والمملكة العربية السعودية برزت في الآتي:

أ. الوجود الأجنبي في الخليج:

تعد المملكة العربية السعودية أكبر دول الخليج العربي التي تحوي خزيناً نفطياً يساوي 62% من مجمل الإنتاج العالمي من البترول واحتياطي مخزون يقدر بـ 370 مليار برميل تشكل ثلثي احتياطي العالم، وتطل المملكة على الخليج العربي وتقتسم شواطئه مع كل من إيران والعراق والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان، وقد عملت المملكة العربية السعودية وبالتنسيق مع دول الخليج الإمارات والكويت والبحرين وقطر وعمان على إنشاء مجلس ضم هذه الدول سمي مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية ترعى وتحفظ امن هذه الدول.

لكن تداعيات الحروب في المنطقة ومنها الحرب بين العراق وإيران وما بعدها أدخل المنطقة في دوامة تهديد وعدم استقرار دائمين وجعل من منطقة الخليج العربي الممر المائي الذي يتم من خلاله تصدير 40% من إنتاج النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان والدول الصناعية المستهلكة الأخرى ممراً مائياً مهدداً منح الدول الكبرى الطامعة في السيطرة وبسط النفوذ مبرراً لتواجد قواتها العسكرية وسفنها الحربية في المنطقة ومنها بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا وأستراليا.

واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية الموقع المتقدم للدفاع عن المصالح الغربية في المنطقة، ونتج عن الحرب العراقية الإيرانية تهيئة المنطقة لوجود أمريكي وغربي بذريعة حماية المصالح الغربية فيها، وما لبثت المنطقة أن تستقر حتى دخلت في حرب ثانية هي معركة إخراج العراق من الكويت بعد دخوله لها في آب/ أغسطس 1990 والتي عادت معها المنطقة إلى دائرة اهتمام الدول الكبرى وبدأ انتشار القواعد الأمريكية البريطانية في كل من الكويت والبحرين وقطر أكبر قاعدة أمريكية "قاعدة العديد" والإمارات وسلطنة عمان والسعودية قاعدة سلطان الجوية في الخرج، وأصبح الخليج العربي منطقة تتنافس فيها قوى مسلحة عالمية وإقليمية وتجري فيها المناورات والتدريبات بين الحين والآخر مستخدمة أحدث الأسلحة وأشدّها فتكاً⁽¹⁾.

ب. زيادة مصروفات الدفاعية:

اعتمدت المملكة العربية السعودية على ارتفاع أسعار البترول منذ عقد السبعينيات من القرن المنصرم على زيادة مصروفاتها الدفاعية في بناء قواعد عسكرية لمختلف صنوف قواتها المسلحة والبحرية والبرية والجوية كأحد أعمدة الاستراتيجية العسكرية في الدفاع عن المملكة ضد التهديدات الخارجية، وتعتبر المملكة العربية السعودية الأولى في العالم في نصيب الفرد من الإنفاق العسكري، وبسبب العائدات النفطية الكبيرة التي هي العمود الفقري للاقتصاد السعودي فإن المملكة تعالج ما يسببه الإنفاق العسكري في خفض الميزانيات.

ج.سباق التسلح النووي في المنطقة:

أدت المتغيرات التي تم ذكرها إلى تنافس شديد بين قوى إقليمية لامتلاك السلاح النووي خصوصاً وأن دولتين إقليميتين يمتلكان هذه التكنولوجيا وتلك الأسلحة وهما الهند وإسرائيل رغم الجهود الحثيثة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنع انتشار الأسلحة النووية. تبعت هذه الدول إيران منذ عهد الشاه لامتلاك تكنولوجيا صناعة السلاح النووي وزاد اهتمامها به بعد نهاية حربها مع العراق، وهي دولة جارة للمملكة العربية السعودية وقد

(1) الدكتور علي بن هلهول الرويلي، الأمن الوطني السعودي: آفاق إستراتيجية برؤيا مستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص334.

عملت إيران على استقدام أكثر من 3000 عالم نووي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لتشغيل مفاعلاتها النووية والذي جعل من إيران قوة إقليمية لا يستهان بها، وبدأت تشكل خطراً لدول الخليج العربية في ظل وضع من عدم التكافؤ ظهر واضحاً في دعوة مجلس التعاون الخليجي إيران إلى احترام التزاماتها الدينية والأدبية تجاه جيرانها⁽¹⁾.

وفي قمة الرياض العربية أجمعت الدول العربية على ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة التدمير الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، ومن جانب المملكة فهناك بعض المحللين العسكريين في المجال الأمني السعودي يعتقدون أن السعودية ستلجأ ربما إلى خيار شراء قنابل نووية بدلا من الدخول في المجال النووي من الصفر لأسباب منها⁽²⁾:

1. وصول قيادة المملكة العربية السعودية إلى قناعة بعدم جدوى المناشدات والمطالبات في المحافل الإقليمية والدولية لمنع ظاهرة انتشار الأسلحة النووية وهو أمر لا يحتاج إلى عناء للتأكد منه، وإن العالم يسير باتجاه تسابق خطير ومحموم لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ومنها السلاح النووي، ويحترم الدول التي تمتلك قدرات وإمكانيات عسكرية تمكنها من بسط سيطرتها ونفوذها وفرض احترامها بين دول العالم، وإن الالتزام بمعاهدة منع الانتشار النووي تطبق على دول دون غيرها، وتلتزم بها دول دون أخرى وفق رؤية الباحث.

2. بسبب توقيع السعودية معاهدة منع الانتشار النووي فهي لا تستطيع ممارسة أي نشاط خارج الإطار السلمي لأنه يعتبر خرقاً للمعاهدة وبالتالي يسبب لها مشاكل كبيرة.

3. خيار الشراء النووي يمنح المملكة حرية حركة وسرعة أكثر من الطرق التقليدية وبذات الوقت يقوض المحاولات الدولية لمنع الحصول على القدرة النووية في حال الحاجة الماسة لها.

4. بعد توتر العلاقات السعودية الأمريكية إثر هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 أصبح بعض قادة المملكة يرون أن الاعتماد على الذات أفضل من خلال ما ذكر والذي يوفر رادعا وغطاءً بديلا عن المظلة النووية الأمريكية.

ويذكر أن المملكة العربية السعودية عرضت من خلال ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز تزويد باكستان بنحو 50 ألف برميل نفط يوميا لفترة غير محدودة وبشروط ميسرة مقابل امتلاك المملكة العربية السعودية أو اقتراضها سلاح نووي من باكستان في ظروف مضطربة قد تحصل⁽³⁾.

(1). "جريدة الشرق الأوسط"، العدد 10022، الأحد 7 مايو، 2006.

(2) "جريدة الشرق الأوسط"، العدد 10350 في 31 مارس 2007.

(3) "الفيننشال تايمز" البريطانية 5/8/2004.

وفي إطار سعيها ورغبتها في الحصول على الطاقة النووية زار العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز فرنسا والتقى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 20 حزيران 2007 وقد قدم خلال الزيارة الرئيس الفرنسي مشروع اتفاق للتعاون النووي بيد أن المملكة كانت قد اشترت مفاعلين نوويين من فرنسا في 13 شباط / فبراير 1975 لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية⁽¹⁾.

وتم تأكيد ذلك المسعى أثناء زيارة قام بها الرئيس الفرنسي ساركوزي إلى المملكة العربية السعودية في 13 حزيران / يونيو 2008، ومن جانبه أكد الرئيس الفرنسي أن المملكة العربية السعودية باتت على رأس قائمة السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط، وقد صدرت موافقة الرياض على مشروع الاتفاق حول التعاون النووي الذي قدمته فرنسا في 17 تموز / يوليو 2010 وصادق مجلس الوزراء السعودي على الاتفاقية لأنها تفسح المجال أمام مساهمة فرنسا في تطوير استخدام الطاقة النووية السلمية في المملكة، وقد ورد في نص بيان أصدره المجلس من مدينة جدة "أن مجلس الوزراء وافق على تفويض رئيس مدينة الملك عبد الله الذرية والطاقة المتجددة أو من ينييه بالتوقيع على مشروع اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية فرنسا بشأن تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية"⁽²⁾.

وجاء في جريدة لوموند الفرنسية بصدد العلاقات بين فرنسا والمملكة العربية السعودية أنها خطوة متقدمة لتطوير العلاقات الفرنسية السعودية، وأن الاتفاقية تتيح لمؤسسات كلا البلدين تعزيز التعاون في مجال استخدام وإنتاج ونقل المعرفة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وأكدت الصحيفة أن المملكة العربية السعودية صارت تمثل مركز اهتمام رئيسي في السياسات الدفاعية والأمنية الفرنسية في جزيرة العرب⁽³⁾.

من جانبها ذكرت جريدة الوطن السعودية أن أول من اقترح الاتفاق هو الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وإنها خطوة للأمام باتجاه بناء محطات الطاقة البديلة وأكدت الصحيفة أن فرنسا تمتلك قدرات نووية وعسكرية يجعلها تشكل توازنًا لقوى أخرى مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾.

(¹) كوثر غضبان عبدالحسن، المملكة العربية السعودية وفرنسا، دراسة في العلاقات العسكرية والتعاون النووي 1968-2011، "مجلة دراسات تاريخية"، العدد الثاني عشر، الجامعة المستنصرية، بغداد، حزيران 2012، ص 214.

(²) متوفر على الرابط الإلكتروني www.islamememo.cc/akhbar.5/7/2010

(³) "صحيفة لوموند الفرنسية" 27 شباط 2011.

(⁴) "صحيفة الوطن السعودية" 25 شباط 2011.

ويعد هذا الاتجاه ضمن دوافع المملكة العربية السعودية في تنويع مصادر تسليحها ضمن إطار سياسة التخلص من الهيمنة الأمريكية، والتطور الذي حصل في العلاقات السعودية الفرنسية في مجالات التسليح والعلاقات الاقتصادية دفع الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة النظر في سياستها تجاه العرب وقضاياهم المصرية.

ويذكر أن المملكة العربية السعودية وقعت مع تركيا اتفاقية تعاون صناعي دفاعي في المجال العسكري في خطوة استراتيجية مؤثرة تحسب بالقياس إلى ما يجري في المنطقة من تجاذبات وتطورات تتطلب التنسيق بين أنقره والرياض لإرساء دعائم الأمن والسلام في المنطقة، وإذا كان التبادل التجاري بين البلدين يتحسن باضطراد ويفترض أن يتطور أكثر من خلال اتفاقات متبادلة فإن المجال الصناعي الدفاعي سيكون إضافة للعلاقات بين البلدين، وقد اتخذت أنقرة قراراً مفصلاً قبل عشر سنوات بتنويع الصناعة وإيجاد التكنولوجيا بدلاً من استيرادها مع الاستفادة من عضويتها في الحلف الأطلسي وعلاقاتها الدولية الواسعة باعتبارها دولة تسعى لأخذ مكانها المتقدم بين الأمم المتحضرة⁽¹⁾. وفيما يلي دراسة لوضع الإنتاج العسكري التركي لأنه عامل مهم في تقوية العلاقات من وجهة النظر السعودية إضافة إلى دراسة عضوية تركيا في أكبر حلف عسكري عالمي (الناتو).

الإنتاج العسكري التركي

تعد تركيا إلى حد ما بلداً مرتبطاً بالخارج فيما يتعلق بالتسلح، لكن شركات التصنيع العسكري المدعومة من هيئة الأركان مثل اصيلسانوهوالسان وروكيتسان نجحت خلال السنوات العشر الماضية في تنفيذ مشاريع مهمة قللت من اعتماد تركيا على المصادر الخارجية. ولم يقف الحد عند تلبية طلبات الجيش التركي بل أصبحت هذه الشركات مصدرة للتكنولوجيا العسكرية. وبحسب مستشار الصناعات العسكرية (مراد بيار) فإن الصناعات العسكرية المحلية باتت تسد ما نسبته 47 بالمائة من احتياجات الجيش، وهو ما وفر على تركيا 25 مليار دولار، وتركيا تمتلك الخبرات والقدرات والتكنولوجيا التي تمكنها من الاعتماد على صناعاتها العسكرية المحلية. وهناك عدة مشاريع جاري العمل عليها من ضمنها بارجة حربية وطائرات عسكرية ودبابات ذات قدرات عالية. وتمكنت تركيا من إنتاج أول سفينة حربية محلية

(¹) هاشم عليوان، بعد التوقيع على الاتفاقية .. إبعاد التعاون السعودي - التركي في المجال الدفاعي، "صحيفة عكاظ"، العدد 4358، 2013 مايو 23.

الصنع تماماً باسم "ملجم"، وذلك ضمن مشروع السفينة الوطنية بقيادة القوات البحرية. وقد تم البدء في تصميم السفينة في كانون الثاني/ يناير من عام 2007، بالاستعانة بالخبراء والأكاديميين الأتراك، ونزلت إلى المياه لإجراء التجارب عليها في 27 أيلول/ سبتمبر 2008.⁽¹⁾، والسفينة هي من تصميم وتنفيذ تركي بنسبة 100٪، ومزودة بأحدث النظم الحربية، والإضاءة الليلية المتميزة، كما تشتمل على مهبط للطائرة المروحية يتحمل وزناً قدره عشرة أطنان، ويمكنها تحلية 20 طناً من المياه خلال عشرة أيام، وتتسع لـ 108 أشخاص. وتكلفة السفينة بلغت 260 مليون دولار، بينما كان يتم شراء مثيلاتها مقابل 500 مليون دولار على الأقل، وأنتجت السياسة التصنيعية التركية أيضاً مجموعة من الأسلحة المتطورة بتقنيات محلية أو مستوردة مثل طائرة "أنكا" بدون طيار ودبابة التاي الهجومية ومروحية "أتاك"، وكانت قد استثمرت مبلغ 700 مليون دولار عام 2012 وحده في مجال التصنيع العسكري وهو ما حقق وفراً بنسبة 50٪. الصناعات الدفاعية كانت تساهم قبل ثماني سنوات بـ 25 في المائة من احتياجات الجيش لكنها حالياً باتت تسد 46 في المائة من هذه الاحتياجات.⁽²⁾

ورغم عدم وجود تركيا على خارطة الدول المصدرة للسلاح لكن صناعتها الناشئة يمكن أن تتطور بمعدلات متسارعة تساعد في بناء قوة إقليمية مستقلة بقرارها السياسي بدلا من التبعية لقوى الغرب والتي تؤدي دائما إلى التخلف التقني بسبب الاعتماد المطلق على الاستيراد، رغم أن تركيا عضو في حلف يعد الأكبر في العالم والأقوى من حيث الإمكانيات العسكرية والقدرات التسليحية.

عضوية تركيا في حلف الناتو:

يعد هذا الحلف الأقوى عسكرياً في الوقت الحاضر خاصة بعد انهيار منظومة المعسكر الاشتراكي وانتهاء حلف وأرسو الذي كان يقوده الاتحاد السوفيتي، ويتربع على رأس الهرم في قيادة الناتو الولايات المتحدة الأمريكية، وقد انضمت تركيا لهذا الحلف في 18 شباط/ فبراير 1952، وخلال فترة الحرب الباردة وطبقاً لموقعها الجغرافي فقد شغلت تركيا مركز الجناح الجنوبي للحلف في إطار سياسة الناتو لمواجهة الاتحاد السوفيتي، وبعد تفكك الاتحاد

(1) بشار قدومي، توجه تركيا نحو التصنيع العسكري، واقع أمخيال؟ على الرابط الإلكتروني

<http://www.basharkadumi.com/2010/11/v-behaviorurldefaultvmlo.htmlMonday, November 15/2010>

(2) بشار قدومي، مصدر سبق ذكره.

السوفيتي وانتهاء خطر تهديده ومنافسته لأميركا، لم تفقد تركيا أهميتها بسبب تبني الناتو سياسة جديدة مفادها التدخل في أماكن بعيدة جغرافياً عن أوروبا، حيث ساعدت تركيا الأوربيين في غزوهم أفغانستان وقامت بإرسال قوات تركية وإدارة معسكر قوات التحالف في كابول عامي 2002 و2005، وضمن سياق عمل قيادة الناتو بإعادة هيكلة الحلف وتخفيض عدد مقرات قوات الناتو في الخارج كان لتركيا نصيب في الحلف حيث سيتم استبدال قاعدة القيادة الجوية الواقعة في أزمير لتصبح قاعدة قيادة جديدة للقوات البرية، وستكون تركيا بذلك مستضيفة لإحدى أكبر قواعد القوات البرية لقيادة الناتو على أراضيها⁽¹⁾.

ومن وجهة نظر قائد حلف الناتو راسمنسون فإن الدور التركي في المنطقة أمر حيوي للاستراتيجية الجديدة والشراكة المستقبلية ليس فقط نتيجة حجم تركيا وموقعها بل أيضا نتيجة الثقافة التركية وخبراتها التاريخية مع دول الجوار "حقبة الاحتلال العثماني"، والدور التركي في حلف الناتو دور هام للمصالح الاستراتيجية للحلف الساعية إلى تطوير الدرع الصاروخي وحماية الأراضي الأوربية من تهديد الصواريخ الباليستية، وقد سبق أن وافقت تركيا على إنشاء محطة على أراضيها، وتم بناء رادار مبكر في مدينة مالاتيا جنوب شرقي أنقرة، الغاية منه تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين أعضاء الحلف في قمة لشبونة 2010، على تبني الدرع الصاروخي وهي مبادرة أمريكية للدفاع المشترك مع أوروبا موجهةً ضد الصواريخ الباليستية الإيرانية وغيرها⁽²⁾.

التنسيق السعودي-التركي في المجال الأمني

يتضمن هذا المحور آليات التعاون والتنسيق بين الجانبين السعودي والتركي في المجال العسكري والأمني حيث يشمل محورين تتمثل في:

1. الزيارات المتبادلة لكبار القادة العسكريين في البلدين بدءا بوزير الدفاع ثم رئيس الأركان للقوات المسلحة الى المستويات الأخرى.
2. التعاون والمناورات العسكرية المشتركة بين صفوف القوات المسلحة المختلفة.

(¹) عاصم مظلوم الجمل (ترجمة)، تركيا وحلف الناتو - من يستخدم الآخر لتحقيق أهدافه، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، 2012/4/5 على الرابط الإلكتروني www.alkashif.org

(²) عاصم مظلوم الجمل، مصدر سبق ذكره.

1. الزيارات الأمنية المتبادلة:

وقعت المملكة العربية السعودية وتركيا مذكرة تعاون عسكري مع تركيا يتم بموجبها إيفاد مبعوثين للتدريب العسكري إضافة إلى إمكانية قبول ضباط سعوديين للدراسة في الكلية الحربية التركية، وقد وقع الاتفاقية من الجانب السعودي العميد عبد العزيز مرزوق الجهني الذي يشغل منصب رئيس هيئة التدريب في القوات المسلحة السعودية ومن الجانب التركي وقعها العميد صالح سيفيل رئيس هيئة التدريب في هيئة الأركان المسلحة التركية⁽¹⁾.

وصرح أحمد مختار جون سفير تركيا في الرياض أن اتفاقية التعاون العسكري المشترك الموقعة بين البلدين دخلت حيز التنفيذ وأن تركيا والسعودية ستواصلان التشاور والتنسيق في مجال الصناعات العسكرية والدفاعية مع احتمال إجراء الطرفين مناورات عسكرية مشتركة⁽²⁾.

من جانبه أشار وزير الدفاع الوطني التركي إلى عمق العلاقة التي تربط بلاده بالسعودية ودور البلدين في تحقيق السلام والعدالة بالمنطقة، هذه التصريحات جاءت في اجتماع حضره كبار قادة القوات المسلحة السعودية والتركية حيث حضر عن الجانب السعودي الفريق الركن عبد الرحمن بن عبد الله المرشد الذي يشغل منصب قائد القوات البرية السعودية، والفريق الركن محمد بن عبد الله العايش والفريق الركن عبد الرحمن بن صالح البنيان الذي يشغل منصب قائد القوات الجوية السعودية واللواء المهندس عبد العزيز بن إبراهيم الحيثي مدير عام مكتب وزير الدفاع والطيران الحربي والمفتش العام للقوات المسلحة السعودية ومدير عام المؤسسة العامة للصناعات الحربية السعودية، ومن الجانب التركي حضر هذا الاجتماع أحمد مختار غون سفير تركيا في المملكة ومراد باير الذي يشغل منصب وكيل وزارة الدفاع الوطني لشؤون الصناعات الدفاعية والفريق خير الدين أوزون مدير عام وقف تقوية القوات المسلحة التركية، واللواء أونال أونسيباهي أوغلو مدير عام الصناعات الكيماوية والميكانيكية، وتم خلال هذا الاجتماع توقيع اتفاقيات مشتركة للتعاون بين البلدين وتبادل الخبرات والدورات في المجالات العسكرية المختلفة⁽³⁾.

وكان الأمير سلمان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران والمفتش العام للقوات المسلحة السعودية قد عقد اجتماع مع كبير مستشاري الرئيس التركي عبد الله غول المستشار أرشد هرمزلو أثناء زيارته للمملكة، وبحث معه آفاق التعاون والتنسيق المشترك وسبل تدعيمها

(¹) الجيش العربي، على الرابط الإلكتروني <http://www.arabic-military.com/t47901.topic>.

(²) الجيش العربي، المصدر السابق.

(³) مساعد وزير الدفاع السعودي: نود أن نرى تركيا شريكاً إستراتيجياً للسعودية، مصدر سبق ذكره.

وتعزيزها وخاصة في المجالات الدفاعية العسكرية، وأكد المستشار هرمز لو أن ملفات عدة على طاولة المحادثات السعودية التركية من أبرزها القضايا الاقتصادية والأمنية والتعاون في الصناعات الدفاعية، وأكد مستشار الرئيس التركي أن مواقف البلدين بصدده الملف الأمني في المنطقة متطابقة فيما يخص القضايا الإقليمية والدولية ولذلك هناك مشاورات مستمرة بين قيادات البلدين لترسيخ أسس الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وقد حضر الاجتماع رئيس هيئة الأركان العامة السعودي الفريق أول الركن حسين القبيل ومدير عام مكتب وزير الدفاع الفريق الركن عبد الرحمن البنيان والملحق العسكري السعودي في تركيا العميد بحري محمد الشهيل، وحضر من الجانب التركي سفير جمهورية تركيا لدى السعودية أحمد عون ومراد باير وكيل وزارة الدفاع الوطني لشؤون الصناعات الدفاعية التركية⁽¹⁾.

وفي زيارته الأخيرة لتركيا عقد ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبد العزيز اجتماعاً مع وزير الدفاع التركي عصمت يلماز تم فيه بحث علاقات التعاون العسكري بين البلدين، وقد حضر الاجتماع وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل ورئيس ديوان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ونائب رئيس هيئة الأركان العامة الفريق عبد العزيز بن محمد الحسين ومدير مكتب وزير الدفاع الفريق الركن عبد الرحمن بن صالح البنيان والسفير السعودي في تركيا الدكتور عادل سراج مرداد والملحق العسكري السعودي في تركيا العميد البحري محمد بن حمد الشهيل، وحضر من الجانب التركي نائب وزير الدفاع الوطني حسين كمال يردمجا ووكيل وزارة الدفاع الفريق أوقيا دندور ووكيل وزارة الدفاع لشؤون الصناعات الدفاعية مراد بيار⁽²⁾.

وفي رد مقابل قام مساعد وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز بزيارة إلى مقر وزارة الدفاع الوطني بالجمهورية التركية، والتقى وزير الدفاع الوطني التركي محمد وجدي غونول، وقد وصف الأمير خالد بن سلطان العلاقات السعودية - التركية بأنها شهدت قفزة نوعية خلال السنوات الماضية خصوصاً بعد الزيارة التاريخية التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى أنقرة عام 2006 و2007 وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والتي أثمرت وانعكست بشكل إيجابي على العلاقات العسكرية بين البلدين حيث شهدت هذه العلاقات تطورات إيجابية من خلال الزيارات المتبادلة خصوصاً وأن هناك عدة لجان قد شكلت بين الجانبين للتنسيق في المجال العسكري، على صعيد التدريب والتعاون الفني والتقني، وحضر هذا اللقاء من الجانب السعودي الفريق البحري الركن دخیل الله

(¹) وكالة الأنباء السعودية، 30 ديسمبر/ 2012

(²) علاقات تعاون عسكري: على الرابط الإلكتروني <http://www.Alarabiya.Net.Saudi-today>

الوقداني قائد القوات البحرية السعودية والسفير السعودي لدى تركيا الدكتور محمد رجاء الحسين والملحق السعودي لدى تركيا العميد البحري محمد بن حمد الشهيل⁽¹⁾.

وكمظهر من مظاهر التنسيق المشترك أقامت القوات المسلحة التركية معرضاً للصناعات العسكرية التركية في العاصمة الرياض أفتتحه وزير التجارة والصناعة السعودي بحضور وزير الدفاع الوطني التركي وجدي غونول، وضم المعرض نحو 31 واحداً وثلاثين شركة تركية تهتم بقطاع الأمن والدفاع، وفي ذات الوقت زار وزير الدفاع التركي مع كبار القادة العسكريين في القوات المسلحة للبلدين شركة الالكترونيات المتقدمة في الرياض⁽²⁾.

وضمن إطار آخر للتعاون والتنسيق المشترك بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية في الجانب الأمني التقى رئيس هيئة الأركان العامة السعودي الفريق الركن حسين بن عبد الله القبيل قائد القوات البرية التركية الفريق الأول خيرى كفريك في الرياض وناقش الطرفان العلاقات العسكرية بين البلدين وآفاق تطويرها⁽³⁾.

2. المناورات العسكرية المشتركة:

شاركت القوات الجوية السعودية لأول مرة في تمرين نسر الأناضول 2011/1 الذي أقيم في جمهورية تركيا في المدة من الثالث عشر من يونيو حتى الرابع والعشرين من الشهر نفسه، وتعد هذه المناورات أحد أكبر المناورات العسكرية المشتركة على مستوى العالم، حيث تشارك فيها القوات الجوية السعودية والقوات الجوية التركية عدداً من الدول المتقدمة في مجال العمليات الجوية، وتقام وفقاً لظروف العمليات العسكرية الحقيقية التي تهدف إلى رفع مستوى القدرات العسكرية للدول المشاركة، ويعد تمرين الأناضول من أعرق التمارين القتالية الجوية عالمياً، حيث دعت القوات الجوية التركية نظيرتها السعودية للمشاركة فيه لما تتمتع به القوات الجوية السعودية من تطور وتقدم في جميع الأجهزة والأطقم الجوية، ولما يمتاز به الطيارون السعوديون من الاحترافية العالية⁽⁴⁾.

(¹) وكالة الأنباء السعودية، مصدر سبق ذكره.

(²) وزير الدفاع التركي يزور شركة الالكترونيات المتقدمة بالرياض، على الرابط الالكتروني:

www.defense-arab.com/vb/threads/61384.

(³) متوفر على الرابط الالكتروني:

<http://www.gomhuriaonline.com/main.asp.id.65558>

(⁴) محمد الغنيم، القوات الجوية السعودية تشارك لأول مرة في تمرين "نسر الأناضول" بتركيا على الرابط الالكتروني،

<http://www.alriyadh.com.2011/06/5article638736.html>.

ويأتي تمرين نسر الأناضول ضمن سلسلة التمارين العديدة التي نفذتها القوات الجوية الملكية السعودية كتمرين العلم الأخضر بالمملكة المتحدة والعلم الأحمر بالولايات المتحدة الأمريكية والدرع الأخضر في فرنسا وتمرين أخرى تهدف إلى رفع الكفاءة القتالية وتبادل الخبرات مع قوات جوية متقدمة في مجال العمليات الجوية⁽¹⁾.

صفوة القول إن العلاقات السعودية التركية خلال الفترة 2002-2010 لها أبعاد تمثلت في ثلاث محاور وكما يلي:

أولها البعد السياسي، والذي برز في اللقاءات وعلى مختلف المستويات من مستوى القمة حيث زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى تركيا عام 2006 و2007 والتي كان لها أثرًا بالغًا في توثيق وتطور العلاقات السعودية التركية، تلتها زيارات متعددة من قبل القادة الأتراك وصلت إلى أكثر من ثمان زيارات على مستوى القمة وأكثر من اثنا عشر زيارة على المستوى الوزاري خلال فترة إعداد الدراسة.

أما البعد الثاني فكان في الجانب الاقتصادي حيث تنامت العلاقات الاقتصادية وتطورت في مجالات التجارة والاستثمار المباشر للشركات السعودية والتركية في قطاعات الإنشاءات والزراعة والسياحة والعقارات وبلغ حجم التبادل التجاري والاستثمارات إلى حوالي 20 مليار دولار خلال فترة إعداد الدراسة وهناك طموحات لزيادة الرقم إلى حوالي 25 مليار دولار.

أما ما يخص البعد الثالث في العلاقات فكان في جانب التنسيق والتعاون العسكري والأمني حيث الحضور التركي في المؤتمرات التي عقدت في المملكة العربية السعودية بخصوص مكافحة الإرهاب، والحضور السعودي في الجمهورية التركية ومشاركة تشكيلات من سلاح الجو السعودي في مناورات عسكرية وتمرين جوية ومنها تمرين صقر الأناضول، وبرغم أن الجمهورية التركية لا تعد من البلدان المصدرة للأسلحة إلا أن هناك تنسيق سعودي تركي لشراء بعض الأسلحة التي تنتجها المصانع الحربية التركية.

(1) محمد الغنيم، القوات الجوية السعودية تشارك لأول مرة في تمرين "نسر الأناضول" بتركيا، مصدر سبق ذكره.



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

مستقبل العلاقات السعودية - التركية

يبدو إن اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على الغرب وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية يخضع لنوع من المراجعة من قبل الغرب نفسه على الأقل، حيث أشار تقرير صادر من مجلس الاستخبارات الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية تحت عنوان "الاتجاهات العالمية 2030" والذي يعنى بوضع دراسة استشرافية للمستقبل في العالم على المدى المنظور بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم وظهور عالم جديد متعدد الأقطاب تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية مصدرة للبترول بدلاً من أن تكون مستوردة له⁽¹⁾.

هذا التغيير في أهمية دول الخليج العربية ومن بينها السعودية من وجهة نظر أصحاب التقرير بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية سيكون له انعكاساته السلبية على الدول العربية الخليجية والسعودية لا سيما سبب تواجدها العسكري في المنطقة كونها المنبع الرئيسي للطاقة في العالم، ويذكر أن صادرات النفط والغاز من الخليج إلى الولايات المتحدة الأمريكية لم تتعد 11% عام 2013، من إجمالي صادراتها النفطية⁽²⁾.

وإن بوادر إعادة ترتيب الوجود العسكري في المنطقة قد بدأت فعلاً بالظهور، وإن كانت بعيدة المدى بدليل إصدار القيادة الأمريكية أوامرها بإيقاف حاملة الطائرات Usshary Truman من القيام بمهامها الدورية في مياه الخليج العربي بسبب صعوبات في الميزانية الأمريكية⁽³⁾. ورغم العلاقة الوطيدة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية مع وجود بعض الفتور فيها في أحيان معينة إلا أن هذه الإشارات أصبحت تشكل مصدر قلق للقيادة الحاكمة في المملكة، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية ومن وراءها الغرب تعتمد بشكل كامل على رعاية مصالحها القومية قبل كل شيء في استراتيجيتها على المدى المنظور والبعيد، وجدير بالذكر أن السعودية ترتبط بعلاقة وثيقة جداً منذ الأربعينيات من القرن المنصرم بالولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾. وقد ازدادت وشيجة التعاون بين الدولتين أبان الغزو العراقي للكويت العام 1990م باستضافة السعودية للقوات الأمريكية خلال معركة عاصفة الصحراء، ومن ثم عام 2003 أثناء الغزو الأمريكي للعراق إلا أنها لم تخل من التوتر أحياناً أخرى خصوصاً بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001 وما رافقها من تطورات، وبناءً على ما تقدم وإدراكاً من القيادة السعودية لأهمية إيجاد حليف استراتيجي مهم وقوي في المنطقة،

(¹) http://www.dni.gov/files/documents/global_trends_2030_PDF

(²) أنس الحجي دراسة استشرافية، أثر ثورة النفط والغاز الصخريين في أمريكا الشمالية على الخليج، منتدى العلاقات العربية والدولية على الرابط:

<http://fairforum.org/?p=1573>

(³) http://www.telegraph.co.uk/news/world_news/us-politics/990111/us-carrier-in-front-lines-of-obamas-battle-with-congress-over-no-billion-sequester..

(⁴) <http://www.fpc.state.gov/documents/organization.PDF>.

أبدت هذه القيادة اهتماماً خاصاً بالتوجه نحو تركيا في إقامة علاقات وعلى مختلف المستويات، توجت في العامين 2006 و 2007 بزيارات رسمية على مستوى القمة لم تسبقها زيارات بهذا المستوى منذ أربعين سنة، هذا التطور والتحول في مسار العلاقات بين البلدين لا يمكن بطبيعة الحال تحديد المشاهد المستقبلية لما يمكن أن تؤول إليه العلاقات في المستقبل المنظور أو المدى القريب، حيث إن تحديد ورسم تلك المشاهد أو السيناريوهات يحتاج إلى وضع عدد من الخيارات وفق ماضي وحاضر العلاقات والبيئة المحيطة بها ومعالجة أهدافها التي تسعى لتحقيقها⁽¹⁾.

ويحاول الباحث جاهداً في ظل رؤية مستقبلية لمجموعة من الأحداث والتطورات التي يحتمل وقوعها مستقبلاً، وضع عدد من المشاهد والسيناريوهات لمستقبل العلاقات السعودية - التركية، تنطلق من مقولة مفادها ما دام حزب العدالة والتنمية في السلطة فمن الممكن أن تزداد وتيرة العلاقات بين الدولتين بسبب أفكار وأيدلوجية الحزب، إن تصور الباحث لاستمرارية وتطور أو تراجع العلاقات السعودية - التركية مرتبط بمتغيرات منها الآتي:

1. المتغير في هيكل النظام الدولي الحالي "انتهاء عصر الهيمنة الأمريكية"، وهل سيكون بقائها قوة عالمية أم يتراجع دورها أو انشغالها بحروب أخرى؟

2. التحديات التي تواجه بلدي الدراسة "التحديات الداخلية ومن أبرزها تغير الأنظمة الحاكمة، وحالات التغير على المستوى الإقليمي ومنها "انتهاء الهيمنة الإيرانية".

ووفق ما تم ذكره فقد خلص الباحث إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يتضمن الأول قراءة في واقع العلاقات السعودية - التركية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية المحتملة، بينما تناول المبحث الثاني سيناريوهات محتملة لمستقبل العلاقات في ظل تلك التغيرات.

(¹) د. طارق محمد طيب القصاب، مشاهد مستقبلية في علاقات العراق مع دول الجوار، بحث مقدم إلى كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العراق، 2009، ص 7.



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

المبحث الأول

قراءة واقع العلاقات السعودية التركية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المحتملة:

يعد بلدا الدراسة كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية بلدين شرق أوسطيين لهما تاريخ طويل من علاقات التعاون والصداقة، وهما بطبيعة الحال بلدان يمثل الدين الإسلامي قاسماً مشتركاً ومهماً بالنسبة لشعبيهما، وتربطهما في ذلك أواصر تاريخية وثقافية ودينية، ومن الناحية الاقتصادية وما يتعلق بهيكل الاقتصاد فإن البلدين لهما اتجاهات متماثلة واقتصاد مزدهر وبرامج خصخصة متنامية أدت إلى أن يكون البلدان ضمن الاقتصاديات الأسرع والأكثر نمواً في العالم، ومن الجانب الاجتماعي يعد الشعب السعودي والشعب التركي ضمن تقسيمات المجتمعات الشبابية حيث نسبة من يتراوح أعمارهم بين 15 و 40 تصل في الشعب السعودي إلى ما يقرب من 60% وفي الشعب التركي ما يقرب من 66%، أما على صعيد المنظمات الدولية فيتمتع البلدان بعضوية الكثير من تلك المنظمات، وتربطهما علاقات جيدة وعلى مختلف الصعد، وهما عضوان كاملاً العضوية في منظمة التجارة العالمية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة.

أولاً: المتغيرات المحتملة على المستوى الدولي "انتهاء عصر الهيمنة الأمريكية" يقصد بالتغيرات المحتملة على المستوى الدولي هو نهاية هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وانتهاء عصر ما يسمى القطبية الأحادية والتي أثرت بشكل كبير في سياسات الدول الخارجية وعلاقاتها مع بعضها.

والتساؤل المطروح في الأوساط الأكاديمية الغربية والعربية على حد سواء حول مستقبل القوة الأمريكية ودورها في النظام العالمي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وانحيار الموازن العالمي أحد قطبي الحرب الباردة الاتحاد السوفيتي في بداية تسعينيات القرن المنصرم، وهو سؤال يرتبط بأسئلة عديدة أخرى، منها هل سيكون العالم الجديد متعدد الأقطاب؟ أم سيظهر قطب آخر موازن لقوة الولايات المتحدة الأمريكية فيعود العالم معه إلى التعددية القطبية؟ أم سيكون هناك حالة تعدد أقطاب بسبب تساوي قدرة ونفوذ الدول الكبرى في

المؤسسات الدولية والإقليمية؟ وكيف سيكون دور الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الواقع الذي ترتفع على قمته دون منافس؟ وفي خضم هذا التساؤلات يتوقع مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكي وفق ما جاء في تقرير صدر عنه بعنوان "الاتجاهات العالمية 2025 تحول العالم" أن تكون الصين الشعبية أكبر دول العالم اقتصاداً وبالتالي ستكون قوه عسكرية رائده خلال العشرين سنة القادمة⁽¹⁾.

جاء مكملًا لهذا التوقع ومحققاً ما أبداه الرئيس باراك أوباما في بداية عهده، بتقديم أجندته السياسية "لجعل القرن الحالي قرناً أمريكياً جديداً" حيث أظهرت تصريحاته عند زيارته لعدد من الدول الأوروبية في مايو 2011 قناعته بأن على الغرب وساسته التكيف مع الواقع العالمي الجديد، وعكست تصريحاته قناعة مفادها أن تحول الثروة والقوة من الغرب إلى الشرق موضوع قادم لا محالة فيه، وجاء مرادفاً ما صرح به سابقاً بن برنانكي رئيس البنك المركزي الأمريكي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 "بان مجمل إنتاج الاقتصاديات الصاعدة في الربع الثاني من عام 2010 قد زاد بنسبة 41% عن عام 2005، وبلغت الزيادة في الصين 70% واستطاعت الاقتصاديات الصاعدة تجاوز الأزمة الاقتصادية بسهولة⁽²⁾".

يقابل هذا التطور في الاقتصاد الصيني يقابله النظام المالي الأمريكي الذي يعاني من أزمات متعددة ستؤثر عليه في العقود القادمة فطبقاً لما ورد عن مكتب الميزانية التابعة للكونجرس الأمريكي Congressional Budget office فإن الدين الأمريكي القادم سيصل إلى 90% من الناتج المحلي وهي تقديرات فيها قدر كبير من التفاؤل، وسبب ذلك هو السياسات التي انتهجتها إدارة بوش الابن والتي أدت إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدين العام بنسبة 50% أوصل العجز في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية إلى 1,6 تريليون دولار في عام 2020⁽³⁾.

ويعتقد الكثير من الخبراء أن تتجاوز الصين الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر اقتصاد في العالم بوقت مبكر وقريب بسبب سرعة الصعود الصيني والذي كان متوقع له أن يصل المركز الأول في العالم في عام 2040 ثم تغير الرأي بصدد ذلك ليقص إلى 2027، وأخيراً هناك دراسات تشير إلى أن الاقتصاد الصيني ربما سيصل إلى المرتبة الأولى عالمياً خلال العشر سنوات القادمة⁽⁴⁾.

(¹) Global trends 2025: Transformed world, National Intelligence council, November 2008.

(²) Martin wolf, In the grip of a great convergence, Financial Times, January, 20u.

(³) foreign Affairs, Nov/ Dec 2010, Vol89.usue6, Roger c.Altman and Richard N.haas, Americanprofhgacy and American power

(⁴) Niall Ferguson, The west and the rest: The changing Global Balance of power in "historical perpecine" Transcript at lecture given at chathan House, May 20u.

ويرى جوزيف ناي أن قدرة الصين على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية لا يزال أمامها طريق طويل حتى تحقق ذلك بسبب تحديات تواجهها على صعيد التنمية ومشكلات ديموغرافية، ويضيف أنه بالرغم من أن نصيب الفرد في الصين قد يصل إلى مستوى أقل من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية وأن حجم الاقتصاد قد يتساوى بين البلدين، إلا أن التطور الاقتصادي لن يكون متساوياً بين البلدين ويشكك ناي في قدرة الصين على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل في المدى المنظور ويعزو ذلك إلى كون الصين لا ترغب في إثارة غضب جيرانها أو استعداد دول خارجية في ظل خوفها من غلق أسواقها أمام منتجاتها وحرمانها من مواردها، وقد يدفع أي تحرك أو تصرف عسكري صيني جيرانها إلى تشكيل تحالفات يمكن أن تضعف قوة الصين ناهيك عن وجود معارضة من الهند واليابان لدور صيني فاعل في المنطقة وهذه المعارضة تصب بالنتيجة في صالح الولايات المتحدة الأمريكية وتحالفها مع هذه القوى المعارضة⁽¹⁾.

وفي جانب القدرة العسكرية تعمل الصين حالياً على بناء أسطول بحري من المدمرات الحديثة والغواصات، وهي تسعى لإعادة صياغة عقيدتها العسكرية لتتمكن من التحرك إقليمياً ومحاولات مد نفوذها عبر البحار والمحيطات حسب ما ورد في تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية، "البنجاجون" والذي يشير إلى قدرة الصين على منافسة الولايات المتحدة على الصعيد الدولي عسكرياً⁽²⁾.

دفعت هذه المعلومات العديد من المحللين لمناقشة ارتداداتها المنتظرة على تماسك النظام الدولي، ويشير تقرير وضع عن مجموعة أور آسيا عام 2011، أن أهم المخاطر التي ستواجه العالم هو التغير في النظام العالمي وأن العالم على أعتاب نظام عالمي جديد تماماً، ما يعني طرق جديدة للتفاعل بين الدول على المستويين الاقتصادي والسياسي والذي يزيد من تعقيد وصعوبة إدارته⁽³⁾. مستقبل التنافس الصيني الأمريكي:

في نظر الكثيرين من الكتاب الأمريكيين ستظل الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الأكبر والفاعلة في النظام الدولي ويرجع السبب في ذلك للقدرة الاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها

(¹) Joseph S. Nye. The Future of American Power. Foreign Affairs. Nov Dec.. Vol 89. Issue 58

(²) Robert D. Kaplan, Center stage for the 21st Century. Foreign Affairs march/April 2009, Volume 88

(³) Ian Bremmer and David Goordon "Top Risks zou" the Eurasia Group. At [http:// Eurasia Group. Net/ pages/ topnsks](http://EurasiaGroup.Net/pages/topnsks)

إضافة إلى الموقع الجغرافي الذي لا تحيط به أية دولة إضافة إلى تمتع الولايات المتحدة الأمريكية بالقدرة على تجاوز الأزمات المالية واستغلالها كفرصة لتعزيز نفوذها الدولي⁽¹⁾.

وجدير بالذكر أن تعافي الولايات المتحدة الأمريكية من أزماتها الاقتصادية سيضمن لها دورا فاعلا ومؤثرا على المستوى العالمي لا سيما وأن المنافس الصيني لا يملك القدر نفسه من الجاذبية، وقد عملت القيادة الأمريكية على صياغة مجموعة من السياسات الاقتصادية التي من شأنها النهوض بالاقتصاد من خلال تطوير أساليب استغلال الطاقة، وزيادة الدورات في مجال العلوم والتكنولوجيا، خاصة وأن واشنطن تتفوق على مثيلاتها من دول العالم الأخرى وهي أصلا مهد الصناعات التكنولوجية الدقيقة التي تحقق لها أرباحا ضخمة جدا بلغت حوالي 50 خمسين مليار دولار عام 2008، وتتميز الولايات المتحدة الأمريكية بقدرتها على جذب المهاجرين واندماجهم في المجتمع الأمريكي، واتضح ذلك من خلال منافسة الرئيس أوباما على منصب الرئاسة، وهو من أصل إفريقي لخصمه الأبيض ووصله إلى البيت الأبيض⁽²⁾.

في عام 2007 أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب من 396 مليون دولار على البحث العلمي ثم تأتى في المرتبة الثانية آسيا بمبلغ يقرب من 388 مليون دولار، فالاتحاد الأوروبي الذي ينفق ما يقرب من 263 مليون دولار، وبهذا الحجم تكون الولايات المتحدة تنفق في مجال البحث والتطوير نحو ضعف ما تنفقه الصين هذا إضافة إلى براءات الاختراع التي وصلت إلى 80 ألف براءة اختراع عام 2007، وهو يوازي ما ينفق في كل دول العالم⁽³⁾.

وفي المجال الثقافي حصلت ستة جامعات أمريكية على الأفضلية في العالم بين عشر جامعات وفق دراسة جامعة شنغهاي، وفي عام 2010 حصدت الولايات المتحدة أفضل سبع عشرة جامعة ضمن 20 عشرين جامعة عالمية، وأن علماء أمريكا هم الأكثر من حيث حصدهم جوائز نوبل في مختلف الاختصاصات.

وطبقا لما تم ذكره يستند سيمون سيرفاقي أستاذ العلاقات الدولية جامعة واشنطن في مقالة "نحو عالم ما بعد الغرب" فيرى العالم لا يتجه إلى الشائبة القطبية رغم تراجع القوة

(1) Global Trends 2025 : Transformed world. Op. eit

(2) Fareed Zakaria, The future of American power: How America can Survive the Rise of the Rest. Foreign Affairs , May / june 2008. Vol 87. No 3

(3) Joseph S.Nye. the future of American power. op. cit9. Lbid

الأمريكية، ويعلل ذلك بالقول "ليست هناك قوة دولية قادرة على فرض الهيمنة عليها أو الوصول إلى موقع الندية معها"⁽¹⁾.

أقطاب العالم:

يشير بعض الباحثين إلى أن العالم مكون من أقطاب متعددة يكثر فيها اللاعبون السياسيون وكالاتي:

1. الولايات المتحدة: رغم تراجعها تبقى القوة الوحيدة التي لا تمتلك قوتها أية دولة أخرى في العالم، ويظل دورها محوريا في إضفاء قدر من التنظيم على الفوضى الدولية.
2. الاتحاد الأوروبي: رغم كونه نموذج إلا أنه يعاني من الأزمات التي تهدد وحدته.
3. روسيا: قوة رئيسية على الساحة الأوربية لا يمكن تجاهلها بسبب قدرتها النووية، ولديها شعور ورغبة في استعادة مكانتها المفقودة، وتحتاج إلى شريك قادر على مساعدتها في تخطي مشاكلها، ولا تستطيع التخلي عن الغرب.
4. الصين: أقوى اقتصاد أسوي وعالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وفيها مشاكل على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، وقد تمكنت من أتماء تجارتها مع أمريكا اللاتينية بمقدار عشرة أضعاف بين عامي 2000 و2007، تعاني من تقاطع مصالحها مع القوى المجاورة ومنها روسيا في آسيا الوسطى ومع أوروبا فيما يتعلق بإيران وأفغانستان وكوريا الشمالية ناهيك عن العداء الصيني الياباني الذي يؤثر في علاقة البلدين.
5. الهند: ثالث أكبر اقتصاد في آسيا، ومركزها الاستراتيجي محفوف بالمخاطر وقد دخلت في نزاعات مسلحة مع باكستان عام 1947 وبنجلادش وسريلانكا وحرب حدودية قصيرة مع الصين، في الهند ما يقرب من 300 ثلاثمائة مليون مواطن يعيشون على اقل من دولار في اليوم، وفيها تعددية عرقية وأثنية دينية كبيرة.
6. اليابان: حتى منتصف عام 2010 شغلت مقعد ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم، تعاني من تراجع اقتصادها وعدم استقرار سياسي، ولكنها تمتلك القدرة على لعب دور أكثر فاعلية على المستوى الإقليمي خاصة إذا ما طورت قدرتها العسكرية⁽²⁾.

(1) Simon serfaty, moving into apart Western World "The Washington Quarterly". Spring. 2008.

(2). كارن أبو الخير، عالم بلا أقطاب، الحقائق الإستراتيجية الجديدة في النظام الدولي على الرابط الالكتروني <http://www.siyassa.Org.eg/NewsContent/3>

يضاف لما تقدم هناك دولاً أصغر حجماً في طريقها لاكتساب قدر محدود من النفوذ على الساحة الدولية ومنها البرازيل الذي يبلغ إنفاقها العسكري 1,33 مليار دولار عام 2010، وهي تحتل مرتبة متقدمة ومقاربة لروسيا والهند والصين في قدراتها الحقيقية، وتركيا وجنوب إفريقيا وإندونيسيا.

وبناء على ما تم طرحه يبرز تساؤل رئيسي يتعلق بكيفية مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية للقوى الجديدة الصاعدة التي تهدد مكانتها خاصة بعد تراجع دور ونفوذ القطب الأوحـد خلال حكم الرئيس بوش الابن، وللإجابة عن هذا التساؤل ذكرت مجلة الشؤون الخاصة الأمريكية تصريحات عدة عن مسئولين أمريكيـان بينت استـراتيجية الأمن القومي في ظل هذا التنافس ومنهم وزير الدفاع روبرت غيتس ووزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون، والاستراتيجية الأمريكية الجديدة هدفها زيادة وتدعيم القدرة الأمريكية على إبقائها متربعة على عرش القوة في النظام العالمي للاستمرار في تحقيق مصالحها في العالم على مدى القرن الجديد، ولذلك فقد اعتمدت على مبدأين:

الأول: يتمثل في بناء القوة الداخلية.

الثاني: يتمثل في صياغة نظام دولي يجعلها قادرة على مواجهة التحديات الدولية. ينطلق ذلك من قناعة عبر عنها الرئيس أوباما في أكثر من محفل دولي مفادها "أنه ليست هناك دولة واحدة بغض النظر عن قوتها تستطيع التصدي لكل التحديات العالمية بمفردها" هذا الأمر يفرض إعادة صياغة المقاربات التعاونية أو التشاركية القادرة على تحقيق نجاحات دولية^(١). وتتطابق رؤية وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون مع ما يقدمه أستاذ العلاقات الدولية بجامعة برينستون ج. جون إيكنبري، حيث يرى الأول ضرورة تعزيز الولايات المتحدة الأمريكية الشراكة مع الحلفاء وتوسيع تلك الشراكات وتعميقها فضلاً عن البحث عن شركاء جدد، بينما يرى الثاني طبقاً لما جاء في مقالة نشرها تحت عنوان "مستقبل النظام العالمي الليبرالي" في مجلة فورين أفيـرز الأمريكية عدد مايو/ يونيو 2011، قدرة النظام العالمي الحالي على الاستمرار واستيعاب كل القوى الصاعدة، ويقول "إن النظام الدولي المعاصر ليس في جوهره أمريكي أو غربي الصيغة وإن بدا كذلك لظروف تاريخية فهو نظام تراتبي ارتكز على القوة الأمريكية، ولكنه ذو صفات ليبرالية"، وأنه سيستمر متماسكاً حتى في ظل محاولة الصين أو دول صاعدة أخرى انتزاع مرتبة الصدارة من الولايات المتحدة الأمريكية

(١). كارن أبو الخير، عالم بلا أقطاب: الحقائق الإستراتيجية الجديدة في النظام الدولي، مصدر سبق ذكره.

فالدول الصاعدة لديها دوافع التفاعل مع هذا النظام الدولي والاندماج فيه خدمة لمصالحها⁽¹⁾. ولم تعد القوة وحدها أو في حد ذاتها محددا للقوة دوليا، وإنما كيفية إدماجها في استراتيجية ناجحة في تحقيق الهدف من امتلاكها واستخدامه.

وهنا يرتبط نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على مكانتها ودورها عالميا في مدى قدرتها على إحداث التوازن بين القوتين الصلدة والناعمة في استراتيجية واحدة ناجحة تستطيع من خلالها التعامل مع مظاهر تراجع فاعلية وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية عالميا في ظل تعدد مراكز القوى وتعدد مصادر القوة خاصة وأن المخاطر التي تهدد القوة الأمريكية تبدأ من الداخل وتنتهي في الداخل⁽²⁾.

ويمكن القول إن النظام الدولي الجديد لم تتضح معالمه بعد، فالنظام الأحادي القطبية من ناحية القوة العسكرية طبقاً لما يتم إنفاقه في الجانب العسكري الأمريكي مقارنة بالقوى المحتملة الصاعدة يدل على تفوق القوة الأمريكية وبقيائها إلى أمد غير محدود في الوقت الحاضر مترتبة ومهيمنة على هذا الجانب، أما في الجانب الاقتصادي فإن الوضع يختلف حيث تتعدد مراكز القوة الاقتصادية وذلك طبقاً لرؤية ريتشارد هاس الذي يشغل منصب رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية⁽³⁾. فالنظام الدولي حسب هاس يشهد صعود قوى إقليمية جديدة وفاعلين دوليين سيرتبط مستقبل ومكانة الولايات المتحدة بقدرتها على التعامل مع مستجدات هذا العالم الجديد الذي تشكل فيه القوى الجديدة الصاعدة تأثيراً يفوق بعض الدول القومية، وسيرتبط الانتقال السلس والسلمي إلى نظام تعددي جديد في موضوع تكيف الولايات المتحدة الأمريكية مع تلك التحولات وتعاونها بشكل إيجابي مع القوى الصاعدة بالرغم من أنها القوة العسكرية الأكبر في العالم، وستكون الولايات المتحدة فاعلاً رئيسياً بجانب بعض القوى الأخرى.

ويتفق الباحث مع الرأي الذي ذهب إليه أغلب الباحثين والمحللين السياسيين بأن القدرة الأمريكية في السيطرة والهيمنة على العالم لا يمكن منافستها في المدى القريب خاصة في مجال التقنية الحربية والقوة العسكرية، لا سيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية تخصص ميزانية

(¹).كارن أبو الخير، عالم بلا أقطاب مصدر سبق ذكره وكذلك ينظر، عمرو عبد العاطي الاقطبية: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية، السياسة الدولية، الاثنى 5 أغسطس 2003 على الرابط الالكتروني www.siyassa.org/News content.

(²).عمرو عبد العاطي، آمال معقودة على الديمقراطيين لانتقال أميركا من العسكرة إلى القوة الذكية، صحيفة الحياة، 13 نوفمبر 2008.

(³) Richard N Haass, the Age of Nonpolarity: what will follow us dominance, Foreign affairs, May/ June, 2008kvol87, No3.

للدفاع والإنفاق العسكري على البحوث في مجال تطوير الصناعة الحربية ما يساوي ميزانية بلدان بالكامل، أما في مجالات أخرى كالإقتصاد والصحة والبيئة فقد وصلت بعض بلدان العالم المتطورة إلى مستويات متطورة، ولكنها لم تبلغ مرتبة المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: التغيرات الإقليمية المحتملة: نهاية الهيمنة الإيرانية.

لإيران تاريخ إمبراطوري معروف حيث حكمت لقرون عديدة الكثير من المناطق التي يمتد نفوذها إليها ومنها العراق في عصر ما قبل الإسلام، ولإيران تطلعات ورغبة جامحة في بسط نفوذها إلى الحد الذي تتمكن منه، ولا يقتصر ذلك على الإقليم الذي هي منه بل تحاول من خلال سيطرتها على مناطق الإقليم تكوين قوة إمبراطورية تعيد لها أمجادها قد سبق، ومنذ أمد بعيد كانت لإيران صراعات مع العرب، لكنها حُجِمت أثناء سيطرة الاحتلال البريطاني على الساحل العربي من الخليج بعد هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى ووضع المشيخات العربية ودعمهم، ثم جاء الدعم لإيران أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي حيث كان دور إيران الشاه مراقبة مناطق جنوب الاتحاد السوفيتي الصناعية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بعدها صعد التيار الإسلامي إلى دفة الحكم بعد الثورة الإسلامية لتصبح العلاقة متوترة كما يبدو في العلن بين الأصدقاء السابقين.

بداية الهيمنة الإيرانية:

تجلى واضحاً سعي إيران للهيمنة الإقليمية وبسط نفوذها على المنطقة من خلال رسالة الرئيس الإيراني أحمد نجاد التي سلمها نائب وزير الخارجية الإيرانية سعيد جليلي إلى رئيس الوزراء الإيطالي "رومانو برودي" بتاريخ 2006/11/18 لإيصالها إلى القوى الدولية الفاعلة وتحديد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا جاء فيها "إن إيران مستعدة للمشاركة في حل مشكلة الشرق الأوسط إذا اعترفت لها بوضع قوة إقليمية" ثم أعقبها تصريح السيد نجاد أمام حشد للحرس الثوري الإيراني موجهاً كلامه إلى القوى الكبرى الولايات المتحدة وبريطانيا قائلاً "عودوا وخذوا قواتكم إلى ما وراء الحدود، وستكون أمم المنطقة بقيادة الأمة الإيرانية مستعدة لإظهار طريق الخلاص لكم"⁽¹⁾.

(¹) الدكتور علي بن هلهول الرويلي، الأمن الوطني السعودي آفاق إستراتيجية برؤيا مستقبلية، مصدر سبق ذكره ص303-304.

هذه التصريحات تدل على قوة وفهم القيادة الإيرانية لقواعد إدارة اللعبة وامكانياتها من تحقيق ما تطمح إليه دون أية تكاليف عسكرية أو اقتصادية، وقد استغلت إيران عدة عوامل للوصول إلى مبتغاهما وتحقيق أهدافها وهي:

1. استغلال حالة الهيجان الأمريكي بعد إحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 لإسقاط أعداء النظام الإيراني، طالبان وصادق حسين.

2. استغلال ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لاستقرار العراق، وذلك بدعم حلفائها (حلفاء إيران) في السلطة السياسية والعسكرية والاقتصادية، وأصبحت في هذا الحال وكأنها تدير الصراع بأيدٍ أجنبية.

3. استغلال الوضع الأمني المتدهور في العراق بدعم حلفاء إيران وتحجيم من تعتبرهم أعداء لها في داخل العراق والمنطقة⁽¹⁾.

وبالرغم من أن انهيار الاتحاد السوفيتي أدى إلى حرمان إيران من فرص المقاومة والمساومة التي كانت توفرها القطبية الثنائية في تحييد الولايات الأمريكية وفرض قيود دولية على سياسة إيران، إلا أن ذلك منحها فرص جديدة في إمكانية توسيع نفوذها في طاجيكستان وأذربيجان وبقية دول آسيا الوسطى إضافة إلى الأمان الذي توفر لإيران من جبهتها الشمالية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الذي له اطماع توسعية واستبداله بجار مثل تركمانستان وأرمينيا⁽²⁾.

وقد وفرت فرصة الانهيار السوفيتي لإيران أن تعاود رسم سياستها الخارجية وفق حالة الاستحواذ على مكانة متميزة إقليمياً ومنها محاولاتها الاشتراك في تحقيق استقرار منطقة شمال غرب آسيا، الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي⁽³⁾.

من جهة ثانية استثمرت إيران علاقاتها مع روسيا في المجال العسكري إلى أقصى حد خاصة في مجال ملفها النووي الذي يشكل خطر كبير على دول الخليج العربية وبلد الدراسة من ضمنها، وتحاول إيران بذلك خلق حالة عدم الاستقرار في مستقبل هذه البلدان⁽⁴⁾.

كانت فرصة إيران الذهبية بعد نهاية حربها مع العراق والتي استمرت ثماني سنوات أنهكت فيها قوة البلدين، تزامن ذلك مع انهيار الاتحاد السوفيتي نهاية العقد الثمانيني من

(¹) الدكتور علي بن هلهول الرويلي، المصدر السابق، ص 305.

(²) العلاقات الإيرانية - الأوروبية على الرابط

newsid136000/9/8/2001.http://news.bbc.co.uk/news/

(³) حسين أميري، العلاقات الإيرانية- الروسية في عقد التسعينات، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (الأهرام)، العدد 5، القاهرة 2000، ص 45.

(⁴) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، "امن منطقة الخليج العربي من منظور وطني"، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص 26.

القرن الماضي، فكانت الفرصة التاريخية بغزو العراق للكويت والذي تعرض بعدها لمعركة فاصلة قادتها الولايات المتحدة الأمريكية "عاصفة الصحراء" مروراً بالعقوبات الدولية ومسلسل الحصار وانتهاء بالضربة القاصمة التي احتلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية العراق، لتنتهي معها آمال العرب وخاصة دول الخليج بوجود موازن إقليمي في المنطقة يرتبط معهم بأواصر التاريخ والدم والمصير المشترك.

هذه التطورات صبت في خدمة المصالح الإيرانية وأهداف وطموحات قيادتها والتي اندفعت وبسرعة مذهلة لملء الفراغ الذي حدث، لتصبح معه إيران لاعباً أساسياً وفاعلاً في ملف عربي من أهم ملفات الدول العربية وأخطرها بل هو المفتاح لجميع الملفات العربية الأخرى، والذي ظهر فيه فشل السياسة الأمريكية إضافة إلى غياب الدور العربي بشكل كامل عن ساحة الصراع، ومعرفة الولايات المتحدة الأمريكية لقوة وقدرة إيران المتنامية في المنطقة والتي باتت مصدر قلق وتهديد لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي وأمن إسرائيل⁽¹⁾.

وبسبب شعور إيران بأنها تتعرض لمحاولات تقويض نظامها فقد قدرت أنها لا بد أن يكون لها دور مهم وفاعل في المنطقة، وقد توفرت الفرصة لها بذلك بحيث أصبحت عامل حسم مهم في مستقبل الصراع في العراق، وهي تدعم حزب الله في لبنان لمواجهة المشروع الأمريكي-الصهيوني وبذلك أصبحت لاعباً أساسياً في تفاعلات الساحة اللبنانية وكذلك دعمها لحماس في الساحة الفلسطينية، مع غياب دور الدول العربية الفاعلة إقليمياً وتذبذب رؤيتها المشتركة وعدم استقرارها وهي كل من المملكة العربية السعودية ومصر بالنسبة لموضوع إيران⁽²⁾.

هذه القدرة الإيرانية على التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية تحولت إلى صراع بينهما على النفوذ وأياً كانت نتائج هذا التنافس أو الصراع فالضرر سيتحمله العالم العربي، فإن كان تصادم عسكري تضرر العرب نتيجة ذلك وإن كان تصالح فتقسيم النفوذ سيؤدي إلى نفس النتائج كما يرى الباحث وخصوصاً دول الخليج العربية وبلد الدراسة تحديداً.

(1) د. فواز جرجس، "السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 60-82.

(2) د. محمد جمال الدين مظلوم، "نحو إستراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية" "دول الجوار" بحث مقدم إلى الملتقى العلمي، الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية، الخرطوم، 3-5/2/2013، ص 13.

مستقبل الدور الإقليمي الإيراني:

تتمتع إيران بقوة إقليمية لها دورها الفاعل في منطقة الشرق الأوسط مكنها من ذلك قدرتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية، ولم يحظ الدور الإقليمي لإيران بأهمية وزخم كالذي يحظى به بعد نجاح الثورة الإسلامية بعد إسقاط نظام الشاه محمد رضا بهلوي عام 1979 والذي أدى إلى تغير جذري في سياسة إيران الإقليمية وأدوات تنفيذها، حيث انقلبت من أحد أهم حلفاء الغرب وأمريكا تحديداً إلى عدو ومصدر تهديد لمصالح الغرب وفي مقدمتها تدفق النفط من الخليج العربي يأتي بعدها أمن إسرائيل إضافة إلى طموحات إقليمية اعتمدت مبدأ تصدير الثورة إلى الخارج، كان نتائجها توتر العلاقات مع جيرانها العرب ثم قيام الحرب الإيرانية مع العراق⁽¹⁾.

بدأت إيران مطمئنة لما أفرزته الساحة العربية من مشاهد سياسية بعد ما سمي بالربيع العربي والذي تداعت على أثره حكومات عربية تعد موالية لسياسة واشنطن في المنطقة، ومنهم الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري محمد حسني مبارك، ولكن هذه التطورات فرضت تداعيات متباينة على مصالح إيران ودورها الإقليمي، الأمر الذي دعا إلان تنتهج سياسات متعددة وربما متناقضة طبقاً لما يخدم مصالحها، لقد وفرت تداعيات المشهد العربي فرصة لإيران لتحقيق مكاسب من ذلك منها:

أولاً: انشغال المجتمع الدولي بما يحصل في المنطقة من أحداث أعطى إيران مزيداً من الوقت لتطوير برنامجها النووي ومواجهة الصعوبات التي تعترض تنفيذ ذلك البرنامج. ثانياً: انشغال المعارضة الداخلية بفوز محمود أحمد نجاد بفترة رئاسية ثانية وتقليص أهمية حركة الاعتراض على نتائج انتخابات 2009، والفقرة الأخيرة هو الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط بعدما تم الإطاحة بنظام معمر القذافي في ليبيا⁽²⁾.

ومن ضمن السياسات المتعددة التي انتهجتها إيران التناقض في مواقفها حيث إنها في الوقت الذي أيدت فيه الثورات في دول مثل تونس ومصر والبحرين ذهبت بموقف مختلف تماماً عما يحصل في سوريا، ووصفته بأنه شأن داخلي بل أنها وقفت بجانب النظام السوري في كل الإجراءات التي اتخذها لقمع التظاهرات، وذهبت في العراق إلى أبعد من ذلك بقيام رجل الدين

(1) محمد عباس ناجي، مستقبل الدور لإقليمي لإيران بعد الثورات العربية، السياسة الدولية، تشرين أول/ أكتوبر 2012، ص 93.

(2) اتهامات وكالة الطاقة النووية لا أساس لها، الشرق الأوسط، أيار/ مايو 2011.

محمد مهدي الاصفي وكيل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي بإصدار فتوى تحرم التظاهر ضد السلطة⁽¹⁾.

وفي موقف آخر حاولت ولا تزال إيران التدخل في الشؤون الداخلية لدولة البحرين، والذي أسهم بشكل فعال في تأزيم العلاقات الإيرانية الخليجية إلى مستويات صعبة من خلال تهديدها بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي حيال التدخل السعودي في البحرين، وزادت من حدة الخلافات عندما طلبت إيران من الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات بصدد ما يحدث في البحرين، هذا التطور دفع دول مجلس التعاون إلى التخلي عن سياستها من التعامل مع إيران والدخول معها في شراكات أمنية واقتصادية متعددة، بل إن أحد وزراء خارجية دول مجلس التعاون صرح "إن دول المجلس لن تسمح بتحول البحرين إلى لبنان آخر وان هناك استعداداً للمواجهة العسكرية لحماية البحرين إذا اقتضى الأمر"⁽²⁾.

وفي موقف لسلطنة عمان ودولة قطر اللتين تتبنيان سياسة مختلفة مع إيران عكس بقية دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية فقد وافق البلدان على إرسال قوات درع الجزيرة إلى البحرين بل وان البلدين تقدما بطلب إلى الأمم المتحدة للشكوى ضد إيران لتدخلها في الشؤون الداخلية وتهديدها الأمن الوطني الخليجي جاء ذلك في اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تم عقده في عاصمة المملكة العربية السعودية الرياض في 3 نيسان/ أبريل 2011⁽³⁾.

الهيمنة الإيرانية وامن الخليج العربي:

أصبح في حكم واقع الحال قدرة إيران وإمكانيتها فرض هيمنتها على دول الخليج العربي وإمكانيتها بسط سيطرتها على شريان العالم الحيوي الذي يمد شرق العالم وغربه بالطاقة، وبات واضحاً السياسة التي تنتهجها إيران بأنها ذات طموحات طامعة في الهيمنة على المنطقة في أقل تقدير وعلى هذا الأساس أضحت العلاقات الخليجية الإيرانية في حالة عدم استقرار وتراجع في أحيان كثيرة، أدت إلى قناعة القيادات في دول مجلس التعاون الخليجية إلى ضرورة الوجود العسكري الأمريكي لردع أية محاولات توسعية من أي جهة في الوقت الذي ترى فيه إيران أن أمن وحماية الخليج مسؤولية الدول المطلة عليها، وهذا يعني بالنتيجة فرض هيمنتها

(1). د. محمد جمال الدين مظلوم، نحو إستراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية (دول الجوار) مصدر سبق ذكره، ص 16.

(2). د. محمد السعيد إدريس، آفاق تطوير علاقات مصر وإيران وتحديات الأزمة الخليجية، مختارات إيرانية، العدد 129، إبريل / نيسان 2011، ص 5.

(3). في موقف موحد، دول الخليج تتهم إيران بالتآمر على أمنها الوطني، الشرق الأوسط 4 نيسان/ أبريل 2011.

على الخليج العربي ودوله مستندة في ذلك لتعاظم قوتها العسكرية والذي بقى يشكل قلقا لدى دول الخليج من تنامي وتطور هذه القوة⁽¹⁾.

وبطبيعة الحال هناك مصالح لسياسة إيران تجاه دول الخليج العربي ومنها المملكة العربية السعودية يمكن أن نلاحظها في الآتي:

1. الهيمنة على المنطقة العربية وإيجاد جماعات موالية في الدول العربية وأن تمتد الهيمنة إلى دول أخرى ومنها اليمن وفلسطين.

2. المصالح الاقتصادية في دول الخليج العربي وخاصة بعد فرض العقوبات الاقتصادية على إيران من قبل المجتمع الدولي، ومحاولة فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الإيرانية.

3. الحاجة إلى تأييد عربي وإسلامي لقضايا إيران من المجتمعات الدولية والمحافل الرسمية الدولية.

هذه الطموحات والرغبة التوسعية تشعر القيادة الإيرانية بقدرتها على تحقيقها خاصة بعد انهيار العراق وغيابه كليا عن الساحة بل إنه أصبح لا يملك القدرة على الدفاع عن نفسه بعدما كان خصما وندا على مدى السنين والعقود الماضية، هذا الشعور الإيراني أصبح أحد العوامل المؤثرة بل والدافعة في اتجاه محاولة دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية للبحث عن حليف استراتيجي موازن يمكن أن يقف إلى جانب المملكة العربية السعودية وبقوة لإبعاد ما يمكن أن تتعرض له من مخاطر خاصة أن هناك رغبة إيرانية في السيطرة على أقدس مقدسات المسلمين في العالم بيت الله الحرام وحرم الرسول محمد صلى الله عليه وسلم والذي يثير قلق قيادة المملكة، وبالرغم من تحالف المملكة الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن ذلك التحالف تعرض إلى اهتزازات خاصة بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 ورغم تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية لإيران ووضعه على قائمة الدول الإرهابية السبعة التي تضم مع إيران، العراق وسوريا وليبيا والسودان وكوبا وكوريا الشمالية⁽²⁾.

إلا أن سير الأحداث لا يوحي بوجود تحرك دولي لإيقاف مشروع الهيمنة الإيرانية على المنطقة في الأمد المنظور خاصة بعد التقارب الذي حصل في حضور الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى الأمم المتحدة وتسليم الولايات المتحدة له قطعه أثرية يعود تاريخها إلى 2700 ألفين وسبعمئة عام، ثم الاتصال الهاتفي الذي أجراه مع الرئيس الأمريكي اوباما⁽³⁾.

(1) د. محمد جمال الدين مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص 19

(2) جان بيرشوفتمان، "إننا وحرب الخليج"، ترجمة (حياة الحويك وبديع عطية)، الطبعة الأولى، دار الكرمل للنشر، عمان، 1992، ص 130.

(3) قناة الشرقية الفضائية، قناة العربية الحدث الفضائية، 2013/9/27.

وجدير بالذكر أن الشعب الأمريكي يضع إيران في مقدمة الدول الأكثر خطرا على الولايات المتحدة الأمريكية في استطلاع جرى عام 1993، في الجانب الآخر هناك سعي محموم لوصول إيران إلى النادي النووي العالمي ومحاولتها لإنتاج سلاح نووي في الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة الأمريكية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل باستثناء إسرائيل⁽¹⁾.

وتسعى إيران للهيمنة على الخليج بالوسائل العسكرية من خلال إمكانياتها وقدراتها المتنامية في هذا المجال إضافة إلى سعيها لامتلاك صواريخ باليستية بعيدة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية ما سبب قلقا متزايدا بالنسبة للمجتمع الدولي⁽²⁾.

وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار من خلال إجراء اتصالات مكثفة مع دول مختلفة منتجة للمواد اللازمة لإنتاج أسلحة نووية تحذيرها من التعاون مع إيران بغض النظر عن كون المواد لإغراض سلمية أم غير سلمية⁽³⁾.

ورغم ما أعلنت عنه الولايات المتحدة الأمريكية في أكثر من مناسبة على لسان مسئوليتها رغبتها في التفاوض مع إيران وتحسين العلاقات بين البلدين بشرط أن تغير إيران بعض من توجهات سياستها الخارجية والتي أفصح عنها وزير دفاع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999 وتمسك الولايات المتحدة بشروط الحوار وهي التخلي عن دعم الإرهاب والامتناع عن السعي لامتلاك أسلحة دمار شامل والامتناع عن عرقلة عملية التسوية إلا أن شيء من هذا لم يتحقق من جانب إيران رغم مرور أكثر من أربعة عشر عاما، بل ازداد سعي إيران وبشكل واضح للعمل عكس هذه الشروط تماما، وهذا سبب ربما يرجع إلى ما ذهب إليه "زبغينو بريجنسكي" مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر بقوله "إن الولايات المتحدة الأمريكية لا ينبغي أن تمضي في عزل إيران، فنحن نحتاج لعلاقة استراتيجية معها في المدى البعيد إذا كنا ننشد الاستقرار في الخليج ونبحث عن منفذ إلى آسيا الوسطى حيث مخزونات الطاقة"⁽⁴⁾.

(1) احمد عبد الرزاق شكاره، الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد في الحرب وتحديات النظام العالمي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999، ص216.

(2) عبد الجليل زيد مرهون، "امن الخليج بعد الحرب الباردة"، الطبعة الأولى، دار النهار للنشر، بيروت 1997، ص274.

(3) "مجلة تقديرات إستراتيجية"، العلاقات الأمريكية-الإيرانية بين التصعيد السياسي واحتمالات المواجهة العسكرية، الدار العربية للنشر والترجمة، العدد(1)، القاهرة 1995، ص21.

(4) د.باكينام الشرقاوي، "العلاقات المصرية-الإيرانية" في أ.د. محمد السيد سليم - د.إبراهيم عرفات (تحرير)، العلاقات المصرية الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000.

المبحث الثاني آفاق التعاون المحتملة ومستقبل العلاقات

آفاق التعاون المحتملة:

من خلال ما تم بحثه يمكن قراءة مستقبل ما يمكن أن يتم الاتفاق عليه بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية وفي أي المجالات، ويرى الباحث أن آفاق التعاون والتنسيق المشترك يمكن إدراجها في الآتي:

1. الطاقة:

يعد قطاع الطاقة من أهم المكونات الصناعية التي تكتسب زخماً كبيراً وكان للواقع الاستراتيجي للجمهورية التركية الأثر الكبير الذي جعل منها ممراً مهماً للطاقة ومحطة أوراسيا بين الشرق والغرب، يمكن الاعتماد عليها وجاء إنشاء خط أنابيب باكو-تبليسي وجيهان سنة 2005 والذي تبلغ طاقته الاستيعابية 50 مليون طن من النفط الخام سنوياً، ثم مشروع نابوكو لنقل الغاز الطبيعي عبر تركيا إلى الأسواق الأوروبية ليربط منطقة بحر قزوين والشرق الأوسط عبر تركيا، بلغاريا، رومانيا، هنغاريا والنمسا. ويمكن لتركيا عبر هذه المشاريع العملاقة أن تنقل ما يقرب من 121 مليون طن من النفط سنوياً إلى العالم، يساعدها في ذلك امتلاكها لبنية تحتية تكنولوجية متطورة وشبكة اتصالات حديثة عبر الأقمار الاصطناعية⁽¹⁾.

وقد وفرت تركيا فرصاً متساوية للمستثمرين الأجانب أسوة بالمستثمر التركي، وذلك من خلال حزمة من الحوافز الاستثمارية في قطاع الصناعة والخدمات وقطاع الصادرات والطاقة، ومن تلك الحوافز الإعفاء من الجمارك والضريبة المضافة، وفي المملكة العربية السعودية تعد صناعة الطاقة هي الصناعة الرئيسية، وقد اتخذت السلطات القائمة على هذه الصناعة خطوات لتنويعها منها إنتاج النفط الخام والأسمدة والمعادن وصناعة الأسمت والمننجات البتروكيمياوية الأساسية، وبلغ حجم التجارة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية في هذا القطاع حوالي 5 خمسة مليارات دولار قبل الأزمة المالية ثم هبط إلى أربعة

(1) منتدى الاستثمار السعودي-التركي 2011، ص28.

مليارات دولار سنة 2010، وتوجد في المملكة العربية السعودية حوالي 180 شركة تركية عاملة في مختلف القطاعات.

2. مجال المياه والأمن المائي:

تشير بيانات قطاع المياه في المملكة العربية السعودية وفق خطة التنمية الثامنة والتي وافق عليها مجلس الوزراء السعودي عام 2005 أن كمية المياه المتجددة وغير المتجددة عام 2004 كانت تقدر بحدود 4,9 مليار متر مكعب سنوياً، تمثل تقديرات المياه المتجددة نسبة تصل إلى نحو 85% والباقي 15% مياه غير متجددة، وتعتمد المملكة على موارد المياه التقليدية الطبيعية من خلال مصدري⁽¹⁾.

أ. المياه المتجددة التي تتغذى مباشرة من مياه الأمطار وهي إما سطحية تتجمع في الأودية وخلف السدود أو جوفية ضحلة تتجمع في رواسب الأودية وفي الفجوات تحت سطح الأرض، وتكثر هذه الموارد في المناطق الجنوبية الغربية لكثرة سقوط الأمطار عليها، وقدر إجمالي كمية المياه السطحية بحوالي 2 مليار متر مكعب سنوياً، إلا أن ما يستفاد منها يمثل نسبة صغيرة حيث تتجه معظم الأودية لتصب في البحر غرباً أو في الصحراء شرقاً.

ب. المياه غير المتجددة وهي المخزنة في الطبقات المائية الرسوبية منذ آلاف السنين وقد تتغذى بكميات قليلة من الأمطار وهي بمثابة مخزون استراتيجي قابل للنضوب إذا لم يتم التعامل معه واستخدامه بطريقة مثلى، وقدرت كمية المياه المستخدمة من هذه الطبقات عام 2004 بحوالي 12400 مليون متر مكعب.

ومن نافلة القول في هذا المجال أن نؤكد أهمية الموارد المائية التي تمتلكها تركيا في نظر المملكة العربية السعودية المتعطشة إلى مصادر المياه العذبة، حيث تعتبر تركيا بمثابة أكبر خزان طبيعي للمياه العذبة في الشرق الأوسط لاحتوائها على كميات كبيرة من المياه الجوفية وأعلى نسبة من الأمطار والثلوج المتساقطة سنوياً، إضافة إلى كثافة الجريان السطحي للأنهار القاطعة سطح تركيا والتي تكمن أهميتها في أنها تنبع من أراضيها وفي هذا المجال كانت تركيا قد طرحت نهاية الثمانينات من القرن الماضي ما يسمى بمشروع "أنابيب السلام" تسمح من خلاله أنقرة ببيع فائض مياه نهر سيحان وجيحاندول أخرى في المنطقة أهمها السعودية⁽²⁾.

(1) عادل علي أحمد، المسألة المائية في السعودية، مصدر سبق ذكره، ص 74.

(2) محمد سامان طابع، الصراع الدولي على المياه في بيئة حوض النيل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2005، ص 252.

وفي مبادرة تعكس حنكة أنقرة في توظيف مواردها الطبيعية لما فيه مصالحها الاستراتيجية في المنطقة اقترح الرئيس التركي عبدا للهكول خلال زيارته إلى قطر في شباط / فبراير 2005 مبادلة المياه التركية بالنفط الخليجي في إطار من العلاقات المشتركة بين الجانبين، موضحا أن بلاده تعد مشاريع واعدة للاستفادة من مياه بعض الأنهار التركية التي تهدر في البحر⁽¹⁾.

ومن الأهمية بمكان القول إن التوقعات تشير إلى أن السنوات القادمة ستصبح المياه فيها عاملا مؤثرا جدًا ووسيلة فعالة من وسائل الضغط السياسي لتحقيق المصالح القومية ولذلك سيكون الصراع القادم على المياه والذي من المحتمل أن يؤدي إلى خلافات سياسية عميقة من شأنها إثارة الحروب والصراعات المسلحة ويعزى السبب في ذلك وخاصة فيما يتعلق بالبلدان العربية إلى:

1. وقوع معظم منابع مياه الأنهار ومنها دجلة والفرات والنيل خارج أراضي الدول العربية التي تمر بها هذه الأنهار.

2. قلة نصيب ونسبة ما تحصل عليه الدول العربية من المياه لأسباب عديدة منها التلوث والملوحة والتصحر والاستخدام غير المنظم للمياه، هذه الأسباب أصبحت تثير قلقا وهاجسا من الخوف لدى صناع القرار السياسي، لأنها من أخطر الموضوعات المؤثرة في الأمن القومي للدول ومع تفاقمها وازدياد حدتها تفقد الدول فرصها في التطور الاقتصادي والصحي والذي ينتج عنه تهديد حياة المجتمعات بالكامل بخطر المجاعة والفقر إضافة إلى تهديد الثروة الحيوانية بخطر الموت⁽²⁾. وبالعودة إلى ما طرحه الرئيس التركي نجد أن المشروع المعني بمبادلة المياه بالنفط هو مشروع أنابيب السلام التركي، والذي يهدف إلى تزويد بلدان الجزيرة العربية والخليج العربي بالمياه التركية عبر أنبوب ضخم يصل طوله إلى نحو 6500 كم وهي المسافة بين تركيا ودول الخليج ولا شك أن هذا يحقق ربحًا ماديًا يقدر بنحو ملياري دولار عائدات سنوية لتركيا⁽³⁾.

(¹) مصطفى شفيق علام، التقارب التركي الخليجي .. الدوافع والمحفزات والآثار، "السياسة الدولية"، العدد 182، المجله 45 القاهرة أكتوبر 2010، ص 131.

(²) جون بولوك وعادل درويش، حروب المياه والصراعات القادمة في الشرق الأوسط، ترجمة هاشم احمد الهيثة المصرية للكتاب، القاهرة، 2007، ص 112-118.

(³) محمد شعبان، ندرة المياه تؤرق الخليج، إسلام أون لاين 2001/3/29، أزمة الموارد، نزوب النفط، نزوب المياه على الرابط

ويقوم مشروع أنابيب السلام على استراتيجية أن من حق تركيا استثمار مياهاها والسيطرة على مواردها المائية مثلما تسيطر الدول العربية النفطية على آبار البترول ومصادرها باعتبارها مصادر طبيعية داخل حدودها السياسية وهي تقوم على المبادئ التالية⁽¹⁾:

1. مقايضة المياه التركية بالنفط العربي.
2. أحقية تركيا بمصادر المياه الواقعة ضمن حدودها السياسية.
3. حق تركيا في المتاجرة بالمياه وبيعها لمن تريد وحجبها عن الدول التي تعرض المصالح التركية للخطر.

وطبقاً لهذه الاستراتيجية أعلنت تركيا استعدادها لتزويد الكيان الصهيوني ودول الخليج العربي بالمياه التركية بغض النظر عن موقف العراق وسوريا من مصادر المياه وأحقية كل منها في هذه المياه طبقاً للقانون الدولي. وتعتبر المياه مصدر القوة الوحيد بالنسبة لتركيا، وقد حرصت على توظيف ذلك المصدر لخدمة مصالحها الإقليمية وعملت على استراتيجية بيع المياه في محاولة منها لبسط نفوذها في منطقة الشرق الأوسط من خلال مبادلة المياه بالبترول⁽²⁾.

وتمتلك تركيا مجموعة كبيرة من الأنهار والبحيرات التي تكونت بفعل الطبيعة وغازارة الأمطار التي تشكل العامل الأساسي في الموارد المائية حيث إن معدل هطول الأمطار يصل إلى 659 ملم مما أتاح لتركيا كمية موارد مائية كبيرة جداً تتركز الكمية العظمى منها في مياه حوض نهري دجلة والفرات والتي تشكل ما يقرب نسبة من 30,4% من إجمالي المياه السطحية في تركيا وهي قادرة على توليد طاقة كهربائية تقدر بنحو 51371 ميغاواط وهي تولد ما قدره 449 مليار ميغاواط/ساعة⁽³⁾.

ويعمل مشروع أنابيب السلام بخطين كالآتي⁽⁴⁾:

• الخط الأول وهو الخط الغربي الذي يمر عبر سوريا والأردن ثم السواحل الغربية للمملكة العربية السعودية.

• الخط الثاني وهو الخط الشرقي يمر عبر الكويت ثم السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن مسافة الأنبوب الغربي تصل إلى حوالي

(¹) حيدر شامان الصافي، إستراتيجية المياه التركية، المؤتمر الوطني العراقي. على الرابط الإلكتروني www.inciraq.com/pages/view-page.php

(²) صباح محمود محمد، السياسات المائية في الشرق الأوسط، الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2002، ص 220.
(³) علي إحسان باغيش، إشكالية المياه وأثارها في العلاقات العربية - التركية، بحث مقدم إلى ندوة العلاقات العربية - التركية، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995، ص 167.

(⁴) محمود زنبوعه، الأمن المائي العربي، "مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية" - المجلد 23، العدد الأول، 2007، ص 191-192.

2700 كم بقطر يتراوح بين 3-4 أمتار و يقدر له أن يحمل ما يقرب من 3,5 مليون متر مكعب من المياه وتبلغ الكلفة المقدرة له حوالي 8,5 مليار دولار وفق سعر عام 1986 ويخطط ليستفيد منه حوالي 8-9 مليون نسمة حصّة الفرد الواحد تكون حوالي 400 لتر يوميا وكلفة المتر المكعب الواحد من الماء 0,84 دولار، في حين تبلغ مسافة الأنبوب الشرقي أو الثاني 3900 كم بكلفة تقديرية بلغت 12,5 مليار دولار يخطط ليستفيد منه 6-7 مليون نسمة تبلغ كلفة المتر المكعب في الأنبوب الشرقي حوالي 1,07 دولار/ متر مكعب⁽¹⁾.

3. قطاع المصارف:

في الجمهورية التركية أربع شركات رئيسية تسيطر وتدير شركات الأصول وهي شركة أس لإدارة الأصول تابعة لمصرف أس، وشركة يابي كريدي يمتلكها مصرف يابي كريدي، وشركة اك لإدارة الأصول التابعة لبنك اك، وأخيرا شركة غارانتى لإدارة الأصول، وتضاعفت قيمة صناديق الاستثمار المشتركة التي تدار في تركيا من 6,5 مليار دولار سنة 2002 إلى 20,4 مليار دولار نهاية 2010، كما ارتفع عدد المستثمرين من 1,5 مليون مشترك عام 2002 إلى 3,3 مليون مشترك نهاية عام 2009، ونتيجة هذا التطور الهائل والسريع في قطاع المصارف بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية بدأت سنة 2010 مفاوضات رفع بموجبها مصرف التمويل التركي تركي فايننس حد عدد القروض المقدمة للشركات التركية التي تستورد من المملكة العربية السعودية فارتفع حد الواردات غير النفطية من 5 ملايين دولار إلى 10 ملايين دولار، وجدير بالذكر أن تركي فايننس الذي يمتلك البنك الأهلي التجاري وهو أكبر المصارف السعودية يقدم لعملائه جميع المنتجات المتوافرة في المصارف التجارية، وفي سنة 2008 وقع اتفاق لتمويل الصادرات السعودية إلى تركيا لتشجيع الصادرات غير النفطية بين مصرف تركي فايننس وبرنامج الصادرات السعودية⁽²⁾.

بالنظر للتشابه في الممارسات المصرفية بين البلدين فمن المأمول أن يعود التعاون المصرفي بالفائدة على الطرفين خاصة وأن المصرف الإسلامي يعتبر ميزة مضافة للبلدين يمكن أن يوطد العلاقة بينهما. ويذكر أن واحدا من أكثر القطاعات المصرفية كفاءة وأسرعها نموا في الشرق الأوسط في المملكة العربية السعودية حيث احتلت المرتبة الثانية بعد دولة الإمارات العربية

(¹) سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، "سلسلة عالم المعرفة"، العدد 209، الكويت، أيار 1991، وكذلك ينظر احمد النعيمي، تركيا والوطن العربي، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 1998، ص 247-249.

(²) Saudi Arabia Banking sector Analsis Report linker 2010 [www.reportinker.com/po181189/Saudi Arabia. Banking sector. Analysis on 14 October 2010](http://www.reportinker.com/po181189/Saudi%20Arabia.%20Banking%20sector.%20Analysis%20on%2014%20October%202010).

المتحدة، وطبقا لتقديرات نمو الأصول المصرفية يتوقع لهذا القطاع في المملكة النمو بنسبة 18% في الفترة ما بين 2010-2013، وقد احتلت المصارف السعودية مرتبة السبق بين المصارف الحديثة بسبب التقدم والتوسع التكنولوجي في الأساليب المصرفية حيث نمت الودائع بمعدل يفوق 16% بين الفترة الممتدة بين عامي 2004-2009، أما في الجمهورية التركية فإن المصارف التركية وشركات إدارة الأصول المصرفية تقدم مجموعة واسعة من المنتجات إلى العملاء الأثرياء تتضمن صناديق الاستثمار المشتركة في الأوراق المالية المحلية والدولية والأسهم والسندات الأجنبية والعقود المستقبلية⁽¹⁾.

وقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن خطط ومشروعات استثمارية بقيمة تصل إلى 600 مليار دولار خلال العقد القادمن، أبدت تركيا حماسة كبيرة لتكون جزءاً من هذه الخطة ومشاريعها، وطبقا لوزير التجارة والصناعة التركي نهات أرغون "أنهم مهتمون بالقطاع المالي والمصارف الاستثمارية على وجه الخصوص وإن تركيا على استعداد لمساعدة المستثمرين السعوديين لدخول السوق التركي"⁽²⁾. ومن جانبه أكد الدكتور محمد الكثيري وكيل وزارة التجارة والصناعة للتجارة الخارجية على أن العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية وتركيا تستمد جذورها من العلاقات السياسية والاقتصادية بل والأخوية التي تجمع البلدين، وتمتد إلى سنوات عديدة، وأضاف في تصريح لصحيفة الرياض إن البلدين تجمعهما العديد من المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة، وهما عضوان فاعلان في العديد من المنظمات ذات العلاقة بالتجارة والاقتصاد مثل مجموعة العشرين ومنظمة التجارة العالمية⁽³⁾.

4. الخدمات اللوجستية والنقل:

تعد مدينة الملك عبدالله الاقتصادية من أهم المشاريع الاقتصادية التي تم إنجازها في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وهي تقع على سواحل البحر الأحمر، وتشكل جزءاً من شبكة المواصلات والموانئ الواسعة في المملكة العربية السعودية، وبسبب موقعها الجغرافي المهم فهي تحقق أرباحاً طائلة وتوفر فرصاً كبيرة للتجارة الإقليمية في الاستفادة من موقعها وتعتزم المملكة العربية السعودية استثمار ما يقرب من 400 مليار دولار في مشاريع بنى تحتية

(1) DemirsarM.wealth of promise. The Banker 2010

(2) منتدى الاستثمار السعودي التركي، مصدر سبق ذكره.

(3) د.محمد الكثيري، 159 مشروعا مشتركا بين المملكة وتركيا.. وحجم التبادل التجاري يتضاعف خلال 5 سنوات، الرياض السعودية، على الرابط الإلكتروني

www.alriyadh.com/2013/05/19.

وشركات أعمال وبطبيعة الحال سيرتفع الطلب على الخدمات اللوجستية مع استمرار ازدهار قطاع البناء والإنشاءات كما سينمو قطاعا المواصلات والتخزين⁽¹⁾.

وبسبب وجود مقرات رئيسية لمعظم مقدمي الخدمات اللوجستية المهيمن في إسطنبول فإن ذلك يعني زيادة التعاون المحتمل في هذا الإطار بين بلدي الدراسة على المستوى المنظور مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الموقع الاستراتيجي لتركيا منحها تميزا فريدا عن باقي دول المنطقة فهي بوابة إلى أسواق أوروبا وآسيا الوسطى، ويتوقع أن يحدث نمو إيجابي في قطاع خدمات المواصلات والدعم اللوجستي خلال السنوات القادمة وبشكل سريع يساعدها في ذلك برنامج الحكومة التركية في تحسين البنى التحتية للمواصلات وشراكة تركية على المدى البعيد مع الفاعلين الأجانب إضافة إلى استقرار المؤشرات الاقتصادية في تركيا، وفيما يخص مساهمة القطاع اللوجستي في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا فهو يشكل بحدود 8,12% وازدادت في السنوات الأخيرة حيث يتوقع أن تبلغ قيمتها ما يقرب من 120 مليار دولار عام 2015، وهي تعمل في مجالات صناعة السيارات والصناعات البتروكيمياوية، وصناعة الإنشاءات والأغذية وإنتاج الآلات وأهم الشركات في هذا القطاع العاملة في تركيا هي أركاس دينزليك، أوسمان، ريساس وهناك شركات دولية تساندها هي دي اتش ال تي و تي إن و كون أند ناغل وفي المملكة العربية السعودية هناك شركات مالك لوجستكس وكون أند ناغل⁽²⁾.

5. مجال الزراعة:

تعتبر الأراضي التركية من الأراضي الخصبة التي تساعد على الزراعة بسبب توفر وغزارة الأمطار فيها إضافة إلى المناخ المساعد الذي يتيح زراعة جميع أنواع المحاصيل تقريبا، ولذلك كانت تركيا محط اهتمام الشركات السعودية المتخصصة في الاستثمارات الزراعية بل من أهم البلدان في هذا الجانب حيث تصل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة إلى ما يقرب من 5,35% من مجموع الأراضي التركية، ويستخدم فيها نحو 30% من القوة العاملة في تركيا، وتنتج محاصيل زراعية تتضمن التبغ والقطن والزيتون والحمضيات والحبوب وقد اتجهت شركة بلانت فور وورلد الخاصة والتي تحمل الهوية السعودية نحو الاستثمار في السوق الزراعية التركية، وقد خصصت ما يقرب من 3 ثلاثة مليارات دولار للاستثمار في هذا القطاع خلال السنوات الخمس القادمة لغرض تصدير المنتجات الغذائية إلى دول الخليج العربي، وطبقا لما أفاد به رئيس الشركة في تركيا فإن شركة بلانت فور وورلد تطمح لإقامة 20.000 عشرين

(1) www.aki.gov.uk

(2) transportation and logistics industry report zolo Republic of Turkey pri- Ministry

ألف مزرعة صناعية في السنوات الخمس المقبلة مساحة كل مزرعة حوالي 10.000 عشرة آلاف متر مربع تضم منشآت لتربية الأسماك والدواجن والأغنام والماشية⁽¹⁾.

وفي تنسيق أعلنته ست شركات سعودية متخصصة في مجال الزراعة أعلنت شركة جنات المتخصصة في مجال الاستثمار الزراعي أنها تنوي إعداد دراسة للاستثمار في الجمهورية التركية بالاتفاق مع الشركات السعودية الست، وهي شركة تبوك الزراعية وشركة جازان وشركة الخريف وشركة المنتجات الغذائية للاستثمار الزراعي خارج حدود المملكة وشركة الجوف الزراعية وشركة المراعي⁽²⁾.

وفي تأكيد أعلنه عبدالله زينل وزير التجارة السعودية أن تركيا تملك قدرة وإمكانات ضخمة في مجال الزراعة يمكن استثمارها لصالح الشركات السعودية المتخصصة في هذا المجال ، ودعا رجال الأعمال السعوديين للتعاطي مع هذا المجال بسبب ما تتمتع به تركيا من بيئة استثمارية جاذبة لكونها إحدى الدول التي حددت ضمن إطار الدول التي يمكن الاستثمار فيها زراعيًا طبقاً لمبادرة الملك عبدالله بن عبد العزيز والتي نالت اهتمام ورعاية من قبل القيادة التركية ممثلة في رئيسها عبدالله غول الذي أعطى هذا المجال الحيوي والمهم حافزاً إضافياً⁽³⁾.

وتعد تركيا من الدول المتطورة زراعيًا إذ تحتل المراتب الأولى عالمياً في إمكانياتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الزراعة في توفير الغذاء، وهي تمتلك فائض كبير من الموارد الغذائية ولذلك يمكن لدول الخليج العربي ومنها بلد الدراسة تحقيق الأمن الغذائي إذا ما أحسن تدبير الحال مع الجمهورية التركية خاصة وأن تركيا خططت لمشروع عملاق في هذا المجال تطمح من خلاله لتوفير سلة غذاء في منطقة شرق الأناضول يغطي كافة بلدان المنطقة من خلال استخدام مواردها المائية لسقي ما يقارب من ملياري هكتار من الأراضي الزراعية على مدى أربع سنوات⁽⁴⁾.

6. مجال الصناعة والتجارة:

احتلت تركيا في عهد حكومة العدالة والتنمية المرتبة السادسة عشرة في قائمة أكبر الاقتصاديات في العالم في السنوات الخمس الأخيرة، وقد مكنتها موقعها الاستراتيجي من الحصول على مزايا كثيرة في التجارة خاصة حيث شهدت تجارة تركيا الخارجية ارتفاعاً غير مسبوق وصل إلى حدود 186% وارتفعت صادراتها لتصل إلى 278%، وفي مجال الاستثمارات الأجنبية

(¹) Saudi firm to invest 3bm Turkish agriculture sector 2009 the Peninsula.qatar com.
www.Fresh plaza.com.News.14october 2010.

(²) "صحيفة الاقتصادية" 10 مايو 2008

(³) "صحيفة الرياض"، السعودية، 5 فبراير 2010

(⁴) خطة تركية لتوفير الغذاء لشرق الأوسط تنتظر التمويل موقع الجزيرة نت 2 مايو 2008 www.aljazeera.net

سمحت القوانين التركية للمستثمر الأجنبي بالسيطرة على نسبة 100% من جميع أنواع الشركات الخاصة إضافة إلى منح المستثمرين الأجانب حقوقاً أخرى منها حرية تحويل الأموال بما في ذلك الربح وقيمة المبيعات والأموال الآتية من الرخصة واتفاقيات الإدارة وما إلى غير ذلك، وكذلك حق تملك العقارات للأجانب، واعتبار الشركات ذات الرأسمال الأجنبي التي تسجل في سجلات تجارية في تركيا شركات تركية بغض النظر عن جنسية مساهميها وتتمتع هذه الشركات بإعفاءات وعلاوات ضريبية، وجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية وتركيا قد وقعتا اتفاقية استثمار ومساهمة لمنع الازدواج الضريبي⁽¹⁾. وارتفعت صادرات الجمهورية التركية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ خلال عامي 2007-2008، ووصلت الصادرات إلى المملكة العربية السعودية وحدها ما قيمته نحو مليار و486 مليون دولار عام 2007⁽²⁾.

وقد كانت البداية الحقيقية لتدشين إطار استراتيجي للشراكة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي ومنها بلد الدراسة عبر سلسلة من الجولات التفاوضية التي بدأت عام 2005 بالعاصمة البحرينية المنامة، كان الهدف منها إقامة منطقة تجارة حرة بين الجمهورية التركية ودول مجلس التعاون إضافة إلى المملكة العربية السعودية⁽³⁾. إضافة إلى فتح آفاق التعاون لتشمل مجالات السياسة والاقتصاد والاستثمار والجانب الأمني والعسكري، والعمل على استمرارية التعاون الدائم بقنوات اتصال مباشرة لمواجهة ما قد يطرأ على الساحة الإقليمية من مستجدات، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، خصوصاً وأن الأزمات التي تواجه الطرفين قد تأتي من الجوار المباشر لكلا البلدين بما فيها الوضع في العراق والصراع العربي مع إسرائيل وبرنامج إيران النووي، هذا الانفتاح في العلاقات يعد نقلة نوعية في تاريخ علاقة البلدين مع بعض وإقرار من المملكة بدور أنقرة إقليمياً لكونها من الممكن أن تكون سنداً في ظل ظروف صعبة تمر بها المنطقة.

7. مجال السياحة والسياحة الدينية:

تعمل المملكة العربية السعودية باستمرار على تطوير صناعة السياحة فيها ضمن سعي قيادة المملكة لتنويع الدخل القومي بعيداً عن المصدر الوحيد المتمثل في النفط، هذا الاتجاه من شأنه توفير فرص عمل إضافية للشباب، ومما لا شك فيه فإن السياحة في المملكة العربية السعودية ترتكز على المعتمرين زوار بيت الله الحرام ومسجد النبي محمد صلى الله عليه

(1). Turkey Finance lifts loan limits For Saudi imports (zolo) www.Saudigazette.com

(2) مصطفى شفيق علام، التقارب التركي - الخليجي، الدوافع والمحفزات، مصدر سبق ذكره

(3) وكالة الأنباء البحرينية، 20 مايو، 2005.

وسلم، إضافة إلى الترويج من قبل الهيئة العامة للسياحة والآثار للمواقع التاريخية، ويتوقع أن تبلغ عائدات السياحة الدينية ما يقرب من 31 واحد وثلاثين مليار دولار سنة 2015، أما الجمهورية التركية فإنها مكان ومقصد سياحي معروف، ولها شهرة واسعة في قطاع السياحة بشقيها الديني والسياحي حيث فيها مسجد آيا صوفيا والجامع الأزرق وافسوس وسارديس وساناكالي، وهي مواقع سياحية مشهورة، ويتوقع أن تكون عائدات السياحة في تركيا تصل إلى حوالي 50 مليار دولار سنة 2019، وهناك آلاف الزوار الأتراك الوافدين إلى المملكة العربية السعودية إضافة إلى آلاف السعوديين الذين يزورون تركيا للسياحة سنوياً⁽¹⁾.

وفي نفس الإطار وضمن مجال استخدام القوة الناعمة تمكنت الجمهورية التركية من النفاذ إلى المجتمعات الخليجية ومنها السعودية بشكل خاص لتحقيق مصالح استراتيجية، حيث عملت القيادة التركية على فتح مجال الاستثمار في هذا القطاع حيث السياحة العلاجية والاستشفاء، وبادرت أنقرة إلى منح تسهيلات للمستثمرين وعلى رأسهم الخليجيون لبناء مراكز صحية عند منابع المياه الصحية والحرارية الطبيعية المنتشرة على الأراضي التركية، ووضعت لأجل ذلك خطة استثمارية تمتد إلى عام 2023 تهدف منها إلى تعزيز السياحة على اختلاف أنواعها مستغلة ما تتمتع به تركيا من ميزات فريدة في هذا المجال لغرض استقطاب السياح، وقد استفادت تركيا من قربها الجغرافي من الدول الخليجية والعمق الثقافي والتاريخي الذي يعمل على جذب السياح العرب الذين يفضلون السياحة التي تخدم الثقافة الإسلامية⁽²⁾. وبرغم تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي أثرت في جميع قطاعات الاقتصاد ومنها قطاع السياحة العالمي إلا أن السياحة الخليجية لتركيا استمرت بوتيرة جيدة حيث زار تركيا ما يقرب من 27 مليون سائح عام 2009 من مختلف دول العالم بزيادة قدرها 2.8 % عن عدد السياح عام 2008.

(1) منتدى الاستثمار السعودي-التركي، 2011، مصدر سبق ذكره، ص26.

(2) "مجلة عالم الاقتصاد"، العدد 220 مايو 2010 على الرابط الإلكتروني

مستقبل العلاقات السعودية التركية:

وفي ضوء ما تم دراسته يمكن أن نطرح سيناريوهين لمستقبل العلاقات السعودية التركية وكالآتي:

السيناريو الأول: تطور العلاقات

السيناريو الثاني: تراجع العلاقات

السيناريو الأول: تطور العلاقات

أثرت انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 وصعود حزب العدالة والتنمية لقيادة دفة الحكم في تركيا في بروز نخبة سياسية جديدة تفهم منطقة الشرق الأوسط بصورة أكثر من سابقتها بعيداً عن أي تشدد قومي، مما كان له أهمية كبيرة بالنسبة للمملكة، وقد ساعدت الخلفية الإسلامية لمعظم كوادرات وقيادات الحزب في أن تؤكد أن تحرك تركيا تجاه جيرانها العرب خيار استراتيجي، ثم أعقب تلك التطورات على الصعيد الداخلي التركي، احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان ثم العراق الذي تزايد معه النفوذ الإيراني في المنطقة، مما تطلب من قيادة البلدين الإدراك السريع والدقيق للتحديات والتهديدات التي تحيط بهما وفرض عليهما توحيد وتصلب الإرادة لتذليل العقبات التي تحول دون العلاقات الاستراتيجية، وفي الجانب الثاني مثل وصول الملك عبدالله للحكم في المملكة في آب أغسطس 2005 فرصة إضافية لتطور وتحسن العلاقات لتطلعه إلى السلام والدفاع عن مصالح الأمة العربية، وخاصة موضوع الفلسطينيين، وجاءت مبادرة السلام العربية لتعبر عن إرادة مخلصه وجادة نحو تحقيق السلام العادل والدائم والشامل لأزمة الشرق الأوسط على أسس الشرعية الدولية، وتطابقت دعوة الملك عبدالله إلى الحوار بين الأديان من وجهة النظر التركية بهذا الخصوص، وساهم تطابق وتلاقح الرؤى الفكرية لقيادة البلدين في تعزيز وتطوير العمل المشترك حيث أصبح الإسلام مكوناً فكرياً لكلا النظامين الحاكمين وهو بالنسبة للسعودية متغير ثابت أما لتركيا فهو متغير جديد نحو سياستها خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة حيث إعادة تركيا لهويتها الإسلامية لا تتعارض مع هويتها الوطنية، وقد نجحت القيادة التركية في الجمع بنجاح بين فضيلة الحضارة الإسلامية وعقلانية وتطور الغرب، وهذا يفسر تنامي التقارب والتغير نحو السعودية خاصة والعرب عامة زاد فيه قناعة النخب التركية بأن

العوامل الدينية والتاريخية هي أكثر حسما من العوامل الاقتصادية والسياسية وفق رؤية الدكتور عبد الله هاجس الشمري⁽¹⁾.

هذا الحال أدى إلى تقارب تركيا من الدول العربية والسعودية خاصة إضافة إلى المواقف التركية إزاء قضية العرب الأزلية "الصراع مع إسرائيل" حيث كان لقيادة تركيا بعد عام 2002 مواقف ساهمت بشكل كبير في زيادة التقارب والاحترام العربي لتركيا التي أكدت مواقفها الإيجابية أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان تموز/ يوليو 2006 وعلى غزة كانون أول/ ديسمبر 2008، وتقاطع المصالح التركية مع المصالح الإسرائيلية بعد احتلال العراق عام 2003 والذي أصبح يهدد وحدة العراق والذي ينعكس حتمًا على أمن وسلامة الدول المحيطة به ومنها تركيا والسعودية، إضافة إلى مصلحة تركيا في عدم إقامة دولة كردية مستقلة على حدودها الجغرافية، ويمكن القول أن هناك مؤشرات لتطور العلاقة بين المملكة العربية السعودية وتركيا تتجلى بوضوح في الآتي⁽²⁾:

أ. إن خيبة الأمل التي لحقت بتركيا من خلال رفض انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي منذ عقود عدة مع مساندة الغرب لخصومها في اليونان وأرمينيا، وكذلك في القضية القبرصية شكل حافزا لتركيا للاقترب من الشرق في اتجاه تعزيز العلاقات مع العالم العربي في مختلف المجالات.

ب. أثرت العقيدة الدينية لتركيا في ظل انتشار صراع مذهبي في المنطقة على اشتراك تركيا مع العالم العربي لتوحيد الصف في مواجهة التيارات الأخرى الساعية لبسط نفوذها واستراتيجيتها على المنطقة بما يحقق مصالحها، والسبب في ذلك هو اختلاط مصالح الدول الإسلامية وتشابكها وترابط مصيرها في ظل أوضاع إقليمية ودولية سائدة وضرورة عدم إثارة الفتنة الطائفية كمطلب لدول المنطقة.

ج. إذا أتقن العرب فن إدارة العلاقة مع تركيا وخاصة المملكة العربية السعودية التي تعتبر الشقيق الأكبر لدول الخليج العربي في بناء موقف موحد وليس منفرد تجاه تركيا لمنافسة إسرائيل، ويكونون بديلا عنها وخاصة في مجال الاقتصاد من خلال إقامة استثمارات خليجية داخل تركيا فإن ذلك سيعود بالفائدة على الطرفين، إضافة إلى سحب الأموال العربية الخليجية من البنوك الغربية ووضعها في البنوك العربية والتركية وتشجيع السياحة العربية لتركيا، وإعطاء النفط العربي لتركيا بأسعار تفضيلية وتفعيل التبادل التجاري بين البلدين، وبالمقابل توفر تركيا المياه للدول العربية التي تعاني شحا في مواردها المائية، فإذا تم ترابط

(1) عبد الله هاجس الشمري، المملكة وتركيا 2000 علاقات إستراتيجية وعمق تاريخي.

(2) رنا عبد العزيز خماش، العلاقات التركية-الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص 184،

المصالح بينهما فلن تستطيع المؤسسات العلمانية ولا غيرها إحباط هذا التعاون خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية وتردي مستوى المعيشة في تركيا.

د. الابتعاد عن إثارة الحساسية لأحداث وقعت في الماضي وبدء صفحة جديدة تحسن صورة العرب لدى الأتراك والتي يتهم فيها الأتراك العرب بالخيانة أثناء الحرب العالمية الأولى، إضافة إلى دعم المملكة لتركيا في قضية الاعتراف بدولة القبارصة الأتراك وإقامة الاستثمارات العربية في هذه الجزيرة لما تشكله من أهمية لدى الحكومة والرأي العام التركي.

وعلى ضوء ما تقدم فإن العلاقات بين البلدين على المستويات الاستراتيجية كافة تحتاج لأهمية تفعيل علاقات الدولتين وتوثيق أواصر التعاون بينهما، ولذلك فإن المرحلة المستقبلية تتطلب جهداً إضافياً عبر تكثيف الاتصال على أعلى المستويات حيث يفرض الواقع الاستراتيجي والجيو- استراتيجي في المنطقة تعاوناً استراتيجياً سعودياً تركياً في جميع المسارات الاستراتيجية والحيوية لتفعيل هذا الدور نتيجة لأهمية استقرار المنطقة التي تعاني اضطراباً وتشتتاً سياسياً ومذهبياً وطائفيّاً وعرقياً ودينياً واجتماعياً واقتصادياً.

وينبغي العمل على إعادة تأكيد القواسم المشتركة لاستمرار علاقة متوازنة بين السعودية وتركيا، وأهمها المصالح السياسية والاقتصادية والدينية وضرورة العمل على تعزيز العلاقات على كافة الأصعدة وعدم الالتفات إلى الأصوات المنفردة والمعارضة لتحسين العلاقات، وتقع على عاتق البلدين مسؤولية إيجاد نقطة مثلى لعلاقات متوازنة لتحقيق المصالح للطرفين دون استعلاء الأخرى على نحو قد يؤثر سلباً في تناغم العلاقات الثنائية.

السيناريو الثاني: تراجع العلاقات:

يعتمد هذا السيناريو على احتمال عدم قدرة حزب العدالة والتنمية على الإمساك بقمة الهرم في السلطة التركية، وأساس ذلك النظام الديمقراطي الذي يعتمد على الانتخابات في تحديد من يتولى قيادة البلاد وإدارة دفة الحكم فيها وليس كما هو الحال في المملكة العربية السعودية التي يتوارث القيادة فيها الأبناء وأبناء الأبناء في ظل حكم ملكي، هذا التغيير في نظام الحكم سيؤثر بشكل حتمي على علاقة تركيا بالعالم العربي وبخاصة المملكة العربية السعودية، والحال هذا يتناغم مع حقيقة في العلاقات الدولية مفادها عدم وجود الرقم صفر في العلاقات بين الدول لأنها تتأثر بما يحيط بها وما ينتج من تفاعلات الوحدات الدولية.

ومن هنا لا يمكن لتركيا التداخل والاندماج أو الانخراط في العالم العربي من خلال بوابة تصفير المشاكل بل عبر بوابة إيجاد الحلول لإنهاؤها أو تسويتها هذا أولاً، وطبقاً لذلك يمكن القول إن تغيير القيادة التركية قد يؤدي إلى إعادة توجيه بوصلة السياسة الخارجية التركية تجاه مواقع غير المنطقة العربية وهذا بدوره سيؤدي إلى التأثير السلبي على تنامي وتطور العلاقات بين المملكة العربية السعودية وتركيا، الاحتمال الثاني هو الإطاحة بحزب العدالة والتنمية من قبل المؤسسة العسكرية في تركيا ذات التاريخ المعروف بتغيير الأنظمة عبر انقلاباتها العسكرية في أعوام متعددة سابقة.

إن ظهور حكومة علمانية جديدة إذا ما حصل محتمل أنها تنظر بعين الشك والريبة إلى العرب، وتسعى للتقارب مع الغرب وإسرائيل، فتحاول هذه الحكومة استعلاء العرب لأجل طلب رضا الغرب وإسرائيل، وربما يلجأ الغرب وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية إلى ممارسة الضغط على تركيا من أجل أن تحسن علاقتها مع إسرائيل! ومن أشكال ذلك التهديد بتخفيض المساعدات الاقتصادية كورقة مهمة، إضافة إلى ما يمكن أن يقوم به اللوبي الصهيوني من دور بالضغط على الكونغرس الأمريكي لاستخدام ورقة الاعتراف بإبادة الأرمن عام 1915 أو دعم أرمينيا في خلافاتها مع تركيا، واحتمال الاتجاه نحو إشعار تركيا بقدرة إسرائيل على مساعدتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في حال تحسنت العلاقات التركية - الإسرائيلية.

عامل ثالث يمكن أن يؤدي إلى تراجع العلاقات هو المصالح التركية مع إسرائيل وموقف الدول العربية من الأخيرة، حيث إن العرب وحكوماتهم يعتبرون إسرائيل عدوهم الأول، وهذا موضوع من الحساسية بمكان لا يجوز التهاون معه لأسباب كثيرة، في جانبه الثاني هناك أهمية للمصالح التركية في إسرائيل من خلال حصول تركيا على أسلحة إسرائيلية وضخامة المشاريع

الاقتصادية بين الشركات التركية والإسرائيلية، إضافة إلى أهمية جذب السياح الإسرائيليين إلى تركيا وأثره في الاقتصاد التركي وهذا ما لا يمكن لأي حكومة أيا كان انتماءؤها أن تهمله.

إضافة إلى أن هناك جاليات يهودية داخل تركيا ويهود أتراك داخل إسرائيل وما لذلك من أثر في توثيق العلاقات بين الطرفين، من هنا حرصت تركيا على إعادة ترتيب أوضاعها بشكل كامل في ضوء سطوع نجمها كنموذج للعالم الإسلامي يفضل الغرب وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وما كانت زيارة الرئيس الأمريكي أوباما إلى تركيا إلا دليل على ذلك وتوجيه خطاب الرئيس الأمريكي للمسلمين في نيسان/ أبريل 2009 له دلالات أخرى، أبرزها هو قبول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بالنموذج الإسلامي التركي، وأهمية تركيا للولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى تنامي وتطور الدور الإقليمي لتركيا ولما تمتلكه من قدرات ذاتية وموقع جيو-استراتيجي، وقدرتها على التفاعل مع السلوك الأمريكي الجديد، وهذا كان السبب في التفوق التركي على دول إسلامية أخرى وفوزها بشرف إلقاء كلمة الرئيس الأمريكي خطبته إلى العالم الإسلامي من على أراضيتها.

ويعزى التفوق التركي أيضا إلى حوار المصالح وليس حوار الأديان، خاصة وأن تركيا بلد يتمتع بالعضوية الكاملة في حلف الناتو، وهو بالأساس البلد الإسلامي الوحيد الذي قام بالمشاركة في الحرب ضد نظام طالبان في أفغانستان ضمن قوات حلف الناتو.

وهناك نقطة أخرى تحسب لصالح القيادة التركية وهو نجاحها في التوأمة بين الجذور الإسلامية لمرجعها حزب العدالة والتنمية وبين العلمانية والديمقراطية الحديثة، والحكمة في الإدارة التي ظهرت وتجلت في القدرة على تجاوز الأزمات السياسية والاقتصادية وتحقيق تفوق اقتصادي من خلال ارتفاع معدلات النمو في المجالات الاقتصادية كافة قبل التعرض للأزمة المالية العالمية⁽¹⁾.

ومن خلال ما جاء في زيارة أوباما لتركيا يلاحظ أن اللغة هي لغة المصالح المشتركة، والسبب وراء ذلك هو امتلاك تركيا لمواصفات الشريك الذي ترغب الولايات المتحدة الأمريكية بالعلاقة المستمرة معه ومن ذلك طبيعة النظام السياسي والعلاقات الدولية الإقليمية التي تتمتع بها تركيا إضافة إلى عمقها التاريخي والحضاري.

لذلك كانت نقطة مهمة في الاستراتيجية الأمريكية أن يتحدث الرئيس الأمريكي من تركيا معلناً عن أهداف السياسة الخارجية التي يعمل لتحقيقها مع إعطاء تركيا حزمة من الإغراءات بوصفها نموذجا للعالم الإسلامي الجديد، ومن ضمن ذلك منحها دوراً بارزاً في ظل

(1) متوفر على الرابط الإلكتروني

<http://www.akhbaralalam.net/news?id;22739>

منظومة سياسية أمريكية جديدة في المنطقة تمكن تركيا من التفوق والحصول على مكاسب أكثر عن طريق دورها في مساعدة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الصعود الإيراني خصوصا بعد غياب دور العراق بشكل نهائي بعد عام 2003، ما يحقق لتركيا دورا إقليميا أكبر تطمح إليه من خلال مكانتها وعمقها الحضاري في العالم الإسلامي والعربي وحيازتها لقبول لا بأس به من العرب مقارنة بمنافستها الإقليمية إيران، وقد نجد ربما توجه جديد في السياسة الأمريكية نحو تصحيح أو تصويب العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعرب خاصة والإسلام عامة على قاعدة المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

وفي ضوء ما تقدم يبرز تساؤل واضح وقوي يتمثل في التحديات الماثلة أمام صناع القرار في تركيا والخيارات الصعبة على المناورة للتوفيق بين هذه الخيارات ومنها في حال حصول مواجهة أمريكية -إيرانية فما الموقف التركي من ذلك الوضع؟ إن هي وقفت بجانب إيران وهذا مالا يمكن أن يحدث على الإطلاق ستخسر الخليج وموارده الاقتصادية، وإذا حدث العكس فهي أمام حالة من القلق المستمر من جاريتها إيران بسبب دعم الأخيرة لتنظيمات منوثة لتركيا، ولن يكون المنقذ من الموقفين إلا التغيير في إيران، وهذا ما يحدده الزمن ولا يمكن لأحد التنبؤ به.

وفي جانب علاقة تركيا بإسرائيل هناك إشارات عديدة تشير إلى عدم اتجاه تركيا لقطع علاقاتها مع إسرائيل بشكل نهائي مهما كانت الأسباب، ودليل ذلك تصريح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إن ردة فعله إزاء هجوم إسرائيل على غزة والذي برز في منتدى دافوس في سويسرا شباط/فبراير 2009 وغضبه في تلك الجلسة لم يكن يقصد بها سوى رئيس اللجنة الذي لم يمنحه الوقت الكافي لإبداء رأيه حيث جاء في تصريحه "لم أقصد إطلاقا شعب إسرائيل أو الرئيس بيريز أو الشعب اليهودي وإن معاداة السامية جريمة في حقوق الإنسان" مما يفسره البعض أن ذلك يعني رد فعل في إطار مناورة قام بها رئيس الوزراء أردوغان لإرضاء الرأي العام التركي مع عدم التقاطع مع إسرائيل أو إثارة مشكلة معها، ويأتي ذلك في إطار المحافظة على التوازن في الموقف خدمة للمصلحة العامة وعدم إثارة المؤسسة العسكرية التركية مع كسب ود جماهير حزبه⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بالملكة العربية السعودية فإن فرصة إعادة ترتيب أوراقها الداخلية لازالت قائمة رغم كل ما حصل في الدول العربية حيث إمكانية قيادة المملكة من مراجعة موضوع الخلافة والسلطة والإصلاح خاصة وأن المملكة تتمتع باستقرار أمني رغم ما عصفت به المنطقة العربية بما يسمى الربيع العربي، ويبقى احتمال عدم استثمار المملكة فترة الاستقرار

(1) جورج فريدمان، ثورة أردوغان ومستقبل الدولة التركية، "مجلة المستقبل العربي"، السنة 31، العدد 361، آذار 2009، ص 320.

السياسي والأمني في معالجة هذه الملفات أو أي منها سوف يكون ربما عاملاً سلبياً بالنسبة لسياسة المملكة العربية السعودية الخارجية. وذلك ربما يفضي إلأن تلعب النقاط غير التوافقية دوراً أكبر في العلاقات السعودية التركية، مما يحجم قدرة المملكة على التفاعل الإيجابي مع المتغيرات في المنطقة ومن ثم انكفاء عوامل التقارب مع اللاعبين الدوليين ومنهم تركيا، وقد تجد المملكة نفسها أقرب للاعتماد على العناصر غير التوافقية في إدارتها لعلاقتها مع تركيا.

وعندما تقوم بتوظيف تلك العناصر كالإختلاف المؤسسي وإبراز الجانب العلماني لتركيا على أنه نقطة تباعد ليس مع السعودية فقط، وإنما مع الشعب العربي ككل يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية معينة، سيكون ذلك بالنتيجة عامل تباعد بين البلدين وليس تقارب. وهناك عدة محددات لسياسة الإصلاح السعودي ينبغي أن تأخذ بها المملكة طبقاً لرؤية الدكتور علي بن هلهول الرويلي وهي كالآتي⁽¹⁾:

أ. ضرورة توسيع المشاركة الشعبية في قرارات الحكومة عن طريق تقوية مجلس الشورى وزيادة صلاحياته، بحيث لا تبقى محددة في الإطار الاستشاري الشكلي، وتفعيل دور أعضاء المجلس البلدي.
ب. توسيع المجتمع المدني، بالرغم من سماح الحكومة بإنشاء بعض النقابات المهنية والسماح بإجراء انتخابات فيها إلا أن مؤسسات المجتمع المدني لا زالت بحاجة إلى تنظيم هذه النقابات لتمارس نشاطها السياسي والنظر في برامجها الإصلاحية، ولكي لا يلجأ هؤلاء النقابيون إلى ممارسة نشاطاتهم خارج الإطار الرسمي.

ج. تطوير الإصلاح التعليمي، حيث أثير جدلاً واسعاً حول التعليم في المملكة، ووصفوه بالتعليم الديني، ووصفه بعض المتطرفين الغربيين بأنه منتج للإرهاب، ودليلهم في ذلك السعوديون الذين كانوا من بين انتحاري الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، وانتقدت البرامج التعليمية من قبل القوى الكبرى الفاعلة.

د. دور المرأة، لا تزال الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ترى أن دور المرأة في الحياة السياسية في المملكة شبه معدوم، ولا حق لها في الترشيح أو الانتخاب بل ولا تستطيع قيادة سيارة بنفسها، مما جعل الكثير من النساء الناشطات يطالبن ويسعين إلى أن تجد المرأة السعودية فرصتها في المناصب والعمل.

وخلاصة القول في هذا الفصل أن تطور العلاقات السعودية - التركية مرتبط إلى حد بعيد ببقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة في الجمهورية التركية لأن صعود حزب آخر لقيادة

(¹) علي بن هلهول الرويلي، الأمن الوطني السعودي، آفاق إستراتيجية برؤيا مستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص 353-354.

تركيا ربما يأتي بالكثير من المتغيرات ومنها تغيير سياسة تركيا الخارجية تجاه دول ومناطق أخرى وذلك بحكم المصالح التي تؤثر بشكل في بناء العلاقات الدولية رغم وجود آفاق تعاون سعودي تركي يعد بمستقبل زاهر للعلاقات بين البلدين.

الخاتمة

انطلقت هذه الدراسة من مقولة مفادها أن المملكة العربية السعودية تسعى لإقامة تعاون وتنسيق في جوانب متعددة أبرزها الجانب الأمني ثم السياسي والاقتصادي مع جمهورية تركيا، لا سيما بعد إخراج العراق من دوره الإقليمي في المنطقة، كما انطلقت مجموعة من التساؤلات المنبثقة عن هذه المقولة، وقد حاول الباحث جاهدا الإجابة عنها من خلال التعرف على إمكانيات البلدين وأثر هذه الإمكانيات في رسم السياسة الخارجية لهما.

وقد بينت الدراسة أنه وعلى الرغم من تركيز البلدين على المصالح المشتركة الأمنية بالنسبة للمملكة العربية السعودية والمصالح الاقتصادية بالنسبة للجمهورية التركية، إلا أن مواقف البلدين كانت أكثر تقارباً من بعضهما تجاه القضايا الإقليمية المهمة خاصةً فيما يتعلق بالموقف من الصراع العربي الإسرائيلي، وقضية احتلال العراق وتغييبه عن دوره الإقليمي، وأيضاً بروز وتنامي القوة الإيرانية من خلال برنامجها النووي، وفي ضوء ما تم عرضه من فصول الدراسة توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

أولاً: فيما يتعلق بإمكانيات الدولتين وأوضاعهما الاجتماعية والاقتصادية والسياسية: إن البلدين يمتلكان مقومات جيوبوليتيكية وجيو- استراتيجية غاية في الأهمية تؤهلها للعب دور حيوي مهم إقليمياً ودولياً، خاصة وأنهما دولتان محوريتان فاعلتان في المنطقة لا سيما بعد انشغال جمهورية مصر العربية بأوضاعها الداخلية وتحييد دورها العربي والإقليمي وتحجيمه، ومن الجدير بالذكر أن البلدين يمتلكان قواسم مشتركة يأتي في مقدمتها أنهما دولتان دينهما الرسمي الدين الإسلامي الحنيف، والذي يعتنقه غالبية شعبي البلدين مما يزيد من فرص وإمكانيات التقارب واللقاء.

ثانياً: فيما يتعلق بعناصر الاستمرارية في علاقات البلدين: توجد عناصر عدة توضح هذه الاستمرارية تتمثل في وجود مصالح أمنية بالنسبة للمملكة العربية السعودية والبحث عن شريك استراتيجي موازن، وحليف يمتلك مقومات القوة الموازنة يساهم في إيجاد بيئة آمنة في المنطقة، وفي الجانب الثاني فإن تركيا تبحث جادة عن مصالح اقتصادية تأتي في مقدمتها تأمين الطاقة من بلد مثل المملكة العربية السعودية والتي تمتلك

ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم والذي يعد مصدراً مالياً واقتصادياً مهماً بالنسبة لكل دول العالم، وليس في الدول المنتجة له فقط مما يجعل تركيا تركز في إدامة العلاقة واستمراريتها مع المملكة العربية السعودية.

ثالثاً: فيما يتعلق بعناصر التغيير في علاقات البلدين:

يتمثل ذلك في ظهور محددات جديدة لهذه الدول إلى جانب المحددات التقليدية التي تحكم حركة سياستها الخارجية، لعل من أبرز المحددات الداخلية هو تغير نظام الحكم في إحدى البلدين وهو الأقرب في تركيا وصعود قوى جديدة إلى سدة الحكم قد تكون لها رؤى تختلف عن ما تمتلكه القيادة الحالية لتركيا ذات التوجهات الإسلامية والتي أثرت استراتيجيتها في تغيير السياسة الخارجية تجاه العرب عامة والمملكة العربية السعودية خاصة، أما ما يتعلق بالمملكة فإن محددات سياستها الخارجية يصعب التكهّن بتغييرها في المدى القريب نظراً لطبيعة نظام الحكم فيها والذي يتوارث فيه السلطة الأبناء وأبناء الأبناء، أما المحددات الخارجية فإنها تتميز بنوع من الثبات على الأقل في المدى المنظور حيث هيمنت القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعل بروز عالم متعدد الأقطاب شيء بعيد المنال في الوقت الحاضر، والمحدد الآخر هو في إنهاء دور بعض القوى الإقليمية البارزة والمتغيرة في المنطقة المتمثلة في إيران وإسرائيل.

رابعاً: فيما يتعلق بمواقف البلدين من قضايا المنطقة العربية:

1. الصراع العربي الإسرائيلي.

موقف المملكة العربية السعودية:

إن موقف المملكة من قضية الصراع هي من ثوابت السياسة الخارجية منذ عهد الملك المؤسس عبد العزيز بدءاً من مؤتمر لندن عام 1935 إلى عهد الملك الحالي عبد الله بن عبد العزيز، وتعتبر المملكة ذلك واجب تمليه عليها العقيدة وانتماؤها لأمتها العربية والإسلامية، وتشارك المملكة بالدعم السياسي لنصرة القضية الفلسطينية وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتبذل جهداً كبيراً من خلال الاتصالات مع الدول الصديقة والإدارة الأمريكية للضغط على إسرائيل لإلزامها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وأدانت المملكة قيام إسرائيل ببناء جدار عازل يضم أراضي فلسطينية، وقدمت مشاريع ومبادرات لحل القضية الفلسطينية منها مشروع الملك فهد "المشروع العربي للسلام" الذي أعلنه الملك فهد في مؤتمر قمة فاس الذي عقد في المغرب عام 1982 والذي وافقت عليه الدول العربية، وكان أساساً لمؤتمر السلام عام 1991 الذي عقد في أسبانيا، ثم مبادرة الملك عبد الله بن عبدالعزيز التي طرحها في قمة بيروت في آذار/ مارس 2002 كمشروع عربي موحد لحل النزاع، وهي مبادرة مكملية لمشروع الملك فهد والتي جاء فيها:

1. الانسحاب من الأراضي المحتلة حتى حدود يونيو/ حزيران 1967.

2. القبول بقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس.

3. حل قضية اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية.

أما من ناحية الدعم المادي فقد أسهمت المملكة بتوفير دعم مادي، فقد أوفت المملكة بكامل مساهمتها المقررة حسب قمة بيروت 2002 لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية، كما أوفت بالتزاماتها المقررة في قمة شرم الشيخ وقمة تونس، وتدعم المملكة موضوع القدس والمحافظة عليه بإنشاء لجنة سميت لجنة القدس في إطار المؤتمر الإسلامي للمحافظة على عروبة القدس وطابعه الإسلامي⁽¹⁾.

(¹) مقالة منشورة على موقع وزارة الخارجية السعودية، الخميس 17 تشرين أول/ أكتوبر 2013، الرياض على الرابط: <http://www.mota.gov.sa/aboutkingdom/kingdomyoreingpolicy/>.

موقف الجمهورية التركية:

أما موقف الجمهورية التركية من الصراع العربي- الإسرائيلي، فمن المعروف أن تركيا ترتبط بعلاقات وثيقة مع إسرائيل لا يمكن للأولى التفريط فيها ولكنها حاولت استثمارها بغية التوفيق بين الإطراف المتصارعة، ونجحت إلى حد ما في الوساطة والتوفيق وخاصة في محاولتها تنسيق العلاقة بين سوريا وإسرائيل وبين حركتي حماس وفتح، ولكن في نهاية المطاف لم تنجح بسبب موقف إسرائيل التي جعلت تركيا تدفع دماء بعض أبنائها في قافلة الحرية لقاء بعض مواقفها المساندة للعرب.

2. الاحتلال الانجلو-أمريكي للعراق.

موقف المملكة العربية السعودية:

رغم تبدل موقف المملكة العربية السعودية تجاه غزو العراق عام 2003 عن موقعها إبان حرب تحرير الكويت إلا أن بعض القطعات العسكرية الأمريكية استخدمت في غزو العراق قواعد عسكرية سعودية سواء كانت أرضية أو جوية، وقد حاولت المملكة العربية السعودية ولا تزال تسعى من أجل الحفاظ على وحدة العراق وعدم تقسيمه، وهذا هو العامل المشترك كهدف بينها وبين الجمهورية التركية؛ لأن تقسيم العراق سيعني مواجهة خطر التمدد الإيراني بالنسبة للسعودية من جهتها الشمالية والشمالية الشرقية.

موقف الجمهورية التركية:

أما بالنسبة لتركيا فموقفها معروف من قبل أن يبدأ الغزو الأمريكي للعراق حيث رفضت المشاركة في الحرب بدايةً، ولكنها دخلت فيها رغم عدم قناعتها ومعرفتها بالضرر الذي يمكن أن يلحق بها وبأمنها القومي لأن الاحتلال وتفكك الدولة العراقية وضعفها سيعني تعاظم خطر حزب العمال وزيادة قوته؛ لأنه يتخذ من العراق قاعدة لشن هجماته العسكرية على تركيا، وزيادة قوته تعني في جزء مما تعنيه احتمال كبير بظهور بوادر نزعة انفصالية على غرار ما حدث في العراق، وفي هذه الحالة فالخطر قائم على المصالح الاستراتيجية للبلد والمتمثلة في الأمن القومي ووحدة أراضي الدولة إضافة إلى وحدة وتماسك الشعب.

3. الملف النووي الإيراني:

موقف المملكة العربية السعودية:

ما يخص المملكة العربية السعودية فإن قلقها من برنامج إيران النووي جاء لأسباب عدة يقف في مقدمتها الأماكن التي أنشئت عليها، وأقيمت فيها المنشآت النووية الإيرانية، والتي تمثل تهديدا مباشرا لأمن الشعب والدولة السعودية في ظروف السلم والحرب ومن جانب ثانٍ لا تملك السعودية الإمكانية والقدرة على مواجهة إيران بدون قدرات نووية خاصة وأن الثانية لها طموحات في الهيمنة الإقليمية فكيف الحال إذا ما امتلكت القدرة النووية، وصنعت السلاح النووي، والجدير بالذكر أن الموقف السعودي لا يمانع من استخدام القوة العسكرية ضد إيران، ولا يمانع من فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية عليها لإيقاف برنامجها النووي.

موقف الجمهورية التركية:

عندما تصاعدت وتيرة الحرب الإعلامية نحو البرنامج النووي الإيراني والذي بات يؤثر بشكل كبير على المنطقة ويكون الثقل الأكبر على تركيا التي تسعى للمحافظة على معدل النمو الاقتصادي المبهر الذي قفز إلى المرتبة السابعة عشر عالمياً وهي في طريقها كما أوضحت تقارير البنك الدولي وصندوق النقد إلى القرب من المرتبة الثانية عشر، وبطبيعة الحال فإن النزاع قرب الحدود سوف يؤثر بالسلب وبما يؤدي إلى الرجوع للخلف، وهو ما لا تتحمله تركيا في الوقت الراهن، ما جعل تركيا تسارع بالتدخل والتهدة، بادئة باستضافة ورعاية البرازيل وإيران لمبادلة الوقود النووي تفادياً للصراع، ولكن على ما يبدو كان الفشل هو مصير ذلك المشروع لعدم الرضا بجدوى الاتفاق على المصالح الأوربية، وحاولت تركيا مرة ثانية بجمع الأطراف المعنية مباشرة بأزمة البرنامج النووي الإيراني ممثلين في الاتحاد الأوربي وأمريكا إضافة لإيران على الأراضي التركية، وقد أخفقت مرة ثانية في الوصول إلى نتائج مرضية رغم أن إيران وصفت المحادثات في إسطنبول بشأن برنامجها النووي مع الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا أنها جرت في أجواء إيجابية⁽¹⁾.

وتتبنى تركيا أردوغان مفهوم التسوية عبر دبلوماسية التفاوض لعلاج أزمة الملف النووي الإيراني، وتقر بحق إيران في تطوير التكنولوجيا النووية لغايات سلمية، وترفض التهديدات

(¹) ممدوح عبد المنعم، تركيا والبحث عن الذات، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 2012، ص 171-172.

والضغوط العسكرية للتعامل مع هذه الأزمة، وتعتبر الحكومة التركية ان انتشار السلاح النووي في المنطقة خطراً ويجب تجنبه وترفض التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية تهيداً لتوجيه ضربه عسكرية لإيران، وحاولت تركيا إقناع إيران بقبول سلة الحوافز المقدمة من الدول الكبرى تهيداً لوقف تخصيب اليورانيوم، وتركيا مثلها مثل مصر والسعودية لا تريد الاكتفاء بموقف المتفرج في حقل السباق النووي، ولذلك فإن الاستراتيجيون الأتراك يناقشون الطريقة الأفضل لمواجهة احتمال حصول إيران على قنبلة نووية، وهنا تتراوح وجهات النظر بين مواصلة الاعتماد على التحالف الدفاعي لحلف الأطلسي والاعتقاد بأن تركيا يمكنها فقط أن تكون آمنة وتتمتع بالسيادة إذا حققت خيارها الخاص في حقل السلاح النووي⁽¹⁾.

خامساً: فيما يتعلق بدور الدولتين في إيجاد حلول للقضايا العربية ومنها:

1. قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

دور المملكة العربية السعودية:

يتمثل الدور السعودي لإيجاد حل عادل وشامل لقضية الصراع العربي الإسرائيلي عبر مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز في مؤتمر قمة بيروت عام 2002 والتي تضمنت بنود جاء فيها قيام العرب بالتطبيع مع إسرائيل وإقامة علاقات على أساس سلام شامل وعادل في حال قيام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967 وأن تكون القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، ولكن هذه المبادرة لم تلق آذاناً صاغية من قبل قادة إسرائيل، وكانت هناك مبادرة قد قدمها الملك الراحل فهد بن عبد العزيز لحل الصراع العربي الإسرائيلي حلاً عادلاً وشاملاً تضمنت مبادرة الملك عبد الله الكثير من مفرداتها.

(¹) ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت 2010، ص 77-78.

دور الجمهورية التركية:

لقد أعادت تركيا اكتشاف الشرق الأوسط بعد أن تجاهلته المؤسسة التركية العلمانية الموالية للغرب لعقود، وخلال مرحلة الحرب الباردة، وفي التسعينات من القرن الماضي كانت علاقة تركيا تسير في التركيز على تطوير علاقاتها العسكرية مع إسرائيل ضمن رؤية واقعية لموازن القوى في الشرق الأوسط، (أما اليوم في عهد العدالة والتنمية فإن تركيا تسعى إلى تطوير علاقاتها مع جميع اللاعبين بالمنطقة لغرض دعم فرص السلام والتكامل الإقليمي)، ولهذا بادرت بلعب دور الوسيط بين إسرائيل وسوريا، وبين حماس وإسرائيل والتوسط بين الفرقاء العرب في لبنان والعراق، واستطاعت تركيا ملء فراغ واضح للتوسط بين أطراف الصراع بعد انهيار عملية أوسلو وفشل الولايات المتحدة الأمريكية في إطلاق عملية السلام وما نتج عن تعثر الاتحاد الأوروبي في مشروع الشراكة اليورو-متوسطة أو ما يعرف بالاتحاد من أجل المتوسط وتحديدًا فيما يخص الدور الأوروبي المباشر في الصراع، وفيما يخص الدور العربي والقيادات العربية الإقليمية مصر والسعودية فقد تراجع دورها حيث الصمت الإسرائيلي على إعلان قمة بيروت 2002 وفشل الجهود العربية في تحقيق وحدة الصف الفلسطيني⁽¹⁾. {ودخلت تركيا في دور الوساطة وبدأت كوسيط بين إسرائيل وسوريا عام 2004 وقادت أربع جولات من المفاوضات الغير مباشرة توجت بلقاء جمع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مع إيهود باراك عام 2008 والذي كان نقطة بداية لإطلاق مفاوضات مباشرة بين سوريا وإسرائيل أفسدتها عملية الرصاص المصبوب الذي نفذتها إسرائيل ضد قطاع غزة، وعادت تركيا الوساطة بين حماس وإسرائيل بشأن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط عام 2006 من خلال وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو وكانت بمرحلتين الأولى بعد أسر الجندي المذكور والثانية خلال عملية الرصاص المصبوب بين عامي 2008 و2009 في محاولة لإقناع حماس بالموافقة على وقف القتال مقابل موافقة إسرائيل رفع الحصار عن غزة ، وقد توقف دور الوساطة التركية لسببين الأول هو موقف أنقرة القوي تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة مطلع 2009، والثاني هو حكومة نتنياهو اليمينية التي رفضت الدور التركي⁽²⁾.

(¹) د. ناتالي توتشي، أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 182، تشرين الأول /أكتوبر 2010، المجلد 45، ص 101.

(²) د.حسن أبو طالب، الصمود التركي .. طريق مفروش بالدم أحيانًا، مصدر سبق ذكره، ص 40.

2. قضية احتلال العراق.

دور المملكة العربية السعودية:

أدت تطورات الوضع في العراق إلى قلق القيادة السعودية، مما دفع الرياض أن تأخذ دوراً في التقريب بين الفرقاء داخل العراق، وفي إطار ذلك استضافت المملكة مؤتمراً موسعاً جمعت فيه علماء العراق سنة وشيعة تحت رعاية التعاون الإسلامي وأكاديمية الفقه الإسلامي العالمية، تمخض عن ذلك المؤتمر إعلان صدر يوم 21 تشرين الأول/أكتوبر 2006 يحمل عنوان "وثيقة مكة" والتي تحرم الاقتتال بين أبناء البلد الواحد، وجاء في الإعلان النص على أن المبادئ الأساسية في الدين الإسلامي تطبق على الجميع دون تمييز أو استثناء، وأن الاختلاف بين الفرقاء هو ليس إلا اختلاف في الرأي والتفسير، وليست اختلافات رئيسية في الإيمان، وقد حظي الإعلان بتأييد كبار علماء العالم الإسلامي⁽¹⁾.

واتفق العراق والسعودية على مراقبة إصدار فتاوي معادية لأطراف معينة داخل العراق، وكانت هناك رغبة سعودية في المحافظة على وحدة العراق وتماسكه وعدم المجازفة بتفكيك الدولة العراقية لما لذلك من آثار سلبية على المنطقة.

دور الجمهورية التركية:

تمثل الدور التركي في لعب دور الوسيط من خلال تشجيع أنقرة عام 2005 التيارات السنية في العراق على المشاركة في الانتخابات، ومحاولة أنقرة الوساطة بين سوريا والعراق عقب اتهام بغداد لسوريا باشتراكها في تفجيرات بغداد التي حصلت في آب/ أغسطس 2009. واهتمت بجمع الأمريكيين وأهل السنة في مناسبات عديدة، وفي إحدى تلك المناسبات وافق أهل السنة على وقف هجماتهم على القوات الأمريكية الغازية بشرط توفير الولايات المتحدة الأمريكية للظروف الملائمة لانتخابات حرة، وقد قامت أنقرة بجمع كبار شخصيات المعارضة السنية مع المبعوثين الأمريكيين لضمان مشاركة السنة في انتخابات عام 2005، وجرى لقاء بين أحد زعماء السنة طارق الهاشمي وبين زلماي خليل زاد في إسطنبول في مبادرة أخرى تهدف إلى المشاركة في الانتخابات، وساهمت تركيا في تنظيم برامج تدريبية لثلاثمائة وخمسين سياسياً عراقياً من أحزاب سياسية مختلفة للمساهمة في العملية الديمقراطية في العراق.

(1) بول ارتس، غريد نوغان (تحرير)، المملكة العربية السعودية في الميزان: الاقتصاد السياسية والمجتمع والشؤون الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية.

سادساً: أما فيما يتعلق بمستقبل العلاقات السعودية - التركية

إن مسألة التنبؤ بالمستقبل وتوقع ما قد يحدث أمر صعب خاصة وأن ما يميز عالم السياسة هو عدم الاستقرار والانفتاح المستمر على كافة الاحتمالات، وفي هذا الإطار يمكن أن نلمس أهمية ودور نقاط التقارب والعناصر التوافقية وكذلك العناصر غير التوافقية في قراءة واستنباط ما يتوقع حدوثه في المستقبل ولو بنسبة معينة وليس الإطلاق فذلك من علم الغيب، وبناءً على ما تقدم فقد خلصت الدراسة إلى أنه انطلاقاً من وتيرة التعاون المتزايدة بين البلدين خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 2002-2010 فإن العهد الجديد في تركيا بزعامة حزب العدالة والتنمية فيه قراءة لمستقبل واعد على صعيد تطور وتنمية العلاقات وهذا يستند إلى جملة حقائق منها:

1. إن واجب طرفي العلاقة استثمار ما بينهما من روابط وأواصر مشتركة سواء كانت تاريخية أم جغرافية أم ثقافية، وأن يكون لدى الطرفين القناعة بأن وجود إسرائيل في المنطقة هو عامل تدمير وإفساد وأن المصلحة المشتركة تقتضي تعاون بين العرب وبين تركيا والسعي الجاد لمساندة كلا الطرفين للآخر بحكم ما يربطهم من عوامل.
2. الطرفان السعودي والتركي عليهما الاستفادة من دروس الماضي وما خلفه الفتور في العلاقات بينهما، والذي لا يصب في مصلحة الطرفين وينبغي العمل الجاد على إدامة التعاون والتفاهم باستمرار وعلى كافة المستويات.
3. بسبب انتماء الطرفين إلى منطقة جغرافية واحدة، وما في هذه المنطقة من مآسي وما تتعرض له من ويلات ولأنها منطقة ساخنة في العالم مما يجري فيها من أحداث وما تحويه من ثروات كل ذلك يقتضي استمرار التواصل بين الطرفين لمحاولة احتواء ومعالجة ما يمكن أن يطرأ على الساحة الإقليمية خاصة والدولية بشكل عام خدمة للمصالح المشتركة.
4. وهذه نقطة غاية في الأهمية، إن المواطن التركي ينظر إلى المواطن العربي بقدسية واحترام لأنه يرى فيه شخصاً يمثل الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، فكيف تكون النظرة إلى المواطن السعودي!! وقد برزت هذه النقطة في الموقف الشعبي التركي إزاء فلسطين إبان العدوان الإسرائيلي على غزة والذي وصل إلى الحد الذي ضحى فيه بعض الأتراك بأنفسهم في قافلة الحرية لإيصال المساعدات إلى الفلسطينيين المحاصرين، في المقابل ينبغي أن تستثمر المملكة العربية السعودية هذه النقطة في كسب حب وتقدير القاعدة الجماهيرية التركية قبل قيادتها من خلال الدعم والمساندة للشعب التركي والذي جسده حكومة المملكة من خلال دعمها الاقتصادي والرسمي لتركيا.

وطبقا لما تقدم يرى الباحث أن مستقبل العلاقات السعودية-التركية فيه من الإشارات الإيجابية الكثيرة التي تنبئ بمستقبل واعد في العلاقات نجد فيه مصالح الطرفين ويمكن أن يحقق الكثير من طموحات قيادة البلدين، وهذا مرهون ببقاء القيادة التركية الحالية.

وقد تنتكس العلاقات في حال وصول قيادة علمانية جديدة إلى دفة الحكم في تركيا لها نظرة أخرى ربما فيها الكثير من الشك والريبة تجاه العرب، فذلك حتماً سيفضي إلى تغير المعادلة وتراجع العلاقات خاصة إذا تم تقديم ما يغري القيادة التركية على تحقيق مكاسب جديدة في اتجاه تحقيق أهدافها الاستراتيجية ومنها على سبيل المثال إعطاء تركيا دفعة أمل بالموافقة على انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وقد يعمل الغرب وإسرائيل على هذه النقطة وفق قاعدة أن العلاقات الدولية هي علاقات مصالح وإن لم تكن بالكلية.

ورغم أن المملكة لا تشعر بهاجس أن تركيا في يوم ما قد تشكل خطراً عليها، إلا أنها في حال تراجع العلاقات قد تفقد عنصر موازنة وحليف يشكل رقماً ليس بالسهل على مستوى الإقليم في ظل تطورات صعبة يشهدها العالم والمنطقة.



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

قائمة المصادر

أولاً : - باللغة العربية

أ- الكتب

1. إبراهيم احمد خليل، صراع النفوذ التركي-الإيراني في جمهوريات قفقاسيا واسيا الوسطى، "في كتاب عبد الجبار عبد مصطفى وآخرون"، جمهوريات آسيا الوسطى وقفق اسيا الجذور التاريخية والعلاقات الإقليمية، الموصل، مركز الدراسات التركية، 1993.
2. إبراهيم اوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008، ترجمة مصطفى السبتي، في كتاب: (تحرير) محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدر العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
3. أبو بكر الألفي، الحرب على الإرهاب، دار الشعب، القاهرة، 2003.
4. احمد حسن احمد دحلان، دراسة في السياسة الداخلية للملكة العربية السعودية، دار الشروق، الطبعة الثانية، جدة 1405 - 1984.
5. احمد خليفة، 11 سبتمبر وانهيار أمريكا، دار القدس، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
6. احمد عبد الرزاق شكاره، الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد في الحرب وتحديات النظام العالمي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.
7. احمد عبد العزيز محمود، تركيا في القرن العشرين، جامعة صلاح الدين، العراق، 2012.
8. أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاتها، منشورات القاهرة، بيروت، الطبعة الخامسة، 1981.
9. اودينس العكرة، الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وإبعادها الإنسانية، دار الطليعة بيروت، 1983.
10. بشير محمد الخضراء، النمط النبوي - الخلفي في القيادة السياسية العربية.. والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2007.
11. بهجت قرني، السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير، في بهجت قرني وعلي الدين هلال (محرران)، ترجمة جابر عوض، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1994.

12. بول ارتس، غيرد نوتمان (تحرير)، المملكة العربية السعودية في الميزان: الاقتصاد السياسية والمجتمع والشؤون الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2010
13. تيم نيلوك، "المملكة العربية السعودية: السلطة الشرعية"، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، 2007.
14. جان بيرشوفنمان، "إنا وحرب الخليج"، ترجمة (حياة الحويك وبديع عطية)، الطبعة الأولى، دار الكرمل للنشر، عمان، 1992.
15. جريجور جزر، "السياسة الأمريكية في الخليج"، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الشارقة، 2001.
16. جون نيلوك وعادل درويش، "حروب المياه والصراعات القادمة في الشرق الأوسط"، ترجمة هاشم احمد، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2007.
17. حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، الطبعة الثالثة، 1993.
- حامد الحمداني، حرب الخليج الثالثة: الكارثة التي حلت بالعراق، فيشون ميديا للنشر، السويد 2008.
19. حسين علي الشرع، الاقتصاد السعودي في مرحلة بناء التجهيزات الأساسية، دار العلوم، الرياض، 1984.
20. خالد بن سلطان بن عبد العزيز إل سعود، امن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997.
21. خالد بن محمد ألقاسمي، آفاق اقتصاديات المملكة العربية السعودية، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، 1995.
22. احمد النعيمي، "السياسة الخارجية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
23. احمد داود اوغلو، "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية، الدوحة، قطر، 2011.
24. بدر بن عادل الفقير، عناصر القوة في توحيد المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية، الرياض، 1419هـ.
25. بطرس بطرس غالي ومحمد خير عيسى، المدخل في علم السياسة، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة السادسة، القاهرة، 1979م.
26. حسيب عازف العبيدي، العراق ودول الجوار العربي، بيت الحكمة، بغداد، كانون الثاني، 1997.

27. خالد المطري، سكان المملكة العربية السعودية"، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، 1998.
28. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
29. قحطان الحمداني، الأساس في العلوم السياسي عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
30. محمد بن صالح الربدي، دراسات في سكان المملكة العربية السعودية، مصادر المعلومات والبيانات السكانية، الرياض، 2005.
31. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات الطبعة الثانية، قطر، 2011.
32. باكينام الشرقاوي، العلاقات المصرية - الإيرانية في أ.د. محمد السيد سليم-د. إبراهيم عرفات (تحرير)، العلاقات المصرية الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000.
33. علي بن هلهول الرويلي، الأمن الوطني السعودي: آفاق إستراتيجية برؤيا مستقبلية، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، بيروت، آذار، 2010.
34. فيليب رفلر وآخرون، جغرافية الوطن العربي، دراسة طبيعية واقتصادية وسياسية مع دراسة شاملة للدول العربية، مكتبة دار النهضة المصرية، القاهرة 1965.
35. محمد السيد سليم، الرؤية السعودية لأمن الخليج، عبد المنعم المشاط (محرر)، امن الخليج العربي، دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994.
36. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط1، القاهرة، 1988.
37. محمود طه أبو العلا، "جغرافية شبه الجزيرة العربية"، الجزء الثاني، مؤسسة سجل العرب، القاهرة 1972.
38. زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.
39. ساجلار حيدر، تركيا الحديثة، في فيروز احمد وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، بيروت، مؤسسة الأبحاث العسكرية، 1985.
40. سليمان بن عبد الرحمن الحقييل، آفاق التربية الوطنية في المملكة العربية السعودية، دار عالم الكتب، الرياض، 2004.

41. سهيل الفتلاوي، الإرهاب الدولي، دراسة في القانون الدولي العام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2002.
42. شاعر النابلسي، أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 كما يراها مفكرون وكتاب عرب، إعداد احمد أبو مطر، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2007.
43. صباح محمود محمد، السياسات المائية في الشرق الأوسط، الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2002.
44. صلاح عبد الحميد، رجب طيب اردوغان، مؤسس تركيا الحديثة، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، القاهرة، 2012.
45. طلال منصور الذيابي، الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، شركة كنوز المعرفة، جدة 2011.
46. ظافر محمد العجمي، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
47. عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، دار النهار للنشر، بيروت 1997.
48. عبد الجليل محمد محسن، الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
49. عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة. 2007.
50. عبد الرحمن الشريف: جغرافية المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الرياض 1982.
51. عبد العزيز حسين الصويغ، الإسلام في السياسة الخارجية السعودية، أوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، 1414.
52. عبد الله سليمان العبيد، عبد القادر محمد عطية، اقتصاد المملكة العربية السعودية، نظرة تحليلية، دار عالم الكتب، الرياض 1994.
54. عبدا لرحمن الشريف: جغرافية المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الرياض، 1982.
54. عبدالله القبايع، السياسة الخارجية السعودية، مطبعة الفرزدق التجارية، الطبعة الأولى، الرياض، 1985.
55. عثمان بن عبد الله بن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، الرياض، الجزء الثالث، 1388.

56. عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، تشرين أول/ أكتوبر 2009.
56. عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسية العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، الإمارات، 2008.
58. علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو- سياسية والجيو - إستراتيجية، النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، محمد عبد العاطي.
59. عمر الحسن وآخرون، المملكة العربية السعودية وإدارتها للآزمات الأمنية، تفجيرات الرياض نموذجاً، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، نيسان، أبريل 2004.
60. عيسى السيد الدسوقي، "توجهات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة"، دار الأحمدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010.
61. غيرد نوتمان، محددات السياسة الخارجية وأهماتها: توازن كلي واستقلالية نسبية في ظروف متباينة، في كتاب المملكة العربية السعودية في الميزان، الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية، بول آرتس، غيرد نوتمان تحرير، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أيلول/ سبتمبر، 2012.
62. فؤاد إبراهيم، الشيعة في السعودية، دار الساقى، الطبعة الأولى، بيروت، 2007.
63. فاسليف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيرى الضامن وجمال الماشطة، دار التقدم، موسكو 1986.
64. فهد العبد الله، حقيقة الإرهاب عبر العصور، الديوان للنشر والتوزيع، بغداد، 2004.
65. فيليب روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة، نيقوسيا، 1993.
66. كامل صقر، تركيا روعة التجربة الاقتصادية، مركز الشرق العربى للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، 2007.
67. مجموعة باحثين، تركيا بين تحيات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2010.
68. محمد السيد سليم، الرؤية السعودية لأمن الخليج، عبد المنعم المشاط (محرر)، امن الخليج العربي، دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994.

69. محمد بن فايز الشريف، السياسة الخارجية السعودية في المجال الإسلامي، مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الرياض، 1999.
70. محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية غارة على العراق، الشركة المصرية للنشر المصري الدولي، ط7، 2007.
71. محمد حمد الهوشان، علي عبد العزيز العمير: مجموعة الأنظمة السعودية، دار موسوعة الأنظمة السعودية، المجلد الأول، الطبعة الأولى، الرياض، 1399، 1979.
72. محمد صادق إسماعيل، دور المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي، دار العلوم للنشر، القاهرة 2010.
73. محمد صادق إسماعيل، الارهاب في المملكة العربية السعودية، النشأة والواقع والتحديات، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010.
74. محمد عنان: السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن 1923-1978، المكتب الدولي للطباعة والنشر، بيروت، 1978.
75. محمد محمد عتريس، معجم بلدان العالم، مكتبة الآداب، القاهرة، 2010.
76. محمد مغزي، السيادة الدائمة على مصادر النفط، دراسة في الامتيازات النفطية بالشرق الأوسط والتغيير القانوني، دار الطليعة، بيروت، 1978.
77. محي الدين إمام، المدينة المنورة: معالم وأحداث، مطابع جامعة المنصورة، 2000.
78. مصطفى اللباد، احتلال العراق وانعكاساته الاستراتيجيه على تركيا وردودها في المنطقة، نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، احمد السيد النجار (محرر)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2003.
79. مضاوي الرشيد، مسألة الدولة السعودية: أصوات إسلامية من الجيل الجديد، ترجمة شيلين جبور، دار الساقى، بيروت، 2009.
80. ممدوح عبد المنعم، تركيا والبحث عن الذات، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 2012.
81. منصور عبد الله منصور، السياسة الخارجية السعودية في الإطار العربي، الدور السعودي واهم العوامل المؤثرة فيه في كتاب "السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مئة عام"، مؤسسة الاصطفاء للطباعة، الرياض 1988.
82. مونيك مالک و تيم نيلوك، "اقتصاد المملكة العربية السعودية: تحديات الإصلاح، المملكة العربية السعودية في الميزان، الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية"، تحرير بول ارتس وغيرد نوتمان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أيلول، سبتمبر 2012.

83. ميشيل نوفل، "عودة تركيا إلى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
84. ناثنال هاويل، سياسة إيران في شمال غرب آسيا، الفرص والتحديات والانعكاسات، ضمن كتاب إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996.
85. ناصر الرشيد، الملك فهد ومسيرة الانجازات الحضارية في المملكة العربية السعودية، دار الأزمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
85. نبيل شبيب (تحرير) حلف شمال الأطلسي في عامه الستين، نظرة استشرافية، وموقع العالم الإسلامي فيه (الدوحة مركز الجزيرة للدراسات)، 2009.
87. نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية الطموحات الإمبراطورية، الدولية للنشر، بيروت، كانون أول 1977.
88. عمة السعيد، النظم السياسية في الشرق الأوسط، شركة الطبع والنشر الأهلية الجديدة، بغداد، 1968.
89. هاشم عبد الله يماني، الصناعة: الاستعداد لمواجهة تحديات المستقبل، المملكة العربية السعودية في مائة عام، دار الملك عبد العزيز، التنمية والبيئة، الجزء الرابع عشر، 2007.
90. هاني الياس خضر الحديثي، اثر التنافس الإقليمي-الإيراني-التركي-الباكستاني في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية على منطقة الخليج العربي والوطن العربي، مؤتمر المؤامرة الاستعمارية وأثرها على الوطن العربي، جامعة ناصر الأممية، الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 1996.
91. هانيتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.
92. هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.
93. وفاء فايد، الأمة الإسلامية في عصر خادم الحرمين الشريفين، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2009.
94. ياسر احمد حسن: تركيا البحث عن مستقبل، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006.
95. يلماز اوزطونا، "المدخل إلى التاريخ التركي"، بدون دار نشر، ترجمة ارشد الهرمزي، كركوك، العراق 2005.

ب- الدوريات

1. ابتسام سهيل ألكتبي، التحولات الديمقراطية في منطقة مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، العدد 257، تموز 2000.
2. إبراهيم البيومي غانم، الأرقام الذهبية الخمسة للاقتصاد التركي، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 138، السنة 12، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2006.
3. إبراهيم عرفات "آسيا الوسطى: التنافس الدولي في منطقة مغلقة"، السياسة الدولية، السنة 43، العدد 167 ك 2، يناير 2007.
4. أبو بكر دسوقي، مؤتمر شرم الشيخ الدولي ومستقبل العراق، السياسة الدولية، العدد 159، القاهرة، كانون الثاني يناير، 2005.
5. احمد البرصان، إيران والولايات المتحدة الأمريكية ومحور الشر: الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 148، 2002.
6. احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، "الزراعة السعودية: مقوماتها وإمكاناتها والتحديات التي تواجهها"، المستقبل العربي، العدد 366 السنة الثانية والثلاثين، أب/ أغسطس 2009.
7. أسامة الغزالي حرب، نجم تركيا الساطع، السياسة الدولية، العدد 181، المجلد 45، القاهرة 2010.
8. أشرف محمد كشك، أمن الخليج بعد حرب العراق، السياسة الدولية، العدد 155، 2010.
9. أشرف محمد كشك، تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، السياسة الدولية، العدد 154، المجلد 38، القاهرة، أكتوبر 2003.
10. اشرف اسعد العيسوي، أبعاد ودلالات الحملة الإعلامية الصهيونية والأمريكية لربط السعودية بتمويل الإرهاب، "مجلة شؤون خليجية"، العدد 32، شتاء 2003.
11. أمين ساعاتي، "رؤية سياسية من المملكة العربية السعودية: أزمة الخليج وما بعد"، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة 1991.
12. الانتخابات البرلمانية التركية، قراءة في النتائج وتحديات الحكومة الجديدة، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت 12 نوفمبر، 2002.

13. بشير عبد الفتاح، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية، "مجلة أوراق الشرق الأوسط"، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 43/ القاهرة 2009.
14. بشير عبد الفتاح، الانتخابات التركية، دوافع وحدود التغيير، السياسة الدولية، مجلد 38، العدد 151، يناير 2003.
15. بشير عبد الفتاح، أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية، السياسة الدولية، العدد 179، السنة 46، القاهرة، يناير 2010.
16. بشير عبد الفتاح، السعودية: رياح التغيير والخيار الصعب، "مجلة الديمقراطية"، مؤسسة الأهرام، العدد 11، القاهرة، يوليو 2003.
17. بشير عبد الفتاح، إلى أين تتجه العلاقات التركية - الإسرائيلية، "مجلة شؤون عربية"، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 140، 2010.
18. بطرس بطرس غالي، جذور الصراع ومستقبل السلام، كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل؟ السياسة الدولية، القاهرة، العدد 172، نيسان / إبريل 2008.
19. جورج فريدمان، ثورة اردوجان ومستقبل الدولة التركية، مجلة المستقبل العربي، السنة 31، العدد 361، آذار / مارس 2009.
20. حازم صاغية، الصراع بين هزيمة المشروع القومي ومشاريع الدولة الوطنية، كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل؟ السياسة الدولية، القاهرة، العدد 172، نيسان، إبريل، 2008.
21. د. حسن أبو طالب، أسس صنع السياسة الخارجية السعودية، "السياسة الدولية"، العدد 90، 1987.
22. حسين طلال مقلد، "تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراسة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المعهد الوطني للإدارة العامة، المجلد 26، العدد الأول، دمشق 2010.
- 20.
23. محمود سالم السامرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية "المجلة العربية للعلوم السياسية" العدد 13 شتاء 2007.
24. حميد فرحان الراوي، الولايات المتحدة الأمريكية والإرهاب الدولي، المصلحة والآليات والأهداف، "مجلة دراسات دولية"، سلسلة دراسات استراتيجيه، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 64، 2004.

25. خالد الحروب، تركيا: إسلامية علمانية، التيار الإسلامي والعلمنة السياسية، التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية، "مجلة وجهات نظر"، العدد 117، القاهرة، أكتوبر، 2008.
26. خضر عباس عطوان، العرب وصراع القوى الكبرى، بين واقعية الأحادية واحتمالات التعددية القطبية، "مجلة شؤون خليجية"، العدد 36، القاهرة، شتاء 2002.
27. د. حسن أبو طالب، الصعود التركي.. طريق مفروش بالدم أحياناً، مجلة المغرب الموحد، العدد الثامن، القاهرة 1 سبتمبر / أيلول، 2010.
28. د. سعد حقي توفيق، السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002 - 2008، مجلة العلوم السياسية، العددان 38-39، جامعة بغداد، 2009.
29. د. ناتالي توتشي، أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 182، أكتوبر 2010، المجلد 45.
30. د. حسيب عارف ألبعدي، إيران والتطورات السياسية في الشرق الأوسط، مركز بحوث الجمهورية، نشرة دراسات دولية، العدد الثاني، بغداد 1933.
31. د. محمد السعيد إدريس، آفاق تطوير علاقات مصر وإيران وتحديات الأزمة الخليجية، مختارات إيرانية، العدد 129، إبريل/نيسان 2011.
32. د. مغاوري شلبي علي، "النموذج السعودي في التنمية: الثوابت والمتغيرات"، السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، يناير، 2008.
33. راتجة سيف علام، حقبة داود اوغلو في السياسة الخارجية التركية، "قراءات إستراتيجية"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة، السنة الرابعة عشر العدد العاشر، أكتوبر 2009.
34. رواء زكي يونس الطويل، مستقبل العلاقات التركية مع آسيا الوسطى الإسلامية، دراسة تحليلية قياسية، "مجلة دراسات إقليمية" - مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (1)، 2004.
35. رواء زكي يونس الطويل، مستقبل العلاقات العراقية - الإيرانية - التركية 1923-2007، "مجلة دراسات إقليمية"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (5).
36. سامية بيبرس، العلاقات التركية - الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية- العربية، "مجلة شؤون عربية"، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 145، ربيع 2011.

37. الصفصافي احمد القطوري، الدور التركي المنتظر بين أوراسيا والشرق الأوسط الكبير، "مجلة الشرق الأوسط، العدد 11، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004.
38. عادل علي احمد، المسألة المائية في السعودية، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد 44 شتاء 2006.
39. عبد الحميد الأنصاري، متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الإيراني، مجلة أراء حول الخليج، العدد 16، 2006.
40. عبد الرزاق بركات، تركيا وقضية السلام في الشرق الأوسط: عناصر القدرة-الركائز-التوجه، "مجلة شؤون الأوسط"، العدد 12، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004.
41. عبد الفتاح، السعودية: رياح التغيير والخيار الصعب، "مجلة الديمقراطية"، مؤسسة الأهرام، العدد 11، القاهرة، يوليو 2003.
42. عبد الله تركماني، "القدس العربي"، السنة الثانية والعشرون، العدد 6542، 21 حزيران، يونيو، 2010.
43. عبد الله عبد الكريم، السعودية ودور إقليمي تستحقه، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد 49، ربيع 2007.
44. عصام صادق، الإبعاد القانونية للإرهاب الدولي، "السياسة الدولية"، العدد 85، القاهرة 1986.
45. علي حسين باكير، العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الإقليمي السعودية وإيران وتركيا، مدارات إستراتيجية، العدد 4-5، يوليو، أكتوبر 2010.
46. علي حسين باكير، نحو علاقات تركية خليجية إستراتيجية، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد التاسع والأربعون، أكتوبر 2008.
47. عوني محمد العقيلي: بشائر الجمهورية التركية، قراءات إستراتيجية، العدد 11 السنة 12، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2007.
48. فاتن نصار، أسطول الحرية وأزمة العلاقات التركية - الإسرائيلية، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 187، السنة السادسة عشر، القاهرة، 2010.
49. كمال حبيب، تركيا ومستقبل التدافع الإسلامي العلماني، التقرير الاستراتيجي، الإصدار الخامس، "مجلة البيان"، المركز العربي للدراسات الإنسانية، الرياض، 1429.

50. كوثر غضبان عبد الحسن، المملكة العربية السعودية وفرنسا، دراسة في العلاقات العسكرية والتعاون النووي 1968-2011، مجلة دراسات تاريخية، العدد الثاني عشر، الجامعة المستنصرية، بغداد، حزيران 2012.
51. كيهان برزنجار، سياسة خايمي والعلاقات الإيرانية - السعودية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة الأولى، العدد العاشر، يوليو 2001.
52. مارسيل ميرل، السياسة الخارجية، ترجمة د.خضر خضر، جريس برس، "سلسلة أفاق دولية".
53. مثنى عبد الرزاق الدباغ، المديونية الخارجية والتجارة الخارجية في تركيا، دورية أوراق تركية معاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العدد 14، 2000.
54. مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد 5، المجلد الثاني، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، مملكة البحرين، ديسمبر 2006
55. مجلة تقديرات إستراتيجية، العلاقات الأمريكية-الإيرانية بين التصعيد السياسي واحتمالات المواجهة العسكرية، الدار العربية للنشر والترجمة، العدد(1)، القاهرة 1995.
56. مجلة سيسيرو الألمانية، آذار 2006
57. مجلة مختارات إيرانية، العدد 127، السنة العاشرة، القاهرة، 2011.
58. مجلة مختارات إيرانية، مؤسسة الأهرام، السنة العاشرة، العدد 121، القاهرة، أغسطس 2010.
59. مجلة مختارات إيرانية، مؤسسة الأهرام، السنة العاشرة، العدد 121، القاهرة، آب / أغسطس 2010.
60. محمد السعيد إدريس، تركيا والأمن في الخليج، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 43، القاهرة، يناير 2009.
61. محمد السيد سليم، دور العوامل الخارجية في الصراع العربي - الإسرائيلي، كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل؟ السياسة الدولية، القاهرة، العدد 172 نيسان / أبريل 2008.
62. محمد حمودة، الإرهاب الدولي والمقاومة حق مشروع، "أوراق قارية"، العدد 119، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد 2003.
63. محمد نور الدين، الدين والسياسة في تركيا، مجلة "شؤون الأوسط"، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 118، بيروت، 2005.
64. محمد نور الدين، تركيا إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية في السلطة، "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 287، بيروت، كانون الثاني، 2003.

65. محمد نور الدين، تركيا بين العرب وإسرائيل: عامل توازن، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 142، القاهرة، صيف 2010.
66. محمد نور الدين، وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي - التركي، المستقبل العربي، العدد 382، السنة الثالثة والثلاثون، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، كانون الأول /ديسمبر 2010.
67. محمود زنبوعه، الأمن المائي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 23، العدد الأول، 2007.
68. محمود سالم السامرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية "المجلة العربية للعلوم السياسية" العدد 13 شتاء 2007.
69. مدحت أيوب، البعد الاقتصادي في العلاقات الخليجية_التركية، مجلة شؤون خليجية مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد 61، القاهرة، ربيع 2010.
70. مشهور إبراهيم احمد، الدوران الخليجي والأوربي تجاه قضيتي العراق وفلسطين، "شؤون خليجية"، العدد 36، 2004.
71. مصطفى اللباد، "احتلال العراق وانعكاساته الاستراتيجيه على تركيا ودورها في المنطقة"، نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، احمد السيد النجار (محرر)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2003.
72. مصطفى شفيق علام، التقارب التركي الخليجي .. الدوافع والمحفزات والآثار، السياسة الدولية، العدد 182 المجلد 45 القاهرة أكتوبر 2010.
73. مغازي البدراوي، النووي الإيراني ونفاذ صبر المجتمع الدولي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 17، 2006.
- ناتلي توتشي، إبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 182، المجلد 45، القاهرة، أكتوبر 2010.
75. نزار عبد القادر، الدوافع الإيرانية النووية والجهود الدولية للاحتواء، مجلة الدفاع الوطني، العدد 57، 2005.
76. نزار عبيد مدني، المراكز الأساسية لسياسة المملكة العربية السعودية الخارجية، "مجلة الدبلوماسية"، العدد الأول، مطابع دار البلاد، جدة 1401هـ.
77. نزار عبيد مدني، مفهوم الدولة في الفكر السياسي المعاصر، "مجلة الدبلوماسية"، العدد الثالث، مطابع دار البلاد، جدة 1403هـ.

78. نوفل قاسم علي آل عنين الشهواني، اتجاهات تطوير العلاقات التجارية العراقية-التركية، "سلسلة شؤون إقليمية"، العدد 9، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2006.
79. نيللي كمال الأمير "عرض" تطور السياسة الخارجية السعودية، غريغوري كوساتش، يلينا ميلكوميان، ماجد عبد العزيز التركي، مراجعة وتعليق: معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية، 2005، "مجلة العلوم الاجتماعية"، المجلد 34، العدد 4، الكويت، 2006.
80. هشام ألحمامي، تركيا الجديدة، "مجلة وجهات نظر"، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، العدد 105، القاهرة، أكتوبر 2007.
81. مجلة الحوادث، قنابل فراغية، إسرائيل تستهدف المجمعات النووية الإيرانية، العدد 2149، بيروت 1998.
82. فاتن نصار، أسطول الحرية وأزمة العلاقات التركية - الإسرائيلية، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 187، السنة السادسة عشر، القاهرة، 2010.
83. قيس محمد نوري، التغلغل الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، مجلة دراسات، الدار العربية للدراسات والأبحاث والنشر، القاهرة، العدد 88، 1995.
84. حسين أميري، العلاقات الإيرانية- الروسية في عقد التسعينات، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (الأهرام)، العدد 5، القاهرة 2000.
85. سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 209، الكويت، أيار 1991
- جـ الصحف:
1. إبراهيم عبد العزيز المهنا، سياسة البترول في المملكة، "جريدة الرياض"، العدد 12867، الثلاثاء، 2003/9/16.
2. اتهامات وكالة الطاقة النووية لا أساس لها، الشرق الأوسط، حزيران/ مايو 2011.
3. تقي الدين رنده، مخاطر النووي الإيراني، الحياة اللندنية، العدد 11، 3 كانون الثاني 2011.
4. جريدة أخبار الخليج " مشروع الجسور الدولية " العدد 12621، البحرين، الجمعة، 12 أكتوبر، 2012.
5. جريدة السفير اللبنانية، 6 / 7 / 2009.
6. جريدة الشرق الأوسط، العدد 10022، الأحد 7 حزيران/ مايو، 2006.

7. جريدة الشرق الأوسط، العدد 10350 في 31 آذار/ مارس 2007.
8. جريدة القدس العربي، العدد 6859، 30/6/2011.
9. جريدة أم القرى 1355/5/26، 14/8/1936.
10. جريدة أم القرى، 1382/6/12، 9/11/1962.
11. جيمس بيكر، موقف بوش العسير، الفاينانشيل تايمز، 30/مارس/2001.
12. د. أمزالله ايشلر، العلاقات التركية-السعودية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12594، الأربعاء 22 مايو 2013.
13. سليمان نمر، ارتفاع أسعار النفط والحملة على السعودية، جريدة الرأي الأردنية، 2008/6/16.
14. الشرق الأوسط، 2007/5/15.
15. صحيفة الحياة 2011/1/30.
16. صحيفة الحياة اللندنية، 2003/2/17.
17. صحيفة الرياض، السعودية، 5 فبراير 2010.
18. صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10003، 18 أبريل، 2006.
19. صحيفة الوطن السعودية 25 شباط 2011.
20. صحيفة لوموند الفرنسية 27 شباط 2011.
21. العاهل السعودي يؤكد، المضي في الإصلاح التدريجي ومحاربة التطرف والتكفيريين، "صحيفة العدالة البغدادية"، العدد 662 في 2006/4/2.
22. عبد الله تركماني، "القدس العربي"، السنة الثانية والعشرون، العدد 6542، 21 حزيران، يونيو، 2010.
23. العلماء العراقيون يوقعون وثيقة مكة، جريدة الوطن السعودية بتاريخ 2006/10/21.
24. علي حسين باكير، ملابسات الأزمة الروسية-الإيرانية حول مفاعل بوشهر النووي، صحيفة السياسة الكويتية 2007/3/30.
25. الفاينانشال تايمز البريطانية 2004/8/5.
26. مجلس الأمن السعودي يرسم السياسة الداخلية والخارجية، جريدة الوسط، 2005/10/18.
27. محمد الحميدي، "الشرق الأوسط"، 2010/1/2.
28. محمد الهمزاني، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11142، 31 مايو 2009.

29. محمد نور الدين، "تركيا: متى الانقلاب العسكري" السفير 2007/6/1.
30. محمد نور الدين، تركيا.. إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 287، كانون الثاني، 2003.
31. الملك عبد الله، ينتقد الطائفية الفكرية في السعودية، "صحيفة العدالة البغدادية"، العدد 725، 2006/6/17.
32. موفق النويصر وسوسن الحميدان، تدشين فعاليات مؤتمر حقوق الإنسان في السلم والحرب في الرياض، الشرق الأوسط، 2003/10/14.
33. نبیه الحمّامي، نجاح دبلوماسي سعودي في مجال حقوق الإنسان، الشرق الأوسط، 1999/4/13.
34. هاشم علوان، بعد التوقيع على الاتفاقية .. إبعاد التعاون السعودي - التركي في المجال الدفاعي، صحيفة عكاظ: العدد 4358، مايو 23، 2013.
35. وزير الأعلام السعودي، "نقبل الديمقراطية ولكن ليس بشكلها الغربي"، صحيفة الصباح البغدادية، العدد 715، في 2006/3/12.
36. عمرو عبد العاطي، آمال معقودة على الديمقراطيين لانتقال أميركا من العسكرية إلى القوة الذكية، صحيفة الحياة، 13 نوفمبر 2008.
37. في موقف موحد، دول الخليج تتهم إيران بالتآمر على أمنها الوطني، الشرق الأوسط 4 نيسان / أبريل 2011.

د. الرسائل العلمية:

1. انتصار دوشي عبد الزهره، "العلاقات السعودية - الإيرانية 1990-2003"، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2005.
2. جبار يحيى عبيد، التاريخ السياسي لأمانة حائل (1835-1921)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1987.
3. حاتم عليان محمد الحازمي، السياسة السعودية تجاه امن الخليج من عام 1990-2003، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.

4. حسن أبو طالب، "السياسة الخارجية السعودية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي 1964-1982"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1986.
5. حمد عدنان الخالدي، "التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية 1991-2006"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2007.
6. حيدر عبد الجبار الخفاجي، "المحددات السياسية والاقتصادية تجاه علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2006.
7. خالد رجب سعيد الزهراني، تداعيات أزمة سبتمبر 2001 على العلاقات السعودية- التركية "دراسة في الإدارة السعودية للآزمة"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.
8. راجي يوسف محمود ألباقي، "العلاقات السعودية - الإيرانية بعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 - 2008" رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010.
9. زهير خضير عباس الزبيدي، مكانة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية، "دراسة حالة أفغانستان" رسالة ماجستير غير منشورة"، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2003.
10. سميرة غالب زنجيل، "مقومات رسم السياسة العامة في تركيا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2007.
11. ضاري سرحان حمادي، "سياسة إيران الإقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي وانعكاساتها على الوطن العربي"، رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للدارسات الدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2003.
12. طيب عثمان عبد الرزاق الدوري، "العلاقات الاقتصادية العراقية التركية، المصالح المشتركة وسبل التطوير"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 2002.
13. عامر علي راضي العلاق، الخيارات التركية تجاه الاتحاد الأوروبي: دراسة في العلاقات التركية الأوروبية ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005.

14. عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن اليحيى، "العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، 2009.
15. عبد الهادي عبيدان ألعتي، "سياسات المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب خلال الفترة 2005-2009"، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، القاهرة 2012.
16. عبد الرحمن فاضل الخزرجي، "اثر الإحداث أيلول 2001 في السياسة الخارجية الأمريكية" رسالة ماجستير غير منشورة"، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.
17. عصام محمد عبد الشافي، "السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية"، دراسة في تأثير البعد الديني 2001-2005 رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2009.
18. غازي قطان، سياسة المملكة العربية السعودية في البحر الأحمر منذ عام 1967، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1987.
19. فهد بن سالم بن فيصل أبو ثنين، "العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية ومصر" 200-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.
20. كمال محمد الشاعر، تطور الدور السعودي في النظام العربي في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الدولية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2009.
21. محمد سليمان قطيش المعاينة، العلاقات التركية _الأردنية (1990-1999)، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2003.
22. محمد عيسى مسلم، "اثر الحروب على بنية دول الخليج وأسلوب المواجهة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
23. ناهض محمد صالح الجبوري، "التنافس التركي- الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، حزيران، 1997.

24. نهاد فؤاد محمد اللهواني، "السياسة السعودية تجاه التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1982-2007" رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.
25. هزبر حسن شالوخ العنبي، تطور العلاقات السعودية-التركية 1964-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة ديالى، العراق، 2004.
- هـ البحوث والتقارير
1. أمين ساعاتي، "رؤية سياسية من المملكة العربية السعودية: "أزمة الخليج وما بعد" المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة 1995.
 2. الانتخابات البرلمانية التركية، قراءة في النتائج وتحديات الحكومة الجديدة، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت 12 نوفمبر، 2002.
 3. برنامج الأمم المتحدة الاغاثي، تقرير التنمية البشرية لعام 2006، ما هو أبعد من الندرة، القوة والفقر وأزمة المياه العالمية.
 4. تطور العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة العربية السعودية وتركيا خلال الفترة 2003-2010، إعداد مركز البحوث والدراسات، جدة، 1433هـ 2011.
 5. التقرير الاستراتيجي العربي، 2002-2003، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2003.
 6. تقرير معلومات، تركيا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والنشر.
 7. حمدان مجزع أشمري، "الملف الإيراني النووي إلى أين؟" بحث مقدم إلى مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2007.
 8. خطة التنمية الثامنة (2005-2009)، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض، 2005.
 9. د. طارق محمد طيب القصاب، مشاهد مستقبلية في علاقات العراق مع دول الجوار، بحث مقدم إلى كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العراق، 2009.
 10. د. لقمان عمر محمود النعيمي، "مستقبل الدور الإقليمي التركي"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي "مستقبل علاقات العراق ودول الجوار"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 27-28 أيار 2009.

11. د. محمد جمال الدين مظلوم، "نحو إستراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية" "دول الجوار" بحث مقدم إلى الملتقى العلمي، الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية، الخرطوم، 2013/2/5-3.
12. د.احمد يوسف: تركيا ... دور جديد للاعب قديم -تركيا اردوغان: إطلالة سياسية جديدة، أوراق عمل مشروع إثراء النقاش السياسي، مركز بال ثينك للدراسات الإستراتيجية.
13. رجب الباسل، دور تركيا في القضية الفلسطينية، وكالة سما الإخبارية، دراسات وتقارير مختارة، 2011/9/8.
14. سالم بن علي بن حمود الحجري، العلاقات بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إدارة البحوث والدراسات، 2009.
15. سناء عبد الله الطائي، موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني، بحث منشور، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2010.
16. طارق محمد طيب القصاب، مشاهد مستقبلية في علاقات العراق مع دول الجوار، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لمركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 27- 28 أيار - 2009.
17. عصام فاعوري ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية" مدينة الخرطوم، السودان 2013/2/5-3، بالتعاون مع كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
18. العلاقات التركية - الإسرائيلية بعد أزمة " قافلة الحرية " التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة 2010.
19. علي إحسان باغيش، إشكالية المياه وأثارها في العلاقات العربية - التركية، بحث مقدم إلى ندوة العلاقات العربية - التركية، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995.
20. علي بن إبراهيم الأنعمي "الغاز الطبيعي والنمو الاقتصادي للمملكة"، ندوة الاستثمار والتنمية منطقة المدينة المنورة، ينبع، 2001.
21. كامل صقر، تركيا روعة التجربة الاقتصادية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، 2007.

22. محسن صالح (تحرير)، تقرير معلومات 17، تركيا والقضية الفلسطينية، قسم الأرشفة والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت لبنان، 2010.
23. محمد بن فايز الشريف، "السياسة الخارجية السعودية في المجال الإسلامي"، مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الرياض، 1999.
24. معتز محمد سلامة "ندوة" المفاوضات الجارية وتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، القاهرة 29-30 يناير 1994.
25. منجزات خطة التنمية: حقائق وأرقام، تقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض، 2007.
26. نرمن محمود حسن، دور حركتي حماس وفتح في الصراع العربي - الإسرائيلي، بحث غير منشور مقدم إلى قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.
27. نشوة نشأة عبد المنعم، الخليج وعملية السلام، "بحث غير منشور"، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 1997.

و. الانترنت

1. newsid136000/9/8/2001 العلاقات الإيرانية - الأوروبية على الرابط .
<http://news.bbc.co.uk/news>
2. إبراهيم البيومي غانم، جدلية الاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية، مركز الجزيرة للدراسات 2009/11/25، للمزيد ينظر الرابط الالكتروني www.aljazeera.net
3. إبراهيم غرايبة، تركيا دولة المسلمين وليس الدولة الإسلامية، على الرابط الالكتروني، www.aljazeera.net، 2004/10/30
4. أبو الفوز، الهيمنة الأمريكية، الدوافع والإبعاد، على الرابط الالكتروني:
<http://www.alnoha.com/visotoy/alhumanah.htm>
5. احمد حسين الشيمي، أنقرة وتل أبيب، أهداف مشتركة أم مصالح متناقضة، موقع أسلام اون لاين على الرابط :
<http://www.mdarik.islamonline.net>
6. اردوغان يدافع عن قرار فتح المجال الجوي لطائرات التحالف 23 / 3 / 2003 على الرابط الالكتروني
<http://www.news.bbc.co.uk>

7. أمر الله إيشلر، العلاقات التركية - السعودية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12594 الأربعاء 22 مايو 2013 على الرابط الإلكتروني:
<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3andissueno=12594>
8. أميركان أريبك، متبني الفاشية الإسلامية يدير برنامج أعداء أمريكا، واشنطن، 14 يناير، 2007، على الرابط
[www.americain in Arabic.com](http://www.americaininArabic.com)
9. اورخان محمد علي، بعد فوز العدالة والتنمية 000 مؤشرات لاستقرار، تركيا، موقع أسلام أون لاين 2002/11/16 على الرابط الإلكتروني :
[www. Islam on line .net.](http://www.Islamonline.net)
10. إيمان رجب، " دلالات التقارب الاستراتيجي بين تركيا والسعودية: تحول جديد"، على الرابط الإلكتروني
<http://ressmideast.org>
11. باكينام الشرفاوي، إيران وتركيا ما بعد 11 سبتمبر، على الرابط الإلكتروني
<http://ccps-egypt.com.pdf>
12. بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة، مجلة السياسة الدولية مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2010 على الرابط الإلكتروني
[http://digital.ahram.net.](http://digital.ahram.net)
13. بن مسعود وعباس، تعريف السياسة، منتديات أحباب الأردن، 2008/8/15، على الرابط الإلكتروني
www.jolij.com
14. تركي الدخيل، السعودية وتركيا سياسة التداول لا المحاور، صحيفة الرياض على الرابط الإلكتروني
[/23/5/2013,www.alriyadh.com](http://www.alriyadh.com)
15. تعاون أمريكي تركي عسكري في العراق، الخطوة التالية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية تشرين أول 2003، على الرابط <http://www.ashargalarabi.org>
16. تقرير محمد الحيدر، على الرابط الإلكتروني
[http://www.alriyadh.com/2013/05/22](http://www.alriyadh.com)
17. جريدة أم القرى، 1351/5/28، 1932/9/23، للمزيد من التفاصيل انظر الموقع الرسمي للجريدة على الرابط
[http://www.uqn.gov.sa.](http://www.uqn.gov.sa)
18. الجزيرة، نت، www.aljazeera.net 2004/3/15.
19. حمزة الحسن، محددات السياسة الخارجية السعودية تجاه قضية فلسطين، مركز قضايا الخليج للدراسات الاستراتيجية، على الرابط www.gultissue.net

20. حيدر شامان الصافي، إستراتيجية المياه التركية، المؤتمر الوطني العراقي، على الرابط الإلكتروني www.inciraq.com/pages/view-page.php
21. خالد حنفي علي، تركيا والخليج: اجتياح اقتصادي متبادل في 2002/12/25، على الرابط <http://www.Islam on line.net / economics / 200>
22. خطة تركية لتوفير الغذاء لشرق الأوسط تنتظر التمويل موقع الجزيرة نت 2 مايو 2008 www.aljazeera.net
23. د. ستيفن والت، "انتهاء العصر الأمريكي" مجلة المصلحة الوطنية، عدد نوفمبر ديسمبر 2001، ترجمة، أ. فتحية فاروق عمر على الرابط الإلكتروني: <http://rakaz.org/index.php/articles/item>.
24. د. صديق الحكيم، الاقتصاد التركي نموذجاً، دنيا الرأي، على الرابط الإلكتروني: <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/266516.html>
25. د. عصام عبد الشافي، في ظل قيادتها لحوار الأديان، البعد الديني في السياسة الخارجية السعودية، واحة العرب، على الرابط الإلكتروني، "www.whatalarb.com".
26. د. فيصل محمد الحمد، على الرابط الإلكتروني <http://www.ommahparty> 2013/4/28
27. د. محمد الكثيري، 159 مشروعاً مشتركاً بين المملكة وتركيا وحجم التبادل التجاري يتضاعف خلال 5 سنوات، الرياض السعودية، على الرابط الإلكتروني www.alriyadh.com/2013/05/19.
28. زيارة ولي العهد التاريخية لجمهورية تركيا تحتل أهميتها الخاصة وسط تنامي العلاقات بين الرياض وانقرة، مركز المعلومات، اخبار اليوم، على الرابط الإلكتروني www.alyaum.com/nets/art82717.htm
29. سالم اليامي، الثنائي الإقليمي والدولي في اللقاء السعودي التركي، جريدة اليوم، الأربعاء 2013/6/19 على الرابط الإلكتروني www.alyaum.com/News/art.htm
30. السعودية تشارك مفاوضات الأناضول التركية، 2011/5/24 على الرابط الإلكتروني <http://www.Islam today.net/albasheer/artshow.150980>
31. السعوديون يبايعون الملك عبد الله، على الرابط الإلكتروني، www.bbcarabic.com
32. سمير صالحة " الشراكة التركية - الخليجية: كيف ستتصرف إيران؟ على الرابط www.moheet.com

33. السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على الرابط الإلكتروني : بتاريخ 1425/10/27هـ
[www.mofa.gov.sa/aboutkingdom/kivgdomforegvpolicy/pages/foreign policy](http://www.mofa.gov.sa/aboutkingdom/kivgdomforegvpolicy/pages/foreign%20policy)
34. شبكة الوليد للإعلام على الرابط الإلكتروني www.alwaleed.online.com
35. شحاتة محمد ناصر، تركيا والخليج العربي، الأفاق والصعوبات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات، 2008، على الرابط www.ecssr.ac.ae
36. صادق الأسعد، الخلفية للعلاقة التركية- الإسرائيلية الدفاعية، موقع إسلام تايمز، على الرابط [www.Islam times. Org\ prtezon8n](http://www.Islam%20times.Org/prtezon8n).
- في 2011/3/5.
37. صحيفة الرياض، على الرابط الإلكتروني،
- [http:// www.alriyadh.com](http://www.alriyadh.com).
38. صحيفة الإمامة الإلكترونية، العدد 445 على الرابط www.yamamahmag.com/article
39. طارق عبد الجليل، توجهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، "موقع أخبار العالم"، على الرابط:
- [www.akhbar al - aalm.net](http://www.akhbar%20al%20aalm.net)
40. عبدالعزيز بن عثمان بن صقر، على الرابط الإلكتروني <http://www.elph.com/web/Newspapers/8/5/2013>
41. عبدالهادي حبتور، السعودية وتركيا، ثقل سياسي واقتصادي يدعم الدور المحوري للمنطقة، صحيفة الاقتصاد الإلكترونية، العدد 75728، الثلاثاء 11 رجب 1431 هـ 21 مايو 2013 على الرابط الإلكتروني [http://www.aleqt.com 21/5/2013/ article](http://www.aleqt.com/21/5/2013/article)
42. غير الشيخ حيدر، السعودية والقضية الفلسطينية، على الرابط <http://www.awaonlin.net/index.php?action=borssat>، وكذلك ينظر، موقع بورصات على الرابط الإلكتروني [www.borssat . com](http://www.borssat.com)
43. عماد خضر، " أوغلو مهندس السياسة الخارجية التركية "، 1430/5/14هـ على الرابط الإلكتروني [http: /almoslm.net/node/111654 .](http://almoslm.net/node/111654)
44. عمرو عبد العاطي اللا قطبية: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية، السياسة الدولية، الاثنين 5 أغسطس 2003 على الرابط الإلكتروني [www.siyassa.org.eg/News content](http://www.siyassa.org.eg/News%20content)

45. العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر، "البرنامج النووي الإيراني في موازين الإستراتيجية الأمريكية الجديدة"، مجلة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، 2012/4/1.
46. غزو العراق، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط www.ar.wikipedia.org.com الإلكتروني.
47. فهد الثنيان، تقرير، صحيفة الرياض الإلكترونية، 2013/5/19 على الرابط الإلكتروني، www.alriyadh.com .Article.836428 html
48. في ظل قيادتها لحوار الأديان، البعد الديني في السياسة الخارجية السعودية، واحة العرب 2011/12/21م على الرابط الإلكتروني <http://www.whatalarab.com>
49. قانون الملكية العقارية لعام 2000 على الرابط الإلكتروني sagia، 20 كانون الأول/ ديسمبر 2004
50. قانون ضرائب الشركات على الرابط sagia في 27 كانون أول / ديسمبر، 2004
51. كارن أبو الخير، عالم بلا أقطاب، الحقائق الإستراتيجية الجديدة في النظام الدولي على الرابط الإلكتروني [http://www.siyassa.Org.eg/NewsContent./](http://www.siyassa.Org.eg/NewsContent/)
52. كارين اليان، تركي الفيصل: السعودية ستمتلك أسلحة نووية إذا ما فعلت إيران، جريدة العرب اليوم، 2 تموز، 2011. على الرابط الإلكتروني www.ARABSTODAY.NET
53. المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي نظمته وزارة الخارجية السعودية على الرابط www.etic.org.com
54. مؤشرات الاقتصاد التركي، على الرابط الإلكتروني: <http://www.invest.gov.tr/>
55. المادة (19) من نظام مجلس الوزراء السعودي، في 2010/2/4، على الرابط الإلكتروني www.arab.ipu.org/poly/related.
56. مجلة عالم الاقتصاد، العدد 220 مايو 2010 على الرابط الإلكتروني www.ecoworld.mag.com
57. مجلس الشورى السعودي في 2010/2/6 على الرابط www.shura.gov.sa.25000
58. محمد إبراهيم السقا "هل يتكامل العرب مع تركيا" المجلة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6647 في 2011/12/23 على الرابط www.aleqt.com

59. محمد الغنيم، القوات الجوية السعودية تشارك لأول مرة في تمرين "نسر الأناضول" بتركيا على الرابط الإلكتروني،
<http://www.alriyadh.com.2011/06/5article638736.html>.
60. محمد المختار الفال، صحيفة عكاظ الإلكترونية 2013/10/19 على الرابط
www.okaz.com.sa/news/issues48221
61. محمد جمال عرفة، "تركيا تقود القاطرة العربية لعرقلة ضرب العراق"، على الرابط الإلكتروني www.Islamonline.com 8/1/2003
62. محمد جمال عرفة، هل تعيد واشنطن حساباتها بعد فوز الإسلاميين، الانتخابات البلدية السعودية: سنة أولى تغيير، إسلام أون لاين، نت، 2005/2/19.
63. محمد شعبان، ندرة المياه تؤرق الخليج، إسلام أون لاين 2001/3/29، أزمة الموارد، نضوب النفط، نضوب المياه على الرابط
www.resouisis.com/indx.php/water
64. محمد نور الدين، قوات تركية في العراق: ضرورة قومية، على الرابط الإلكتروني
www.swissinfo.com
65. محمود نور الدين، الأقليات الدينية والعرقية في تركيا: المجتمع والكيان والتحديات، مجلة الدفاع الوطني، موقع الجيش اللبناني، على الرابط www.leparmy.gov.lb/article الأربعاء 2013/5/8.
66. المدينة، مركز المعلومات، على الرابط الإلكتروني، www.al-madina.com/node/45379
67. مساعد وزير الدفاع السعودي: نود أن نرى تركيا شريكاً إستراتيجياً للسعودية، الخميس 3 آذار/ 2011: على الرابط الإلكتروني
<http://www.aawsat.com/details=issueno11783>
68. مسفر غرم الله ألغامري، انتهاء أعمال مؤتمر حقوق الإنسان الأول في السعودية، المركز السعودي لحقوق الإنسان على الرابط الإلكتروني: www.uscirf.gov
69. مقالة منشورة على موقع وزارة الخارجية السعودية، الخميس 17 أكتوبر 2013، الرياض على الرابط.
<http://www.mota.gov.sa/aboutkingdom/kingdomyoreingpolicy/>

70. منصور المرزوقي البقمي، تطوير السعودية وتركيا في ظل الثورات العربية، التقارب والتباعد، مركز الجزيرة للدراسات، 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2011 على الرابط الإلكتروني studies.aljazeera.net.pdf
71. موسى راغب، إستراتيجية أمريكا نحو الإسلام والعرب والمسلمين...وصدام الحضارات، مجلة الدليل التجاري العربي 8/ نيسان ابريل/ 2013، على الرابط الإلكتروني www.aldalil.de/poets/6130htm/
72. ميسر الشمري، العلاقات السعودية التركية، عمل دؤوب وتوافق على تجنيب العالم الإسلامي ويلات الحروب، صحيفة الحياة 21/5/2013 على الرابط الإلكتروني www.sauress.com/alhayat/515856
73. هل يسير قطار تركيا الحديثة على سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي؟ السبت 6 أيلول 2008 على الرابط www.arreouiah.com
74. هنري ج. باركي، العراق وجيرانه، تقرير خاص، معهد السلام الأمريكي special report united states institute of peace. على الرابط الإلكتروني www.usip.org.files
75. وزير الدفاع التركي يزور شركة الالكترونيات المتقدمة بالرياض، على الرابط الإلكتروني: www.defense-arab.com/vb/threads/61384
76. ويكيديا، الموسوعة الحرة، الجمهورية التركية.
77. تصريح وزير النفط السعودي علي النعيمي على الرابط الإلكتروني: <http://www.middleeasteconomic.com/vol47no49December2004>
78. بندر الشريدة، صحيفة الشرق الأوسط، الرياض، العدد 11700 على الرابط الإلكتروني <http://www.aawsat.com/detailh.asp?issueno71700&article=56376>
79. صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، مسئول تركي للاقتصادية.. شركات تركية تسعى لاستقطاب السعوديين لمشاريع سكنية شرعت في تنفيذ عقارات تتناسب مع رغباتهم. على الرابط الإلكتروني <http://www.aleqt.com/2013/09/10/article>
80. صحيفة البوابة الإلكترونية، على الرابط الإلكتروني على الرابط الإلكتروني www.albawaba.com.ar.http/
81. هاني اللحاني، صحيفة الرياض، 22/5/2013 على الموقع الإلكتروني <http://www.alriyadh.com/2013/5/22/article837305>

82. محمد الهلالي، التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وتركيا، على الرابط الإلكتروني <http://saudiahaber.blogspot.com>
83. العميد الركن، محمد بن يحيى الجديعي، عوامل رئيسية تحتم إيجاد إستراتيجية عسكرية سعودية، منتدى الجيش العربي، على الرابط الإلكتروني: www.ARABIC_Military.com
84. أحمد ممدوح، السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل 1996-2009 المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة، على الرابط الإلكتروني <http://www.democratica.com/ar/2009/10/18>

ثانياً: باللغة الانجليزية

A. Reports

- 1- Global Trends 2025: A Transformed World – The National Intelligence council's 2025 Project, The Council on Foreign Relations (CFR), USA, November 2008.
- 2- The National Security Strategy of The United States of America, The White House, September 2002.
- 3- Banking Industry: Market Research Reports - Statistics and Analysis, ReportLinker, USA, October 14, 2010.

B. Books

- 1- Nigar Karimova, Edward Deverell: Minorities in Turkey, Utrikespolitiska Institute, The Swedish Institute of International Affairs, Occasional Papers, No. 19, Stockholm, 2001.
- 2- Yann Richard: Shi'ite Islam (Studies in Social Discontinuity), Wiley-Blackwell, New Jersey, USA, 1995.

C. Periodicals

- 1- Jim Hoagland: The True Cost of Oil, "The Washington Post", Washington, USA, November 25, 2001.
- 2- Martin Wolf : In the Grip of a Great Convergence, "The Financial Times", London, UK, January 4, 2011.

- 3- Fareed Zakaria : The Future of American Power : How America Can Survive the Rise of the Rest, "Foreign Affairs", New York, USA, Vol. 87, No. 35, May / June 2008.
- 4- Diana Johnstone : The Good Intentions That Pave the Road to War, "CounterPunch Magazine", USA, Weekend Edition, February 1-3, 2013.

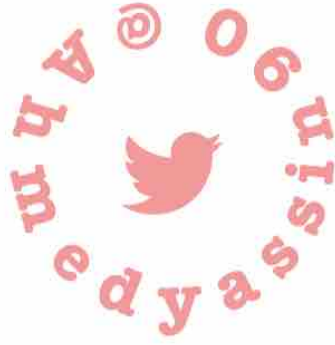
D. Internet

- 1- Jessica Drum: Vying for Influence : Saudi Arabia's Reaction to Iran's advancing Nuclear Program, The Nuclear Threat Initiative (NTI), Washington, USA, July 1, 2008, In :
<http://www.nti.org/analysis/articles/saudi-reaction-irans-nuclear-program/>
- 2- Dr. Hasan Kosebalaban: The Crisis in Turkish-Israeli Relations : What is its Strategic Significance, The Middle East Policy Council, Washington, USA, Fall 2010, Volume XVII, Number 3, In: <http://mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/crisis-turkish-israeli-relations-what-its-strategic-significance>
- 3- <http://www.antalyahomes.com/turkey-and-saudi-arabia-to-develop-connections-in-construction-division>.
- 4- http://www.dni.gov/files/documents/GlobalTrends_2030.pdf
- 5- <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/us-politics/9905111/US-carrier-in-front-line-of-Obamas-battle-with-Congress-over-85-billion-sequester-cuts-with-more-to-follow.html>
- 6- <http://fpc.state.gov/documents/organization/159785.pdf>
- 7- Turkey Finance Lifts Loam Limits for Saudi Imports, Saudi Gazette, February 12, 2014, In :
<http://www.saudigazette.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=2010080780315>
- 8- Top Risks 2014, Eurasia Group <http://www.eurasiagroup.net/pages/top-risks-2014>
- 9- Iran Nuclear Crisis, BBC News, In :
<http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-11709428>
- 10- <http://www.anhri.net/saudi/saudihr/>

الفهرس

7	المقدمة
19	الفصل الأول: السياسة الخارجية لكل من السعودية الجمهورية التركية- المحددات والأهداف.
21	المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.
21	المطلب الأول: الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية والتركيب السكاني والمكانة الدينية السعودية.
29	المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي وفلسفة ورؤية القيادة.
34	المطلب الثالث: تراكم الثروة النفطية والنمو الاقتصادي.
41	المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية للجمهورية التركية
41	المطلب الأول: الموقع الجغرافي والتركيب السكاني في الجمهورية التركية
50	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي المتسارع في الجمهورية التركية
52	المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي في الجمهورية التركية ودور المؤسسة العسكرية.
57	المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية السعودية والتركيب
57	المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية السعودية.
61	المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية.
67	الفصل الثاني: المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة على العلاقات السعودية - التركية.
69	المبحث الأول: المتغيرات الدولية المؤثرة على العلاقات السعودية التركية
69	المطلب الأول: الهيمنة الأمريكية.
75	المطلب الثاني: أثر الإرهاب على العلاقات السعودية - التركية
76	الإرهاب والمصالح الدولية
78	الأتهم الأمريكي للمملكة العربية السعودية
80	الموقف السعودي من الإرهاب
83	الموقف التركي من الإرهاب
87	المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية المؤثرة على العلاقات السعودية - التركية
87	المطلب الأول: الملف النووي الإيراني
91	أولاً: أهداف إيران من ملفها النووي
92	ثانياً: مخاطر الملف الإيراني النووي
93	ثالثاً: تأثير الملف النووي الإيراني على أمن المملكة العربية السعودية

94	رابعاً: الموقف السعودي من الملف النووي الإيراني
95	خامساً: الموقف التركي من الملف النووي الإيراني
97	المطلب الثاني: الغزو الانجلو أمريكي للعراق
97	أولاً: تبريرات الحرب حسب الإدارة الأمريكية
98	ثانياً: أهداف الغزو على العراق
100	ثالثاً: الموقف السعودي من الغزو الانجلو أمريكي للعراق
103	رابعاً: الموقف التركي من الغزو الأنجلو أمريكي للعراق
109	المطلب الثالث: الصراع العربي - الإسرائيلي
109	أولاً: الموقف السعودي من الصراع العربي الإسرائيلي
112	ثانياً: الموقف التركي من الصراع العربي الإسرائيلي
119	الفصل الثالث: أبعاد العلاقات السعودية - التركية
123	المبحث الأول: البعد السياسي في العلاقات السعودية - التركية
137	المبحث الثاني: البعد الاقتصادي في العلاقات السعودية التركية
137	دوافع العلاقات الاقتصادية
139	المحفز التركي للتعاون الاقتصادي
140	المحفز السعودي للتعاون الاقتصادي
141	الأصلاحات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية
143	تطور العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2002- 2010)
153	المبحث الثالث: البعد الأمني في العلاقات السعودية التركية
169	الفصل الرابع: مستقبل العلاقات السعودية - التركية
173	المبحث الأول: قراءة في واقع العلاقات السعودية - التركية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المحتملة.
187	المبحث الثاني: افاق التعاون المحتملة ومستقبل العلاقات - التركية
197	المشهد الأول: تطور العلاقات
200	المشهد الثاني: تراجع العلاقات
205	الخاتمة:
217	قائمة المصادر



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

العلاقات السعودية التركية

تمتد علاقة تركيا بالعرب عمومًا إلى عدة قرون من الزمن بحكم الموقع الجغرافي لتركيا من ناحية، وامتلاكها للقوة والنفوذ والسيطرة في بعض فترات التاريخ من ناحية أخرى حيث الإمبراطورية العثمانية التي حكمت المنطقة العربية لأكثر من أربع مائة سنة كجزء من تلك الإمبراطورية المترامية الأطراف.

وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى ونشأة الدول في المنطقة بعد تقسيمها وفق اتفاقية سايكس-بيكو عام 1916، اتجهت تركيا نحو الغرب حيث إن نفوذها قد تقلص ولم تتمكن من استعادة قوتها إلا في النصف الثاني من القرن حيث بدأت تخطط لأن تلعب دورًا إقليميًا جديدًا مستغلةً مصادر القوة لديها.

وتعد المنطقة العربية عمومًا والمملكة العربية السعودية خاصة من ضمن الاهتمامات الإستراتيجية لتركيا إقليمياً والسبب في ذلك ما يتعلق بالأمن القومي التركي حيث وجود منابع تهديد قادمة من بعض الدول العربية إضافة إلى الدوافع الاقتصادية الأساسية والتي لا تقل أهمية عن الدوافع الأمنية، من هنا جاءت حركة تركيا تجاه المنطقة العربية والمملكة العربية السعودية وقد غلبت المصالح الاقتصادية بشكل كبير على مجمل علاقاتها بالعالم العربي.

تطورت العلاقات السعودية التركية التي بدأت رسميًا عام 1929 وتعرضت لأكثر من عرقلة عبر تاريخ هذه العلاقات. وينطلق هذا الكتاب من مقولة رئيسية مفادها "إن المملكة العربية السعودية تسعى حالياً لإقامة تعاون وتنسيق في جوانب متعددة سياسية واقتصادية وأمنية مع الجمهورية التركية وذلك لإحداث توازن أمني في المنطقة، لاسيما بعد إخراج العراق من المعادلة الإقليمية في المنطقة".

نصوير

أحمد ياسين

فصل: العلاقات مع العرب



ISBN 978-977-319-199-3



9 789773 191993 >



60 شارع القصر العيني 11451 - القاهرة
ت: 27954529 - 27921943 فاكس: 27947566
www.alarabipublishing.com.eg